المستقبل العربي

١١ ١٩٨٠/١

● البحر الاحمر والأمن العربي : الاهمية الاستراتيجية
امين هويدي

● في العلاقة بين المعمار العربي والشعر العربي
بلند الحيدري

القومية العربية : الفكر والممارسة
عبدالعزيز الدوري ● منير شفيق
جميل مطر ● محمود عبدالفضيل
نوال السعداوي

● حول « النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية » / لبيب شقير

● الحيوية السياسية للجماهير العربية/ ندوة

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسيا نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدودية المنشودة .
- لا يتخذ اية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأية حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم « المستقبل العربي »

ص . ب . ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ تليفون : ٣٤٥٣٨٣ ـ ٣٤٦٨٠٢ ـ برقيا : مرعربي .

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ بيروت ـ لبنان .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في اقطار الوطن العربي ١٥٠ ليرة لبنانية (او ٥٠ دولارا اميركيا) .

ـ الأفراد : لبنان ٦٠ ل . ل .

بقية اقطار الوطن العربي ٨٠ ل . ل. (أو ٢٥ دولارا اميركيا) .

خارج الوطن العربي ١٠٠ ل . ل . (أو ٣٠ دولارا اميركيا) .

المدير المسؤول : كمال فضل الله

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية — العدد الحادي عشر — كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠

المحتويـــات

□ كلمة المستقبل العربي ٤
□ في الوحدة والتعاون العسكري العربي ..... اللواء حسن البدري ٦
□ في العلاقة بين المعمار العربي والشعر العربي ..... بلند الحيدري ١٦
□ البحر الاحمر والأمن العربي : الاهمية الاستراتيجية..... أمين هويدي ٢٢

■ حول التكوين التاريخي للأمة العربية ..... د. عبد العزيز الدوري ٣٧
■ التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية ..... جميل مطر ٤٣
■ المرأة والديمـقراطية والوحدة العربية ..... د. نوال السعداوي ٥١
■ نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي . منير شفيق ٥٨
■ النفط والمستقبل العربي ..... د. محمود عبد الفضيل ٧٢

□ تحليل الانظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية ..... د. مسارع الراوي ٨١
□ تعليم الكبار من اجل الوحدة العربية ..... د. قمر الدين قرنبع ٩٣

* رأي .....
ملاحظات منهاجية حول اجتماعية الثورة في الوطن العربي د. فرج السطنبولي ١١٠

* ندوة المستقبل العربي
الحيوية السياسية للجماهير العربية..... د. ابراهيم سعد الدين ١١٥
عادل حسين
د. علي الدين هلال
د. محمد الرميحي
ادار الندوة : د. سعد الدين ابراهيم

هيئة التحرير : د . خير الدين حسيب (رئيس التحرير)
د . مارلين نصر ● علي ذوالفقار شاكر

* نقد الكتب .....
النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية ..... د. محمد لبيب شقير ١٣٥

* مؤتمرات
ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة ..... د. سعد الدين ابراهيم ١٤٨

* مناقشات
ازمة الحرية والديمقراطية في وجداننا
المعاصر... والمداخل الخاطئة ..... رياض حسين قاضي ١٥٦
حول واقع الامكانية النووية العربية ..... د. عبد الجواد سيد ١٦٠

* يوميات الوحدة العربية ١٦٤
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٥
* الملف الاحصائي ١٨٥
(٩) احصائيات التجارة الخارجية للوطن العربي
(القسم الأول) .....

آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » أو « المستقبل العربي »

● كلمة « المستقبل العربي »

« المستقبل العربي » : شهرية

مع فاتح الثمانينيات تدخل « المستقبل العربي » مرحلة جديدة من حياتها وتطورها ، وترتاد بذلك آفاق الخمس الأخير من هذا القرن العشرين بكل ما يحفل به العقد الحالي والقادم من منجزات التقدم الانساني ووعود التغيير وتحديات المصير . وعند هذا المنعطف الخاص والعام ، تلتقي « المستقبل العربي » بقرائها مع مطلع كل شهر ، بدلا من كل شهرين ، اعتبارا من عدد كانون الثاني/يناير الحالي ، حيث يتجدد بينها وبين القارىء ذلك التواصل الخصب المتجدد الذي يتم ويتفاعل على درب المسير الوحدوي . ولقد اتخذت « المستقبل العربي » قرارها بالصدور شهريا في ضوء ثلاثة عوامل أساسية هي :

أولا : القارىء الذي منح المجلة ثقته وأولاها اهتمامه ومتابعته ، تشهد بذلك الرسائل العديدة التي تتلقاها هيئة تحرير المجلة من مفكرين ومثقفين من مشرق الوطن العربي ومغربه تعبر ، في مجموعها ، عن نبض التواصل المستمر حول قضية الوحدة العربية ومعاناتها وهمومها ، وأشجانها الكثيرة ، وتستشرف في الوقت ذاته آفاق هذه الوحدة وما ينطوي عليه النضال الفكري والعلمي في سبيلها من وعود وآمال وكان من أحد المؤشرات الهامة لهذا الاهتمام من القارىء زيادة توزيع المجلة ، حيث تضاعف خلال عام ١٩٧٩ ، بحيث زاد توزيع العدد الواحد عن العشرة آلاف نسخة وهو معدل يؤمل تجاوزه قريبا .

ثانيا : الكاتب والباحث والعالم العربي الذي تمثل المجلة بالنسبة له منبرا فكريا تنطلق منه دعوة الوحدة : علمية وموضوعية تقصد وجه الحقيقة وتتوسل بالصدق والأمانة العلمية ، ومهما كانت الحقيقة مؤلمة ، ومهما كان الصدق قاسيا الا أن هذا النضال الفكري انما يذكي شعلة الوحدة كي تظل متقدة متألقة يحددها البحث الدؤوب عن موقع هذه الامة العظيمة من مسير التاريخ ومن سياق العصر ومن بناء المستقبل .

ثالثا : طبيعة اللحظة التاريخية التي يعيشها وطننا العربي تلك التي اشتدت فيها ضراوة الهجمة الفكرية والعقائدية التي لم تدخر سلاحا تشهره في وجه الوجود والحركة القومية للجماهير العربية في كل قطر ، وبهدف وضع الجماهير ، وبخاصة طلائعها المثقفة وفصائلها الشابة وأجيالها

الطالعة ، في حال من الاغتراب النفسي واليأس المعنوي والجدب الروحي ، مكرسة بذلك نمط الانكفاء على الذات القطرية ، ومستخدمة في سياق هجمتها تلك فلسفات مزيفة تصطنعها أو نعرات مرفوضة تحيي مواتها او دعوات تطل من بين شقوقها رؤوس الشعوبية والانتهازية والاقليمية من جديد .

وكان على « المستقبل العربي » أن تستجيب لتلك العوامل الثلاثة في حال تفاعلها مع بعضها البعض :

ـ أن تلبي للقراء ما يطلبون من تواصل أكثر مع المستقبل العربي .

ـ وأن تتمكن من نشر ما يخصهابه الكتّاب والباحثون من ثمرات قرائحهم واجتهاداتهم في مجال الفكر القومي .. والذي وصل في تدفقه ، سواء بالاستكتاب أو بالمبادرات التي يتخذها الكتّاب من جانبهم ، الى حد بات يفرض توفير الحيز والمساحات المطلوبة لتوصيله شهريا الى قارىء المجلة .

ـ وأن تستجيب ومهمات الظرف التاريخي بكل ما تنطوي عليه من تحديات لا سبيل الى مجابهتها الا بمنطق العلم والبحث قبل أي منطق آخر .

من هنا كان لا بد أن تصدر « المستقبل العربي » شهرية ، وأن تضع خطتها لعام ١٩٨٠ وما بعده في ضوء تقييمها للواقع العربي وهو يرتاد غمرات العقد الجديد من حياة البشرية ، وليس صدفة ان يأتي اول محور في « المستقبل العربي » في فاتح هذا العقد حول موضوع « القومية العربية .. في الفكر والممارسة » . وان يتركز محور هذا « المحور » ، ان صح التعبير ، حول التكوين التاريخي لهذه الأمة ، وموقعها من عصرها ، وقوى الحركة بين جماهيرها تلك التي تدفع نحو هدف الوحدة الأسمى .

واذا كان للمستقبل العربي أن تستهدي بتجربتها عبر الفترة التي ظلت تلتقي فيها بالقارىء العربي في المشرق والمغرب ،فانها لتشعر بالاعتزاز بأنها شقت طريقها علميا وموضوعيا ، وقالت كلمتها شريفة وصادقة وعبرت كل الحدود الموهومة والسدود المصطنعة بين أقطار وطن أمتنا الواحد كي توفر لقارئها معرفة أعمق بتاريخه وتراثه ، ووعيا أوسع بعالمه وعصره ، وادراكا أذكى وأرهف بتبعات مستقبله .

ان هذا الاعتزاز يمتزج بالثقة في قدرة هذه الامة .. بوسيلة العلم ، وعلى مهاد الحقيقة ، على ان تنتقل بالأمل المحسوب ، مما هي عليه لتحقق ما تصبو اليه وهي على اعتاب القرن الحادي والعشرين .

ان المجلة اذ تستقبل هذه المرحلة الجديدة من عمرها لتعد قارئها بأن تواصل مسيرها على الدرب الذي خطته لنفسها ، درب العروبة والتقدم ووعي الذات في حال حركتها وصيرورتها ، وليس في حال ثباتها أو جمودها ، ذلك وحده هو الذي يجعل المجلة ، بحق وشرف ، جديرة باسمها الذي تعتز به : « المستقبل العربي »

المستقبل العربي

في الوحدة والتعاون العسكري العربي*

اللواء الركن حسن البدري

مدير اكاديمية ناصر العسكرية سابقاً. من كتبه :
« الحرب في أرض السلام » و « العسكرية الصهيونية ».

تتعدد المشاكل وتتنوع التحديات التي تواجه أمة العرب في الآونة الحاضرة ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة الحفاظ على ارادتها الحرة في مواجهة الضغوط والتهديدات المتزايدة من القوى المعادية ، ومنها مشكلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، ومنها مشكلة تأمين ثرواتها الاستراتيجية الهائلة ، وحسن استثمارها .

وفوق كل ذلك تأتي تحديات الأمن القومي الذي يحل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أغلب هذه المشاكل ، لا سيما أن هذا الأمن يعني ضمناً تأمين كيان الأمة العربية ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً ، كما يعني أيضا صيانة مصالحها الحقيقية ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق غاياتها القومية .

ويمكن تحديد المقصود من الأمن القومي من خلال التمييز بين مفهومه وبعض المفاهيم الأخرى اللصيقة به والمتداخلة معه ومنها الاستراتيجية القومية ، والمصلحة القومية ، فضلا عن التفرقة بين مفهومي الأمن القومي والأمن الوطني .

فالاستراتيجية القومية هي عملية توحيد للاستراتيجيات الوطنية الداخلية والخارجية ، السياسية منها والاقتصادية والدعائية والدبلوماسية والعسكرية ، وكذا التنسيق بينها جميعا بما يدعم الأمن الوطني لكل دولة من دول الأمة أو الحلف ، ثم الأمن القومي لها جميعاً ، وذلك في وقت السلم والحرب .

أما المصلحة القومية فهي مجموع الأهداف التي تسعى الأمة الى تحقيقها . وهي تتسم بالضرورة بالعمومية وبالاستمرار ، وتشتمل على مصالح حيوية لا تتوانى الأمة عن خوض الحرب من أجل الحفاظ عليها ، كما تشتمل في الوقت نفسه على مصالح غير حيوية تسعى الأمة الى استمرار تأمينها بكل السبل فيما خلا طريق القتال .

---

* يقوم اللواء حسن البدري حاليا باعداد دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية عن « التعاون العسكري العربي ــ ماضيه وحاضره ومستقبله » .

ويتشابك الأمن القومي مع المصلحة القومية نتيجة سعي كل منهما الى الدفاع عن كيان الأمة ، وكفالة الرفاهية والاستقرار لها .

الا أن هناك أيضا مفهوم الأمن الوطني لكل شعب أو دولة على حدة ، وهو يرتبط بالنسبة للعرب بواقع التقسيم الذي دخل على الوطن العربي قديما أو حديثا فجعل منه أقطاراً ذات كيان دولي متميز ، وذات حدود وارتباطات دولية وسياسات خارجية .

ولكن هذا الأمن الوطني يظل جزءاً من كل ، هو الأمن القومي العربي الذي يشكل مظلة الدفاع عن المصالح العربية جميعاً . ويخطىء من يظن أنه باستطاعة أية دولة عربية أن تحقق أمنها على أفضل الصور بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى ، ذلك لأن العوامل الجيوبوليتيكية تربط بين مصالحها برباط متين وتجعلها سواسية في مواجهة الأخطار والتحديات الاقليمية والدولية . وتلك حقيقة تؤكدها الأحداث الجارية في الشرق الأوسط ، كما يشهد بها التاريخ القديم والوسيط والحديث .

وأهم عناصر الأمن القومي العربي هي أولا مستوى التنمية التي تطرح آثارها على درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ، ومن ثم على الأمن الوطني للدول العربية منفردة ، والقومي لها جميعاً .

وهي ثانياً درجة التنسيق السياسي لابراز ارادة سياسية عربية واحدة ، والاتفاق على حد أدنى من الاستراتيجية القومية في مواجهة مختلف التحديات الخارجية .

ثم هي ثالثا درجة القدرة على مواجهة التهديد السياسي والعسكري الذي تتعرض له الأمة العربية ، أو أي شعب من شعوبها ، وامتلاك مصداقية الردع التي تكفل أمن الدول العربية وسلامتها الاقليمية .

وليس أنسب للدول العربية لدعم هذه العناصر من الانضواء تحت وقاء الوحدة العربية لتحقيق أمنها الوطني والقومي ، وجمع شملها حتى لا تتفرق بها السبل أو تتضارب الأهداف والأهواء ، فيقع بها من الضرر أكثر مما يستطيع العدو أن يوقعه .

والمتفق عليه ابتداء أن القوة المادية لا تتجسد دون حشد معنوي ، كما أن آمال المجتمع الناهض لا تتحقق الا باستباب مؤسساته ونظمه التي تكفل له الاستقرار والاستمرار والازدهار .

ولكن المشاهد أن أقطارنا العربية ذات سياسات حادة التقلب ، حتى دون أن تتغير وجوه الحكام ، كما أن أهدافها مغلفة بالغموض ، ودوافعها إما مجهولة واما غامضة بالنسبة للجماهير العريضة . وتلعب الاعتبارات الشخصية قدراً كبيراً في توجيه الأمور بسبب المزاجية أو المجاملة أو الروابط الشخصية أو الاعجاب بالذات أو النزعات الطائفية أو الجهل بتفاصيل القضايا وعواقبها .

لهذا فكثيرا ما انصرفت هذه الجماهير عن سياسة الحكام ، وتفشت فيها اللاانتمائية ، ثم انقلب رد فعل الرأي العام الى السلبية ، او انعدام المصداقية بين الحاكم والمحكوم .

والملاحظ أن أغلب النظم العربية المعاصرة باختلاف ظروفها التاريخية وأشكالها الدستورية

والبيئات التي أفرزتها ، قد استمرت تبذل الوعود وتقطع العهود وتخاطب الجماهير بلهجات تتعارض مع الواقع . وغالبا ما اكتشفت الجماهير إن عاجلا أو آجلا أن البون كان شاسعا حقا بين المبادىء والنظريات التي نادت بها الحكومات والزعماء ، وبين الممارسة العملية والتطبيق الفعلي ، ومن ثم النتائج النهائية .

ولعل قضية الوحدة العربية هي اكثر القضايا التي عولجت على مستوى الممارسات العملية باشكال ولدت احباطا عاما لدى الشعوب العربية ، مما دفع بقطاعات عريضة من الجماهير الى العزوف عن متابعة احداثها بجدية او المشاركة الفعلية في دعمها .

وفي غضون جيل واحد تحولت الوحدة العربية من غاية منشودة يغلفها نوع من القداسة والتبجيل ، الى قضية معقدة تختلف فيها الآراء ، وتتضارب في جدواها المشاعر .

ثم أن هذا الاحباط قد ارتد الى بعض زعماء العرب وحكامهم نتيجة عجزهم عن العثور على صيغة صحيحة للوحدة المنشودة ، أو اصطدامهم بعقبة الانتقال من اطار الوطنية الضيق الى آفاق القومية الفسيحة ، التي لا تتعارض فيها الولاءات الذاتية مع الغايات المنشودة .

وعندما احتجب الانسجام بين الأهداف الوطنية وهذه الغايات القومية كانت الوحدة العربية أولى الضحايا .

فعلى حين تجتمع كلمة العرب من المحيط الى الخليج حول اعتبار هذه الوحدة هدفا قوميا أساسيا يجب أن تتضافر له الجهود ، فانهم يختلفون حول الطرق المؤدية الى هذه العملية التاريخية ، كما يختلفون في الوسائل المؤهلة لانجازها ، وأنصبة كل منهم في التكلفة الاجمالية لتحقيقها .

ولقد عكس هذا الخلاف الواسع والعميق حول طرق تحقيق الوحدة العربية ووسائله وتكاليفه ـ وما زال يعكس الى درجة كبيرة ـ خلفيات ومشارب فكرية واجتماعية وسياسية متباينة للتيارات المتصارعة على الساحة العربية . فهناك تيار ينظر الى الوحدة كمجرد بداية لأي جهد أو نضال قومي ، بينما يعتبرها تيار ثان المحصلة النهائية لمجمل النضالات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي الكبير .

ويعني ما سبق أنه بينما يرى البعض أن الوحدة بحاجة الى نضال خاص بها ، يرى البعض الآخر أن انجاز مهام التحرر الوطني والقومي ، والوصول الى مستوى مماثل من النمو الاجتماعي والاقتصادي والفكري بين مختلف الأقطار العربية كفيل بحد ذاته أن يفرض آخر المطاف وحدة عربية شاملة .

والجدير بالملاحظة أن الآراء قد تعددت بدورها حول الطريق المؤدي الى الوحدة إذ نادت مدرسة فكرية بأن يكون هذا الطريق عبر اداة سياسية ذات تنظيم واحد على المستوى القومي ، بينما نادت مدرسة أخرى بالاكتفاء بتشكيل مجالس تنسيق تضم أعضاء متماثلي الفكر والمنهج في الأقطار العربية المختلفة . كما دعت مدرسة ثالثة الى تجميع كافة القوى والتيارات القومية العاملة في الوطن العربي الكبير لخلق رأي عام قوي ، يستطيع توجيه السياسات القطرية بما يخدم القضايا القومية المشتركة .

ورغما عن اختلاف هذه المدارس بسبب اختلاف المشاكل الداخلية في كل قطر عربي ، فان

القضية القومية ظلت قضية واحدة ، فالحرب ضد الاستعمار هي في الوقت نفسه حرب ضد التجزئة والاستغلال والتخلف . وكل خطوة باتجاه الوحدة هي اضعاف للاستعمار ، وارباك لقـوى الاستغلال ، وفتح لآفاق جديدة نحو التطور والتقدم .

وطالما تتصرف الامبريالية والصهيونية في تعاملها مع الأمة العربية على أساس أن الوطن العربي منطقة واحدة يلزم العمل الدائم على تفتيتها واهدار قدراتها ، فلا غنى للاستراتيجية العربية المضادة عن أن تنطلق من واقع وحدة الأمة العربية ، حتى تكون أقدر على المجابهة والانجاز .

ولأن تكتيك الامبريالية والصهيونية يقوم على مبدأ الاستفراد بالأقطار العربية الواحد تلو الآخر بعد عزل نضاله عن نضالات اشقائه ، فان التكتيك العربي يجدر أن ينطلق من مبدأ وحدة النضال العربي القادر دائما ـ وبأقصى سرعة ممكنة ـ على تعبئة مختلف الطاقات والامكانات ، خاصة وانه لا يصح أن تقوم في الأمة الواحدة منظمات داخلية متعددة ، بل يجب أن تقوم وحدة أو اتحاد أو رابطة تضم كافة الأقطار الشقيقة .

ويزيد من أهمية ذلك أن الوطن العربي الكبير ليس مجرد منطقة جغرافية واحدة بل هو منطقة تاريخية واحدة أيضا ، لها حضارة وثقافة ولغة واحدة ، ولها آمال وطموحات وأمان واحدة ، كما تتطلع جميعا الى مستقبل واحد .

واذا ما قومنا التجربة العملية عبر ثلث القرن الذي مر من عمر جامعة الدول العربية ، والمعاهدات الثلاثين التي تم توقيعها بين الدول العربية بصدد الشؤون العربية المشتركة التي تأتي في طليعتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، فسوف نخلص الى أن العرب قد انقسموا اليوم الى عدة كيانات متنافرة ليس بينها وحدة أو اتحاد أو رباط قانوني فعال يعلو الى مستوى التحالف أو التضامن أو حتى التعاون الجاد . فالأمر يقتصر في أفضل صوره على بعض عبارات المودة والأخاء ، ثم لا شيء ايجابي بعد ذلك .

ورغما عن أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سالفة الذكر قد هدفت الى صيانة السلام لأمة العرب ، والعمل على رد أي اعتداء مسلح يقع على أحد أو بعض أقطارها باعتبار أنه عدوان عليها جميعا ، يستلزم اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية حياله ، فاننا ما زلنا نجد الأمة العربية بعد أكثر من ربع قرن على توقيع هذه المعاهدة بلا جيش مشترك ، ولا قيادة موحدة ، ولا خطط منسقة ، ولا حتى أسلوب متفق عليه للتعاون العسكري الجاد .

ثم أن بعض الحكومات العربية لم تفلح التجربة الواقعية بعد في اقناعها بجدوى الوحدة ، فراحت تقيم علاقاتها فيما بينها على الخصومة والتنافر ، حتى بلغ بها الأمر أن امتشقت السلاح ضد بعضها الآخر في أكثر من مسرح حرب ، فلما تصالحت انقلبت الى اقامة المحاور والتكتلات ضد أقطار عربية أخرى ، وليس ضد العدو المشترك .

وتبع ذلك أن فقدت أغلب المواثيق والمعاهدات التي تدعم العمل العربي المشترك قيمتها وجدواها ، فبعضها شكلي غير قابل للتنفيذ ، وبعضها جامد يتعذر تطويره ، والأغلب عابر ضعيف الأثر ، وكلها قد افرغتها التجارب الميدانية الفاشلة ، وتناحر الأحزاب المتعددة وتصارع النظريات المتعارضة ، من معانيها الحقيقية .

فمنذ الحرب العالمية الأولى شهدت الساحة العربية نحو ثلاثمائة حزب سياسي عربي ،

وصل زهاء خمسها الى مقاعد الحكم ، أو كان عنصراً مؤثراً في توجيه دفته . وكانت الغالبية العظمى منها تدعو الى القومية العربية ، وتنص عليها في مبادئها الأساسية وتعاليمها العقائدية ، فتنادي بالوحدة الشاملة التي لا ترضى بأي صيغة دونها . ولكنها ما ان تبوأت مقعد الحكم حتى تحولت الى أداة فرقة بدلا من أداة وحدة .

وبعد ما يزيد على نصف القرن من النضال للوحدة ، ما زال الوطن العربي يفتقر الى الوحدة الشاملة أو الجزئية ، أو أي وحدة ايجابية في أي قطاع من قطاعات الحياة الرسمية أو غير الرسمية في غياب الوحدة السياسية الشاملة . فلا وحدة عسكرية ، ولا وحدة ثقافية ، ولا وحدة اعلامية ، ولا وحدة تمثيل دبلوماسي ، ولا وحدة جمركية ، ولا وحدة اقتصادية ، ولا وحدة نقدية .

نشير الى مثل واحد في مجال التعاون الاقتصادي برز في أعقاب التطورات الأخيرة ولاحظناه بأسى حين تبين أن حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية ــ كما صرح مسؤول ــ لا يتجاوز ٤,٥٪ من الاجمالي العام .

وهكذا يبرز المثل من الواقع الحديث مؤكداً أن الولاءات الضيقة كانت هي المعول في تحطيم التنظيمات القومية التي كانت وسوف تظل الأمل المنشود للجماهير العريضة من أمة العرب .

ثم أن هناك أيضا ظروف التجزئة المترتبة على الحدود السياسية والجغرافية المفتعلة التي رسمها الاستعمار بين الأقطار العربية قبل رحيله ، ثم عكفت هذه الأقطار على رفع الحواجز فوقها كلما أشتد زخم النضال الداخلي فيها ، أو الأقليمي بينها ، حتى صار العربي لا يجد في تجواله في الوطن العربي عشر معشار الحرية التي يصادفها عندما يعبر حدود الدول الاوروبية أو الامريكية .

ونتيجة لواقع هذه التجزئة نشأ تباين واضح في الظروف والأوضاع بين الأقطار العربية ، وقد فرض هذا التباين نفسه عبر تباين التحليلات السياسية وتنوع أساليب العمل . ثم انعكس كل ذلك على شكل تعدد المهمات والبرامج والتوجيهات العامة .

ولقد طرح في نهاية الأمر قضية القيادة المركزية للتنظيم القومي الموحد ، ومصدر قوته وشرعيته ، وقدرته على أن يلزم مختلف أطرافه بقبول قراراته القومية .

واذا سلمنا جدلا بأن الأنظمة العربية الداخلية ولوائحها المرعية هي التي تحدد أشكال الالتزام وشروطه ، فيجب أن يكون واضحا أن هذه الأنظمة انما هي تعبير عن قوة فعلية تقوم على تطبيقها .

وحتى يكون المركز القيادي لأي تنظيم وحدوي قادراً على ضبط فروعه المختلفة ، فلا غنى له عن امتلاك الشرعية التنظيمية والقدرة على السيطرة المؤثرة على تصرفات مختلف الأقطار حتى لا تتعارض برامجها أو تتحول العلاقات بينها الى نوع من التناحر أو الصدام ، خاصة وان أبرز ما عبرت عنه الدعوة الى الوحدة على امتداد الحقب الكثيرة المنصرمة هو وحدة المصير ، وضرورة الحشد المشترك لمواجهة الخطر المشترك والتعاون على صنع حاضر عربي يشكل المنطلق الى المستقبل الذي يتكافأ مع الطموحات والتضحيات .

ولعل أبرز أنواع هذا التعاون المشترك هو العمل العسكري المنسق أو الموحد ، وهو الذي يعتبر أرقى مراتب التحالفات السياسية ، وأشدها الحاحا على الدول الصديقة في مواجهة الخطر المشترك .

ومن ناحية درجة الالتزام بأحكام هذا العمل العسكري ، فهو قد يأخذ واحداً من أشكال عدة تبعا لدرجة انسجام أو تنافر المصلحة الفردية لاطرافه مع الصالح العام لمجموعه ، بالاضافة الى عوامل أخرى أيديولوجية واقتصادية وسياسية مؤثرة .

فيكون أدنى أشكال التعاون العسكري هو مجرد التنسيق بين الخطط الموضوعة ، مع استمرار حرية الأطراف المختلفة ـ في المسرح الواحد أو المسارح المتعددة ـ في التصرف حسبما يشاؤون .

أما أقصى هذه الأشكال التزاما فهو الاندماج التام تحت قيادة موحدة ، تعتبر اليوم في رأي أغلب المفكرين العسكريين وفلاسفة الحرب ، واستنادا الى التجربة الانسانية على امتداد قرون طويلة من الفشل والنجاح ، هي النموذج الكامل والصيغة المثلى التي تضمن تضافر الجهود وحشد الطاقات ضد العدو المشترك في المعركة الحديثة التي تتوالى أحداثها بسرعة وتتبدل مواقعها بحدة ، ويتنقل فيها الحظ فجأة بين الخصوم فلا يقدر على اقتناصه الا القائد الأريب ، المخول بكل صلاحيات التصرف ازاء تلك المواقف الطارئة .

وبقدر ما امتلأ سجل التاريخ العسكري بأحلاف قادت الى النصر ، فقد حفل أيضا بأحلاف أدت الى الهزيمة .

فعلى حين دحر العرب تحت قيادة صلاح الدين الموحدة الغزوة الصليبية تحت قيادات متعددة ، فشلت قياداتهم المتعددة ، بعد ذلك بسبعة قرون في أن تهزم الغزوة الصهيونية عندما عبأت قواها العالمية تحت قيادة موحدة ، ثم راحت تكرر عليهم العدوان في الحقب الثلاث الأخيرة وما زالت .

وموضع الأهمية في هذه المقارنة أن التعاون العسكري ليس استحداثا عصريا بل هو حقيقة قامت منذ القدم . وهناك الكثير من التحالفات العسكرية القديمة التي كانت قوتها الدافعة مقولة أن « عدو عدوي هو صديقي » .

وقد هدفت كل هذه الأحلاف وما زالت الى ردع العدوان بغير وسيلة القتال المسلح ، فاذا ما فشلت ، فبه .

ومن أمثلة تلك الأحلاف العسكرية القديمة ما عقدته الصين في الفترة من ٧٢٢ الى ٤٧١ قبل الميلاد ، وكذا الهند في القرن الرابع الميلادي ، ثم الحلف الانجليزي البرتغالي عام ١٣٧٣ ، وحلف فرنسوا الأول ملك فرنسا عام ١٥٣١ مع الأتراك العثمانيين ضد الملك شارل .

أما في العصر الحديث فهناك الكثير من الأحلاف العسكرية التي لعبت وما زالت تلعب دورا بارزا في السياسة الدولية ، وفي مصائر الدول والعالم أجمع .

ويأتي على رأسها من حيث الأهمية والتأثير حلف شمال الاطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويضم دول غرب اوروبا وجنوبها ، وحلف وارسو الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي ويضم دول شرق اوروبا .

وقد ظهر هذان الحلفان عقب الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن شبه فراغ كبير وخلخلة واضحة في القارة الاوروبية ضحية هذه الحرب ومسرحها الرئيسي ، وقد خرجت منها وهي خراب وحطام .

ونصادف في قائمة الأحلاف الاقليمية حلف الريو ـ أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الامريكية ـ الذي يعتبر أقدم حلف عسكري قام بعد الـحرب العالمية الثانية . وهو يجسد الجانب العسكري لمنظمة الدول الامريكية ، التي تعتبر من حيث أصولها التاريخية أقدم منظمة أقليمية في التاريخ المعاصر .

وبموجب المادة الأولى من هذا الحلف أتفق أطرافه على اعتبار أي هجوم مسلح على دولة منه هجوما على الدول الامريكية كلها .

وتجدر الاشارة الى أن هذا الحلف ليست له قيادة عسكرية أو قوات خاصة موضوعة تحت تصرفه ، بما يؤكد أن الغرض الحقيقي منه هو مجرد التمكين لأقوى دولة فيه ـ وهي الولايات المتحدة ـ من بسط نفوذها على القارتين الامريكيتين .

ونتيجة لذلك ظل حلف الريو ضعيفا لا وزن دولي له ، واقتصرت أهميته في أنه كان الخطوة الأولى التي توسعت بعدها الولايات المتحدة في اقامة ترتيبات الأمن الجماعي في الدول الغربية ، وبخاصة حلف شمال الاطلسي ، وحلف جنوب شرق آسيا ، ثم حلف بغداد الذي تغير اسمه بعد خروج بغداد منه عام ١٩٥٨ فصار الحلف المركزي .

ويعتبر البعض أن حلف جنوب شرق آسيا الذي قام عام ١٩٥٤ مجرد امتداد للحلف السابق له ، الذي كان معقوداً بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا منذ عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة المحيط الهادي . وقد تم مؤخراً الاعلان عن وفاة هذا الحلف ، مثلما تصدع الحلف المركزي بخروج ايران وباكستان وتركيا أخيراً منه ، فلم يعد فيه سوى بريطانيا العظمى ـ وهي ليست من دول الشرق الأوسط ـ والولايات المتحدة ـ وهي مجرد طرف مراقب ـ .

تبقى بعد ذلك اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية التي نصت مادتها الثانية أيضا على اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية أو أكثر اعتداء عليها جميعا تلتزم كل منها بالمبادرة بالمعونة واتخاذ كافة التدابير واستخدام كل ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة ، لرد الاعتداء ولاعادة السلام والأمن الى نصابه ، وكل ما يقرره أكثرية ثلثي الدول الأعضاء يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة في هذا الحلف .

هذا وقد مرت سياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم بأربعة مراحل متميزة هي : ـ

(١) مرحلة الحرب الباردة وقد استمرت من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٤ ، وقد تميزت بالتوتر والشكوك وانعدام الثقة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي . وقد قامت استراتيجية الغرب وقتها على العنف والحصار والاحتواء ، ثم تدرجت الى استراتيجية الانتقام الشامل الذي أقيم لتنفيذه حلف شمال الاطلسي وجنوب شرق آسيا والمركزي ،

(٢) مرحلة الانتقال وقد استمرت من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٢ ، وقد تميزت بالتصلب المقرون بالمرونة كما تحولت فيها الاستراتيجية الغربية من سياسة الانتقام الشامل الى سياسة الرد المرن أي الرد العسكري المحدود زماناً أو مكاناً ومن حيث نوع السلاح بحسب طبيعة وحجم التحدي .

(٣) مرحلة الانفراج وقد استمرت من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٨ ، وقد تميزت بتحسن العلاقات الدولية بين القطبين العظيمين من جهة وبين شطري اوروبا من جهة أخرى . واقترن ذلك ببروز محاور جديدة للعمل السياسي في المجال الدولي .

(٤) مرحلة الوفاق وقد بدأت عام ١٩٦٨ وما زالت مستمرة حتى الآن ، وتتميز بأنها قمة الثورة على مفهوم الحرب الباردة ، فالوفاق لا يعمل فقط على احتواء الصراعات والتوترات الدولية والاقليمية عن طريق التفاهم ولكنه يذهب الى أبعد من ذلك مدى ليهيىء مجالات أرحب للتعاون الثقافي والسياسي والاقتصادي والفني والتقني بين مختلف التكتلات الدولية .

والواقع أنه ما ان تشعر دولة ما بتعرضها للتهديد الآني أو الآجل حتى تسرع الى اتباع واحد من الخيارات الأربعة التالية لدعم كيانها المعرض للخطر : ـ

(١) فاما ان تزيد هذه الدولة من قوتها العسكرية ، وهو أمر ليس متاحا دائما بسبب القيود الاقتصادية أو السياسية .

(٢) وأما ان تضيف الى قوتها قوى أخرى حليفة ، عن طريق التعاون أو الاندماج العسكري .

(٣) واما ان تضعف من قوة الخصم بأن تحرمه من قوة أو قوى صديقة ، عن طريق تحييدها أو كسبها الى جانبها .

(٤) واما ان تعلن عن حيادها ، وان وقفت دون ذلك عدة اعتبارات ، منها ضرورة الحصول على موافقة ومؤازرة أغلب الدول العظمى والكبرى حتى يكون لهذا الحياد واقعيته وجدواه .

ومهما تعددت الظواهر فسوف يبقى جوهر قيام أو استمرار أي تعاون عسكري بين دولتين فأكثر هو قوة الدافع الى قيامه أو استمراره . ويكمن الأساس هنا في « المصلحة المشتركة » التي تجمع بين أطراف الحلف ليتمتعوا جميعا بقدر متساو من ثماره ، مثلما يدفعون متضامنين تكاليفه ويتحملون عواقبه .

فاذا كان الدافع الى قيام التعاون العسكري هو مواجهة الخطر المشترك فلا مناص له من أن ينتهج استراتيجية واحدة منبثقة عن سياسة قومية يشترك في رسمها كل الأعضاء ، وهو ما يصعب تحقيقه في الأحلاف ذات المصالح الشخصية ، أو التي تعاني من تناقضات وحساسيات ، أو التي يتهدد كل طرف من أطرافها خطر مختلف . ولا يغرب عن البال أن الاستراتيجية الشاملة لكل طرف على حدة تتحدد بواقع طاقته الاقتصادية ووضعه الجغرافي والسياسي .

وكلما تنافرت هذه العوامل بين دولة وأخرى تعذر جمعهما في حلف واحد . بل أنه حتى اذا حقق مثل هذا الحلف النصر المؤزر فسوف تؤدي به التناقضات الى تعقيدات لا يسهل تجنبها عندما يتحول الى النظر في التسوية المترتبة على النصر ، فالأغلب أنه ما ان تختفي القوة المعارضة (العدو أو الأعداء) التي قامت بدور التوازن المضاد وكبحت جماح المنتصرين وأبقتهم في اطار الحلف حتى يتلاشى الاطار الذي يضم مختلف أطراف الحلف فتنطلق الأزمات الكامنة تحت السطح ، وتتضارب المصالح ووجهات النظر . وقد تتصاعد حدة الصراع بينها حتى يتحول أصحاب اليوم الى خصوم الغد . ولعل ما حدث بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الغربيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة أوضح دليل على ذلك ، بل ما حدث ويحدث بين بعض أطراف الحلف الواحد وخاصة ضد الدولة المتسلطة عليه .

ونخلص مما سبق الى أن الاستراتيجية الشاملة غالبا ما تحمل في طياتها سمات الوطنية القصيرة النظر من بعض أطراف الحلف أو أغلبهم ، وليس القومية البعيدة النظر . وترتيبا على ذلك فقد يعاني التعاون العسكري من مواقف بعض أطراف الحلف اكثر مما يعانيه من أعدائه .

والواقع أن الطريق الى رسم الخطة الاستراتيجية الشاملة غالبا ما تتطلب تقديم التنازلات من الأطراف المختلفة ، أو الاذعان المتبادل ، أو قبول انصاف الحلول . كما أنها قد ترسم بضغط واملاء من الطرف الأقوى أو الذي ينجح في استقطاب أغلب أطراف الحلف ، مثلما هو الحال مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالنسبة لحلفي شمال الاطلسي ووارسو . فليس ثمة شك في أن الضغط والاملاء الامريكي والسوفيتي هما اللذان يوجهان الاستراتيجية الموحدة للحلفين الكبيرين بالدرجة الأولى .

ويكون السؤال المنطقي المرتب على هذه الحقيقة ، هل يمكن تحقيق ذلك في الوطن العربي ، واذا ما كان ذلك ممكنا فمن الذي سيذعن أو يتنازل ، ومن الذي سيملي ويضغط ؟

وبادىء ذي بدء ، يجب أن نقبل التناقضات في المجتمعات البشرية ، فهي قد وجدت منذ البدء ، ولسوف تبقى الى انتهاء العالم . كما أنها كانت وما زالت وسوف تظل حجر عثرة في طريق تحقيق الاستراتيجية الموحدة لأن كل طرف سوف يسعى الى الحصول على أكبر مكسب ممكن من أي حلف ينضم اليه ، مع تقديم أقل اسهام فيه .

ويلمس الرئيس الأسبق جون كيندي هذه الحقيقة في رسالته الى الكونجرس الامريكي في يناير ١٩٦١ بقوله « ان أحلافنا فياوروبا لم تحقق الأمل منها ، فهي في حالة من الفوضى ، وقد أضعفت المنافسة الاقتصادية بين أطراف الحلف من وحدته ، وكادت المصالح الوطنية لكل دولة أن تقضي عليه » .

كما سبق للفيلد مارشال برناردلو مونتجمري أن قال في شأن حلف شمال الأطلسي بعد ان عمل في رئاسته عدة سنين .. « بدلا من خلق خزان استراتيجي واحد ، أصبح لدى الغرب ثلاثون بركة سياسية آسنة » .

أما دين راسك وزير خارجية أمريكا الأسبق فكان أصرح الجميع بقوله ... « اذا لم تنفذاوروبا تعهداتها حيال حلف شمال الأطلسي فستظهر في الولايات المتحدة يوما ما حركة مضادة ... فلماذا نجند مزارعا من كانزاس مثلا لنرسله للدفاع عن بريطانيا التي ألغت قانون التجنيد ، حيث يرى قرينه البريطاني وهو ينعم بالدفء والراحة » .

واذا كانت هذه بعض الاعتبارات المؤثرة على فاعلية العمل العسكري المشترك بصفة عامة فان هناك مؤثرات اضافية للعمل العربي العسكري المشترك بصفة خاصة .

فالشخصية العربية مازالت تعاني من خاصية الفردية لاحساسها العميق بمواجهة معركة الحياة بمفردها نتيجة تفتت المجتمع وضعف الثقة بين أفراده . ولا تظهر هذه السمة في الفرد العربي فحسب ، بل تظهر في القبيلة والعشيرة والبلد والقطر .

ويترتب على ذلك ضعف الثقة والشك في تصرفات الغير ، بما يدفع كل فرد أو مؤسسة الى

ضرب ستار من الكتمان حولها ، وعدم السماح بأية معلومات أو الافصاح عن أية احصاءات تدفع العمل المشترك أو تثريه .

فالدول العربية لا تتبادل فيما بينها القدر الكافي من المعلومات السياسية ازاء المواقف والقضايا المحلية أو الاقليمية أو الدولية . والجامعة العربية تعاني من ذلك أشد المعاناة ، وتتعرض للكثير من الحرج في المحافل الدولية . أما المعلومات العسكرية فأمرها أنكى وأشد اذ احتجبت أية فرصة للتعاون أو العمل العسكري الجاد تحت ذرائع السرية ومقتضيات الأمن التي كانت بريئة من هذه الذرائع والمقتضيات .

وتأسيسا على سمة الفردية احتجب العمل كفريق ليس فقط داخل الوطن العربي بل وداخل القطر الواحد أو المؤسسة الواحدة وتصاعد الجدل والرغبة في استعراض الذات وابداء الرأي المخالف لمجرد الظهور .

وتعاني الشخصية العربية من النزوع الى رفع الشعارات ، والمناداة بشيء بينما يكون القصد شيئاآخر ، واستخدام الكلمة لاراحة الضمير عن التقاعس عن الانجاز .

ولعل في اتساع رقعة الوطن العربي وتباعد أطرافه ، وسوء حالة الطرق والمواصلات فيه ، بالاضافة الى انفصال مشرقه عن مغربه بكيان دخيل مغتصب ، واختلاف طبيعته الطبوغرافية ما يؤثر تأثيراً سلبياً على العمل المشترك لمجموعه . زد على ذلك أن اختلاف النظم والتسليح والتدريب بين مختلف القوات المسلحة العربية يؤثر بالسلب أيضاً على امكانات التعاون العسكري المشترك .

فقيادة عدة جيوش ــ حتى وان كانت متجانسة ــ مهمة صعبة وبالغة التعقيد . وهي تتطلب خبرة ومراناً طويلين وتدريبا عملياً متواصلا ، وجهازاً ضخما للسيطرة والمتابعة ، ووسائل مواصلات سريعة ومضمونة ، فكيف يكون الحال اذا كانت هذه الجيوش من عدة أقطار ذات أنظمة وتسليح وتدريب مختلف .

ولا يختلف أثنان في أن الأمن القومي كل لا يتجزء ، فهو ان قصر اهتمامه على خطر واحد أو أخطار قليلة ترك المنافذ لتتسرب منها باقي الأخطار .

وأخيراً فان المطالبة اليوم بقيام تعاون عسكري عربي وان بدت غريبة على السمع ، فالواقع أن لها ما يبررها . فرغم أن للعرب قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية التي نص على اقامتها قرار مجلس ملوك ورؤساء العرب في ١٣ يناير ١٩٦٤ الا أن التناحر والتشاحن قد أخمد أنفاسها تماماً .

ومن قبل كان للعرب معاهدة دفاع مشترك (١٧ يونيو ١٩٥٠) ثم قيادة عربية مشتركة (١٩٥٦) أجهزت عليهما بالمثل المنازعات السياسية الداخلية .

ورغم كل المرارة ومشاعر الاحباط التي ترتبت على فشل هذه المؤسسات في تحقيق ولو قدر ضئيل مما عقد عليها من آمال عريضة ، فالأجدر بالعرب اليوم وقد تفاقمت الأخطار وتزايدت المخاطر أن يجعلوا من تلك المرارة وهذا الاحباط حافزاً الى التغيير لوضع أفضل ، يكون فيه التعاون العسكري المشترك حجر الزاوية لاقامة صرح الاستراتيجية الموحدة الذي ينسجم مع جوهر الحرب الحديثة ، ومن ثم يحقق الأمن القومي العربي المنشود ، والذي لم ينجح العرب في تحقيقه بالقدر الكافي على امتداد ثلث القرن الذي تلا انشاء جامعة الدول العربية □

في العلاقة بين المعمار العربي والشعر العربي*

بلند الحيدري

شاعر وناقد فني .

إذا كان لي أن اطلب اليكم أن تشكوا في كل كلمة سأنبس بها في حديثي اليكم اليوم ، والذي أنا على كثير رغبة في أن أنال قناعتكم بالذي سأقوله ، فذلك لأنني مدرك مسبقا أن البحث في الربط ما بين المعمار العربي والشعر العربي يقوم على ضرب من المغامرة في القول والمجازفة في الافتراض مما سيوسع لهما غير باب للمناقشة والنقد والجدل ، وحسبي من ذلك مسعى الى تأكيد إيماني بأن وحدة شخصية الانسان العربي وحدة شاملة وان مقوماتها الخلقية والنفسية ومشاعرها الجمالية وتطلعاتها لا بد أن تتماثل في العديد من مظاهرها الحضارية مع ما نقول من تأثرها بطبيعة المادة التي تكسب كل جهد في العطاء الفني فرادته وخصوصيته ضمن عوامل مختلفة ومتعددة في السبب والنتيجة والغاية المتوخاة من كل من تلك الضروب التي وقعنا اليها في الفن والأدب والمعمار ، فمفردة الشاعر والاديب،وبما يجتمع اليها من تشخيص من ناحية وتجريد من ناحية أخرى هي ليست كالنغمة في الموسيقى والتي قيض لها أن تتحدى أية فرضية تريد أن تفض تجريديتها المطلقة ، والشكل في الصورة يجترح لنفسه ما ليس للمفردة أو النغمة من خصيصة ضمن جمود مكاني محدود ، يفتقر الى عامل الزمن الذي توفر للقطعة الموسيقية والقصيدة الشعرية ، وأجرة المعمار هي وحدة جزئية ليس لها أن توحي بما تريد أن تؤول اليه في هذا البناء أو ذاك، مما أمد المعمار بأن يوجد أول شكل تجريدي لا يقلد الطبيعة ولا يشوهها ولا يحرفها كما فعلت باقي الفنون .

كل هذا حق نعتمده في دراستنا لكل فن من الفنون وكل لون من الوان الأدب ، ونشير به الى ما يميز واحدهما عن الآخر ، ولكن ما دام ثمة انسان متثبت بأثر من خصائص نفسية وثقافية واجتماعية يقوم وراءها ، فان تلك الخصائص لا بد وان تشكل قاسما مشتركا بين كل تلك الانواع من الآثار الابداعية عبر مرمى لتأكيد قدرته على التعبير عن وحدة تلك الشخصية ، مع أخذنا بعين الاعتبار في بعض الظروف المؤثرات الطارئة وهي أيضا تخضع لمفهوم التأثر لا التأثير . فالتأثر كقدرة نفسية وذهنية يعبر عن نزوع أصيل في الشخصية في الاستعانة بما يعززها وان أيا منا لا يتأثر الا بما ينسجم مع مقوماته الخلقية وسليقته وطبيعته ومكوناته الذاتية والتراثية أو بما يستطيع أن يحورها في غاية

* كلمة القيت في الاجتماع الاقليمي لتمويل وادارة المستوطنات البشرية ، الذي نظم برعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا وحكومة الامارات العربية المتحدة ، في العين بدولة الامارات العربية خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

منها .. واننا لا بد وأن نختلف الى تلك المنابع التي تؤكد أنها كانت موعد التقاء تلك الفنون المختلفة ومكان انطلاقها منه وان كل واحد من هذه الفنون لا بد وان يكون قد أثر في الفن الذي عاش الى جانبه وذلك ما يؤكده « لايخنتريف » في كتابه « الموسيقى الحضارة » حيث ينص على أن « الموسيقى تأثرت بالشعر وفن العمارة والنحت والتصوير والرقص والتمثيل والفنون الآلية الى جانب تأثيرها في هذه الفنون بدورها » بل أن هذه التأثيرات المتبادلة وتداخل العناصر المتعددة واندماج بعضها ببعض قد يخرج بنا من حيز المجتمع الواحد ليطبع عصراً بكامله أحياناً فليس اعتباطاً أن نجد في القرن الثامن عشر توجها ملفتاً للنظر الى النزعة التركيبية التي تمثلت في التأكيد على المنظور عند الرسام واعتماد الهارموني في الموسيقى وقيام الهندسة المجسدة .. كما ليس اعتباطا أن نجد نقيضا لهذا النزوع التركيبي يسود غير مجال من المجالات العلمية والفنية في القرن الذي تلا ذلك القرن وما زال مستمرا في قرننا هذا حيث كانت الأولوية للأخذ بالنزعة التحليلية بدءاً من علم النفس التحليلي الى تحليل الذرة الى التحليل في القصة الى تحليل النغم وتحليل اللون الى غير ذلك .

وحدة الشخصية العربية

وعندما يكون لنا أن نتوفر على دراسة الشخصية العربية لن يفوتنا أن نقول بتمايزها المتأصل بقدرتها على التماسك وقدرتها على الاحتفاظ بأصالتها وان ما كانت تفاده من الحضارات الأخرى التي تفاعلت معها سرعان ما كانت تهضمه وتحيله الى نسيج منها ، وذلك على ما امتدت بها أرض الوطن العربي الشاسعة الواسعة وعلى ما اختلفت الطقوس الجغرافية والتاريخية في المشرق والمغرب بحيث بقي شكل القصيدة هنا كما هو هناك وكذلك مقومات المعمار وكذلك الموسيقى حيث كنا عبر كل منها نؤكد حدود هذا الوطن وحدة الانسان العربي النفسية والخلقية أيضا ، ويرى الدكتور جمال حمدان في دراسة له عن الشخصية العربية « بأن هناك نغمة أساسية وايقاعا مشتركا يتكرر بالحاح في جميع نواحي الوجود الطبيعي والحياة البشرية في الماضي والحاضر » ويمد البروفسور هنري برستد « هذا الماضي الى ما نيف على أربعة آلاف سنة قبل الميلاد حيث تواصلت هجرة بعض القبائل العربية من جنوب بلاد العرب باتجاه مصر والعراق وكانت على قدر غير قليل من الثقافة » وقد بقيت محافظة على تراثها الثقافي وما كان لها من نظم اجتماعية ولغة أصيلة غنية بقدرتها التعبيرية والتشكيلية لتعدد لهجاتها وكثرة قبائلها واتساع مجال الصياغة الابداعية فيها ، متأكدة في وحدة عضوية شاملة وحتى «اخلاق العربي ـ والقول للدكتور شكري فيصل ـ لم تكن الا صورة من هذه الوحدة التي لا تنسى ذاتها ولا تغفل خصائصها » انها تدرك صلتها بالجماعة ولكنها لا تنسى أبدا كيانها الخاص « ذلك لأن الطبيعة علمتها أن الوحدة الحية ليست إلا أثرا من آثار التنوع الحي » . وهذا التماسك ما بين الذات الفردية والذات الجماعية عزز من صلات الفنون العربية بعضها ببعض وعزز من تداخل عناصرها وخصائصها المتسمة بالمزاوجة ما بين الرمز والتجريد والتأكيد على الحقائق الفكرية والحياتية ضمن أطر من المنهجية الزخرفيةالمبسطة والمتميزة بايقاعها التكراري والتمكن الادائي المتوارث بمفهوم من تعزيز الخبرة وتطويرها .

واذا حق لنا أن نقول بعد درس متفاضل بأن الجزيرة العربية ليست مجرد صحارى متلاحقة ومرعبة بجفافها كما خيل لنا بأثر من بعض ما ورد في الشعر الجاهلي ، وانها كانت الى جانب صحاريها وجبالها تتميز كما يقول الدكتور شكري فيصل « بشريط من السهول الساحلية الضيقة يلف الجزيرة من أطرافها ويزينها من حولها باطار أخضر فاذا بدأنا نعرض هذه السهول من خليج العقبة كان سهل تهامة الذي يمتد حتى اليمن فحضرموت وأخيرا أراضي عمان الساحلية ثم أراضي قطر

والبحرين والكويت ويتم هذا الاطار في الشمال سهول الهلال الخصيب : سهلا دجلة والفرات وسهول الشام وفلسطين » وهي الأرض التي آوت حضارة العرب .. واذا كان لنا أن نأخذ أنفسنا بما قال به « رينيه ويج » عن كون الانسان الزراعي قد استمد من خطوط الحرث الممتدة بأشكال مستطيلة ومتوازية ذات أبعاد متساوية مكرورة وعلى سطح يتميز باستوائه ، أولى مشاعره الفنية كما يقول « فهذه الهندسة الخاصة بالشعوب الزراعية ظلت مسيطرة على الفن فأدخلت العناصر الزخرفية والتعبيرية سواء كانت نباتية أو حيوانية أو آدمية داخل الأشكال الهندسية وارتبطت بها وفقدت الأشكال حرية الانتشار وبديهي أن هذا الاتجاه يدفع الى تكييف الأشكال والعناصر تكييفا خاصا كما يؤدي الى نوع من التكرار » .. أقول إذا كان لنا أن نأخذ بذلك كان لنا ما نفسر به نزوع العربي الى تسطيح أشكاله ومدها طوليا بسبب جمالي أولا وبسبب من طبيعة المادة ثانيا وحقيقة أن الخطوط المتوازية أكثر اراحة للنفس ثالثا ووفرة المساحات رابعا ، كان لنا أن نتحسس بتلك الايقاعية الحسية التي تعتمد ثنائية التماثل والتناظر تارة والتبادل والتكرار تارة أخرى أو معا ، واننا ، وبافتراض تعسفي لحد ما ، لو كتبنا بيتا شعريا ورسمنا تحته منزلا عربيا لوجدنا ثمة شبها يقوم بين الاثنين فكل منهما قد فرد جناحيه على جانبي فجوة وسطية تفصل بين جناحي المنزل أو شطري البيت الشعري وتوازن بين ايقاعيتهما وتناسب بين الأجزاء ، وان كلا منهما يتجنبان ايقاعية الامتداد « الشاقولي » بأكثر من معنى في الشكل أو الرمز لانها تنافي حس العربي البسيط الذي ينفر من التعالي غير المستساغ كما حذر من ذلك غير واحد من الخلفاء الراشدين وغير واحد من رجالات العرب ولأنه من ناحية أخرى لا يوحي هذا الامتداد « الشاقولي » بمشاعر الثبات التي توحي بهاالخطوط المتوازية .. وفي ذلك تقول الخنساء :

كل امرىء بأثافي الشر مرجوم وكل بيت طويل السمك مهدوم

وما تميز به البيت الشعري في القصيدة العربية ، على غير ما هو مألوف في شعر الأمم الأخرى ، من وحدته المتكاملة حيث أن رويَّ قوافيه يكاد يكون بمثابة نقطة يقف عندها الكلام والمعنى ويقفل عليهما الباب ، يتماثل مع ما تميز به الطراز المعماري العربي فهو كما يصفه الدكتور عفيف بهنسي بناء توجه فيه المعمار «الى البناء المغلق المقفل ذي السطح المغطى واهتم بزخرفة الداخل وأقام القبة التي تحصر المركز ضمن اطار مغلق وربط المعمار الاعمدة بأقواس تناظر هذه القبة تماما انها تكرر فكرة الكهف وهي العمق المعبر عن الروح الكبرى » .. واننا لو عدنا مرة أخرى الى دراسة شكلين آخرين للبيت الشعري وهذا الطراز المعماري لوجدنا بلا شك ثمة توافقا قائما ما بين ترتيب التفاعيل والأقواس وما بين الزخرفة الداخلية والمحسنات البديعية وهما تؤكدان وتبرزان الطابع العام لهذه الشخصية وتعكسان عنها وحدتها المتراصة المتأثرة بعمل كل الحواس معا مما يذكرنا بقول لريلكه يقول فيه « في وقت من الأوقات عندما بدأت دراسة الشعر العربي الذي يبدو أن للحواس الخمس دورا في نشأته متكافئا ومتلازما لفت نظري مدى قلة استخدام الشاعر الأوروبي المعاصر لهذه الوسيلة اذ تنفرد بالسيطرة على كيانه حاسة واحدة هي حاسة البصر التي يطلب منها فوق ما تستطيع » .. وبيت الشعر كالمنزل وحدة متكاملة وكخط الحرث الذي يعود بنا الى ما قاله « رينيه ويج » عن الحقل المحروث ذي الخطوط المتوازية والمتساوية فما أشد الشبه بين شكليّة كتابة القصيدة العربية وبين ذلك الحقل ، وان التداعي الذهني ليوصل بينهما على غير كثير جهد .

البيت في الشعر والحياة

وفكرة « البيت » عند العربي تحمل مغزى عميقا ويقيم منها سياجا لوحدته من التشتت والتوزع

والانقسام وانه ليحيط بها نظمه الاجتماعية والعقائدية والخلقية فلكل شيء عنده بيت يصونه معززا : فللديـــن بيت وللمال بيت وللعدل بيت ، بل انه ليصبح اساسا لاسماء مدن وقرى من البيـــت الحرام الى بيت الدين فبيت جبرين وبيت الحجر وبيت شباب وبيت صيدا وبيت مري وبيت فاجي وبيت لحم وبيت المقدس وبيت الفقيه ، وهناك رأي يذهب الى القول بأن اسماء المدن التي تبدأ بحرف الباء انما كان هذا الحرف فيها اختزالا لكلمة بيت كبغداد وبعقوبة والبصرة وبكفيا وبرمانا الخ .. وهكذا تتجاوز هذه المفردة دلالتها اللفظية المتأتية عن كونها تعبر عن طراز معماري لتأخذ لها مدى واسعا في الدلالات الرمزية لا ينفك يعود شاعرنا اليها من آن لآخر وبمعان مختلفة ومتضادة فهي تارة مثل للمجد كما يقول لبيد :

فبنـى لنـا بيتـا رفيعـا سمكه فسـمـا اليهـا كهلهـا وغلامها

وهي عند نفس الشاعر في مجال آخر صفة للناس

ومـا النـاس الا كالـديـار وأهلهـا بهـا يوم حلـوهـا وغـدوا بلا قـع

ويستوحي شاعر آخر مقوماتها فيقول

غـير أن اللجـلاج قـد هـد ركنـي يوم فارقتـه باعلـى الصعيـد

وما دام كذلك فلا عجب أن يحفل الأدب العربي والشعر العربي خاصة بما ندر أن نجد له مثيلا في غير هذا الأدب ، من المفردات المعمارية ، سواء في شعره أو نقده أو نثره واذا كان الأدب الأوروبي قد سعى مؤخرا للبحث في ذلك ، فان الأدب العربي قد عرفه منذ نشأته واكتملت له به لغة في تصنيفه وتعريفه فلكل بيت شعري « وتد » و « سبب » و « مصراع » والتصريع كما يحدد معناه الشيخ الرازي في « مختار الصحاح » يعني « تقفية المصراع الأول وهو مأخوذ من مصراع الباب وهما مصراعان » وربما كان « شطر البيت » مستوحى من « شطرت الدار » أي بعدت كما يبعد شطر عن شطر في البيت الشعري .. ولدواوين الشعر أبواب تتمايز بها ، ولمفاهيمه أعمدة يقوم عليها بنيانها وحسبك تأكيدا لهذه الصلة ما بين المعمار العربي والشعر العربي ما يورده الشنتريني الأندلسي في كتابه « المعيار في أوزان الاشعار »حيث يقول«واعلم ان العرب شبهت البيت من الشعر بالبيت من الشعْر لأن بيت الشعر يحتوي على ما فيه كاحتواءبيت الشعر على معانية فسمّـوا آخرجزء من الشطر الأول من البيت عروضا تشبيها بعارضة الخباء المعترضة في وسطه ، ولذلك سموا هذا العلم عروضا لكثرة دوره فيه » .. وما يؤخذ على هذا القول هو اعتماد قائله على صورة الخباء أساسا للتشبيه وكان الحق أن يعتمد فكرة البيت أولا لتشابه المفردتين وثانيا لأن الخباء لا يكون من الشعر كما يقول صاحب قاموس « مختار الصحاح » وثالثا لأن العارضة من أساس بناء البيت أيضا .

ويستنتج الدكتور مصطفى عبد اللطيف في كتابه « الحياة والموت في الشعر الجاهلي » ان سبب « الاكثار من ذكر أثر الزمن على الديار والبيوت واتيان العفاء عليها ليدل على أنها كانت مبنية من المواد المتوفرة والتي لا تقف طويلا ضد الزمن » واذا كان يحق لنا أن نعتمد هذا الرأي فقد يحق لنا أن نمضي معه في الاستنتاج بأن احتفاء شعرنا القديم بالمفردات المعمارية وتضمينها قصائده ومعلقاته ، وان استخدامه اياه بمعان في الدلالات الرمزية ، جاء برغبة لمدها بما يعزز خلودها في القول بعد أن فشلت المادة المتوفرة من ذلك فأقام من شعره بيوتا تقف ضد الزمن طويلا .

إن الحس الجمالي الذي توفرت عليه الحضارة العربية في نشأتها وامتدادها يقوم على قدرة رائعة في اختزال الأشياء بما قل ودل وعدم التعقيد ونفوره من الغموض الذي يتعبك بما لا يجدي عليك بشيء ،

ولذلك كانت الثنائية من أبرز مقومات عطاءاته الفنية والمعمارية والأدبية ، فكما أن البيت الاعتيادي لسكناه يعتمد طرفين متناسبين يماثلان شطري البيت الشعري ، كذلك نجد تلك الثنائية في موسيقاه . ويقول أبو صالح الألفي الباحث في الفن الاسلامي بأن الموسيقي العربي كان يشعر « بحاجته الى الدورات والى التنغيم في التواءات لا حد لها تظهر غالبا متوازية على سطحين وكأنها لحن ثنائي يرافق الصوت الاساسي » . وتذهب هذه الثنائية الى أبعد من ذلك « فروح العدل عندهم هو النصف أو السوية وكأن ذلك جاء من القسمة فان قسمة الشيء الى نصفين لا تتيح مجالا للجور أو المغالطة ــ (مصطفى عبد اللطيف) » وبذلك يقول المعين بن الحمام :

ألا تقبلـــون النصـف منـا وانتـم بنـــو عمنـــا لا بل هامتـــكم القطـر

وفي « صبح الأعشى » سرد لواقع اسطوري يقول فيه « جعلوا للثريا كفين خضيب وجذماء وللاسد ذراعين مبسوطة وقابضة وهناك سماكان رامح وأعزل ونسران واقع وطائر وهناك سعد وبلع وهما نجمان بلع أحدهما الآخر ، وسعد والذابح وهما نجمان ، صغير لاحق بالآخر ، فهو الذي يذبحه » .. وفي القرآن الكريم ما يشير الى هذه الثنائية بقوله تعالى « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين انما هو الـه واحد فاياي فارهبون » .. وجمالية النثر العربي في غالبيته تقوم على المزاوجة المشوبة بالسجع ما بين متناظرين أو متماثلين أو متضادين تتوزعهما محاسن في الأداء اللفظي كالزخارف من حيث التفريع والتنويع والتوليد والتكرار ضمن مفهوم جمالي يحددهأبو حيان التوحيدي « بكمال في الأعضاء وتناسب مقبول عند النفس » .. ويكاد المثنى أن يشمل جل أبواب اللغة فالتوكيد لفظي ومعنوي ، والاسم معرب ومبني ، والجملة مبتدأ وخبر ، وهناك الصحيح والمعتل ، وللشرط فعل وجواب ، وهناك المنصرف وغير المنصرف ، وللمستثنى طرف في المستثنى منه ، بل أن اللغة العربية تكاد تنفرد بين كل لغات العالم بخصيصة المثنى كصيغ جمالية في الشعر ذات ايقاعية متميزة ، كثر وروده في قصائد القدامى من شعرائنا كقول أمرىء القيس « قفا نبك » وقول الطمحان القيني

الا علـــلانـي قبـل نـوح النوائـح وقبـــل ارتقـــاء النفس بيـن الجوانح

وقول الفرزدق

همـــا نفثـــا في فـي من فمويهمـا على النابـــح العـــاوي أشـد رجام

وقول آخر

فيـــا للغـــلامـــان اللـذان فـرا أياكمـــا أن تورثـــانـا شـرا

أو قول ذي الرمة

أمنزلتـــي مـي سـلام عليكمـــا هل الأزمـــن الـــلائـي ذهبـــن رواجع

وما أكثر ما ورد من نداء لصاحبين لا نتبين لهما ظلا الا في اعتمادهما رؤية جمالية في طبيعة المثنى التي رأيناها في المعمار وفي الشعر وفي الموسيقى وفي اللغة ، وعلى الأخص في باب « المثنى » بكل تعريفاته .

واذا كان التكرار الايقاعي يتسم بكونه واحدا من أبرز اسس ومقومات الشكل المعماري العربي ، فان اللغة وبما اتسع لها من قدرة هائلة على التشكيل الادائي قد استخدمت غير صيغة للخروج عليه ساعة يصير التكرار عائلا على التعبير أو عائقا له فنذهب الى استخدام الدغم بين الحروف

المكررة أو الدغم بين الحروف المتقاربة كقول الشاعر

غداة طغـــت علمـــاء بكر بن وائل وعجنـــا صدور الخيـــل شطـــر تميم

وكأني بها تشكل انصاف أقواس لخلق منظور اضافي وكسر رتابة التكرار عندما يفقد ايقاعية الجمالية .. بل أن باب المثنى ككل يقوم مسربا لتجاوز التكرار عندما لا يكون لنا منه ما يحقق جماليته وهو ما يشير إليه بوضوح أبو بركات الانباري في كتابه الرائع « اسرار العربية » حيث يقول : « ان قال قائل ما التثنية قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين وأصل التثنية العطف ، تقول قام الزيدان وذهب العمران والأصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو الا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للايجاز والاختصار والذي يدل على أن الأصل هو العطف انهم يفكون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار كقولهم « ليت وليت في مجال ضنك » .

واننا لنجد هذه الثنائية مستتبة في الرقش العربي استتبابا مكينا حيث التنافر والتلاقي يستمران معا وكأن واحدهما يطارد الآخر ، وفي أحيان كثيرة تأخذ هذه الثنائية طابعا تضاديا كما في الأشكال الاشعاعية حيث أنها في وقت واحد نابذة وجاذبة ـ كما يقول الدكتور بهنسي ـ وفي كلتا الحالتين فانها تنطلق من الجوهر وتعود الى الجوهر .

أيها الأخوة

انه حديث كان يجب أن يطول بنا أكثر فأكثر لو كان لي من الوقت ما يتيح لي أن أتوفر عليه كما يجب ، وحسبي انني طرقت بابا ، وكلي أمل أن يسعى غير واحد من أهلنا للدخول منه الى ما يغني تراثنا ويمدنا بدراسات أكثر تمكنا من أمرها مما فعلت .

وأخيرا .. وقبل أيام وأنا في سبيلي في كتابة هذا المقال قرأت كلمة صغيرة يتحدث فيها كاتبها عن ديوان شعر لبابلو نيرودا اسمه « منزل الاناشيد » وقد جاء في تلك الكلمة ما يصح أن يكون افتتاحية لبحث جديد في مجال شعرنا العربي حيث يقول : ان نيرودا يعبد المنازل ، فالفكرة التي يكونها عن الشعر تبدو مشابهة تماما لتلك التي يكونها عن المنزل، انها فكرة غريبة : ان يضم بين جدران المنزل وان يخفي بين سطور الشعور الكون كله ، فكما يجمع المنزل الأشياء المختلفة نجد نيرودا يجمع في كتابه « منزل الأناشيد » بين السحلية والملعقة وارثر رامبو والدراجة والنحلة والمحيط .. الانسان وزوج الجوارب . في منزل الأناشيد يوجد كل شيء ولذلك فانه حسب تعبير نيرودا نفسه منزل شفاف ، خارج المنزل هو نفسه داخله ، أما الجدران فلا وجود لها الا لكي تساعد على ولوج الحياة بتباين ضروبها وبمألوفها » .

لحد ما كان ذلك بيت شعرنا العربي .. وانه لقاء جديد بين بيت المعمار وبيت الشاعر جدير بالبحث فيه من حيث مضموناهما . وشكرا □

البحر الأحمر والأمن العربي :
الأهمية الاستراتيجية *

أمين هويدي

شغل عدداً من المناصب العسكرية والمدنية الهامة في مصر . له عدد من المؤلفات منها « الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي »، و « اضواء على اسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف » و « حروب عبد الناصر » ، و « كيسنجر وادارة الصراع الدولي » .

« يعتبر المغرب والقرن الافريقي من أكثر مناطق إفريقيا إثارة لاهتمام الولايات المتحدة من الناحية الاستراتيجية المباشرة . ذلك أن شمال إفريقيا يغطي الجناح الجنوبي لمنظمة حلف الاطلنطي بينما يقف القرن الافريقي عند مداخل البحر الأحمر والمحيط الهندي » .

روبرت ماكنمارا في كتابه جوهر الأمن

« تقع مفاتيح البحر المتوسط في البحر الأحمر » .

مانشين وزير خارجية ايطاليا في أواخر القرن ١٩ .

مقدمـــة

حاولنا في العدد الثامن من مجلة « المستقبل العربي » أن نبحث لنا ــ نحن العرب ــ عن دور في البحر المتوسط إذ أننا كنا وما زلنا تحت شعور ثقيل على النفس بأننا غائبون عنه . ووصلت الحال أن يخرج منه من يريد أن يخرج ، ويدخل إليه من يريد أن يدخل ، دون أن يشعر أحد بوجودنا .... فلا نحن قادرون على القيام بدور ما ولا نحن راغبون في ذلك ... ولم يكن أمامنا إلا أن نتمنى من الأعماق ألا نكتفي بالمشاهدة دون المشاركة ، وبالتأمل دون السعي الحثيث . والا تقدم الجميع الى الأمام وتركونا نتقدم إلى الخلف . علما بأن البحر ــ بعكس ما قال طارق بن زياد ــ موجود في الأمام .

وحتى لا نتهم باليأس نعاود المحاولة ولكن لنبحث هذه المرة عن دور لنا ــ نحن العرب ــ في البحر الأحمر . وكنت أظن أن الأمر هذه المرة سهل ميسر ولكني وجدت أن الأمر على العكس من ذلك تماما صعب وشاق بل وجدتني أكاد أسير على الشوك علما بأننا ــ نحن العرب ــ نعتقد في بساطة ولا أقول سذاجة أن « البحر الأحمر » هو « بحيرة عربية » إذ أننا توارثنا هذا الشعار ضمن ما ورثناه عن أجدادنا من قديم الزمان .

لقد كان يسمى في الأزمنة السحيقة بالبحر الفرعوني ، ثم سمي ببحر العرب ، وبحر القلزم ، والبحر الأحمر وحينما أسماه أجدادنا ببحر العرب بعد انتشار الاسلام كان إسما على مسمى بل وظل

* المقال الأول من ثلاثة مقالات حول الموضوع .

كذلك حتى أيام العثمانيين في القرن ١٦ حينما احتلوا مصر والحجاز واليمن وحينما أعلنوا أن « البحر الأحمر تطل عليه الأرض التي تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية(١) المرور في مياه هذا البحر » (٢) .

وحاولت أن أرجع إلى المصادر المختلفة لكي تساعد في تمهيد هذاالدور، ولعلني أجد فيها ما يقلل من الفجوة الكبيرة التي يخلفها المسؤولون عن رسم السياسة العربية وراءهم حينما يتجاهلون تحديد « الهدف » أو «الدور» . وآخر ما وقع في يدي البحوث التي قدمت في ندوة « البحر الأحمر والتاريخ » والتي عقدتها « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » وقد علقت مجلة « المستقبل العربي » الغراء على البحوث التي تناولت موضوعات الأمن والاستراتيجية بأنها قد « انتهت من حيث بدأت بمثل ما أنها كانت متناقضة مع رؤوس موضوعاتها، فكل هذه البحوث قد أثبتت أنه ليس هناك أمن أو استراتيجية للبحر الأحمر يمكن التحدث عنهما ، وفي الوقت نفسه فان هذه الدراسات لم تقدم لنا التصور الايجابي القابل للتطبيق لتحقيق الأمن أو الاستراتيجية حيث اكتفى معظمها بالسرد التاريخي الباهت ، وحين كانت تتخلى عن هذا نجدها أغرقت نفسها في التنظير البعيد كل البعد عن الواقع التطبيقي » (٣) .

وبعد أن كتبت ما كتبت أصبح الموضوع أكثر صعوبة . فلم يعد في الامكان أن أكتفي بصياغة « العنوان الضخم والخطير » بل أصبح من المحتم أن يبذل الانسان جهده ليضع تحت « العنوان » شيئا يتناسب مع ضخامته وخطورته وهي محاولة حتى ولو اعتبرها البعض فاشلة فيعزيني أن أؤكد مسبقا بأنها محاولة صادقة .

الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر

١ ــ قناة وصل بين البحار المفتوحة في المحيط الاطلنطي والمحيط الهندي عبر البحر المتوسط المقفول وقناة السويس ثم البحر الأحمر الى باب المندب الى خليج عدن فالمحيط الهندي . ووظيفته هذه تزيد من أهميته الاستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

٢ ــ وهو المتحكم في مخارج ومداخل البحر المتوسط ، والخليج العربي . فان أي تحرك في البحر المتوسط ينتهي الى البحر الأحمر عبر قناة السويس كما أن أي تحرك في الخليج العربي ينتهي الى البحر الأحمر عن طريق مضيق هرمز ــ خليج عمان ــ المحيط الهندي ــ خليج عدن ــ باب المندب . اللهم إلا إذا كان التحرك شرقا الى الشرق الأقصى حتى يصل إلى اليابان والسواحل الغربيةللامريكيتين أو اذا اتجهت الملاحة جنوبا عن طريق رأس الرجاء الصالح الى السواحل الغربية لافريقيا وأوروبا والسواحل الشرقية للأمريكيتين .

---

(١) كان هدف هذا الاعلان في المقام الأول حرمان السفن البرتغالية من دخول البحر الأحمر لأن البرتغال في ذلك الوقت كانت من أعدى أعداء الشعوب الاسلامية ودفعها حقدها على الثروات التي كانت تكدس في أيدي التجار العرب لاحتكارهم تجارة الشرق عن طريق المحيط الهندي والبحر الأحمر وكرهها لانتشار الاسلام إلى أن ترسل بعثاتها للدوران حول افريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح للقضاء على الطريق التجاري من ناحية وللاتصال بملك الحبشة من ناحية أخرى للتعاون معه لتطويق العالم الاسلامي وضربه من الجنوب .

(٢) حدث ذلك مرة أخرى ولأسابيع قليلة في ٦ تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ حينما أعلنت مصر «كل البحر الأحمر من باب المندب جنوبا الى قناة السويس شمالا منطقة عسكرية . وأن مصر تحذر من دخول أية سفن إلى البحر الأحمر أثناء المعارك وحتى إشعار آخر حتى لا تتعرض للقذائف المصرية من السفن الحربية أو طائرات القتال » . وحقيقة هذا الاعلان هو منع السفن الاسرائيلية من المرور في البحر أو دخول أي سفن أجنبية لمساعدة اسرائيل .

(٣) مؤتمرات ــ ندوة البحر الأحمر في التاريخ ــ محمود توفيق محمود ــ العدد ٨ من المستقبل العربي ــ تموز /يوليو ١٩٧٩ .

فرض الحصار على البحر الأحمر
تشرين ١ ـ كانون ١ (اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٣)

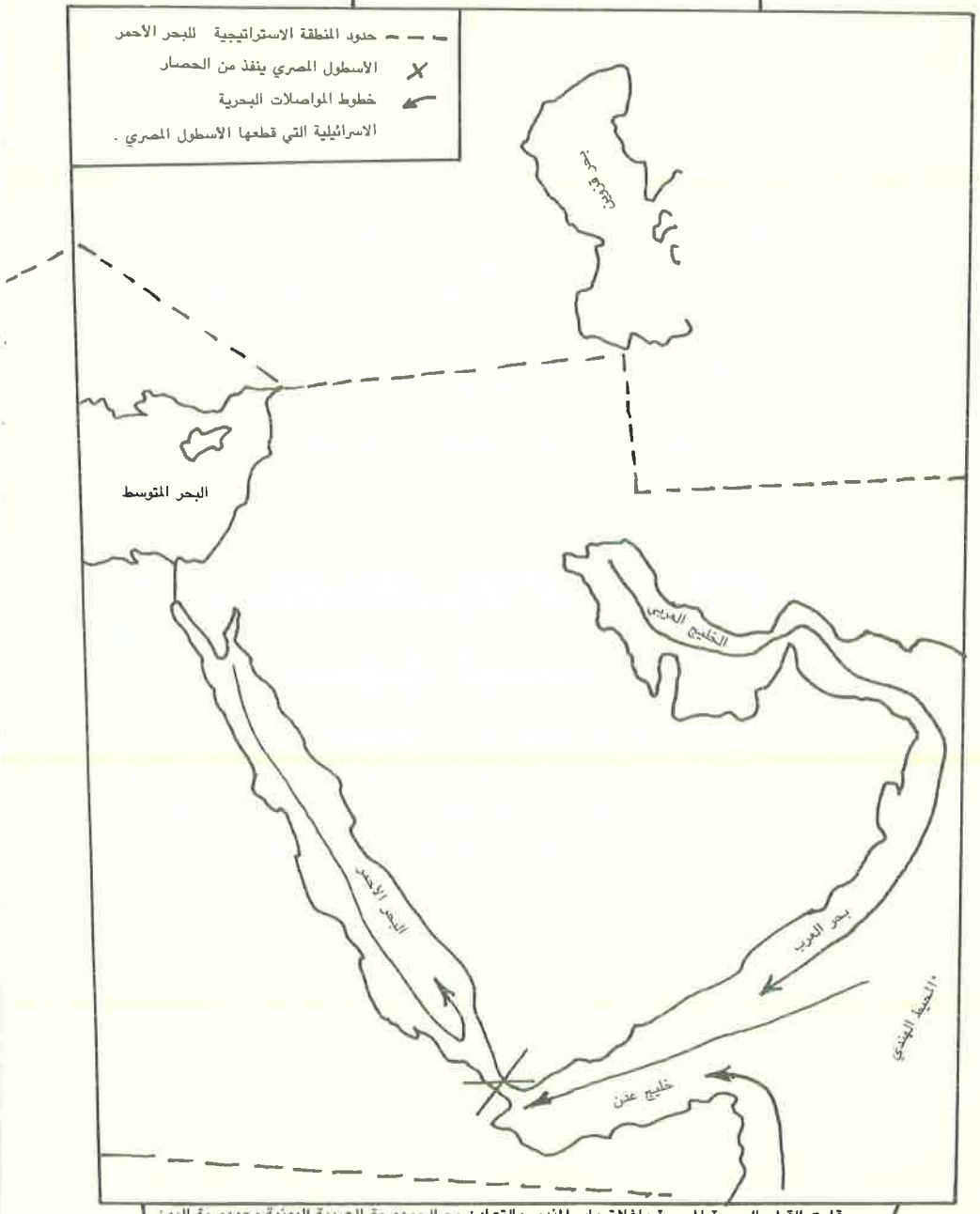

قامت القطع البحرية المصرية باغلاق باب المندب بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية واعترضت السفن التجارية القاصدة الى البحر الأحمر وتفتيشها للتاكد من حمولتها ولم يتم رفع الحصار الا في ١٩٧٣/١٢/٩ حينما عبرت بعض السفن الاسرائيلية باب المندب بحراسة بعض قطع الأسطول السابع الاميركي .

٣ ــ يمكن اعتباره بمثابة خط أنابيب لنقل النفــط الخام من مصادر انتاجه على الخليج العربي الى أوروبا التي تحتاج إلى ٤٥٨ مليون طن في العام وهذا يشكل ٦٠ ٪ من احتياجات أوروبا الغربية من مصادر الطاقة . كما أن اسرائيل كانت تعتمد على ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النفط الذي كانت تنقله الناقلات عبر البحر الأحمر ــ خليج العقبة ــ ميناء ايلات ثم بخط الأنابيب إيلات ــ أسدود على البحر المتوسط وذلك قبل أن تقطع ايران عن اسرائيل النفــط بعد الاطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي . ويتضح من ذلك أن الخليج العربي وان كان يعتبر مركز ثقل من الناحية الاقتصادية فان أهميته تلك تعتمد اعتماداً كلياً على باب المندب والبحر الأحمر . فان كان حل أزمة الطاقة من ناحية كمية الانتاج مفتاحه في الخليج العربي فان حلها من ناحية التسويق والنقل يعتمد اعتماداً ضخماً على باب المندب والبحر الأحمر إذ لو تأثرت الحركة خلال هذا المضيق ليترتب على ذلك نتائج خطيرة للغاية فمثلا إذا توقف نقل النفــط الخام تجف معامل التكرير في ميناء روتردام الهولندي ويجف تبعا لذلك خط أنابيب البترول روتردام ــ الراين الذي يصل بين روتردام وأحواض الروهر الالمانية ثم فرنكفورت . كذا يجف خط أنابيب النفــط روتردام ــ بلجيكا ــ فرنسا . وبالتالي ينقطع مورد النفــط لأوروبا الغربية عن طريق خط أنابيب النفــط « سوميد » الذي يمتد من السخنة على البحر الأحمر الى شواطىء البحر المتوسط وتتأثر الملاحة في قناة السويس تأثراً ضخماً وتنهار الموارد الاقتصادية للكثير من الدول العربية وغيرها التي تطل على هذا البحر أو تتصل به بأي نوع من أنواع الاتصال .

وعلى هذا فيجب أن يوضع في الاعتبار التهديدات التي تذاع بين وقت وآخر عن اجراءات غليظة سوف تتخذ إن تم التدخل في حركة نقل النفــط بطريقة أو أخرى سواء في الخليج العربي أو باب المندب أو البحر الأحمر .

٤ ــ والبحر الأحمر له أهمية كبرى من ناحية الأمن : الأمن القومي العربي بصفة عامة ، وأمن البلاد العربية « البحر أحمرية » أو البلاد الافريقية التي تطل عليه بصفة خاصة ، كذا من ناحية الأمن العالمي .

وهذه الدوائر الأمنية متصلة ومتداخلة ومركز ثقلها الاستراتيجي هو القرن الافريقي وما يجاوره من مناطق . واذا كان القرن الافريقي هو المركز الحيوي لدوائر الأمن المختلفة فان باب المندب يصبح البؤرة التي تتركز عندها الأهمية القصوى لأمن جميع الأطراف . وللأسف فان الأطراف المتعددة لا تريد أن تتنازل أبداً عن تحقيق ما تسميه « بالأمن المطلق » وهي لا تدري أن « الأمن المطلق » لطرف من الأطراف معناه « تهديد » للطرف الآخر ، وان « الأمن الناقص » هو الذي يسبب الاستقرار . وهذا هو سبب أن الرياح العاصفة تهب بصفة مستمرة على « القرن الافريقي » بصفته مركز الثقل الاستراتيجي للمنطقة، وعلى « باب المندب » بصفته بؤرة الصراع الساخن الذي تتركز عنده الأهمية القصوى لأمن جميع الأطراف .

٥ ــ ثم من ناحية عامل الوقت والمسافة بالنسبة للتحركات الاقتصادية والاستراتيجية فان دوره هام للغاية . فهو يوفر المسافة والتوقيت إذا قورن بالتحرك عبر رأس الرجاء الصالح . فحينما أقفلت الملاحة في البحر الأحمر نتيجة لاغلاق قناة السويس تعذرت مساعدة الاتحاد السوفييتي لفيتنام الشمالية إلا بواسطة الطريق البري الذي يمر عبر الصين الشعبية . ولذلك حرصت الاستراتيجية الامريكية على إستمرار تعطيل الملاحة في القناة والبحر الأحمر حتى تنهي تورطها في فيتنام ثم كان من نتيجة ذلك أيضا أن فترات نقل وتكلفة نفــط الخليج زادت زيادة كبيرة نتيجة لطول المسافة التي كان على الناقلات قطعها وهي تدور حول رأس الرجاء الصالح .

٦ ـ متاخمة البحر الأحمر لكيانات سياسية مختلفة : اليمنيتان والسعودية شرقا وجيبوتي وأثيوبيا والصومال والسودان ومصر غربا وهي كيانات متنافرة ذات مصالح متضاربة علاوة على مجاورة البحر الأحمر لكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الحيوي على مصير دوله فانه مثلا قريب من منابع النيل وروافده ثم فانه معبر ديني للأماكن المقدسة الاسلامية ثم سيطرته المباشرة على مناطق النفط انتاجا ونقلا ثم الأخطر من كل ذلك فان المدقق في الخريطة يرى بوضوح كيف يمكن لأي قوة تسيطر على سواحله الغربية أن تندفع غربا خلال كردفان ودارفور في السودان لتتصل بمناطق نفوذ لها على ساحل البحر المتوسط في حركة التفاف كبرى تهدد به مركز ثقل المنطقة كلها وهي مصر وفي الوقت نفسه تحكم سيطرتها على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط وهو ما عبر عنه « مانشين » « بأن مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الأحمر »(٤) ثم بالمثل فان أي قوة تسيطر على سواحله الشرقية يمكنها أن تندفع شرقا الى مناطق الخليج الخطيرة في أهميتها لتتصل بمناطق نفوذ لها في الشرق في حركة إلتفاف واسعة الى بحر قزوين .

ورغما عن كل ما ذكرناه فان المحيط الهندي يتحكم بطريقة مباشرة في البحر الأحمر . ذلك أنه من المعروف استراتيجيا أن الاستراتيجية البحرية تتحكم تحكما كاملا في الاستراتيجية البرية .(٥) وان البحار المفتوحة تتحكم في البحار المغلقة أو الضيقة وليس العكس ، ذلك لأنه ان كان تحكم البحار المغلقة يتم لزمن محدود فان تحكم البحار المفتوحة يتم لزمن أطول وهذا يفسر النشاط المحموم لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في المحيط الهندي وقريبا من مداخل البحر الأحمر . فقد تواجد الأسطول السوفييتي في المحيط الهندي وتعزز هذا الوجود بمرور الوقت نتيجة للتسهيلات التي منحت له في عدن وموزمبيق وغينيا بيساو وأثيوبيا . وهذه المكاسب الخطيرة عوضت الاتحاد السوفييتي عن خسائره في منطقة الشرق الأوسط . وان كان نفوذ أمريكا قد تقلص في أثيوبيا بعد الثورة التي أطاحت بحكم الامبراطور هيلا سلاسي نتيجة لفقدها ميناءي أسمرة ومصوع فانها ركزت أقدام أسطولها السابع في ديجو جرسيا وموريشيوس ومالاديف .

وأصرت فرنسا حتى بعد أن حصلت جيبوتي على استقلالها (إقليم عفر وعيسى) أن تتواجد عسكريا وخاصة من ناحية قوتها البحرية في ميناء جيبوتي .

المناطق الاستراتيجية في البحر الأحمر

١ ـ منطقة قناة السويس

إذا كان البحر الأحمر يؤثر في قناة السويس إيجابيا وسلبيا فان قناة السويس تؤثر في البحر الأحمر تأثيرا مباشرا ، فحينما اضمحلت القيمة التجارية للبحر الأحمر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول تجارة الشرق الى الطريق الجديد عاد البحر الأحمر الى حالة إزدهاره السابقة

---

(٤) لعب البحر الأحمر دورا هاما في السياسة الدولية في نهاية القرن ١٩ إثر احتدام التنافس الاستعماري الدولي خاصة بين انجلترا وفرنسا وايطاليا في حوض البحر المتوسط وحينما تصدت فرنسا لأطماع ايطاليا في تونس أمكن « لمانشين » وزير خارجية ايطاليا وبمساعدة انجلترا ، احتلال مصوع ليتخذها قاعدة لنشر النفوذ الايطالي على سواحل البحر الأحمر ثم التوغل في السودان المصري ـ في ذلك الوقت ـ غربا الى دارفور حتى يصل النفوذ الايطالي تدريجيا في اتجاهه شمالا إلى إقليم طرابلس وبذلك تستطيع ايطاليا أن تبسط سيطرتها على سواحل البحر المتوسط الجنوبية .

(٥) أكبر مثل على ما نقول غزو نابليون لأوروبا ووصوله الى موسكو ولكن لتجاهله أهمية البحار فشلت جهوده وكذلك الحال مع جيوش هتلر التي احتلت أوروبا تقريبا في الحرب العالمية الثانية ولكن إهماله الاستراتيجية البحرية قضى على آماله .

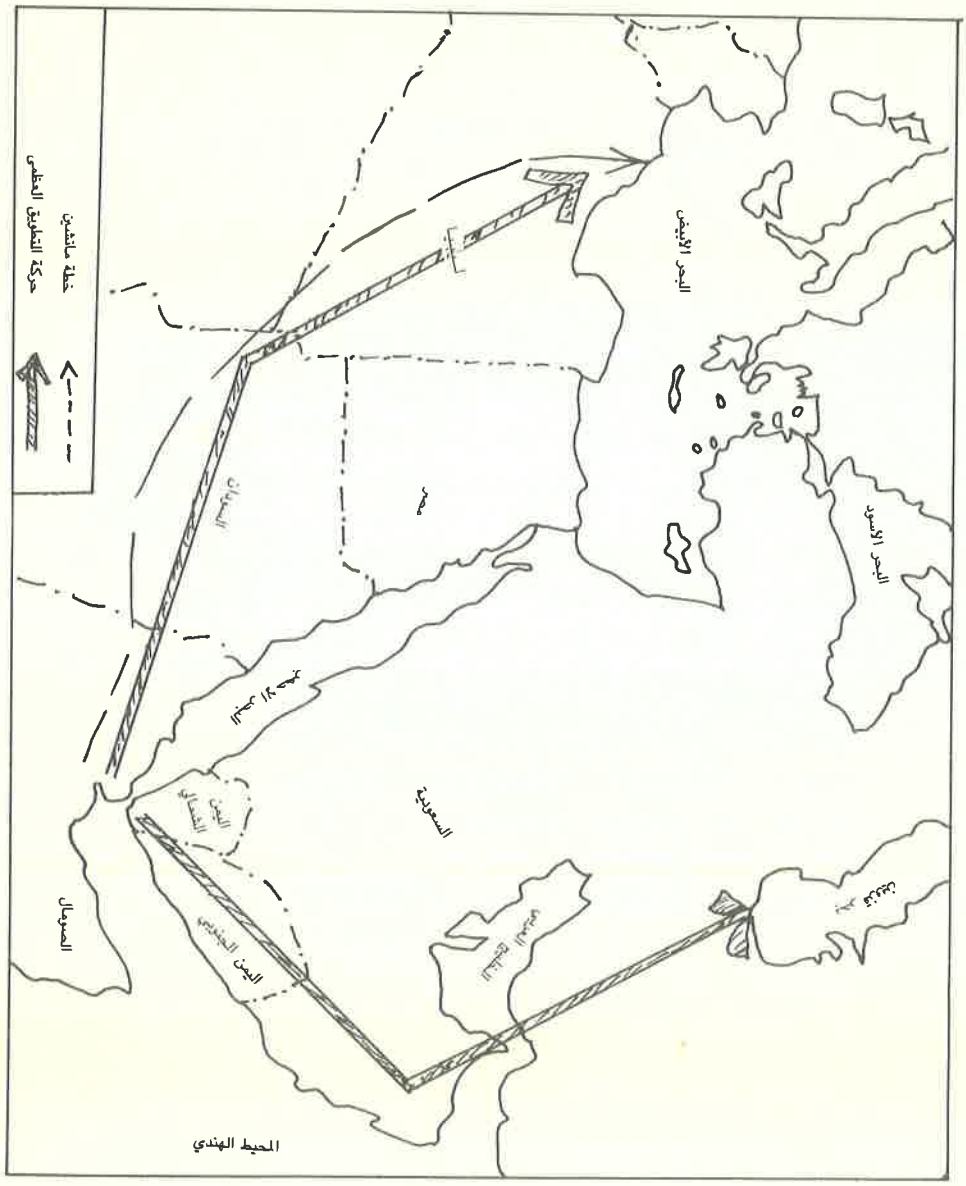
خطة ماشين
حركة التطبيق العظمى
البحر الأبيض
البحر الأسود
السعودية
اليمن الشمالي
اليمن الجنوبي
الصومال
المحيط الهندي

بعد شق قناة السويس . وقناة السويس كأنبوب يصل بين بحيرتين مقفلتين تسيطر البلاد العربية على إحداهما بالكامل تقريبا (البحر الأحمر) ، وتسيطر على الأخرى (البحر المتوسط) من ناحية الجنوب والشرق يؤكد أن مصر هي المنطقة الحاسمة في أي مواجهة حالية أو مستقبلة بين القومية العربية وأي حركات عقائدية معادية . ويجب أن يكون مفهوما أن هذا هو قدر مصر شاءت أو أبت . كانت هذه الحقيقة في الماضي وهي موجودة في الحاضر وستظل قائمة في المستقبل .

وعلى ذلك فأي محاولة للتقليل من هذا الدور أو احتوائه يهدف بطريق مباشر إلى احتواء المنطقة العربية كلها والسيطرة عليها . واذا كانت مصر هي خط الدفاع الأول عن القومية العربية فان سيناء التي يحدها خليج العقبة شرقا وخليج السويس وقناة السويس غربا هي الأرض الحيوية في المنطقة الدفاعية عن مصر والأرض الحيوية دائما ما تكون هدف المهاجم يركز جهوده للحصول عليها وهدف المدافع يركز جهوده للدفاع عنها حتى يحول بينهـا وبين السقوط كالثمرة الناضجة .

ومن النظرة الاستراتيجية البحتة نخرج بالحقائق الآتية :

- من يسيطر على فلسطين يهدد سيناء .
- ومن يسيطر على سيناء سيطر على قناة السويس .
- **ومن سيطر على قناة السويس أضعف مصر وسيطر عليها لأنها هي خط الدفاع الرئيسي عن** مصر من ناحية الشرق .
- ومن سيطر على مصر سيطر على العرب .(٦) .

٢ ـ منطقة خليج العقبة

إذا نظرنا الى الفاصلين المائيين اللذين يشقان الساحة العربية وهما الخليج العربي والبحر الأحمر لوجدنا أن الخليج العربي يفصل بين قوميتين هما القومية العربية والقومية الفارسية ونجد أنه في الوقت نفسه برأس واحدة على قمتها ميناء البصرة وشط العرب بينما نجد أن البحر الأحمر يفصل بين البلاد العربية في كل من آسيا وافريقيا علاوة على أنه ينتهي برأسين أولاهما خليج السويس وينتهي بميناء السويس بوابة القناة في اتجاهها شمالا عبر البحيرات الى مخرجها على البحر المتوسط في بور سعيد وثانيهما خليج العقبة الذي ينتهي بمينائين هما العقبة الأردنية وايلات الاسرائيلية وبذلك فان منطقة الخليج تشكل مواجهة بين القومية العربية والحركة الصهيونية . والخليجان لهما أهمية نفطيـة ليست بالقليلة سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية خطوط الأنابيب التي تصب في البحر المتوسط .

ويتحكم في مدخل المضيق ... أقصد خليج العقبة ـ جزيرتا صنافر وتيران وعرض تيران لا يزيد عن ٦ أميال في حين أن إتساع الخليج في الشمال من ١٢ ـ ١٩ ميل والجزيرتان بذلك تؤمنان وتتحكمان في ميناء إيلات . وهو ميناء هام بالنسبة لاسرائيل فعن طريقها تصدر المواد نصف المصنوعة أو الكاملة التصنيع وكذلك الموالح الى دول شرق افريقيا وعن طريقها أيضا تستورد المواد الخام من هذه المناطق علاوة على قيامها بالاتصال مع جنوب إفريقيا اتصالا قاعدته المصالح الاستراتيجية وعن طريق هذا الميناء أيضا كانت تستقبل النفـط الايراني الخام ـ قبل قطعه بعد قيام الثورة الايرانية لتنقله الى البحر المتوسط عن طريق خط أنابيب ايلات اسدود .

---

(٦) أمين هويدي ، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ، نيسان/ابريـل ١٩٧٥) .

خليج العقبة

ولقد وقفت اسرائيل طوال السنوات السابقة على حرب تشرين أول/أكتوبر تحت وهم كاذب بالطمأنينة بالنسبة لتجارتها مع شرق أفريقيا . طالما هي مسيطرة على خليج العقبة واعتبرت أن أي مساس بمصالحها في الخليج بمثابة اعلان الحرب عليها مما يحتاج الى قيامها بما تسميه « بالضربة الوقائية » إلا أنها أفاقت في تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ على القيمة الحقيقية للعمق الاستراتيجي العربي إذا استخدم بجسارة وصدق(٧) فوجدت أنه إن كانت جزيرتا تيران وصنافر تسيطران على الخليج سيطرة مباشرة الا أن ذلك لا يؤمنه إذ يمكن قطعه باتباع « استراتيجية الاقتراب غير المباشر Indirect Approach » من باب المندب على بعد ٢٠٠٠ ك . م من أقصى الجنوب أو من أي مكان على السواحل العربية التي تتحكم في البحر من ناحيتي الشرق والغرب ، وان عليها والحالة هذه ان ارادت أن تحقق « أمنها المطلق » كما تريد وتصمم إمتلاك شبه الجزيرة العربية والجنوب العربي والسودان . وأظن أن هذا خارج امكانياتها المتاحة .

وكان تأثير قفل باب المندب على إسرائيل تأثير فادحا (٨) .

---

(٧) قامت المدمرات والغواصات المصرية بالتعاون مع اليمن الجنوبية بفرض الحصار البحري على باب المندب كما سلفت الاشارة .

(٨) توقفت مصفاتا التكرير وتصديره في حيفا وأسدود وبذلك خسرت اسرائيل حوالي ١٤٪ مليون دولار علاوة على ١٠٠ مليون دولار كانت تحصل عليها كضرائب مرور على النفـط المار عبر أنبوبها (الأسعار مقدرة بأسعار عام ١٩٧٣) .
فاذا عرفنا أن اسرائيل لا تنتج محليا إلا ١٠ ٪ من احتياجاتها من حقل النفـط الوحيد لديها والموجود غرب أسدود والذي تديره شركة لايبدوت لقدرنا قيمة إيقاف وصول النفـط الى اسرائيل عبر باب المندب .
وقد خفف من وطأة الموقف سيطرة اسرائيل على حقول النفـط المصرية في أبو رديس وبلاعم وحقل علما الذي كانت تديره شركة « نتيفي نفط » كما توقف الخط البري ايلات ـ عسقلان .
وعلاوة على ذلك منع اغلاق باب المندب اسرائيل من تصدير ٣٠٪ من حجم صادراتها من الموالح ، ٥٠٪ من حجم صادراتها من الفوسفات والاسمنت الى أسواقها في شرق افريقيا والشرق الأقصى .

إلا أن اسرائيل اتخذت كعادتها استراتيجية ايجابية لحل المشكلة الأمنية الجديدة :

أ ـ أخذت توطد أقدامها في سواحل سيناء المحتلة وانشأت القواعد الجوية بالقرب من إيلات وشرم الشيخ للسيطرة الجوية على البحر الأحمر وغطى مدى طائراتها من شرم الشيخ المسافة حتى باب المندب .

ب ـ عززت وجودها السري في إحدى المطارات بجوار عدوة في شمال أثيوبيا لتسيطر على باب المندب من ناحية وحتى يكون قوس الحماية الشمالي من شرم الشيخ متداخلا مع قوس الحماية الجنوبي وحتى يمكنها في الوقت نفسه السيطرة على ميناء بور سودان وتهدد السودان ومنطقة السد العالي في جنوب مصر والقواعد الجوية المنتشرة هناك .

جـ ـ نقلت جزءاً من زوارقها البحرية عبر رأس الرجاء الصالح الى البحر الأحمر لتعمل تحت حماية قواتها الجوية في تأمين ملاحتها في البحر فمدى هذه الزوارق ٢٠٠٠ ك . م ومدى الطائرات الفانتوم يصل الى ١٦٠٠ ك . م ويمكن إعادة ملء الطائرات في الجو بطائرات الوقود من طراز « ستراتو كروز » .

وبمثل هذا التعاون بين المجهود الجوي والمجهود البحري تحركت اسرائيل (٩)

ولا أدري ـ وأنا صادق في ذلك ـ بمدى التحرك العربي في مواجهة ذلك إلا ما نشر في الصحف العربية عن مؤتمرات قمة عقدت هنا وهناك ولا يدري مثلنا أبداً بالقرارات السرية الخطيرة التي تتخذ لأنها دائما توضع تحت « القفل والمفتاح » .

د ـ والى أن نجد « المفتاح » علينا أن نلهث وراء اسرائيل وهي تعزز علاقاتها مع أثيوبيا حتى بعد قيام الثورة التي أطاحت بحكم الامبراطور هيلا سيلاسي معتمدة على الجالية اليهودية الموجودة هناك منذ القدم وهي ما تعرف « بالفلانتا » ومعتمدة في الوقت نفسه على التناقض بين العرب والأحباش نتيجة لمؤازرة « بعض » العرب لارتريا وهي تحاول أن تحصل على استقلالها من أثيوبيا وأيضا نتيجة لمؤازرة « بعض » العرب للصومال في نزاعها مع أثيوبيا من أجل « الأوجادين » فتوسعت شركة « أنكودا » لتعبئة اللحوم وشركة « أتاجن » الزراعية وشركة « هاردن إخوان » للاستيراد والتصدير في أعمالها وأقامت مدرسة عسكرية لتدريب الجيش الحبشي على مقاومة حرب العصابات في مدينة « دقي أمحري » ووسعت من مركز التجسس الاسرائيلي في « أسمرة » ويتردد أن إسرائيل تتواجد الآن في بعض الجزر في جنوب البحر الأحمر منها جزيرة « حنش الكبرى » و « حنش

(٩) في ابريل (نيسان) ١٩٧٤ نقلت اسرائيل زورقين من الزوارق الفرنسية التي هربتها من ميناء شربورج بفرنسا وذلك بعد إدخال التعديلات عليها . ووزن الزورق ٤١٥ طن ومدى عمله ٢٠٠٠ ك . م ـ مسلح بسبعة صواريخ موجهة سطح ـ سطح ومدفعين عيار ٧٦ مم ضد الطائرات أو السفن وعقب انتقال الزورقين كتب العميد احتياط شلومو أدائيل في معاريف في ٢٦ / ٤ / ٧٤ ما يلي « لا مبرر للاسهاب في الحديث عن ضرورة المحافظة على حرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر التي يمر فيها خط أنابيب النفـط من الخليج الفارسي الى ايلات والتي يتوقف عليها تصدير المعادن والأسمدة وتجارتنا الخارجية مع الشرق الأقصى واستراليا وشرق افريقيا . وتنطوي التطورات المتوقعة في منطقة البحر الأحمر بعد استئناف الملاحة في قناة السويس على مخاطر تصادم مع مصالحنا الحيوية ومحاولات زيادة عزلتنا في هذه المنطقة ونحن نملك القدرة البشرية والتكنولوجية كي نكون عنصراً بحريا مسيطراً في منطقة البحر الأحمر الحيوية ونأمل أن تكون سفينتا الصواريخ « رشاف » و « كيشيت » المحاولة الأولى نحو مثل هذا التطور . إن هذا البحر الذي كان في الماضي نقطة ضعف لاسرائيل يمكن أن يتحول الى مجال مبادرة اسرائيلية وقت الحرب ولخلق تهديد لمؤخرة مصر وطرق ملاحتها . ان سيطرة مصر على قناة السويس يضع في يدها مفتاحا واحدا فقط في هذا الممر المائي أما المفتاح الثاني والأهم فبالامكان أن يوجد في يد اسرائيل إذا عرفت كيف تطور التفوق البحري في منطقة البحر الأحمر وتحافظ عليه . ونظرة الى خريطة تلك المنطقة تشير دون الحاجة الى الدخول في التفاصيل الى أن مصر مكشوفة ومعرضة للضرب في هذه المنطقة أكثر من اسرائيل » .

الصغرى » التي تبعد بمقدار ١٣٦ ك . م عن الشاطىء اليمني كذا جزيرة « أبو عيل » شمال « زكور » بمقدار ٥ ك . م ويقوم الطيران الاسرائيلي بطائراته الفانتوم ١٥ بطلعات جوية منتظمة لمراقبة الأنشطة المختلفة التي تتم في المنطقة .

وكم يتحرق المرء شوقاً للاطلاع على التقارير التي يقدمها الطيارون الاسرائيليون على ما يجدون من أنشطة الى رؤسائهم .

وأظن أن في هذا الكفاية .

٣ ـ منطقة الجزر الجنوبية وباب المندب والقرن الافريقي

وعلينا الآن أن نقفز أكثر من ألف ميل في وثبة واحدة من الجزر المتناثرة في جنوب الخليجين الى مجموعة الجزر المتناثرة في مداخل ومخارج البحر عند « باب المندب » أو « باب الدموع » كما كان البحارة القدامى يسمونه لأن خطر الموت كان يتربص بسفنهم فوق شعاب الجزر المرجانية التي تتناثر حول المضيق أو في خلجان الجزر حيث كان يختفي القراصنة الأشداء .

وتكتسب هذه المنطقة أهميتها من ثلاثة عوامل :

أ ـ إذا كانت سواحل البحر الشرقية والغربية شمال هذه المنطقة عربية بالكامل فيما عدا الساحل الضيق الذي تقع عليه إيلات الاسرائيلية في خليج العقبة فان الساحل الغربي هنا تقع عليه « إرتريا » التي ضمتها أثيوبيا إليها عنوة أيام الامبراطور السابق . وبنفس الأطماع الأمهرية سار رجال الثورة « الاشتراكية » التي أزاحت الامبراطور العجوز عن درب الاستعماري ، كما يقع عليها أيضا « جيبوتي » التي حصلت على استقلالها حديثاً وان كان النفوذ الفرنسي ما زال مسيطراً على مقدراتها أما الساحل الشرقي في المنطقة فما زال يحافظ على عروبته الكاملة .

ب ـ يضيق البحر في هذه المنطقة تدريجياً كلما اتجه نحو الجنوب حتى يصبح في أضيق إتساع عند الباب تماماً بين ساحلي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجيبوتي وهي المنطقة التي تصل البحر الأحمر بخليج عدن ليخرج مباشرة الى خليج عدن الذي يطل عليه « القرن الافريقي » ثم البحار المفتوحة في المحيط الهندي .

جـ ـ سخونة الصراعات في المنطقة اذا اعتبرناها مخارج البحر شأنها في ذلك شأن مداخله وهذا شيء عادي فالأبواب دائما طالما هي منافذ للدخول أو الخروج تكون محل إهتمام من الأصحاب والجيران والدخلاء على حد سواء . واذا كان من المعتاد أن يكتفى بحراسة الأبواب من الداخل أو الخارج فان « باب الدموع » يقف عليه حراس أشداء من الجهتين في وقت واحد من شماله وجنوبه معا .

وتوجد مجموعات من الجزر تعد بالمئات أهمها « جزر الفرسان » و « جزر دهلك » و « كمران » و « جزيرة بريم » أو « جزيرة مينسون » .

والجزيرة الأخيرة أهمها على الاطلاق اذ تقع على ميلين بحريين من شاطىء الشيخ سعد التابع لليمن الجنوبية وبذلك فهي تتحكم تماماً في « باب المندب » . ولا تزيد مساحة الجزيرة عن ٥ ميل مربع وهي بقايا مدينة صغيرة مهجورة هي مدينة « مينسون » التي كانت مقراً لاحدى شركات تموين السفن بالفحم أنشأتها بريطانيا فوق الجزيرة إثر احتلالها لعدن وفي أطلال المدينة يعيش مئات الصيادين

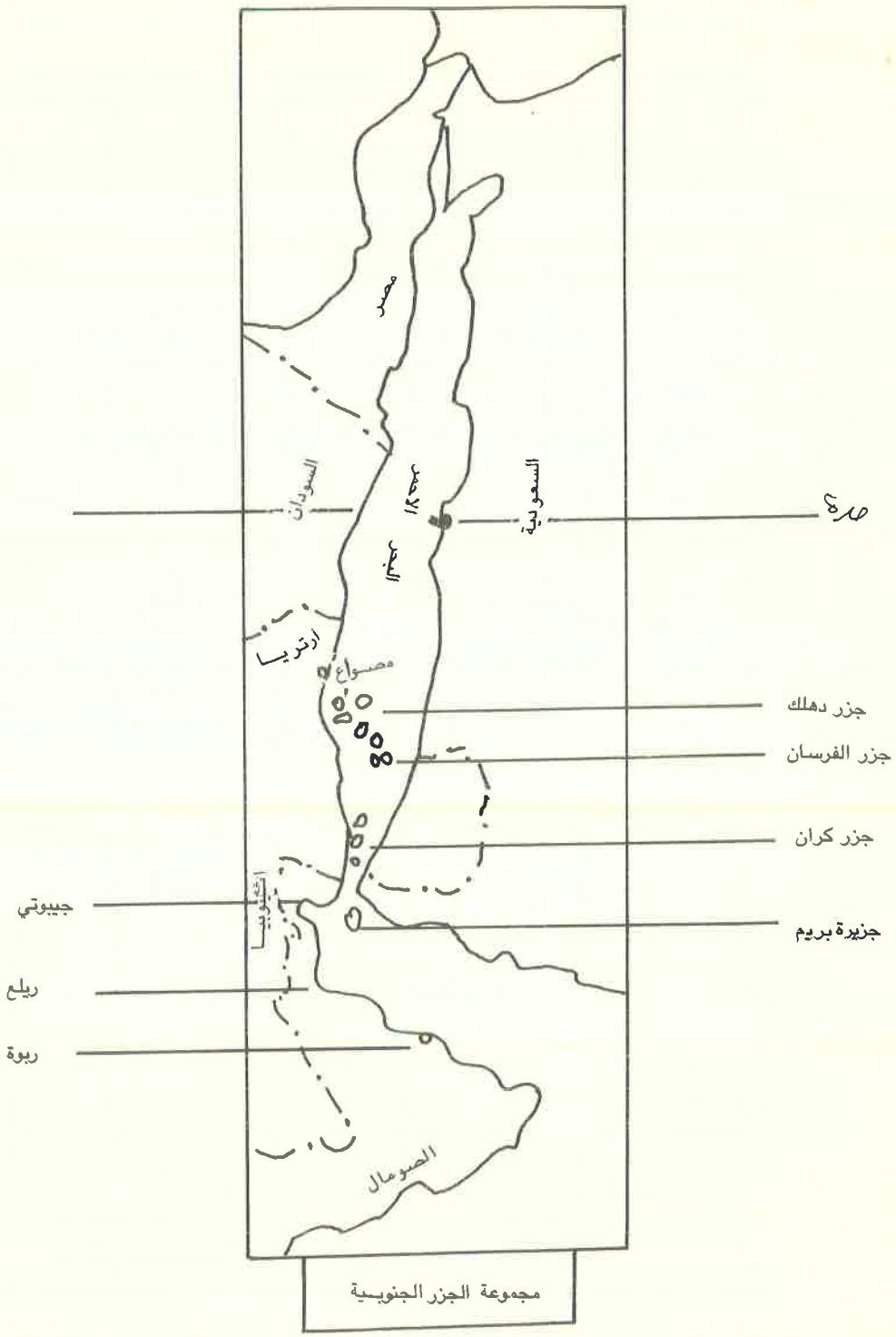
مصر
السودان
السعودية
اليمن
ارتريا
مصوع
جزر دهلك
جزر الفرسان
جزر كران
جزيرة بريم
جيبوتي
اثيوبيا
ريلع
ربوة
الصومال
مجموعة الجزر الجنوبية

يجففون صيدهم على رمال الشاطىء ويتقاسمون أنصبتهم من الماء العذب التي توزعها عليهم محطة صغيرة لتحلية المياه تديرها حكومة عدن وعلى أعلى قمة في الجزيرة يوجد أضخم فنار في البحر الأحمر بعماله الثمانية يرشد السفن المارة عبر المضيقين : المضيق الصغير (٣ ك . م) الذي يفصل الجزيرة عن الشاطىء العربي وتستخدمه معظم السفن و المضيق الكبير (٢٠ ك . م) وهو يفصل الجزيرة عن الشاطىء الافريقي وتعترضه سبع جزر بركانية مهجورة وخالية من الحياة هي « جزر الأخوات السبع »[١٠] .

وهناك جزيرتان هما « سنتيان » و « دهلك » يقعان على بعد ٦ أميال بحرية من باب الدموع استأجرتهما الولايات المتحدة الأمريكية من أثيوبيا لمدة ٢٥ عاما تعزيزاً لقواعدها العسكرية في « موريشيوس » و « مالاديف » و « جزر ديجو جارسيا » .

و في الوقت نفسه يقف الاتحاد السوفييتي في « عدن » بناء على التسهيلات المعطاة له هناك علاوة على التسهيلات التي يتمتع بها في « الأوجادين » الذي يتنازعه كل من الصومال وأثيوبيا علاوة على موانىء « أنجولا » و « موزمبيق » . وكأن حارسا واحدا لا يكفي علما بأن زيادة الحراس أفضل خوفا من أن انفراد حارس واحد قد يغريه بسرقة ما يحرس دون خوف أو عقاب أو دون أن يخشى « الفتنة » على أقل تقدير .!!!

وعلينا أن نضيف الى هذه الصورة أيضا ما أشرنا إليه من حديث عن وجود اسرائيل هي الأخرى في جزيرتي « حنش الكبرى » و« حنش الصغرى » بل تعزز هذا الوجود على مر الأيام في جزر أخرى .

وأما الجزر العربية التي لم « يطعن » في ملكيتها حتى الآن والتي ورثناها عن أجدادنا الطيبين لنحافظ عليها كأمانة نسلمها للأجيال اللاحقة فهي مهجورة . هذه هي الحقيقة التي لا شك فيها والتي أتمنى من قلبي ألا تكون كذلك . ولكن لماذا هي مهجورة ؟ ولماذا لا نقربها وكأنها الفاكهة المحرمة ؟ هذا هو السؤال كما يقولون . ولكن علينا أن نتذكر أن الأملاك المهجورة تغري بالاحتلال خاصة في منطقة يتجول فيها الغرباء الذين يبحثون لهم عن مأوى والذين يتميزون بهواية عجيبة هي هواية « الاستيطان » .

٤ ـ الخليج العربي ومضيق هرمز

ولنترك منطقة « الأحداث الساخنة » من الجزر الجنوبية والقرن الافريقي ألف ميل أخرى للشرق إلى منطقة « الأحداث المتفجرة » في الخليج العربي ومضيق هرمز . !!! وقد يتساءل البعض ربما في حدة : وما دخل منطقة « الأحداث المتفجرة » هذه بمنطقة البحر الأحمر ؟ والاجابة في اختصار أنهما منطقة واحدة . فمن ناحية النظرة الاستراتيجية التي تتسم دائما بالشمول هما كذلك . ومن ناحية الواقع أيضا هما كذلك وأيضا مـن ناحية ارتباطهما واعتمادهما المتبادل على نفسيهما .

إن المنطقة تعتبر بمثابة « منطقة الأمن » الرئيسية للبلاد الصناعية في العالم تعتمد عليها في مصادر طاقتها كقوة محركة لقاعدتها الصناعية الضخمة ..... فهي بمثابة « الميزان الحساس » لأمنها الاقتصادي .... فلو أن كمية الانتاج قلت في الخليج لقل حجم الانتاج بدوره في البلاد الصناعية ..... يعني زيادة في البطالة وعجزاً في ميزان المدفوعات وقلة حجم الانتاج والاتجاه عموما

---

(١٠) الأهرام بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٥ .

الى الانكماش . ولو زاد سعر الانتاج في نفط الخليج فانها مصيبة أيضا ولكن الأمر الواقع يعتبرها مصيبة من الوزن الخفيف ... المهم الحصول على برميل النفط بأي ثمن .... حتى ولو كان ذلك من السوق السوداء . اليابان تعتمد على الخليج في الحصول على ٩٠ ٪ من احتياجاتها النفطية . أوروبا الغربية تعتمد على الخليج في الحصول على ٦٠ ٪ من احتياجاتها النفطية . الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على الخليج في الحصول على ٢٥ ٪ من احتياجاتها النفطية . اسرائيل تعتمد على الخليج في الحصول على ١٠٠٪ من احتياجاتها النفطية(١١) . ومن ناحية النقل عبر البحر الأحمر تعتمد أوروبا الغربية على البحر الأحمر في النقل ١٠٠٪ . تعتمد الولايات المتحدة على البحر الأحمر في النقل ١٠٠٪ . تعتمد اسرائيل على البحر الأحمر في النقل ١٠٠٪ وهذه الحقائق تغني عن كل تعليق .

ومضيق هرمز يتحكم في أي قوافل بحرية قادمة من المحيط الهندي الى خليج عمان ثم الخليج العربي وبالعكس . ويقتصر تهديد الملاحة المتجهة الى الشرق الأقصى على التهديد المباشر الذي قد يحدث في مضيق هرمز . سفينة واحدة تغرق في المكان المناسب ويقف كل شيء .....

أما الملاحة المتجهة الى أوروبا الغربية فانها تعاني علاوة على « التهديد المباشر » من « تهديد غير مباشر » من « باب المندب » و « قناة السويس » .

أما الملاحة المتجهة الى اسرائيل فانها تعاني علاوة على « التهديد المباشر » في مضيق هرمز من « تهديدين غير مباشرين » في باب المندب ومضيق العقبة الذي يتحكم فيه جزيرتا « صنافر وتيران » العربيتان في حالة اتجاه الملاحة الى إيلات أو مضيق قناة السويس في حالة اتجاه الملاحة إلى حيفا .

كل هذه العوامل قلبت الموازين بالنسبة لأهمية المنطقة وجعلتها تسبق قناة السويس في الأهمية الاستراتيجية في السبعينات بالنسبة لواضعي الاستراتيجية العالمية .

لذا تحاول الدول المنتفعة تأمين هذه المنطقة بمختلف الوسائل حتى تحافظ على تدفق النفط منها وأهم هذه المحاولات اتفاق الولايات المتحدة مع قابوس بن سعيد سلطان عمان على استخدام جزيرة « مصيرة » كقاعدة حربية وجوية . فاذا أضيف الى ذلك تواجد الأسطول الامريكي في المحيط الهندي ومداخل البحر الأحمر كما أسلفنا القول أصبح الحديث الأمريكي عن احتلال منابع النفط في حالة تهديده يدخل في نطاق « التصديق » بناء على النظريات الحديثة لقوانين « الردع » التي تقتضي تبليغ الطرف الآخر مسبقا بالنوايا والبدائل وعلى الطرف الآخر أن يعيد حساباته عن مدى القدرة في تنفيذ التهديد .

كلمة أخيرة عن التناقض بين القوميتين الفارسية والعربية والذي اتخذ صورة « المزيج العجيب » بين « التناقض » و « اللاتناقض » أيام الشاه الذي أعترف باسرائيل اعترافا واقعيا والذي أمدها بكل احتياجاتها من النفط والذي تعاون معها عسكريا وأمنيا والذي احتل بعض جزرنا في الخليج العربي . وما زال هذا « المزيج العجيب » بين « التناقض » و « اللاتناقض » موجودا أيام الثورة التي أزاحت حكم الشاه والتي سحبت اعترافها باسرائيل والتي أوقفت تصدير النفط لها والتي قطعت كل تعامل مع اسرائيل .... ولكنها في الوقت نفسه استمرت في توجهاتها الفارسية فقررت الاستمرار في احتلال ما اغتصب من الأرض العربية تماما كما فعل الثوار الجدد في أثيوبيا .

---

(١١) كان ذلك يحدث قبل قطع النفط الايراني عنها بعد الثورة الايرانية .

ولا أظن أن المصلحة العليا تقتضي الابقاء على هذا « المزيج العجيب » من « التناقض » و « اللاتناقض » . فالسياسة ليست شيئا محددا ... « بياض » و « سواد » . ولكنها تتميز بلون خاص ليس « بياضا » كاملا .... وفي الوقت نفسه ليس « سوادا » كاملا .... إذ أنها « بين بين » . وعلينا بعد التجارب التي مررنا بها أن نتقن صنع « المزيج المناسب » لعلاج مشاكلنا وهذا يحتاج الى تفكير أكثر وعاطفة أقل .

ونخرج من ذلك بعدة استنتاجات أو تصورات

(١) إذا تحدثنا عن البحر الأحمر وأمنه بالمعنى الشامل فاننا نعني الكتلة الاستراتيجية الضخمة التي تشمل البحر المتوسط + البحر الأحمر الخليج العربي، وهي كتلة ذات تأثير خطير على النظامين الاقتصادي والاستراتيجي للعالم أجمع . وهي بهذه الصورة على شكل حرف Z : الخط الافقي العلوي هو البحر المتوسط ، والخط الأفقي السفلي هو البحر العربي الذي ينتهي بالخليج العربي ، ويصل بينهما الخط الرأسي وهو البحر الأحمر . ولا بد عند رسم استراتيجية الأمن لمنطقة البحر الأحمر أن نضع في اعتبارنا ذلك والا كانت استراتيجية ناقصة .

(٢) الاطار الخارجي الذي يحدد المنطقة عبارة عن سواحل عربية فيما عدا جزء قليل منها ، وعلاوة على ذلك فان وراء هذه السواحل عمقا استراتيجيا يمتد آلاف الأميال ناحيتي الغرب والجنوب وهذا يبرز ثقل العالم العربي في الاستراتيجية العالمية والذي يجب إعماله في زيادة وزننا في سوق السياسة العالمية ... وحتى لا نسترسل في الأحلام والشعارات أحب أن أضع خطا بارزا تحت كلمة « الكتلة » إذ أننا نتحدث عن كتلة متماسكة وليس عن أقاليم مجزأة متناحرة . وهنا يكون البون شاسعا بين الأحلام والواقع للأسف الشديد .

(٣) المنطقة أو الكتلة أشبه ما يمكن بمنطقة حوض وادي النيل فيها منطقتان واضحتان مكملتان لبعضهما تماما وتحتاجان في الوقت نفسه الى ضوابط دقيقة لتتحكم في وقع الحركة على طول امتدادهما : منطقة منابع النيل وهي منطقة البحيرات والروافد ، ومنطقة مجرى النيل الى أن يصب في البحر المتوسط . ومنطقة المنابع هنا هي منطقة الخليج حيث آبار النفط ومنطقة المجرى هي المنطقة التي تلي ذلك حتى تصب في البحر المتوسط . وان كانت دول المنبع أو دول الانتاج قد تمكنت من زيادة ثقلها في مجال السياسة الدولية الى حد ما فان هذا الثقل سوف يزداد دون شك لو أضيف إليه ثقل دول العبور .

(٤) والعبور هنا طريق ذو اتجاهين فمن مصلحة العالم أجمع أن يكون كذلك . طريق الخروج يحمل مصادر الطاقة الى خارج المنطقة وهو طريق استنزاف للموارد المحلية على المدى الطويل ، وطريق دخول يحمل المواد المصنعة وهو طريق استثماري . ومن مصلحة الاستقرار العالمي والأمن المحلي لدول المنطقة أن ينظم المرور ذهابا وايابا وأن تعدل العلاقة بين الأطراف المعنية والتي هي أشبه ما يمكن بالعلاقة بين « المصنع والسوق » ... « المصنع » الذي ينتج « والسوق » الذي يستهلك . والا أدى استمرار هذا الوضع الى تصادمات والتصادمات هنا ذات عواقب وخيمة وأبعاد خطيرة . وما يجري في العالم أمامنا كل يوم يؤكد ذلك . وأن يتم تنظيم الحركة الآن أفضل وأيسر من ارجاء ذلك إلى مرحلة مقبلة . والتنظيم هنا يجب أن يتم على مستوى عالمي لأن أزمات العصر أصبحت أزمات كبيرة ملحة وقضايا عويصة معقدة ..... أزمات تشغل مساحة كبيرة بقدر اتساع الكرة الأرضية بل تعدت ذلك إلى الفضاء الخارجي والكواكب الأخرى ..... أزمات تتعلق بمستقبل البشر ولا تقتصر على قطاع

منه ..... أزمات تحتاج في حلها الى الحكمة والفكر والجهود المشتركة للوصول الى « الأمن الناقص » أو « الانتصار غير الكامل » لتحقيق الخير للكوكب الذي نعيش فيه . وهذا قانون من قوانين الحركة على مسرح السياسة العالمية نرجو أن ينمو ويترعرع حتى نحقق « الاستقرار العالمي » وهو الخطوة الأولى لتحقيق « السلام العالمي » المنشود .

(٥) وواضح أن دول المنطقة هي التي تلعب الدور الأساسي في ذلك أو يجب أن يكون الأمر كذلك . وهذا يجب أن يتوفر له الرغبة والقدرة . والرغبة تظل مكبوتة ما لم يحدد الدور أو الهدف . فاذا ما حدد ذلك كان هذا في حد ذاته حافزاً لانطلاق القدرات الخلاقة التي تصنع الغد والتي تقلل من الثغرة التي علينا أن نسدها ـ نحن الدول « النامية » ـ وهو تعبير مهذب خداع « للدول المتخلفة » .

هكذا تقول لنا الخريطة وهي القاعدة الأساسية للمفكر الاستراتيجي فهي أداته التي لا يمكنه أن يتجاهلها عند تشكيل سياسته . ولكن هل يتطابق ما يجري في الواقع على ما هو موجود في الخريطة ؟ هذا سؤال . وكيف نجعل الواقع يتطابق مع الخريطة التي في يدنا ؟ هذا سؤال ثان وللاجابة على ذلك فان الأمر قد يحتاج إلى لقاء آخر □

يَصدر قريبًا

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل

الدكتور عبد الحميد براميمي

حول التكوين التاريخي للأمة العربية *

د . عبد العزيز الدوري

يعمل حاليا استاذا للتاريخ في الجامعة الاردنية. عمل سابقا استاذا ثم عميدا لكلية الآداب والعلوم ثم رئيسا لجامعة بغداد. له كثير من المؤلفات منها « الجذور التاريخية للقومية العربية » و « الشعوبية » و « نشاة علم التاريخ عندالعرب »و « مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي » و « النظم الاسلامية ».

١ ــ هذه دراسة تاريخية موجزة يراد بها تحديد مفهوم الأمة العربية كما تكون في التاريخ ، وتفترض الدراسة وجود عناصر ، أو عوامل ساهمت في هذا التكوين منها :

(١) اطار الاسلام والحركة الاسلامية .

(٢) خروج العرب بالفتوح وانتشارهم ، وسكناهم في دور الهجرة ، ومفهوم العروبة ، ثم انتشارهم في الريف والتعريب الذي رافق ذلك .

(٣) تكوين الثقافة العربية وأهمية نلك في تكوين الأمة .

(٤) التحولات الاجتماعية الاقتصادية وأثرها في التكوين .

(٥) مشكلة السلطة والصراع السياسي الثقافي وأثره في بلورة مفهوم الأمة .

(٦) ظهور مفهوم الأمة العربية في الاطار الثقافي نتيجة العناصر المذكورة .

وتهدف الدراسة الى توضيح التحول في المفهوم من مجموعة بشرية تعتمد النسب أساسا لتكوينها ، أي النظرة الأثنولوجية ، الى اعتبار الرابطة لغوية ثقافية أي اعتماد مفهوم ثقافي للأمة العربية .

٢ ــ كان العرب قبل الاسلام مجتمعات حضرية وبدوية ، وكان لديهم شعر غني متميز ولهجة أدبية ، وكانت السمة الغالبة لديهم قبل الاسلام شعورا مبهما بأصول واحدة . وجاءت الحركة الاسلامية عربية في بيئتها وفي القائمين بها . الاسلام وحد العرب وحملهم رسالة وأعطاهم قاعدة فكرية أيديولوجية ، وبه كوّنوا دولة . أدخل الاسلام مفهوم الأمة المستندة الى العقيدة ، ولكنه أكد العربية نسبا وأكسبها حرمة وهيأ لها مثالا بالقرآن . وفي صدر الاسلام شعر العرب برابطة قوية ،

* محاضرة القيت في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول « القومية العربية في الفكر والممارسة » التي عقدت في بيروت خلال الفترة ٢٦ ــ ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وهي جزء من دراسة اوسع واشمل يعدها الدكتور عبد العزيز الدوري للمركز حول « القومية العربية : جذورها التاريخية والاتجاهات الفكرية فيها » .

وبكيان متميز . فالدولة عربية ، واللغة عربية ، والعرب حملة الاسلام ، ولذا توازى مفهوم الاسلام والعروبة بنظر الشعوب الأخرى .

ويفسر انتشار الاسلام ظهور الموالي ، ويرافقه ابتداء تعلم العربية لفهم القرآن ولتعلم مبادىء الاسلام . وركز ذلك تأكيده على التعليم وعلى الاستقرار والحياة المدنية والموقف السلبي من البداوة . وكان الولاء بالحلف (بارتباط مجموعات بالقبائل كما في البصرة) أو بالعتق . والولاء ضرورة اقتضتها طبيعة مجتمع وحداته قبلية ، وكان سبيلا لانتشار العربية وللتأثر بالعرب ، وبلغ مداه أحيانا في خرق الاطار القبلي المحافظ ، والذي يرتكز على النسب ، بدخول أفراد وربما جماعات في اطار النسب العربي . ولكن بقي الأساس الأول للعروبة في الاطار القبلي يستند الى النسب . ومن هنا كثرت الاشارات الى النسب للقبيلة ، وحتى لقحطان وعدنان ، خاصة في الشعر ، وقلة الاشارة نسبيا الى العرب . ولكن هذا لم يطمس اتجاها آخر يرى اللغة رابطة أولى حسب المفهوم القرآني ، وان كان محدودا .

وسكن المقاتلة في مراكز ومقرات منفصلة ، وذلك لتوجيههم للجهاد ، وهذا حد من الاختلاط بالآخرين وأكد الفصل في البداية . ولكنه في نفس الوقت جمع قبائل شمالية وجنوبية مختلفة ، بدوية ومستقرة في المراكز وأدى الى تكوين مجتمعات عربية موحدة في كل مصر من الامصار، وكان خطوة أولى في التكوين العملي للأمة . وأفضى ذلك الى قيام نشاط ثقافي يتصل باهتمامات العرب وبالدارسات الاسلامية .

كما أدى الاستقرار والالتفات المتزايد الى الأرض الى تحول المراكز العربية خلال القرن الأول الهجري الى مراكز حضرية عربية لها مصالح وارتباطات بالأرض . وصارت المدن العربية مراكز للريف حولها ، مما ساعد على نشر اللغة العربية . وتحول الأشراف العرب (في المدن) بالتدريج الى أرستقراطية ملاكة ، بتملكهم الأراضي ، والتوسع في ذلك ، وهذا بدوره أثر في تعريب جماعات من الريف نتيجة هذه الصلة . وكان ورود الحرفيين الى هذه المراكز للقيام بكثير من الخدمات ، اضافة الى الهجرة من الريف ــ نتيجة أكثر من عامل ومنها المجالات الجديدة ، سببا في توسيع نطاق التعريب . وبصورة عامة أصبحت الأمصار مراكز نشاط واشعاع في التعريب . وأدى كل ذلك الى انتشار العربية والى التعريب اللغوي الثقافي .

كيف تم التعريب

وجاء تعريب الدواوين في الثلث الأخير من القرن الأول ، وبعد أول حركة ترجمة عربية واسعة . فكان بعيد الأثر على العربية ، اذ أغنى اللغة ، وجعلها ضرورة للمثقفين من الشعوب الأخرى ومكنها أن تصبح لغة الثقافة الشاملة في عصرها .

ــ وكان الخط الثاني انتشار العرب في البلاد المفتوحة . كان العرب هم الجند والمقاتلة . خرجوا بالفتوح ، وباعداد متواضعة ، بين خراسان والأندلس . وانشىء ديوان الجند لتنظيم أمورهم وفرض العطاء والرزق لهم . ولكن الهجرة كانت أوسع بعد الفتح ، وخاصة الى العراق والشام ومصر ، وفيما بعد الى الشمال الافريقي . وكانت سياسة الدولة تشجيع الهجرة في صدر الاسلام وجعلها رمز الانتماء الكلي للأمة ، وكان الكل يسجل في ذلك الديوان .

وفي الثلث الأخير للقرن الأول ، بدأ تحديد اعداد المقاتلة في الديوان ، وبدأ بعض العرب يتجه

لمهن أخرى ، ابتداء بالتجارة ، ثم الاتجاه للاستقرار في الريف من أواخر القرن الأول ، وبصورة واضحة في القرن الثاني ، وساعد على ذلك انتشار الاسلام في الريف . وبدت بوادر برجوازية تجارية ، جنب الاتجاه للزراعة . وكان العرب في هذه الفترة مقاتلين واداريين وأصحاب ملكيات زراعية بالدرجة الأولى . وجاء تثبيت ضريبة أراضي الخراج أي فرض ضريبة واحدة عليها بصرف النظر عن هوية المالك ــ وهي الأساس الاقتصادي الزراعي المميز للملاك العرب آنئذ ــ مما أدى الى تساوي العرب وغيرهم في اطار المسؤولية الزراعية .

ثم جاءت الثورة العباسية فضربت القبلية ، وأشركت غير العرب في السلطة وفي الجيش ، وكان ذلك نتيجة طبيعية للتحول الاجتماعي الاقتصادي ، ولتأكد الحياة المدنية . وقلصت الدولة العباسية العرب في الديوان ابتداء ، ثم أسقطتهم كليا من الديوان أيام المعتصم . وهكذا اتجه العرب وعلى نطاق واسع للفعاليات الاقتصادية : تجارة ، زراعة ــ ملكية أراضي ، وأدى ذلك الى توسع العرب في سكنى الأرياف الى اختلاط واسع بأهلها والى توحد المصالح الاقتصادية والى انتشار العرب فيها . وهذا واضح في القرنين الثاني والثالث للهجرة . كما كان لانتشار العرب في الريف دور بالغ في تثبيت عروبة البلاد . أما حيث اقتصر العرب على سكنى المدن ، فقد كان الأثر مؤقتا وتبين بعدئذ أنه طارىء ، (فارس ، الأنــدلس) .

ولم يكن سبيل التعريب البشري وطريقه واحدا . ففي البلاد التي كان فيها شعوب من أهل الجزيرة ، وحيث كانت اللغة الآرامية ، كان التعريب شاملا وسريعا نسبيا ، وخاصة حيث توجد بالاضافة قبائل عربية من قبل (كالشام والعراق) . وفي مصر ، كانت الهجرة المتصلة أو المتتالية بعد مطلع القرن الثاني وانتشارها السريع في الريف بعيدة الأثر في تعربها . وفي الشمال الافريقي توالى ارسال مجموعات المقاتلة خلال القرن الأول حتى أواسط القرن الثاني للهجرة ــ حيث كان التعريب واضحا في القرن الثاني في المدن والمراكز العربية والريف المحيط بها . ولكن تعريب الريف لم يكن واسعا وممتدا الا بعد الهجرة البدوية الهلالية في القرن الخامس . وبينما كان انتشار العربية والاسلام واسعا ومتلازما تقريبا في الهلال الخصيب ومصر ، كان انتشار الاسلام هو الواسع في الريف في المغرب . ولكن اقتصار لغة الثقافة/ الحضارة على العربية في المغرب ، مع انتشار الاسلام ، أوجد تلازما قويا بينهما ، وكان توسع الحياة المدنية يعني توسع العربية .

وتبقى ملاحظة مهمة ، وهي أن العرب حيث تحضروا وحيث سادت البيئة الحضرية المستقرة ، لم يبق للقبلية أو للأنساب ذلك الدور ، (كما لاحظ ابن خلدون) وحصل الامتزاج الكامل مع التعريب الكلي مما جعل البعض يلاحظ اختفاء العرب (أو القبلية) وهذا ما عبر عنه المقريزي .

ويلاحظ أن انتشار الاسلام كان عاملا أساسيا في انتشار التعريب لأكثر من سبب . فتعلم القرآن كان ضرورة لفهمه، كما أن الثقافة التي نشأت في اطاره عربية ، وللعرب الدور الرئيسي فيها في الفترة الأولى . ولمدة قرنين كان كل نشاط ثقافي بالعربية والارتباط وثيقا بين الاسلام والعروبة . والاسلام لا يقبل النسب أساسا للعروبة بل يؤكد ان العروبة هي اللسان وكلما رسخت مقوماته واستقر المجتمع ، تأكد هذا الاتجاه .

ــ وكانت نشأة الثقافة العربية في الاسلام أساسية في تكوين الأمة . كانت الدراسات الأولى تتصل بالاسلام (قراءة ، تفسير ، حديث ، فقة) وبالعربية (نحو ، دراسات لغوية ، شعر ، تاريخ أنساب) ، وقد قامت في المراكز العربية . ويلاحظ أن الدراسات بدأت محلية في مراكز الأمصار .

وهي دراسات فردية أولا ، وتحولت بالتدريج الى مدارس نتيجة نظام الحلقات والجهود المتراكمة للأجيال . وكانت طبيعتها تنسجم مع ظروف كل مصر من الأمصار. ثم جاء تبادل التأثير بين المراكز، والاتصال عن طريق الرحلة في طلب العلم ، وهذا واضح في القرن الثاني . لتظهر بعد هذه المراكز مذاهب واتجاهات عامة ، وتكتمل فترة التكوين الثقافي في القرن الثالث .

وخلال فترة صدر الاسلام ، كانت الافادة من الثقافات القديمة شفوية وطارئة لا تعدو تسرب بعض الآراء الدينية أو الفلسفية وبعض الأساطير ، وهذا يبين أن أصول الثقافة العربية نشأت بصورة طبيعية في اطار المجتمع العربي الاسلامي .

ويلاحظ أن الحرص على سلامة العربية ، بعد أن صارت لغة الكثيرين من غير العرب أوجب الاسراع بوضع أصول النحو وقواعده في فترة مبكرة حرصا على سلامة اللغة . كما أن الاعتماد على السليقة بعد الاستقرار لم يعد يجدي ، وظهرت ظلال محلية في لغة التخاطب ، ولكن الفصحى بقيت لغة الثقافة ، ومثالها القرآن وما ظهر من نثر فني .

ومن جهة أخرى رسم الفقة القاعدة القانونية والنظرة لشؤون الحياة في المجتمعات العربية في اطار فكري وعملي واسع وكون وحدة النظرة للأمور، كما شكل ايديولوجية واحدة . وقد استند النشاط الثقافي ابتداء للعرب وساهم المستعربة الموالي بتزايد وبالتدريج، بعد ان ظلت نسبتهم متواضعة في صدر الاسلام . وبدأت الترجمة المنظمة عن اليونانية بالدرجة الأولى بعد مجيء العباسيين ، وبذلك تم الاطار الثقافي . وكانت هناك ترجمة شعبية من الفارسية ، وللكتاب دور مهم هنا، فقد برز الكتاب في الدواوين كفئة فنية ، وكان الكتاب قد تعربوا ، ولكنهم حرصوا على احياء جوانب من التراث الايراني . ولا يخفى ان العرب، أفادوا من التراث الاداري بعد ان طوروه مع المفاهيم الاسلامية وعربوه ثم تمثلوه كجزء من تراثهم. ولكن حرص الكتاب على احياء التراث الفارسي. ادى بالمقابل لقيام حركة تؤكد على الانسانيات العربية وتعمل على احيائها في اطار الثقافة العربية الاسلامية ، وشارك فيها عرب وغير عرب (نسبا) وأدى هذا الاتجاه الى تأكيد الانسانيات العربية والى تأكيد الاتصال والاستمرار الثقافي في تاريخ العرب قبل الاسلام وبعده . كما كان في مشاركة جماعات مختلفة نسبا دلالة مهمة بالنسبة لتطور مفهوم الأمة .

استند مفهوم العرب ابتداء الى أساس بشري ، واعتبر النسب رابطة العروبة . وهذا المفهوم ينسجم مع مجتمع وحداته الاجتماعية القبائل ، واطاره المقاتلة وملكية الأراضي ، وخاصة مع تفرد العرب بالسلطة واعتزازهم بكيانهم الجديد . وكان من أثر انتشار الاسلام والولاء دخول فئة محدودة ، بمرور الزمن ، من المستعربة في العرب ، وبقي التأكيد والاطار العام مع ذلك على النسب العربي وتكلم الفصحى .

ولكن التحولات الاجتماعية كان لها أثرها الكبير فقد تحولت المجتمعات العربية الى مجتمعات حضرية . وأدت التطورات الاقتصادية الى التحول من مجتمع زراعي (تسوده الملكية للأشراف) الى مجتمع تجاري شمل بنشاطه العالم القديم كله بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط وبيده طرق التجارة الدولية . وعزز ذلك نشاط واسع للمؤسسات الصيرفية . وأصبح دور التجار أساسيا في توفير الرخاء وفي تطور الحضارة . ورافق هذا التطور توسع المدن بشكل ملفت للنظر ، وتوسع فئة العامة وبروز دورها في حياة المدن وظهور تنظيمات حرفية وأخرى ثورية (منظمات العيارين والشطار) ومع بقاء أهمية النسب لدى الكثيرين في الحياة الاجتماعية فقد أصبح دور المال أساسيا ، بل وصارت

الفوارق المادية أساس تكتلات وحركات اجتماعية . ومع الايغال في الحضارة والتوسع في التجارة تضاءل دور النسب في الحياة العامة . وأكد ذلك تراجع السلطان العربي في القرن الثالث ، ويلاحظ ان كتب الانساب تقف عند فترة اسقاط العرب من الديوان في أواخر الثلث الأول من القرن الثالث ، وتبقى مسألة النسب شخصية ليس لها ذلك الدور في الحياة العامة .

مشكلة السلطة :

كون العرب بالاسلام دولة عربية عمادها القبائل ابتداء ، واستندت هذه الدولة الى العرب بمفهوم النسب مع اشراك عدد محدود من الموالي المستعربة في الادارة في العصر الأموي . وأدى الغرور القبلي الى الاحتكاك والى ظهور وعي بين غير العرب سواء قام باسم الاسلام أو باسم التراث الحضاري ـ فكانت المقابلة بين عرب وعجم . ونتيجة تغلغل الاسلام وانتشاره والتحول الاجتماعي اشرك غير العرب وخاصةالفرس في الادارة والسلطة بعد الثورة العباسية وفي اطار الاسلام وحاول العباسيون اقامة توازن وتعاون بين العرب والفرس ، ولكن المحاولة هذه لم تبطل المنافسة والتقابل ، وفشل التوازن العربي الفارسي في أقل من قرن ليتجه العباسيون الى اعتماد المماليك الاتراك في الجيش .

ومن جهة أخرى تعثرت التجربة السياسية واتجهت من نوع من الشورى الى الاستناد الى اشراف القبائل ـ ممثلين لقبائلهم ، ثم الى ارتباك ذلك بالتكتلات والمنافسات القبلية على السلطة مع خفوت الروح القتالية نتيجة التحضر ، وبالتالي كان التخلي عن القبائل كأساس وحيد للجيش ـ من قبل العباسيين ، واسناد مصدر السلطة الى الله ، والاعتماد على جيش نظامي مختلط والى البيروقراطية ، واتجه الحكم الى الاستبداد . ثم جاء التخلي عن الجيش النظامي والاعتماد على المماليك مما عزل السطلة كليا عن الأمة الاسلامية . واخيرا كان ان تقلص ظل السلطان العربي .

وفي القرن الثالث ذاته بدأت التجزئة وظهرت الامارات الفارسية . وفي ظل الكيانات الفارسية المستقلة بدأ ظهور الكتابة باللغة الفارسية فكان ذلك ايذانا بانفصام في الثقافة وتحديد الهوية القومية . وقبل هذا وبعده قام صراع ثقافي ديني بين حملة التراث والديانات الايرانية القديمة وبين الاسلام والعرب ، وكان اختبارا لهما . وجاء الرد من حملة الثقافة العربية الاسلامية(بصرف النظر عن نسبهم) في الدفاع عنها وفي تأكيد اللغة العربية ، وفي التكيز على اعتبار اللغة العربية والثقافة العربية اطـار النسبـة للأمة. يضاف الى ذلك ، وفي فترة مبكرة من القرن الثالث ، أن عادت الفجوة بين القبائل البدوية وأهل الحاضرة وعاد التوتر والصراع بينهما ، وكان لاعتماد المماليك أثرة في ذلك .

وتبينت محصلة هذه التطورات في بلورة مفهوم العروبة ، بالحديث عن « أمة » عربية ، وتأكيد أن العرب من مستعربة وأصلاء ومن بدو وحضر أمة واحدة على أساس اللغة الواحدة والأخلاق والسجايا مع تقدير أثر البيئة (وربما الثقافة) كعامل في ذلك . وبعد أن كان تعبير « الأمة » يقتصر على من يرتبطون برابطة دينية صار في كتابات المفكرين كالجاحظ وابن تيمية والفارابي والمسعودي ، يستعمل للعرب لتمييزهم عن غيرهم في الاسلام . وصار الحديث عندهم عن أمة عربية متميزة في اطار الملة الاسلامية . وبقيت فكرة الاساس الثقافي للعروبة واطار الأمة هي السائدة ؛ ولكن فكرة النسب والعروبة بشكل عام على أساسها بقيت في المجتمعات القبلية .

ويلاحظ أن عروبة أي قطر ، واطار عروبته استقر حيث تعرب الريف واعتمد على درجة تعربه . وهذا مقياس درجة العروبة على المستوى العام . وفي الفتوح لعب البدو دورا بارزا كأداة قتالية ولكن

تكوين الدولة ونشر الاسلام اعتمد اساسا على التجار ودورهم الرائد ، أما في تثبيت اطار العربية نتيجة التحولات ووضع فحوى ايديولوجي له . فقد كان الدور فيه للمثقفين من ناحية الفكرة . أما البدو فتمسكوا بالعروبة في الامارات التي كونوها ، وفي مقاومة السلطة ، ولكنهم لم يستوعبوا مفهوم العروبة الواسع ، ولم يدركوا مفهوم الدولة ، وبقوا يتحركون في اطار النسب .

واذا كان دور التجار وخاصة بعد القرن الثاني دورا أساسيا ، واذا كانت نسبة عالية من المشتغلين بالفكر دخلت في نطاق هذه الفئة ، لكن الصورة تبقى جانبية ان أهملنا دور الفلاحين الذي كان أساسيا في الحركات الاجتماعية . أما دور البدو الذين جمعهم الاسلام ابتداء مع الحضر في اطار التعاون في قضية مشتركة هي الفتوح ، فقد عاد الى السلبية والمصادمة مع الحضر منذ القرن الثالث ولم يعودوا عنصرا ايجابيا في تكوين الأمة وان بقي هاما في نشر التعريب. واذا كان دور البدو يذكر في بعض الفترات في تعريب الريف ، فان دور المدن كان قاعديا في التعريب الثقافي وهو ما استقر عليه مفهوم العروبة .

لا غرابة بعد هذا أن يلاحظ أن العروبة والاسلام كانا مصدر الحركة والحيوية في تاريخ المجتمعات العربية الاسلامية ، وان تمثل الوعي في أحدهما فانه انما يعبر عن وعي الأمة الواحدة حسب التحديات التي تواجهها خارجية أو داخلية □

صدر حديثًا

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

دور التعليم
في الوحدة العربية

بحوث ومناقشات ووقائع الندوة
الفكرية التي قام بها
مركز دراسات الوحدة العربية

التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية

جميل مطر

عمل بالسلك الدبلوماسي المصري ، وتراس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، وعمل بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وصدرت له عدة ابحاث في دوريات عربية مختلفة ، كما صدر له مؤخراً (بالاشتراك مع د. علي الدين هلال) كتاب « النظام الاقليمي العربي » .

تهدف هذه الدراسة الى فتح باب البحث والنقاش حول دور الجامعة العربية في العمل لتحقيق تكامل وظيفي بين أقطار الوطن العربي . ولا شك ان لهذا الموضوع أبعاداً نظرية وعملية متعددة يناقشها علم السياسة المعاصر ، واستقر بعضها في شكل مسلمات معينة خاصة تلك التي تتعلق بقضايا التكامل بين دول تنتمي الى العالم النامي . إلا أننا حين نناقش قضية التكامل في الوطن العربي يجب ان نعطي للاعتبارات الخاصة التي تحيط بالعمل المشترك اهتماما خاصا يتناسب مع حجم تأثير هذه الاعتبارات على أفكار وخطط التكامل الوظيفي بين الأقطار العربية .

ان الأمر المميز للفكر التكاملي العربي عن الفكر التكاملي بوجه عام هو أن أكثر المفكرين الداعين الى تحقيق التكامل الوظيفي في الوطن العربي ينطلقون من عقيدة قومية ركنها الأساسي تحقيق الوحدة السياسية ، وهو وضع لا يوجد نظيرله في النظم الاقليمية الأخرى . وربما تسبب هذا الوضع في ايجاد حساسيات من نوع خاص بين من يدعون الى تحقيق التكامل باعتباره طريقا الى الوحدة السياسية ، وبين اتجاهات تسهم في تحقيق بعض برامج ومشاريع التكامل باعتبارها بديلا للوحدة أو ستارا يخفي الأغراض المعادية للوحدة .

وتعود هذه الحساسيات ـ أو الصراع المستتر ـ الى صلب التناقض بين التيارين الرئيسيين اللذين يسودان المنطقة العربية منذ نشأة النظام الاقليمي العربي . فتيار الوحدة السياسية ـ بحكم التعريف ـ تيار مضاد للنظام العربي القائم والمرتكز على التجزئة ، وقد يبدو لأنصار التجزئة ان تيار الوحدة يبحث من خلال التكامل عما يعوض به نكسته في الوحدة المصرية السورية ، ومن قبلها نكسته في قيام الجامعة العربية على أساس التجزئة وليس على أساس الوحدة . وقد وجدت هذه الحساسيات انعكاسا لها في واقع نشأة وتطور الجامعة العربية ، إذ نشأ لها وضع مزدوج نتيجة انها بميثاقها جاءت استجابة لما أراده المؤسسون منها كجهاز يرسخ التجزئة والسيادة ، بينما تمناها القوميون تجسيدا وتحقيقاً لارادة الوحدة العربية . وقد سيطر هذا الازدواج على حركة الجامعة ووضع محددات سلوكها وتصرفاتها .

في ضوء هذه الاعتبارات يناقش الباحث في الجزء الأول من هذا البحث دور الأمانة العامة للجامعة العربية في مجال التكامل والعقبات التي تواجهها . وفي الجزء الثاني يطرح الباحث ـ للبحث والنقاش ـ عددا من الفرضيات عن سلوك الدول الأعضاء في الجامعة إزاء قضايا التكامل الوظيفي في الوطن العربي :

أولا : الجامعة العربية والتجارب الوظيفية

كثيرا ما يلتبس الأمر على الرأي العام العربي حين يرد ذكر الجامعة العربية ، فاذا تقاعست الجامعة العربية ، واذا قامت الامانة العامة للجامعة العربية بواجباتها القومية ـ سواء فيما ينص عليه ميثاق الجامعة أو باجتهادها ـ قيل فعلت الجامعة العربية . لذلك فقد تعمدنا في هذه الدراسة أن نميز بين الجامعة العربية كمنظمة اقليمية تضم عددا من الدول تصدر قرارات عن طريق مجالس هذه الجامعة كمجلس وزراء الخارجية أو المجلس الاقتصادي ، وبين الأمانة العامة للجامعة العربية كجهاز اداري وفني لهذه المنظمة .

الجدير بالاهتمام في هذه التفرقة ، ان الامانة العامة للجامعة العربية اعتقدت منذ ان انشئت الجامعة ان مهمتها الأساسية هي العمل من أجل تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية ، رغما عن ان الميثاق لم يكلفها أو يكلف غيرها بهذه المهمة . وحين حوربت بقسوة بسبب هذا الاعتقاد على أيدي نوري السعيد وغيره من الحكام العرب ، تخلت عن هذا الحلم وركنت هادئة لمدة طويلة تترك غيرها يتحمل عنها أعباء ومسؤوليات الاقتناع بهذا الحلم ومحاولة الترويج له . وفي مرحلة أخرى بدأت الأمانة العامة تهتم بقضايا التكامل عن اعتقاد صادق من جانبها بأنه اذا كان حلم الوحدة يستعصي على التحقيق ، فلا أقل من العمل من أجل تعبئة الامكانيات العربية وتجنيدها لخدمة الأمن القومي العربي .

إلا أن الأمانة العامة ـ رغم أنها لم تيأس ـ اكتشفت انه مع تواضع هدفها فان العقبات امام تحقيقه عقبات هائلة ، اذ اصطدمت بارادات حكومات مستقلة حريصة على التجزئة الاقتصادية وحماية مصالحها الضيقة ، وبحقيقة انها محرومة من حق عرض افكارها وخططها التكاملية على الرأي العام العربي لتكسب منه تأييدا لهدفها ، وبأنها لا تملك موارد ذاتية تسمح لها باعداد الدراسات الكافية واللازمة ، وانها اذا وجدت الموارد رفضت الدول أو تقاعست عن تقديم المعلومات الضرورية ، ومن ناحية رابعة ادركت الأمانة انه حتى اذا استطاعت اقناع الدول الأعضاء بفائدة فعلية ومباشرة لمشروع تكاملي معين ، فانها لا تملك في مواثيقها عناصر الالزام اللازمة لاجبار الدول على تنفيذ ما أقرته في مجالسها .

ولذلك فكما انه لا يجوز اتهام الجامعة العربية (كأمانة عامة) بأنها فشلت في تحقيق الوحدة العربية ، كذلك لا يجوز اتهامها بأنها فشلت في تحقيق تجارب تكاملية حيوية . لأنه في الحالتين قامت الأمانة العامة بأقصى ما يمكنها القيام به في حدود الامكانات المادية والبشرية المتاحة لها ، وفي الحالتين احبطت الدول الأعضاء معظم هذه الجهود ، بأساليب ووسائل متعددة من بينها ، بل وفي مقدمتها ، الحرص على ابقاء الأمانة العامة ضعيفة بمنع الموارد عنها وتطعيمها بعناصر غير قومية الاتجاه ، أو غير مدربة وعرقلة نشاطها وتحميلها أمام الرأي العام العربي مسؤولية كل فشل يصيب العمل العربي المشترك .

وجدير بالذكر انه رغم كل نقائص الميثاق من الناحية الوحدوية أو التكاملية ، فان الجامعة العربية تعتبر مثالا فريدا لمنظمة اقليمية حوربت تنظيما واهدافا وعملا منذ اليوم الأول لقيامها ، سواء جاء الهجوم من ناحيـة اعضائها أو من دول أجنبية ، فلم تنقض أعـوام قلائل على قيامها حتى شنت إحدى الدول العربية عليها حربا شديدة بسبب محاولات الأمانة العامة ترجمة ايديولوجية الأمة العربية الى أهداف قابلة للتحقيق . بل ولم تنقض ايام على إعلان النية في قيامها حتى شنت الولايات المتحدة

عليها حربا تمنع الاعتراف بها في الأمم المتحدة ، ولكي لا تكون سابقة لمجموعات اخرى من الدول ، وتكشف مناقشات إعداد ميثاق المنظمة الدولية إصرار الولايات المتحدة على وضع تعريف للمنظمة الاقليمية يرفض ميثاق الجامعة العربية[١] .

وربما يسمح مجالنا هنا بسرد انجازات الجامعة العربية منذ قيامها ، ولكن الذي يجب ان نذكره في هذا الوقت الذي تعاني فيه الجامعة مما تعانيه ، ان الجامعة ـ رغم كل عيوبها ـ تجربة رائدة ، لأنها كانت أول محاولة لانشاء تجمع اقليمي في العالم النامي وبين دول حديثة الاستقلال ، وانها استطاعت أن تصمد رغم كل العقبات التي واجهتها .وبصمودها ساهمت في ان يظل تعبير الوحدة العربية تعبيرا يتردد في الوطن العربي ، وربما لو لم توجد الجامعة لكان وضع التناثر الذي نعاني منه الآن أشد وأخطر . ومن ناحية أخرى ، فانه على صعيد التجارب الوظيفية حققت الجامعة العربية مشروعات عربية مشتركة لم يتحقق مثيل لها في العدد في أي نظام اقليمي آخر في العالم النامي ، وربما تكفينا الاشارة الى صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وقوانين التعرفة الجمركية ، وخطة الاستراتيجية الاقتصادية العربية ، وهيئة التنمية الزراعية ، والمؤسسة الفضائية العربية ، والشركات المتخصصة ، والعديد من المنظمات المتخصصة . وقد تبدو القائمة ـ خاصة اذا استكملت ـ قائمة طويلة ، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة ان الانجاز حقيقي وفعال ، أو أن نوايا الدول كانت صادقة حين تبنت أو أقرت هذه المشروعات التكاملية . فالذي يحضر جلسات المجالس التي ناقشت هذه المشروعات ، ويتابع مراحلها منذ بداياتها حتى تنفيذها ، يخرج بانطباع ان المشروعات لا تقر عن اقتناع بالمصلحة القومية ، وان نوايا الدول عند الاقرار تكون في الغالب مختلفة عن نوايا الأمانة العامة التي بادرت باعداد المشروعات والاصرار على ضرورة اقرارها وتنفيذها .

ثانيا : سلوك الدول العربية في مجال التكامل الوظيفي

في هذا الجزء نورد عددا من الفرضيات عن سلوك الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والشؤون الاقتصادية العربية بشكل عام ، وقد قام الباحث بعمل اختبارات مبدئية لبعض الفرضيات مستخدما محاضر جلسات هذا المجلس خلال سبع دورات ، من الدورة ١٩ التي عقدت في ديسمبر كانون الأول ١٩٧٣ الى الدورة ٢٥ والتي عقدت في سبتمبر أيلول ١٩٧٨ . ولا شك ان الفرضيات تحتاج الى اختبارات وبحث أكثر شمولا ودقة ، خاصة وأن كثيرا من المشروعات التكاملية تناقش ايضا في مجلس الجامعة وهو أعلى سلطات الجامعة ، وفي العديد من مجالس ادارة المنظمات العربية المتخصصة .

الفرضية الأولى :ان الحكومات العربية ـ بشكل عام ـ لا تبدي حماسا حقيقيا أو فعالا تجاه قضايا ومشروعات العمل العربي المشترك .

وقد تأكدت صحة هذه الفرضية حين تبين الآتي :

---

(١) Joseph S. Nye, «Regional Institutions,» in Regional Realities and World order, ed. Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz (San Fransisco: W. H. Freeman, 1973), p. 81.

١ ــ ان معظم المشروعات التي طرحت على المجلس الاقتصادي العربي في مجال التكامل الاقتصادي نبعت كأفكار ودراسات من الأمانة العامة (أو أمانات المنظمات العربية المتخصصة التي تدور في فلك الجامعة العربية) ، وان الحكومات لم تبادر بتقديم مشروعات هامة في هذا المجال .

٢ ــ ان مذكرات الأمانة العامة وخططها للتكامل ودراساتها وابحاثها (أو دراسات وأبحاث الأكاديميين والمتخصصين الذين تكلفهم باعدادها) لا تدرسها الدول على الاطلاق ، أو في أفضل الأحوال ، لا تدرسها الدراسة الكافية ، ومن الأدلة على ذلك كما تبين من المحاضر :

○ اعتراف صريح أو ضمني من جانب مندوبي الدول بأنهم لا يقرأونها أو يهتمون بها[٢] ، ومن الأمثلة على ذلك تصريح واحد من أبرز رؤساء الوفود حين قال : « ومع احترامنا للأمانة العامة ، فان هذه الأوراق التي أمامنا ، وضمنها دراسات أخرى كثيرة قد تكون قيمة ، أقول ان معظمها يلقى مصيرا هو وضعه على الرف » .

○ عدم الرد على مذكرات ودراسات الامانة العامة بالنقد أو الاضافة والتحسين إلا في حدود دنيا ، وعدم الاستجابة لطلبات الامانة العامة موافاتها بمعلومات تستكمل بها خططها ودراساتها[٣] . وقد ورد في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ان الامانة العامة قامت بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس السابقة ، واضاف : « وأود ان اشير بكل أسف ، الى أن هذه المتابعة أظهرت النتائج التالية : من بين عشرين قرارا صادرا عن الدورة السابقة هناك عشرة قرارات لم تتلق الأمانة العامة اي رد من اية حكومة بشأنها ، وستة قرارات تلقينا بشأنها ردا من دولة واحدة ، وقرار واحد تلقينا بشأنه ردا من دولتين ، وقرار آخر تلقينا بشأنه ردا من اربع دول ، أي ان النسبة المئوية تمثل أقل من نصف الواحد في المائة ... » . !

○ ضعف المستوى الفني للوفود وبالتالي الضعف الفني للمناقشات وهو ما ينطبق بشكل عام على الوفود أيا كان مستواها الرسمي[٤] . ومما يكشف ضعف المستوى الى جانب عدم الجدية ان موضوعا من أخطر موضوعات التكامل الاقتصادي وهو موضوع هياكل البنية الأساسية في الوطن العربي والذي بذلت الأمانة العامة وخبراؤها جهدا مضنيا في اعداده لم تستغرق مناقشته اكثر من عشر دقائق ! وانتهى المجلس باصدار قرار يحيل الموضوع الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مع العلم بأنه في الجلسة السابقة على الجلسة التي نوقش فيها موضوع الهياكل كان المجلس يناقش اقتراحا من حكومة سوريا برفع رأسمال الصندوق العربي للانماء من ١٠٠ مليون دينار الى ٥٠٠٠ مليون دولار ، وتبين من المناقشة ان الصندوق لم تصله سوى ٤٠ مليونا من المساهمات في رأسماله . كذلك يلفت النظر انه في الدورة ٢٢ على سبيل المثال كان مطروحا على المجلس ٢٩ موضوعا من بينها موضوعات هامة كاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وانشاء هيئة مركزية لدراسة الجدوى ، وانشاء سوق مالية عربية مشتركة ، وتطوير المجلس الاقتصادي ، ومشروع اتفاقية الترانزيت وتشجيع الاستثمارات العربية وصندوق النقد العربي ، ومع ذلك لم يشارك اطلاقا في مناقشة أي بند من البنود رؤساء وفود دول خمس وتدخلت دولتان مرة واحدة خلال الدورة ، وتدخلت ٤ دول مرتين خلال الدورة وتدخلت ٣ دول ٤ مرات . أي أن اكثر من نصف أعضاء المجلس لم يناقشوا هذه الموضوعات التكاملية الحيوية بأي اهتمام او جدية .

٣ ــ الرفض المستمر لتخصيص اعتمادات لموازنة الامانة العامة لاعداد دراسات أو انشاء أجهزة للمعلومات عن الوطن العربي[٥] ، فعلى سبيل المثال صدر قرار رقم ٦٠٠ في الدورة ٢٠ (١٩٧٥) للمجلس الاقتصادي يقضي بوضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي وحددت نفقات الدراسة بمبلغ ١,٠١٧,٠٠٠ دولار وعرض الأمر على مجلس الجامعة في دورته ٦٣ (مارس/ابريل

---

(٢) د/ ٢٥ (الجلسة الأولى ــ ص ٦ (مسودة المحاضر) .
(٣) د/ ٢٤ ص ٤ .
(٤) انظر مناقشات الدورة ٢٠ .
(٥) د/ ٦٣ ود / ٦٤ .

١٩٧٥) لاقرار التمويل ، فأرجأ المجلس بحث الموضوع وعرضته الجامعة مرة ثانية في الدورة ٦٤ فأحاله مجلس الجامعة الى المجلس الاقتصادي للدراسة على ان يعاد عرضه في الدورة ٦٥ ، وأخيرا كلف المجلس الاقتصادي الأمانة العامة بعمل الدراسة ، ولم يقدم التمويل وهو يعلم ان الجامعة تعاني من عجز مالي شديد .

وفي حالة أخرى طلبت المملكة العربية السعودية من الأمانة العامة اعداد دراسة عن تسهيل الاتصال بين الدول العربية عن طريق القمر الصناعي ، قدرت التكاليف بحوالي ١٢٠,٠٠٠ دولار . تعذر توفير المبلغ اللازم للدراسة ورفضت الدول العربية المساهمة في تمويل الدراسة . عرضت الأمم المتحدة عمل الدراسة وكلفت خبيرا من خبرائها بزيارة بعض الدول العربية لجمع المال اللازم للدراسة . زار الخبير ثلاث دول عربية جمع منها مليون دولار في اسبوع واحد .

٤ ـ اتجاه عدد كبير من الحكومات العربيـة لاختيار وزراء غير مختصين أو سفراء أو موظفين في سفاراتها من غـير ذوي الاختصاص المباشر بالنواحي الاقتصادية ، وغير مخولين بطبيعة الحال لاتخاذ قرارات أو توصيات هامة لتولي رئاسة وفودها لدى المجلس الاقتصادي . اذ تبين ان نسبة حضور وزراء الاقتصاد أو المال جلسات المجلس الاقتصادي لا تتجاوز ٤٥٪ من مجموع رؤساء الوفود ، وفي معظم الدورات لم تزد هذه النسبة عن ٣٠٪. وفي عدد من الحالات كانت بعض الوفود برئاسة وزراء داخلية أو قطاعات أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد أو التعاون الاقتصادي ، وقد بلغت نسبة غير المختصين من رؤساء الوفود خلال الدورات السبعة من ١٩ الى ٥٢ حوالي ٤٣٪ .

٥ ـ تفاوت مشاركة الوفود في اجتماعات المجلس الاقتصادي ، فباستثناء دولتين أو ثلاث على الأكثر تعرف بانتظام مشاركات وفودها في المناقشات في مختلف الدورات ، يلاحظ التفاوت الشديد في مشاركات معظم الوفود من دورة الى أخرى اذ لوحظ مثلا ان وفد إحدى الدول الخليجية شارك في إحدى الدورات بقسط وافر جدا (٣٩ تدخلا) وإيجابي الى حد كبير في المناقشات المتعلقة بتدعيم العمل العربي المشترك ، وفي خمس دورات لاحقة ومتعاقبة لم يتدخل الوفد اطلاقا في مناقشة اي بند من البنود !

الفرضية الثانية: ان الدول العربية ـ فقيرة أو غنية ـ تفضل بالدرجة الأولى المعونة المباشرة أو برامج على المستوى الثنائي أو قروضا غير مرتبطة بمشاريع ، على الدخول في مشروعات تكامل جماعي . وتتبين صحة هذه الفرضية من الآتي :

١) امتناع أكثر وفود الدول الفقيرة عن التحمس لتأييد المشروعات التي تتقدم بها الأمانة العامة في مجال التكامل القومي ، وتنتظر أحيانا آراء وفود الدول الغنية في هذه المشروعات قبل ابداء رأيها .

٢) عند مناقشة مشروعات أو مبادرات للأمانة العامة في موضوع التكامل ، كثيرا ما تلجأ وفود بعض الدول الغنية الى إثارة مسائل إجرائية أو مسائل تتعلق بازدواجية العمل العربي المشترك بين الأمانة العامة ومنظماتها ، أو التهجم على الأكاديميين الذين يشاركون في وضع هذه المشروعات ، أو بالاساءة المباشرة الى الأمانة العامة ، كل هذا بهدف تأجيل النظر في المشروعات أو التقليل من شأنها والتأثير على بقية الوفود(٦) ، ومن هذه الوسائل ايضا « تعجيز » الأمانة العامة أو المتعاملين معها ،

---

(٦) د/ ٢٠ ص ٤٦٩، وانظر ايضا د ٢٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ص ٨٢/٨١ .

ويظهر ذلك من قول أحد رؤساء وفود الدول الغنية « لا توجد استراتيجية وانما هناك طموح وآمال وأماني في الوطن العربي .. نريد ان نعمل مشروعات تتكلف عشرة مليارات وخمسة عشر مليار ، لكن اين هي الاستراتيجية الموضوعية لهذه الطموحات ؟ نحن ليست لدينا استراتيجية وبالتالي ضعوا لنا هذه الاستراتيجية ، واطلبوا منا ما تريدون ونحن نوافق » .

وبالفعل شكلت لجنة من أشهر خبراء العالم العربي في الاقتصاد ووضعوا دراسة مبدئية عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي ، وفي الدورة٣٤ استمع اعضاء المجلس الى شرح واف عن الدراسة من رئيس لجنة الخبراء المكلفة بوضعها ، وقد علق رئيس وفد إحدى الدول النفطية الغنية على الشرح تعليقا مستفيضا جاء فيه : « الحقيقة أني الآن .. لست فاهما شيئا .. وأرجو أن توضحوا لي ان كنت افهم العربية ان الاستراتيجية معناها الخطة البعيدة المدى .. لقد استمعنا الى كلمتين كبيرتين : استراتيجية وتكنولوجيا .. فلنحصر انفسنا الآن فيما هو موجود عندنا ونتفق عليه ، وبهذا يكون مجالنا اسرع في العمل .. انني اختلف اختلافا كليا مع كل الآراء التي قيلت ولا اعتقد ان من الصواب ان يطرح مثل هذا العرض المهم والجدي ونمر عليه مر الكرام .. ان التعب والمال اللذين يصرفان على دراسة النظم الاقتصادية البعيدة المدى بالأسلوب الذي أثير سوف لا ينتج عنها شيء » . وفي دورة سابقة على هذه الدورة قدمت هذه الدولة منكرة توضح ان مفهومها للاستراتيجية العربية الاقتصادية هو التنسيق بين الاستراتيجيات العربية القائمة .

٣) تأكيد الدول الغنية على أهمية الدور الذي تقوم به الصناديق الوطنية للاقراض ، وهي صناديق تخدم مجال المعونة الثنائية والمباشرة .

الفرضية الثالثة : تمسك الوفود بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية وعدم اصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشروعات تمس بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة ، أو تمس مشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها(٧) ، مثال على ذلك ــ وهو مثال متكرر بصيغ مختلفة ــ ما جاء على لسان أحد رؤساء الوفود أثناء مناقشة موضوع تيسير استثمار الأموال العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ، تعليقا على منكرة الأمانة العامة التي تقول « ان يقترن هذا بتبسيط معاملات السفر بين البلدان العربية والاقامة فيها والاستجابة لطلبات المستثمرين الخاصة بالادخال والاقامة وإجازة العمل لذوي المهارات والكفاءات لاستخدامهم في مشاريعهم » . قال رئيس الوفد المذكور أنه يجب ان يضاف الى هذا النص « على ان يكون ذلك طبقا لأنظمة كل دولة » وقد ثنى على كلامه رئيس وفد آخر ، وحين علق رئيس وفد ثالث بأن الهدف هو « اننا نريد تعديل النظم المعمول بها في الدول العربية لتحقيق الأهداف التي نسعى اليها » رد عليه قائلا : « نحن لنا ظروف خاصة » .

الفرضية الرابعة : لا تلعب الأيديولوجية دورا مؤثرا في أعمال المجلس الاقتصادي وخاصة في المناقشات التي تدور حول مشروعات التكامل الوظيفي والتنمية القومية بشكل عام ، وقد تأكدت صحة هذه الفرضية من تتبع المناقشات حول قضايا محددة وبمقارنة مواقف وفود الدول الملتزمة بأيديولوجيات محددة ، وقد اختيرت بالفعل دولتان من الدول النفطية ذات الفائض النقدي مختلفتان جذريا في الانتماءات الأيديولوجية المعلنة ، واختيرت دولتان فقيرتان تنتميان الى ايديولوجيتين

---

(٧) د/١٩/١٦٢ ص ٢٧ و ٢٨ .

مختلفتين ، ودرست مواقف كل من هذه الدول الأربع تجاه هذه القضايا المحددة . وفي كل الأحوال لم نجد اختلافات مهمة في مواقف وفودها(٨) .

الفرضية الخامسة : بدأت تظهر ملامح اهتمام بسيط من جانب بعض الدول النفطية ذات الفائض النقدي بمشاريع في مجال التبادل التجاري بين الأقطار العربية ، ويحتمل ان يكون الدافع لهذا الاهتمام ان هذه الدول تشعر الآن ان صناعاتها الجديدة وخاصة في مجال البتروكيماويات والالكترونيات وغيرها قد تحتاج عند التشغيل الكامل لها لأسواق تصرف فيها فوائض انتاجها ، وربما لأنها تشعر أيضا بخطورة الآثار المترتبة على استمرار اتساع الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي .

الفرضية السادسة : تستحوذ وفود دول معينة منتجة ومصدرة للنفط على قسط كبير من وقت ومناقشات المجلس الاقتصادي . اذ لوحظ بعمليات عد حسابي مبسط ان رؤساء وفود السعودية والكويت والجزائر قد تدخلوا في المناقشات بنسبة ٤٦٪ من مجموع مداخلات الوفود في جلسات الرؤساء خلال الدورات من ١٩ الى ٢٥ . وانعدمت أو ندرت مشاركة أو اهتمام الدول النفطية الأخرى في اعمال المجلس .

الفرضية السابعة : تنعدم أو تندر مشاركة الوفود الممثلة للدول التي خضعت للاستعمار الفرنسي ، وتعاني من نقص شديد في المتحدثين باللغة العربية ، باستثناء الحالات التي يكون فيها رؤساء الوفود من المتحدثين بطلاقة للغة العربية . وقد وجدت ــ على سبيل المثال ــ علاقة وثيقة بين حجم مشاركتي وفدي الجزائر وتونس ومدى اتقان رئيس وفد كل منهما للغة العربية . كذلك الوضع بالنسبة للدول المستعربة كالصومال وجيبوتي .

الفرضية الثامنة : توجد علاقة قوية بين ضعف مستوى المناقشات في المجلس الاقتصادي أو درجة مشاركة وفود الدول من ناحية ، وبين مستوى تمثيل الدولة لدى المجلس من ناحية أخرى .

الفرضية التاسعة : انه وإن كان التعامل الأيديولوجي لا يلعب دورا واضحا في اتجاهات مناقشات وأعمال المجلس الاقتصادي ، وخاصة في موضوعات التكامل ، إلا ان الخلافات السياسية بين الدول تفرض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر تأثيرا مباشرا على فعالية المجلس ومناقشاته . إذ لوحظ الآتي على سبيل المثال :

- ان الدول تخفض مستوى تمثيلها اذا عقدت دورة المجلس في عاصمة دولة يوجد معها نزاع سياسي .
- تتردد الوفود أحيانا في التثنية على مواقف واقتراحات وفود دول أخرى لا لسبب سوى وجود خلافات سياسية ناشبة بينهما . وفي بعض الأحيان قد تأخذ وفود الدول المتنازعة مواقف متعارضة وتتناقض مع مواقفها السابقة .

بين الأمانة .. والدول

مع هذا ، وبالرغم من كل هذه العقبات التي تقف في طريق تحقيق تكامل اقتصادي فعال

---

(٨) انظر مناقشات المجلس حول مسائل الدعم لسوريا ومصر (د. ١٩) .

وعملي ، أمكن تحقيق بعض المشروعات التكاملية التي تعتبر بحق انجازات الجامعة العربية وخاصة اذا راعينا الظروف التالية :

(١) أنه لم يحدث أن تمت انجازات مماثلة حجما أو عددا في أي نظام اقليمي آخر من النظم الاقليمية في العالم النامي . بل ان قائمة الفشل في مجال التكامل بين دول العالم النامي تكاد تؤكد استحالة قيام نظام للتكامل بين اقتصاديات مختلفة وخاصة في اقاليم تعتمد على تصدير المواد الأولية الى العالم الصناعي .

(٢) ان مؤسسي الجامعة العربية لم يهتموا بناحية التكامل الاقتصادي ، وحتى حين أدركت الدول العربية هذا الوضع وعقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، تعمدت ان تقصر مسؤوليات المجلس الاقتصادي على مهمة التنسيق وطرح الأفكار لتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وتشجيع التعاون الاقتصادي[٩] بينهما ، ولم تهتم ــ ولو بالاشارة ــ بالاقتصـــاد القومي .

(٣) انه منذ بداية الحركة القومية وحتى منتصف الستينات كانت الفكرة المسيطرة على القوميين العرب والنظم العربية المنتمية ايديولوجيا للقومية العربية هي الوحدة السياسية . وأدت الخلافات السياسية التي نشبت في ذلك الحين ، الى تعطيل التفكير في التكامل الاقتصادي بل وفي كل ابعاد العمل العربي المشترك على المستوى التنظيمي والحكومي .

(٤) ان وجود الكيان الاسرائيلي شكل باستمرار جدارا ماديـا ونفسيا عاق عملية الاتصال الوظيفي بين المشرق العربي والمغرب العربي ، وقد حاولت مصر في مرحلة معينة تعويض هذا « العزل » بالاندماج سياسيا مع المشرق العربي عن طريق اعتناقها الفكرة القومية وتبني الدعوة لها .

وفي النهاية نخلص الى ان **قضية التكامل كقضية الوحدة ، كلاهما احبطته أنانية النظم العربية الحاكمة . في القضيتين حاولت الجامعة العربية (كأمانة عامة) أقصى ما تستطيعه من جهد لتحقيق الوحدة وإقامة التكامل ، وفي القضيتين حاولت الجامعة العربية (كمنظمة اقليمية) نسف هذه المحاولات أو وضع العقبات في طريقها !**

وفي وقت تشتد فيه الهجمة ضد القيادات القومية في الوطن العربي تزداد الحاجة الى انكاء التناقض القائم على مستوى العمل التنظيمي ممثلا في الجامعة العربية . اذ قد يكون من الصعب ان ننتظر في هذه الظروف التي يعيشها الوطن العربي ان يكون حل التناقض عن طريق تبني الحكومات العربية طريق الوحدة ــ أو حتى التكامل ــ انما يكون الحل في تعبئة الفكر القومي العربي للحفاظ على قومية الأمانة العامة وتأييد ما تعلنه من مواقف قومية ومساعدتها في تطوير أفكارها ، والحيلولة دون خضوعها للتيار الواقعي الذي يتزايد ويتدعم على حساب التيار القومي □

---

(٩) ويعترف احيانا ممثلو الدول بمسؤولية الدول العربية عن التقصير في العمل العربي المشترك ، فيقول رئيس احد الوفود خلال مناقشة طويلة عن تطوير المجلس الاقتصادي « اعتقد ان الامر يتلخص في شيء واحد هو هل هناك ارادة في العمل العربي المشترك او لا توجد هذه الارادة . وانني اجزم انه لا توجد ارادة حتى الآن في العمل العربي المشترك » . د ٢٢ كانـون الاول/ديسمبـر ١٩٧٦ ، ص ٤٠ .

المرأة ـ الديموقراطية ـ والوحدة العربية

د . نوال السعداوي

طبيبة وكاتبة من مصر العربية . مسؤولة برامج المرأة باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الأمم المتحدة .

تجربة من نوع جديد

حينما طلب مني مركز دراسات الوحدة العربية أن أكتب مقالا عن « المرأة » لمجلة المستقبل العربي » لم يكن في ذهني هذا الموضوع الذي أتناوله الآن ، وانما كنت أنوي أن أواصل مناقشة موضوع « الحركة النسائية العربية » وأبدأ من حيث انتهى مقالي السابق في مجلة زميلة أخرى ، خاصة وان فكرة « الحركة النسائية العربية » قد أثارت كثيراً من الأسئلة في الندوات الأخيرة التي دعيت إليها في لبنان لمناقشة قضية المرأة .

إلا أن حدثا هاما اعترض حياتي ، وأردت التوقف عنده بضع لحظات للتفكير والتأمل ، ذلك أنني حضرت ندوة « القومية العربية في الفكر والممارسة » التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وعقدت في بيروت في تشرين ثاني /نوفمبر الماضي . ولشدة اهتمامي بالموضوع غيرت جميع مواعيدي لأواظب على حضور جميع الجلسات ، وأقرأ البحوث التي قدمت ، وأتابع المناقشات التي استمرت أربعة أيام متتالية من الصباح حتى المساء ، في قاعة فسيحة زجاجية تكشف أمام عيني بحر بيروت وسماءها الرمادية التي ظلت ترعد وتبرق وتمطر سيولا على مدى تلك الأيام الاربعة المتتالية .

بينما كنت جالسة في مقعدي لاحظت أن عدد المشاركين في الندوة ثمانية وعشرون ، منهم امرأتان (أنا واحدة منهما) ، ومعظمهم من ذوي البحوث العلمية المتقدمة في مجال السياسة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية في الوطن العربي . وفي نهاية الندوة أحسست برغبة في التوقف أمام هذه الندوة كتجربة من نوع جديد ، وفائدة من نوع خاص ، لم تكن لتتأتى لي كثيراً بالرغم من كثرة الندوات والمؤتمرات التي شهدتها داخل الوطن العربي وخارجه .

وبالرغم من الشعور بالاغتراب (وهو شعور الأقلية دائما) إلا أنني شعرت بفرحة الاندماج الفكري مع الأكثرية ، وتجاوبت مع كثير من الأفكار المستنيرة المتقدمة ، واختلفت مع بعض الأفكار الآحادية النظرة ، سواء كانت علمية أو مثالية . وقد حرصت منذ البداية على أن يكون دوري الأساسي في الندوة هو « الاستماع » والاستماع الجيد ، فقد أدركت من خبراتي السابقة أن الاستفادة الحقيقية تتناسب تناسبا عكسيا مع الكلام . وقد أتاح لي دوري كمستمعة ، جالسة هادئة في

مقعدي ، وأيضاً ذلك الاغتراب (امرأة في محيط من الرجال) أن أكون متفرجة على ما يدور بمثل ما كنت مندمجة فيه أيضا . وقد ساعدتني هذه الحالة من الانفصال والاتصال على رؤية جديدة للواقع العربي الذي نعيشه بايجابياته وسلبياته ، وأن تتجسد أمامي الى حد ما أزمة الوطن العربي ، أزمة المثقفين والعلماء العرب ، أزمة الرجال ، أزمة النساء ، أزمة الجماهير والحكام ، الشعب والدولة ، الدين والسلطة ، الديموقراطية والدكتاتورية ، وأدركت الى حد ما أيضا كيف يظل أمل المستقبل «الوحدة العربية» حلما من الاحلام الوردية الجميلة الذي يصطدم صباح كل يوم بواقع أليم مفجع ، والى حد ما أيضا أدركت لماذا يظل « الفكر العربي » في « واد » والممارسة اليومية في « واد » آخر ، ولماذا تظل هذه الهوة أو المسافة الكبيرة بين « النخبة » الحاكمة أو العاملة في مجال العلم أو السياسة وبين ما نطلق عليهم اسم « الجماهير » .

الصخرتان الكبيرتان

شعرت بنوع جديد من الأمل في المستقبل وأنا أتابع الجهود والمحاولات الجديدة لاعادة فهم تاريخ العرب ، والمناقشة التحليلية بعين جديدة عميقة ورؤية علمية متطورة للصراعات القديمة والجديدة بين قوى الوحدة العربية وقوى التجزئة ، بين القوى الخارجية والداخلية ، بين الذين أمتلكوا المال والعشب والماء والنفط والسلطة والذين حرموا كل شيء . وتابعت مراحل الصراع وأنواع التحول وأشكال التغير في المجتمع العربي ، والمحاولات القديمة والجديدة لتحقيق الوحدة العربية ، وأهمها تلك المحاولة التي حدثت بين مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) وانتهت بالانفصال ، ولماذا حدث الانفصال ، وما هي القوى التي كانت وراءه ، وهل كانت تعبر عن إرادة الجماهير العربية في الانفصال أم عن صراع الحكام . هل كانت هي وحدة بين الحكام أو وحدة بين المحكومين . هل كانت تلاقي مصالح الحكام أم تلاقي مصالح الجماهير . وهل وجدت الجماهير الوسيلة للتعبير عن مصالحها أو إرادتها . هل كانت هناك ديموقراطية حقيقية لنعرف رأي الجماهير ؟

وفي حالة غياب الديموقراطية ، هل هناك وسيلة علمية معروفة نستطيع أن نعرف بها رأي الجماهير ، وما إذا كانت الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً نابعاً من إرادتها الحرة وليس مفروضاً عليها من قبل السلطة ؟ ولعل هذا السؤال هو الذي جعل مركز دراسات الوحدة العربية يقوم بذلك البحث الميداني الكبير عن « اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة » ، الذي تم عرضه ومناقشته أثناء الندوة .

وقد اعتبر هذا البحث الأول من نوعه في الوطن العربي ، والذي قصد الجماهير مباشرة وسجل رأيها . ان غياب الديموقراطية في الوطن العربي ، وغياب الحريات الشخصية وحرية الرأي ، وغياب التنظيمات الشعبية الحقيقية ومنابرها الحرة التي يمكن من خلالها للجماهير أن تعبر عن رأيها ، كل ذلك يجعل من البحث الميداني (بكل ما فيه من قصور ونسبة خطأ) من أهم الأدوات ، إن لم يكن الأداة العملية الوحيدة ، للتعرف على آراء الجماهير وارادتها .

وقد اتسعت المناقشات وتشعبت ، كما يحدث دائما في الندوات العلمية ، واختلفت الآراء حول بعض التعريفات ، ما هي الأمة ، ما هو الشعب ، ما هي الدولة ، ما هي القومية ، ما هي الاشتراكية ، ما هي العلمنة ... إلى غير ذلك من الكلمات والمصطلحات التي قد تنم عن مضامين مختلفة . وقد تشعبت المناقشات أيضا حول كيفية تحقيق الوحدة العربية . هل نبدأ بالحرب ضد القوى الخارجية المعادية للوحدة أم نبدأ بالقوى الداخلية . هل يمكن أن نحارب الخارج ونحن ضعاف

في الداخل . وكيف يمكن أن نقضي على ضعفنا في الداخل وتخلفنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وترددت كلمة الاشتراكية ، ولكن هل يمكن أن تتحقق الاشتراكية بغير ديموقراطية ؟ وهل يمكن أن تتحقق الديموقراطية بغير جماهير شعبية ؟ والجماهير كيف يمكن أن تمارس الديموقراطية ؟

رغم تشعب الآراء واختلافها أو اتفاقها إلا أنها كانت تتجمع في النهاية لتصب في كلمتين اثنتين : الجماهير والديموقراطية . واتفقت الآراء رغم تشعبها على أن كل فشل في الماضي لتحقيق الوحدة كان سببه الأساسي : غياب الجماهير وغياب الديموقراطية ، وأن أي نجاح في المستقبل يرتبط بوجود الجماهير في الساحة السياسية كقوة منظمة ووجود الديموقراطية كشرط أساسي لوجود الجماهير .

حجر صغير في بحر من الرجال

وقد بدت لي هاتان الكلمتان « الجماهير ، الديموقراطية » ، وأنا أجلس في مقعدي ، كأنهما صخرتان كبيرتان ، جبلان من الصخور ، عاليان وشاهقان يتحديان كل شيء . وبدت لي الكلمات الأخرى صغيرة هزيلة وهشة . وتشاء الصدف في تلك اللحظة أن يتحاور إثنان من العلماء حول تعريف الأمة والشعب ، والفرق العلمي بين المصطلحين . وبالرغم من الأهمية القصوى لتحديد التعريفات والمصطلحات العلمية لكل كلمة إلا أنني أحسست فجأة وكأنما أعيش لحظة عبثية درامية ، والكلمات في أنني لم يعد لها معنى ، والحوار بدا لي مبارزة بين فرسان يمتطون صهوة الكلمات ، والصوت قد يعلو ويستعين الفارس بعضلات متزايدة تساعد على ارتفاع صوته وعنقه فوق الآخرين . وأشعر كأنما الكلمات المجردة تنتصر ، وأغرق في بحر من التعميمات كأنها ماء سائل ، وأسقط في دوامة ليس لها قرار من الرموز العلمية وغير العلمية .

ثم دوى في أذني صوت يقول : « المرأة » وانتبهت فجأة ، وانتشلتني الكلمة من البحر المائي التائه إلى أرض أكثر واقعية وصلابة ، وأدركت أنني لا زلت جالسة في مقعدي ، وسماء بيروت من خلال الزجاج لا زالت تغرق البحر والأرض بسيول المطر ، والمناقشات لا زالت مستمرة ، إلا أن أحد الأصوات قد تساءل فجأة عن « المرأة » . كان التساؤل عابراً ضمن تساؤلات أخرى كثيرة ، وكان على شكل سؤال صغير داخل البحث المطروح : لماذا فشلت الحركة الوطنية حتى الآن في اظهار اهتمام حقيقي بقضايا التحرر الاجتماعي بما فيه تحرر المرأة ؟ وهو لم يكرر السؤال ولم يحدد الجواب إلا أنه على الأقل الصوت الوحيد الذي ألقى بحجر صغير اسمه « المرأة » في خضم هذا البحر من الرجال .

حين تصبح الأغلبية أقلية وهامشية

وقبل أن يلقى الحجر الصغير في البحر الكبير كنت أشعر أن شيئاً ما غائب عن هذه الجلسة العلمية ، شيئاً هاماً شديد الأهمية . وكان شعوري يشبه ذلك الفقير الجائع الذي وقف أمام مطعم يشوي اللحم وحاول أن يشبع جرعه برائحة الشواء . والرائحة قد تشبع أحياناً ، إلا أن الشبع هنا يظل وهمياً . وكنت وأنا جالسة في مقعدي أشعر بجوع لمعرفة الحقيقة ، حقيقة الأزمة التي نعانيها في وطننا العربي ، جوع نهم ، أشعر آلامه في عقلي وجسمي ، إلا أن الحقيقة ظلت كامنة مطوية ، ولم أصل إلا على « رائحة الحقيقة » ، وهي بلا شك لها قيمتها ولذتها وقد تخفف الآلام لكنها لا تعالجها أو تضيعها . ولعل هذه هي مشكلة العلم والعلماء في كل زمان ومكان ، ومشكلة اللغة والكلمات ، بحيث يصبح كل شيء « إسماً » ، واذا « بالاسم » يشغلنا عن « الشيء ذاته » ، واذا « بالشكل » يبعدنا عن « المضمون » .

وأدركت فجأة أننا انشغلنا بكلمة « الجماهير » عن الجماهير ذاتها . فمن هي الجماهير ومم تتكون ؟ وتذكرت أن ٥١ ٪ من الجماهير العربية « نساء » ، والأغلبية من الجماهير العربية بنات وأولاد تحت سن العشرين ، أما من حيث المهنة والعمل والتعليم فان الأغلبية الساحقة فلاحون وعمال وخدم وأجراء لا يقرأون ولا يكتبون . وتذكرت أيضا أن البحث الميداني الذي عرض في الندوة لم يشر بكلمة واحدة إلى النساء ، ولم يعط القطاعات الأخرى من الجماهير حقها المناسب لحجمها الحقيقي .

ولم يكن كل ذلك مفاجأة لي ، فقد تعودت أن أقف عند هذه الملاحظة في معظم البحوث العلمية والندوات والمؤتمرات ، ولا زال كثير من العلماء الرجال يضعون قطاع المرأة تحت بند الأقليات . ولا شك أنني أدرك الصعوبات والمشاكل العلمية والعملية للوصول الى قطاع النساء أكبر القطاعات الشعبية في الريف بسبب الأمية ، لكن هل وجود هذه الصعوبات والمشاكل تعني أننا نظل ندور في تلك الحلقة المفرغة والشريحة الرفيعة في المجتمع العربي وهم شريحة « البالغين من الذكور المتعلمين » ؟

الجماهير المقدسة أو الملعونة

إن الدوران في هذه الحلقة المفرغة والشريحة الصغيرة من المجتمع العربي (البالغون الذكور المتعلمون) يجعلنا نبتعد أكثر وأكثر عن أكبر القطاعات وعن نصف الجماهير (النساء) ، وبابتعادنا عنهم تقل معرفتنا بهم ويزداد جهلنا بما يريدون أو بما لا يريدون . وهذا « الجهل » ، أو « عدم معرفة » ما تنطوي عليه صدور الجماهير يولد « الخوف » منهم ، والخوف قد يكون واعياً ظاهراً أو غير ظاهر وغير واع ، إلا أنه يظل خوفاً راسباً في أعماق « الرجل العربي المتعلم » الذي انتقل بعلمه وشهاداته ومركزه المرموق (وكونه رجلا أيضاً) إلى « النخبة » القائدة لهذا المجتمع (سياسياً أو علمياً) ، وانفصل بارتفاع مستواه الاقتصادي والعلمي والثقافي عن جسم الجماهير العريض . وقد يصبح هذا الرجل المتعلم وطنياً ثورياً مؤمناً بالجماهير إلا أنه بانفصاله هذا عن جسم الجماهير العريض تظل وطنيته وثوريته فكرة عقلية أو لذة ذهنية لا تصاحبها الممارسة الفعلية اليومية بل أحياناً ما تناقضها .

ومن المعروف علمياً أن الانسان بطبيعته إذا « خاف » شيئاً فانه إما يقدسه ويعبده « كاله » واما يلعنه ويزدريه « كشيطان » . إنه بهذا الشكل ، وسواء كان تقديساً أو لعنة ، يفرغه من مضمونه الانساني الحقيقي ويحوله إلى « رمز » بلا مضمون . وسواء كان الرمز مقدساً (إله) أو ملعوناً (شيطان) فان النتيجة واحدة من حيث إبعاده والتخلص منه ، وتغريبه عن الحياة البشرية الواقعية .

ولعل احدى مشكلات المرأة في عالمنا الأبوي الطبقي (القائم على سلطة الرجل) أنه قد نالها من هذا الابعاد والتغريب بمثل ما نال الاجراء وجماهير العبيد وربما أكثر منهم ، بصفتها جنساً آخر يختلف عن جنس الرجل ، جنساً أنثوياً غريباً غامضاً ومجهولا، والجهل به أنتج الخوف منه ، ولم يكن من وسيلة للتخلص من ذلك الخوف إلا بافراغ المرأة من مضمونها الانساني وتحويلها إلى رمز مقدس (مريم العذراء) أو إلى شيطان مدنس (حواء) . وقد يفسر لنا هذا كيف أصبحت النساء قسمين لا ثالث لهما : ١ ــ زوجات أمهات عفيفات ، باردات ، طاهرات ، مقدسات ، محترمات . أو ٢ ــ عشيقات ، مدنسات ، ساخنات ، محتقرات .

ولعل الشيء نفسه قد حدث لجماهير العبيد والأجراء أو جماهير الفلاحين والعمال ، فكم نسمع

صفات مقدسة عن هذه الجماهير الشعبية صاحبة السلطة والسيادة والقدسية ، ثم نسمع أيضا كيف تكون هذه الجماهير غولا مدمرا وشيطانا رجيما ورعاعا ومشاغبين وحرامية .

وتذكرت في تلك اللحظة كيف كان جمال عبد الناصر بعد كل أزمة أو هزيمة يعلن أنه سيترك رئاسة الدولة وسوف يتفرغ لرئاسة التنظيم الجماهيري الشعبي (الاتحاد الاشتراكي) ليجعل من الجماهير قوة منظمة ، إلا أنه لم يفعل ذلك أبدا . هل « خاف » عبد الناصر من « قوة » الجماهير المنظمة ؟ ولماذا ؟ مع أنه كان يتكلم بمصالحها في معظم الأحيان . وكان عبد الناصر يريد الوحدة العربية ، والجماهير الشعبية في مصر وسوريا تظاهرت في الشوارع مطالبة بالوحدة ، وهذا البحث الميداني العلمي الذي عرض في الندوة والذي أخذ عينات من عشر دول عربية جاوزت الستة الاف فرد ، هذا البحث يقول ضمن نتائجه أن الأغلبية الساحقة تريد الوحدة ، فلماذا فشلت الوحدة ولماذا حدث الانفصال ؟

عاد السؤال مرة أخرى ، وعدنا معه ندور في الحلقة المفرغة ، وتشعبت الآراء واختلفت ثم عادت والتقت جميعها أمام تلك الصخرة العاتية : غياب الديموقراطية .

وأمسكت رأسي بيدي لكن الأصوات ظلت تدوي وتدور في أنني : لا يمكن أن تحدث وحدة عربية بغير جماهير شعبية ، لا يمكن أن تكون هناك جماهير شعبية بغير اشتراكية ، ولا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بغير ديموقراطية . وغرقنا مرة أخرى في بحر من الكلمات والتعريفات : ماذا تقصد بالديموقراطية ؟ وهل تبدأ بالاشتراكية أم تبدأ بالديموقراطية . هل تبدأ بالحرب ضد القوى الخارجية أم تبدأ بالمشلكة الداخلية . وأي نوع من الديموقراطية تعني ؟ غربية أم شرقية ؟ حزب واحد أم عدد من الأحزاب . نيابية برلمانية ؟ لكن الفقراء الجائعين يبيعون أصواتهم في الانتخابات للأثرياء . كما أن الحزب الواحد يصادر الحرية والديموقراطية . ما علاقة الفرد بالحزب ، وما علاقة الانسان بالمجتمع ، والشعب والسلطة ، والدين والدولة ؟ نعم نحن في حاجة الى فصل الدين عن الدولة لنحقق الحد الأدنى من الحريات الشخصية وحقوق الانسان وحقوق المرأة . لا ... لا أعتقد أن الحل هو العلمنة الآن . ألا ترى الثورة الاسلامية في إيران وكيف أصبح الدين سلاحا سياسيا يوحد الجماهير الايرانية ضد الاستبداد والامبريالية ؟ ثم إن « العلمنة » كلمة لا تناسب واقعنا العربي . لماذا لا نستخدم كلمة أخرى مثل « العقلنة » أو مثل « التجدد » في مواجهة الفكر الرجعي أو « السلفية » ووراثة أفكار الأسلاف والأجداد ، بدلا من كلمة « العلمنة » التي قد تعني العلمنة على النسق الغربي . ولكني لا أقصد « العلمنة » على النسق الغربي . ماذا تعني بالعلمنة . وماذا تعني بالعقلنة ؟ وعدنا مرة أخرى إلى تحديد التعريفات .

لا يمكن أن أنكر أن النقاش كان خصبا ومفيدا وممتعا من الناحية العقلية والذهنية ، لكني تساءلت بيني وبين نفسي هل تدرك الجماهير العربية الفرق بين العقلنة والعلمنة ؟ وهل يهمها هذا الفرق كثيرا ؟ وما الذي يهم الجماهير في المقام الأول ؟ هل خرجت ملايين الجماهير من الشعب الايراني رجالا ونساء إلى الشوارع ثائرة وأسقطت نظام الشاه لأنها أرادت الدين ؟ وهل إذا رفع زعماء الثورة الايرانية شعارا آخر غير الدين أما كانت تنجح الثورة الايرانية ؟ وهل الشعب الايراني أكثر تدينا مثلا من الشعب المصري الذي التف بالملايين حول عبد الناصر وهو يرفع شعار الاشتراكية والوحدة والحرية ؟ هل يثور ملايين الرجال الايرانيين ويخرجون إلى الشوارع من أجل « تحجيب » نسائهم أم من أجل تأمين العيش لهم ولأولادهم ؟

المشكلة أن الدين أصبح سلاحاً في يد الحكام ضد الجماهير الفقيرة، ضد روح الدين ذاتها . وفي الثورة الايرانية تزعم الجماهير المقهورة المحرومة رجال الدين ، ولسوف يظل رجال الدين زعماء لهذه الجماهير إذا ما قضوا على أسباب حرمانها وقهرها ، أو يسقطون كما سقط الشاه إذا ما تخلوا عن مطالب الجماهير . ولعلنا نذكر كيف فشلت تلك المحاولة التي أرادت أن تفرض الحجاب على النساء الايرانيات ، كما فشلت أيضا تلك المحاولة لتطبيق الحدود الشرعية على الساقطات في ايران وارتفعت الأصوات منادية بالقضاء على الفقر والجوع قبل قتل النساء الفقيرات اللائي يبعن أنفسهن من أجل اطعام أطفالهن . وها هي الثورة الايرانية لا تزال في عنفوانها ولا تزال تتصارع داخلها التيارات ، ولسوف تنتصر إرادة الملايين من الرجال والنساء إذا لم تحاصرها القوى الأخرى في الداخل و في الخارج . لكن إرادة الملايين من الرجال والنساء لن تفرض قوتها بغير الديموقراطية ، وبغير الديموقراطية سيصبح في الامكان إجهاض الثورة الايرانية بمثل ما أجهضت ثورات شعبية أخرى في وطننا العربي .

التفكير الغيبي في الأعماق

كنت لا أزال أتابع الحوار حول العلمنة والعقلنة والدين والدولة والشعب والأمة ، وخطرت لي فكرة وأنا جالسة . ذلك أن الانسان أحيانا قد يؤمن بالفلسفة المادية مثلا أو يكون علمانيا أو حتى « لا دينيا » ومع ذلك يظل يحتفظ بنمط التفكير الغيبي الذي درج عليه في طفولته . إنه قد يرفض التفكير الغيبي في العقيدة مثلا لكنه يمارس هذا التفكير الغيبي في السياسة أو العلم أو في علاقته بالمرأة . واذا كان التفكير الغيبي في أساسه يعني ذلك التفكير الذي يتجاوز الواقع ويتجاوز الانسان فان السياسي الذي يتجاوز الواقع ويتجاوز الجماهير يفكر بطريقة غيبية وكذلك أيضاً رجل العلم .

إن الذين يقدسون الجماهير مثلا أو يلعنونها يفكرون إزاء الجماهير بطريقة غيبية ، لأنهم يفرغونها من مضمونها الانساني ، أي يتجاوزون حقيقتها ويحولونها إلى شيء آخر (إله أو شيطان) . وحينما تذكرت كيف ينظر معظم الرجال الى المرأة (إما كملاك طاهر أو شيطان مدنس) أدركت أن معظم الرجال لا زالوا يمارسون التفكير الغيبي ، وان حصلوا على أعلى درجات العلم وان قرأوا جميع كتب الفلسفة المادية . ذلك أن التفكير العلمي لا يتحقق بالقراءة أو الحصول على الشهادة فحسب ، لكن التفكير العلمي عملية طويلة « process » تبدأ في الطفولة وتنمو أو تجهض في مراحل العمر المختلفة . فهل يتربى الطفل في مجتمعنا في جو يساعده على التفكير العلمي ؟ وهل ينمو هذا الطفل مراهقا وشاباً في حياة ثقافية تساعده على التفكير العلمي ؟ واذا نشأنا في طفولتنا ومراهقتنا وشبابنا في جو يغلب عليه التفكير الغيبي فهل يمكن أن نفكر بطريقة علمية فجأة لمجرد قراءة كتاب ؟ واذا نشأنا في طفولتنا ومراهقتنا وشبابنا في جو تغلب عليه السلطة الأبوية وسيطرة الرجل وعدم احترام المرأة فهل يمكن لنا أن نحترم المرأة في أعماقنا وان أظهرنا لها الاحترام ؟ !

واذا نشأنا في طفولتنا ومراهقتنا وشبابنا في جو تغلب عليه السلطة المطلقة (أياً كان مصدرها) وتفرض فيه الطاعة العمياء لهذه السلطة المطلقة فهل يمكن لنا أن نبدي رأينا بحرية أو نمارس الديموقراطية لمجرد انقلاب نظام الحكم وفتح أبواب السجون والمعتقلات ؟

إن « السلطة » تتطلب « الطاعة » والطاعة تتطلب « الخوف » ، أما السلطة المطلقة فهي تتطلب « الطاعة العمياء » ، وهذه تتطلب « الخوف المطلق » الذي وان عولج على مستوى الوعي بالقراءة والتعليم فانه يظل مترسبا في الأعماق و في اللاوعي .

وأتذكر الآن كلمات سمعتها من أحد الضباط المصريين الذين عادوا مع الجيش المهزوم في حزيران /يونيو ١٩٦٧ ، قال : « فقدت الاتصال بالقيادة ولم تعد تصلني أوامر ، ولم أعرف كيف أتخذ قراراً بنفسي وعلى مسؤوليتي، رغم المعدات الحربية التي كانت معي ، وشعرت فجأة ، أنني طفل في حاجة إلى « أب » يأمرني ويعطيني القرار الصحيح » .

انفصال القوة عن المسؤولية والفكر عن الممارسة

في حالة غياب الجماهير كقوة منظمة أمام الحاكم يصبح الحاكم ذا سلطة مطلقة . يصبح « إلها » . والسلطة المطلقة خطيرة ، وخطرها الأساسي هو أن « القوة » تنفصل عن «المسؤولية». إن القوة لا تصبح خطيرة أو فاسدة إذا كانت قوة مسؤولة عما تفعل ، وأمامها قوة أخرى تحاسبها وتسائلها وتحاكمها . إن الحاكم القوي يحتاج إلى جماهير قوية منظمة لتحاسبه عن أعماله وتضعه موضع المسؤولية . وفي حالة غياب الجماهير كقوة منظمة يصبح الحاكم القوي غير مسؤول ، ويتحول الى دكتاتور . إن الدكتاتور يستأثر بالسلطة والقوة كلها وكأنه « إله » ، وهو لا يخطىء ، واذا أخطأ فان أحداً لا يستطيع أن يسائله ، أو أن الخطأ يقع على شخص آخر أو كبش فداء أو « شيطان » ما يتحمل عن الاله مسؤولية الخطأ .

واذا كنا نتربى منذ الطفولة في جو تغلب عليه السلطة المطلقة والطاعة والخوف فاننا بذلك نخلق الجو الذي يساعد على ظهور الحاكم الفرد أو الدكتاتور في حياتنا السياسية ، وأيضا على خلق الزوج الدكتاتور أو الأب الدكتاتور في الأسرة . ومن هنا ندرك العلاقة الوثيقة بين الفاشية والدكتاتورية وبين القهر النفسي والجنسي للنساء والأطفال والشباب .

واذا عرفنا أن السمات الأساسية لشخصية الانسان ، ووجدانه وشعوره وأعماقه ، تتشكل وتتكون في السنين الأولى من العمر ، فهل ندرك أسباب تلك الظاهرة المنتشرة في مجتمعنا العربي ، ظاهرة الانفصام بين الفكر والممارسة ، أو الانفصام بين الاقتناع العقلي والاقتناع النفسي والشعوري . ومن هنا ندرك لماذا يحدث أحياناً أن يتكلم الرجل التقدمي بالاشتراكية أو الديموقراطية ثم يمارس في حياته اليومية شيئاً آخر ، ولماذا ينادي الرجل أحياناً بتحرير المرأة ، واحترامها ثم يعود إلى بيته ليقهر زوجته وبناته .

وقد ندرك أيضا لماذا يتحدث الرجل عن العفة والأخلاق ويشيد بقدسية زوجته ثم إذا به يتسلل في الليل الى فراش امرأة أخرى أو الى مكان هو أبعد ما يكون عن العفة والقدسية والأخلاق !

إننا في حاجة الى علاج جذري لهذا الانفصام والانفصال ، ولا يمكن للرجل العربي أن يحقق الوحدة بين الشعوب العربية وهو عاجز عن تحقيق الوحدة بين أجزاء نفسه □

نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي

منير شفيق

مدير مركز التخطيط الفلسطيني

مدخل منهجي

لا يمكن لاية « نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي » ان تقترب من العلم الا اذا استندت الى تاريخ الوطن العربي وواقعه الراهن . وهي اذا لم تفعل ذلك اصبحت اقرب الى « التأملات » منها الى نظرات تحاول استشفاف طريق ، او طرق ، المستقبل . على ان ما سيساعد عملية الاقتراب من العلم هنا ، انما هو مقدار صحة دراستنا للتاريخ العربي والواقع الراهن للتجزئة العربية . فاذا اخطأنا في تلك الدراسة فستأتي النظرات المستقبلية زائغة تتخبط خبط عشواء في دروب المستقبل .

ان فهم الظاهرة حاليا ، وتتبعها خلال مراحل تطورها السابقة ، هما المنهج السديد في توقع تطورها اللاحق . وان هذا المنهج ليختلف اختلافا بينا عن المنهج الذي يستشف مستقبل الوحدة العربية عن طريق القياس او المقارنة ، بما حدث بالنسبة الى امم اخرى ، خصوصا ، الامم الاوروبية . ان هذا المنهج الاخير على ضلال ،لانه يعمم حالات خاصة فيجعلها قانونا عاما . وهو على ضلال لانه لا يحاول التنبؤ بمستقبل ظاهرة ما من خلال دراسة تاريخها وواقعها الراهن ، وانما من خلال القياس على ظاهرة اخرى لا يربط بينهما ما يربط جزيئات الماء ببعضها .

لوعدنا الى اصول عدد من النظرات المستقبلية في توقع تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي ، لوجدناها تسقط ما حدث في امم اخرى ، او في حالات اخرى ، على الامة العربية اسقاطا تعسفيا . بل ان هذا الاسقاط نفسه يحتاج الى الف برهان وبرهان على صحته ، ناهيك عن ضرورة تفحص صدقه على الحالات الاخرى ذاتها . ان المطلوب الآن ليس اثبات القوانين التي حكمت طريق الوصول الى وحدة الامم الاخرى ، وانما محاولة اكتشاف القوانين التي قد تتحكم بطريق ، او طرق الوصول الى اعادة توحيد الامة العربية .

من هنا فان ما يطرح من نظرات ، او نظريات ، حول كيفية تحقيق الوحدة العربية يجب الا يناقش تجريديا ، او بحد ذاته ، وانما من خلال مدى علاقته بالسمات المستخلصة من دراسة تاريخ الامة العربية وواقع تجزئتها الراهن . اي تلك السمات التي تشكل الاساس في اشتقاق نظرات

مستقبلية حول تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي .

نظرية توفير الشروط الموضوعية

يرى البعض ان تحقيق الوحدة العربية يتطلب ارساء الشروط الموضوعية لها مثل السوق المشتركة والمشاريع المشتركة والتجارة المتبادلة والتكامل الاقتصادي والمنافع المشتركة . ان هذا الطرح لا يمكن أن يناقش تجريديا ، أو بحد ذاته ، لانه يبدو منطقيا ، ويعتمد على تكوين حقائق موضوعية ترسي أسسا متينة للوحدة . وبهذا تحرر الوحدة من النظرات العاطفية . ثم انه يضرب الامثال على صحة ما ذهب اليه فلا يجد نموذج التوجهات الوحدوية في اوروبا الغربية عنه ببعيد ، فهنالك يجري ـ حسب هذا الرأي ـ ارساء اسس الوحدة ودعائمها موضوعيا ، قبل أن تطرح في الشعارات الطنانة والخطب الرنانة .

ان هذه الموضوعة قارنت حالة امة مجزأة هي الامة العربية ، بحالة امم عدة واعتبرت ان التوجهات الوحدوية هنا وهناك يمكن ان تستند الى الاسس ذاتها ، وهي مقارنة فاسدة من منطلقها . ثم انها لم تلحظ الفرق الحاسم بين حالة امة واحدة مزقت اجزاء بفعل العنف الامبريالي (احد مظاهره الكيان الصهيوني في فلسطين) ، وبين حالة امم اوروبية مستقلة ، قوية متطورة ، تتطلع الى ان تتشكل كتلة متراصة لتلعب دورا دوليا كبيرا على مختلف الاصعدة .

ولهذا فان الحديث عن « الموضوعية » هنا هو غير موضوعي لانه اجرى قياسا فيما بين حالات لا يجوز عليها القياس ، اما السبب الاهم في لا موضوعيته فلانه لم يستند الى اشتقاق العبر من دروس التاريخ العربي وواقع التجزئة الراهن .

هل العرب امة في طور التكوين ؟

ويمكن ان يناقش في هذا السياق نموذج اخر ، هو تلك النظرية التي تعتبر العرب امة في طور التكوين،اما شروط اكتمال تكونها فستفرضه عوامل التطور الرأسمالي وتوحيد السوق . ان هذه النظرية تنطلق من التجربة الاوروبية في تكون الامم الحديثة وتطورها . فتقارن التجزئة العربية الراهنة بالتجزئة الاقطاعية وبهذا ترسي منطقها على مقارنة فاسدة من منطلقها ، لانها تعتبر التجزئة العربية مرحلة في مراحل التطور العربي وكأن لا علاقة لها بالاستعمار . كما انها تحرف التاريخ العربي حين تنكر على الامة العربية تكونها منذ مئات السنين . وقد تم ذلك التطور ضمن شروط غير تلك الشروط التي تكونت فيها الامم الاوروبية . اما من الجهة الاخرى فان هذه النظرية لا تلحظ ان مراحل التطور في المسار العربي ليست هي مراحل التطور في اوروبا .

وهكذا تعبر النظريتان اعلاه عن نموذجين في رؤية مستقبل اتجاهات التطور العربي ، انطلاقا من دراسة تجارب حدثت في اماكن اخرى ، وليس اعتمادا على التجربة التاريخية العربية قديما وحديثا . وان هذا النهج يمكن وصفه باي وصف عدا بالعلمية او الموضوعية او الدراسة الملموسة للواقع الملموس .

نظرية الوحدات الجغرافية

تقسم نظرية الوحدات الجغرافية الوطن العربي الى اربع مناطق جغرافية وهي :

- المغرب الكبير (يضم الجزائر، وتونس ، والمغرب ، وليبيا ، وموريتانيا)

- وادي النيل (يضم مصر ، والسودان ، والصومال ، وأرتيريا)
- سوريا الكبرى (يضم العراق ، وسوريا ، ولبنان ، والاردن، وفلسطين)
- شبه الجزيرة العربية (يضم السعودية، والكويت، وعمان، واليمنين، والبحرين، والامارات وقطر) . ومن ثم بعد ان تحقق هذه الوحدات الكبيرة توصل جسور التوحيد فيما بينها لبناء الوحدة العربية الكبرى. طبعا ، يلاحظ فورا ، ان هذه النظرية تقوم على اعتبارات جغرافية . وربما تقول ايضا : ان العلاقات التاريخية فيما بين جماهير كل مجموعة من هذه المجموعات هي من طراز اقوى . ولهذا فالبدء بالوحدة بين الاقارب اولى بالمعروف . اما كيف تتحقق هذه العملية فهنا ايضا يقال « بالتطور الموضوعي » الذي سبق ذكره . اي إرساء العلائق الاقتصادية في الابنية التحتية اولا .

اذا كان الرد على مسألة « التطور الموضوعي » هنا لا يختلف عن الرد السابق هناك . لان هذه النظرية تقوم على قياس يستند الى خطوات الوحدة الاوروبية. ولكن يجب ان تضاف الاعتبارات التالية :

١ ــ لا شك في ان للاعتبارات الجغرافية اهميتها ، ولكن ذلك لا يصبح الاعتبار الاول المقرر مسار الوحدة . لان التجزئة قامت ، وتقوم ، على اساس السيطرة الامبريالية ، ومن ثم فان منعرجات طريق الوحدة تحددها منعرجات تحرر الاقطار العربية، والكيفية التي يتجه فيها سهم التحرير من ناحية الاولويات . وهذا تحكمه ظروف وموازين قوى ، لا تقرر سلفا . فعلى سبيل المثال عمد محمد علي الى توحيد شبه الجزيرة العربية قبل ان يحاول الاتحاد مع بلاد الشام ، او بلاد المغرب ، وذلك ليس لان الجغرافيا الطبيعية كانت تحكمه وانما لان « الجغرافية السياسية » او على الاصح الظروف العربية والدولية وموازين القوى آنذاك كانت تقضي ان تبدأ الوحدة من هذا الاتجاه لا من ذاك . كذلك لقد تحققت وحدة مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ قبل ان تتحقق وحدة مصر والسودان ، او وحدة سوريا ولبنان ، بل ان التاريخ والفترات التي كانت فيها سوريا موحدة مع مصر اكثر بكثير من الفترات التي كانت موحدة فيها مع العراق ، هذا في الحالات القليلة التي لم تكن فيها كل الاقطار موحدة تحت راية وحدة شاملة . المطلوب قوله هنا ان السياسة والظروف وموازين القوى ، هي التي كانت تلعب الدور الحاسم وليس الجغرافية وذلك لان تلك التقسيمات الجغرافية نفسها هي تقسيمات ضمن وطن واحد ، وامة واحدة. ولهذا فان فعلها يتجلى ضمن وحدة الامة والوطن وليس باعتبارها وحدات جغرافية لامم واوطان مختلفة .

٢ ــ اما من الناحية الموضوعية فان تكامل الاقطار العربية لا يدخل ضمن تلك التقسيمات الجغرافية ، كل على حدة ، وانما هو تكامل ضمن وحدة كل الامة العربية والوطن العربي .

٣ ــ ينبغي دحض هذه النظرية :

أ ــ من ناحية الاتجاه الذي لا ينطلق من وجود امة عربية واحدة ووطن عربي واحد ، وذلك باعتباره اقليمية على نطاق اوسع قليلا من الاقليمية الراهنة .

ب ــ من جهة الاتجاه القائل «بالتطورية الموضوعية» لأنه لا يرى العنف الامبريالي يشكل العامل الاول والاساسي وراء التجزئة. ومن ثم لا يلحظ انه اذا لم يواجه هذا العنف وتكسر شوكته فلن يقوم للوحدة العربية قائمة .

نظرية الديمقراطية

ثمة نظرية اخرى تعزو عدم تحقيق الوحدة الى فقدان الديمقراطية داخل الاقطار العربية . ومن ثم تؤكد ان الوحدة يمكن ان تتم بعد ارساء الديمقراطية في الاقطار العربية . كما تشترط قيامها فيما بين الاقطار العربية على اسس ديمقراطية ، وليس عن طريق الضم والالحاق ، او الاستبداد والدكتاتورية .

هنا ايضا ، يكمن خطأ هذه النظرية في كونها لا ترى الاولوية من نصيب جانب العنف الامبريالي (الكيان الصهيوني في القلب منه) باعتباره العامل الاول والاساسي وراء التجزئة ، ووراء كل انفصال . ومن ثم فان الرد يكون في جعل الاولوية والاساس لمواجهة هذا العنف وكسر شوكته .

تجربة الوحدة والانفصال

كثيرون يطرحون تلك النظريات اعتمادا على ما يسمونه « دروسا من تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا » . فقد اعادت معظم تلك « الدروس » السبب في « فشل الوحدة » الى « الدكتاتورية » او « التسلط المصري » ، او « انعدام الديمقراطية » ، او « الاستعجال والارتجال في ابرام الوحدة»، او « عدم ارساء القواعد المادية الموضوعية للوحدة » ، أو « عدم نضوج او انضاج الشروط الاقتصادية للوحدة » ، او اسباب اخرى من هذا الطراز . ولكن ، هل حقا كانت هذه الاسباب ، لو سلمنا جدلا بوجودها ، هي ما حقق الانفصال وافشل الوحدة . ام ان كل هذه الاسباب دوران حول السبب الحقيقي ، الا وهو تفوق العنف الامبريالي وفرض الانفصال.ومن ثم فان الانفصال يعود الى عدم مواجهته بالعنف القادر على ردعه وكسر شوكته . ان الذين درسوا تجربة الوحدة لم يعيروا اهتماما كافيا الى ميزان القوى الذي اتاح فرصة للاقدام عليها . ومن ثم لا يعيرون اهتماما كافيا الى ميزان القوى الذي تبدل فاتاح فرصة لاقتراف جريمة الانفصال واتمامها . اما لماذا يجب اعطاء الاهتمام الكافي لميزان القوى فلكونه يعبر عن قدرة اطراف الصراع . ومن ثم يلعب دورا حاسما في تقرير نتائج المعارك في اللحظة المعطاة .

تميزت فترة النصف الثاني من الخمسينات بتدهور قوة الاستعمارين البريطاني والفرنسي . وهذا ما سمح ، في لحظة ما ، ان تفرض وحدة مصر وسوريا على الامبريالية والكيان الصهيوني . وتميزت فترة اوائل الستينات بتولي الامبريالية الامريكية مهمة السيطرة على المنطقة (رعاية التجزئة) . وكانت متفوقة في ميزان القوى عالميا. وحلت محل الاستعمار القديم في عدد من البلدان في الشرق الأوسط.وكانت بداية الستينات لحظة شن الهجوم العام من قبل الامبريالية الامريكية على العالم الثالث .

ان هذا التبدل في ميزان القوى هو الذي سمح للانفصاليين ان يرفعوا رؤوسهم ويضربوا ضربتهم . أما اغفال هذا التبدل فلن يسمح لنا أن نلاحظ حقيقتين : الأولى أن الرئيس عبد الناصر حاول قمع الانفصال بالقوة فتلقى انذارا من الاسطول السادس الامريكي يقول « ان هذا عمل لا يسمح به » وبُلّغ باستنفار جيش العدو الصهيوني الذي يعتبر تدخل الجيش المصري في سوريا عملا عدائيا لا يمكن السكوت عليه . أما الحقيقة الثانية فهي أن غالبية الشعب في سوريا لم تكن مع الانفصال اطلاقا ، ومن ثم من الخطأ الفادح اعطاء أية مسوغات للجريمة .

ان الانفصال ، كما الوحدة ، يؤكدان بأن التجزئة من صنع العنف الامبريالي (الكيان الصهيوني في القلب منه) ، وكذلك فان الوحدة تأتي من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته. أو بكلمة أخرى رؤية

العلاقة بين الوحدة والتجزئة في اطار العلاقات داخل ميزان القوى . أما العوامل الاخرى مثل « الاخطاء » أو « الديمقراطية » ، أو « لاساس الموضوعي الاقتصادي » ، أو « انضاج الشروط والظروف » ، فكلها عوامل مساعدة ، ولكن لا ترقى ، مجتمعة ومنفردة ، الى مستوى العامل رقم واحد . ان الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يرد على الانفصال في حينه هو اعلان الحرب الحامية على أمريكا (دخول حرب مع الكيان الصهيوني) . ويجب أن نتذكر هنا أنه عندما اعلن الانفصال استنفرت كل الجيوش في المنطقة لتشتبك اذا قرر عبد الناصر منع الانفصال بالقوة . ان فهم هذه المقولة لا يفسر الاحداث فحسب ولكن يمكن أن يدلنا على الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها اذا كنا نريدها فعلا . وهي اتخاذ قرار الحرب في ظروف تفوّق العدو . أما اذا كان هنالك أحجام ، لأي سبب من الاسباب ، عن اتخاذ قرار الحرب فلا بديل عن القبول بحدود التجزئة ، الى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا .

درس من الجمهورية العربية المتحدة والعراق

بل ان الامر ، في جوهره ، لا يختلف عن هذا حين نرجع الى البحث عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم تحقق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق بعد انتصار ثورة ١٤ تموز المجيدة .

قبل ان نبحث في اي عامل من العوامل قيل عنه ، في حينه ، انه سبب الصراع ، بل التنازع ، بل اللاوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ، لنتصور ماذا يحدث لو اتحدا ؟ ان وحدة هذين القطرين تعني تغييرا جذريا في ميزان القوى لمصلحة قوى الثورة (الوحدة في القلب منها) وفي غير مصلحة قوى الاستعمار (التجزئة ـ والكيان الصهيوني في القلب منها) وهو امر كان يعني تحرك الجيوش فورا لمنعه بأي ثمن . فالكيان الصهيوني كان سيضرب لا محالة ، وشاه ايران كان سيضرب لا محالة ، وسوف تتحرك القوات التركية . ويعلن النفير في الاسطول السادس . وهل هذا يحتاج الى برهان ؟ لقد نزلت ، فعلا ، القوات الامريكية في لبنان ، والقوات البريطانية في الاردن . واعتبر الكثيرون ان ذلك ايذانا بضرب ثورة ١٤ تموز في العراق . ولكن سرعان ما اثبتت الوقائع ان الهدف كان منع الوحدة ، بدليل ان مهمتها انتهت ، وانسحبت بعدّ ان تأكدت بان الوحدة غير واردة . لقد افهم كل ذي علاقة في المنطقة وفي العالم ان وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا واليمن) مع العراق لا تقبل « المزح » . انها تعني الحرب ، لذلك كان لا بد من ان يؤخذ احد القرارين : اما قبول التحدي ضمن هذا المستوى من الحدة ، واما تجنب ذلك والابتعاد عن الوحدة .

لا ريب في ان لكل من القرارين حين يؤخذ قائمة من الحجج والمسوغات . فقرار التحدي يطرح معطياته واسبابه صراحة وبلا مواربة . اما قرار الرضوخ للتجزئة وعدم الاقدام على الوحدة فيتطلب اعذارا ذات ضجيج وغبار لتستطيع اخفاء السبب الحقيقي واسكات صوته . فكيف يمكن الاعلان صراحة عن مهادنة القوة الغاشمة وتجنب التحدي الكبير . فهذا لا يليق . ومن هنا كان لا بد من ان يحدث ما حدث على ارض الواقع فعلا ، **التشدد بالشروط** لتحقيق الوحدة والقبول بها . اما التشدد فهو حرصا على الوحدة ، ولاخراجها اقوى ما يكون . اما الشروط فحدودها تبدأ من « الديمقراطية » وتمر « برفض الدكتاتورية » وتنتهي « بضرورة انضاج الظروف والشروط الموضوعية » . ومن ثم تتصادم « الشروط الحريصة على الوحدة » مع « الشروط الاخرى الحريصة ايضا على الوحدة» فتقع الحرب العربية ـ العربية . ويبتعد « شبح » الوحدة . وهذا يكفينا مؤقتا ، شر عدوان الاستعمار والصهيونية ، فننقذ ثورة القطر . اي ننقذ قاعدة التحرر وامل الوحدة . فما دام شبح الوحدة قد ابتعد

فعلى الكيان الصهيوني ، وشاه ايران وتركيا وحلف الاطلسي وشركات النفط ، والامبريالية الامريكية ، الا يقلقوا ويحركوا جيوشهم . وهو امر يخدم « السلم العالمي » ايضا . اما بعد ذلك فليحتدم الصراع ضمن حدود التجزئة وتحت سقفها . وقد اثبتت هذه الحدود انها كفيلة باجهاض مكتسبات الثورات المجيدة . اولم تضرب ، فيما بعد وحدة الجمهورية العربية المتحدة نفسها ، ويغرق العراق في بحار من الدم ؟؟

ومن هنا تؤكد، مرة اخرى، الموضوعة القائلة ان كل ما يطرح من اسباب بعيدا عن السبب الحقيقي ، اي السبب الذي يفرض التجزئة ويمنع الوحدة ، يصلح تسويغا لمهادنة التجزئة . فكل موضوعة لا ترى العنف الامبريالي وراء التجزئة ولا ترى مواجهته هي الاساس ولها الاولوية ، تظل حديثا عن الوحدة العربية يلعب خارج الملعب الفعلي .

الى هنا ، يجب التأكيد فورا ، وبشكل لا يقبل لبسا ، بان اعطاء الاولوية في التجزئة للعنف الامبريالي واعطاء الاولوية في الوحدة لمواجهة هذا العنف وكسر شوكتـه، لا يعنيان الرفض المطلق للنظريات التي تمت مناقشتها وانما يعنيان انزال اهميتها من المرتبة الاولى الى الثانية والثالثة والرابعة من حيث الاهمية . فعندما يرد ، مثلا ، على النظرية التطورية الاقتصادية او على نظرية التقسيمات الجغرافية الاربعة او على الديمقراطية ، فهذا لا يعني عدم اعطاء اهمية لتشجيع كل خطوة باتجاه التكامل الاقتصادي العربي او الاقتصاد العربي المشترك ، ولا يعني عدم تشجيع اي تقارب او تعاون او وحدة بين قطرين متجاورين او بين الاقطار العربية المتجاورة ، ولا يعني عدم تشجيع الاصلاحات الديمقراطية ، واشاعة الديمقراطية على مستوى قطري . ان نقطة الصراع هنا تدور حول الاولوية وليس حول اهمية هذا الجانب او ذاك .

فعندما ترسو الاولوية على رؤية الامبريالية وراء التجزئة ، ومن ثم ترسو الاولوية في الرد على مواجهة ذلك العنف وكسر شوكته ، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع تطوير الابنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة انطلاقا من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الامبريالي وكسر شوكته وهو طريق الى الوحدة .

ان القبول بهذه الموضوعـة يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع . كما يشكل ارضية للتنبؤ في المسار المستقبلي الذي يمكن ان تعبره الاتجاهات الوحدوية العربية في الوطن العربي . لاننا ، عندئذ ، سنرى هذا المسار وتلك الاتجاهات في علاقتهما بميزان القوى وتطوراته . وهذا ما يسمح بافتراض الاحتمالات على ضوء الافتراض الخاص بتطورات ميزان القوى . ولكي يتعزز هذا الاساس الذي ستقوم عليه الافتراضات ، ما زال بحاجة الى منطلقات تغنيه وتكمله .

منطلقات لقيام نظرات مستقبلية

ان النظرات المستقبلية لتطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي ، ليست تأملا تجريديا ، او تأليفا منطقيا ، او خطة ننتقيها من بين عدد من الخيارات وانما هي تحديد لمسار مستقبلي متوقع تقيده معطيات محددة من مقومات تاريخية وموضوعية وذاتية وموازين قوى . فاذا كان البحث اعلاه قد ثبت علاقة الوحدة والتجزئة بميزان القوى ، فان المرور بالمنطلقات الاخرى يكمل الاساس الذي يسمح بتحديد النظرات المستقبلية لتطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي .

في هذا الاطار نجد انفسنا امام المعطيات التالية:

○ الامة العربية قائمة ومكونة منذ عشرات القرون . فهي مستوفية شروط الوجود ، ومكتملة التكوين من مختلف النواحي الموضوعية والذاتية . ان شروط ولادة الامة العربية ووحدتها تشكلت عبر ردح طويل من الزمن امتاز بميل دائم للوحدة في المنطقة التي اصبحت تعرف الآن بالوطن العربي . وكان الدافع لذلك الميل يرتكز على اساس موقع هذه المنطقة على مفترق طرق التجارة الدولية فيما بين قارات العالم القديم ، مما كان يتطلب وحدتها لتأمين وحدة السوق التجاري المركزي العالمي وتأمين طرق المواصلات فيما بين القارات . ثم كان هنالك عامل الزراعة المعتمدة اساسا ، على ري الانهار الكبرى في مصر ، وفي ما بين النهرين . مما عزز الميل نحو المركزة والوحدة . ولما جاء الاسلام حول ذلك الميل الدائم للوحدة الى حقيقة واقعة عززها الدين الواحد الذي نظم مختلف علائق الحياة لجماهير هذه المنطقة . فولدت الامة العربية الواحدة وبقيت كذلك على مدى اربعة عشر قرنا ، وما كانت تتجزأ الا لتعود فتتحد . ولم تعرف هذه التجزئة الراهنة الا بعد الغزو الاستعماري الغربي .

○ تجزأت الامة العربية على صورتها الراهنة عبر عملية قسرية مارسها العنف الامبريالي الغربي الخارجي . وقد بدأت العملية منذ اوائل القرن التاسع عشر ، ولكنها اخذت شكلها الشامل بعد الحرب العالمية الاولى . ان حدود التجزئة الراهنة هي نتاج اعادة اقتسام مناطق النفوذ فيما بين الدول الاستعمارية الغربية بعد ان نجح الاستعمار بالاطاحة بالدولة العثمانية. وقد تكرست التجزئة (العربية والاسلامية) من خلال معاهدات ومواثيق دولية اشهرها سايكس ـ بيكو ، وسان ريمو ، ومؤتمر باريس .

○ استمرت هذه التجزئة في اثناء السيطرة الاستعمارية المباشرة وكانت الخطة الاستعمارية تقضي بتأبيدها فهي خصوصية هيمنة الاستعمار على البلاد العربية ولهذا حاول ارساء اسس قانونية واقتصادية وثقافية ودستورية ودولية وفكرية لكل جزء من الاجزاء .

○ استمرت حالة التجزئة بعد ان تحررت الاقطار العربية من الاستعمار المباشر . واخذ الاستقلال النسبي قسماته باعتبارها تكريسا جديدا للتجزئة . فالسيطرة الاستعمارية ، السياسية والاقتصادية والعسكرية (الكيان الصهيوني والقواعد العسكرية ، والاساطيل في المتوسط والمحيط الهندي) بقيت قائمة . ولهذا كان شرط الاستقلال النسبي هو استمرار التجزئة . فكان مطلوبا من الوطنيين ان يبقوا وطنيين او ثوريين او قوميين في حدود التجزئة ، والا فالحرب والتدخل الخارجي على الابواب .

ولهذا يمكن القول ان السبب في عدم تحقق الوحدة بعد خروج الاستعمار المباشر يعود الى استمرار العنف الامبريالي باشكال متعددة . والاهم ان الخط الاحمر الذي رسمته الدول الامبريالية الكبرى لدول الاستقلال هو عدم الاعتداء على حدود سايكس ـ بيكو ، ومؤتمر باريس .

○ شجعت القوى الامبريالية ، وما تكرس من حالة تجزئة في ظل شبه الاستقلال تلك المحاولات التي ارادت ارساء اسس اقتصادية واجتماعية وفكرية وقانونية ودولية للتجزئة حتى ظن البعض ان التجزئة اصبحت شيئا قائما بذاته ، له مقوماته الموضوعية ، ولكن رغم كل الجهود التي بذلت بقيت التجزئة لامة واحدة ولم تستطع ان تبني ركائزها الذاتية المكينة. اذ انها حين بنت ركائزها قامت تلك الركائز على اساس الدعم الامبريالي (والوجود الصهيوني) . ولهذا مهما يقال عن وجود عناصر موضوعية للتجزئة فلن ترقى الى قوة العناصر الموضوعية لوحدة الامة العربية .

○ ان التجزئة الراهنة ، ورغم مضي عشرات السنين ، لم تستطع تغيير طبيعة الامة ولم تستطع الغاء مقوماتها . ولهذا فان تلك الطبيعة وهذه المقومات تستمر فاعلة حتى في ظروف القهر والكبت ولولا ذلك لاصبحت شظايا التجزئة اممـا . ولهذا ايضا ستراها ترفع رأسها دافعة نحو الوحدة على نحو يتناسب مع ضعف التحكم الامبريالي وقدرته على التدخل . واذا هبت رياح الوحدة في ظروف لا تستطيع الامبريالية التدخل فيها لمصلحة التجزئة ، فسترى الاجزاء تدخل في الوحدة افواجا .

اذن ، الامة موجودة ، التجزئة الراهنة فعل القهر الاستعماري ، عودة الوحدة مشروطة برفع القهر الاستعماري (الكيان الصهيوني في القلب منه) .

الحالات التي تتحقق فيها الوحدة

ان دراسة المقومات الموضوعية في الامة العربية ، كما تدل عليها وقائع التاريخ بما في ذلك واقع التجزئة الراهنة ، تجعل من المشروع القول ان اتجاه الوحدة هو الاساس . ولا يمنعه من تحقيق غايته غير القوة القاهرة التي تفرض التجزئة . ومن هنا يأتي الرأي الذي يعتبر ان ميزان القوى بين قوى الوحدة وقوى التجزئة هو العامل الاول الراهن الذي يقرر حالة التجزئة او حالة الوحدة او حالة مختلطة بين هذه وبين تلك . فمن الناحية الموضوعية نجد ان الاتجاه العام في تكون الوضع العربي والامة العربية يدفع نحو الوحدة ولا تقوى على مواجهته عوامل التفتيت ، او تلك المسماة عوامل موضوعية للتجزئة . أما التجزئة فلا تفرض هيمنتها الا حين تكون القوى الامبريالية متفوقة في ميزان القوى وتستطيع ان تفرضها بالقوة القاهرة على الامة العربية . ومن ثم فان وجودنا تحت سيطرة حال التجزئة لا يكون الا في ظلال ميزان قوى محدد يتميز بتفوق الامبريالية على الامة العربية . فما دام ميزان القوى في غير مصلحتنا فالتجزئة باقية لا محالة . ولكن ميزان القوى هذا ، بل اي ميزان قوى ، هو شديد الحركة لا يثبت على حال . فهنالك عوامل داخلية وخارجية تتحرك باستمرار لتحدث فيه تغييرا حاسما ، فميزان القوى هو مقرر الحالة الراهنة اما المقومات الموضوعية في الامة فهي الاساس التي تقرر الاستراتيجية ، انها هي التي تقرر نتيجة الحرب .

ان ميزان القوى بين نقيضين يمر بثلاث حالات اساسية وكثيرا ما تمر الحالة الواحدة بثلاث مراحل: دنيا ، ووسطى ، وعليا ، او العكس . فاذا اصطلحنا على ان النقيضين اللذين سنتناولهما هما قوى الوحدة (تضم القوى الشعبية والقوى الوطنية) وقوى التجزئة (تضم القوى الامبريالية والكيان الصهيوني والقوى العميلة) ، فان العلاقات بين هذين النقيضين تمر ضمن الحالات الاساسية الثلاث لميزان القوى ، وثمـــة داخل كل حالة ثلاث مراحل دنيا ووسطى وعليا .

الحالة الاولى ـ تفوق قوى التجزئة : ادى تفوق التجزئة تفوقا كاسحا على قوى الوحدة ، الى تشكل الوضع الـــذي كرس التجزئة العربية . فحصرت النضالات الوطنية ضمن حدود التجزئة ، مما فرض بقـاء شعار الوحدة امنية عزيزة . ولكن الويل والثبور لمن يتعدى الحدود المرسومة . (حدثت عبر هذه الحالة مرحلة شبه توازن بين قوى الوحدة وقوى التجزئة في اواخر الخمسينات وذلك عندما كان الاستعماران البريطاني والفرنسي ينهاران . وهذا ما سمح بتحقيق خطوة واحدة فقط باتجاه الوحدة وهي وحدة مصر وسوريا ، (وبدرجة اقل وحدة اليمن معهما) . ولكن عاد فانقلب ميزان القوى لمصلحة تفوق قوى التجزئة بعد ان تولت الامبريالية الامريكية قيادة الدفة من بريطانيا وفرنسا ، واصبحت هي وكيلة التجزئة . وهذا ما ادى الى ضرب الجمهورية العربية المتحدة ، اي ضرب خطوة الوحدة التي تحققت .

الحالة الثانية ـ حالة شبه التوازن الاستراتيجي : أخذ ميزان القوى ينتقل من حالة التفوق الاستراتيجي لمصلحة قوى التجزئة الى حالة شبه التوازن الاستراتيجي الرجراج بين النقيضين . وقد بدأت بوادر هذا الانتقال تتوالى بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ . وراحت تظهر بقوة بعد ١٩٧٥ . فقد بدأت مكانة الامبريالية الامريكية تتدهور على نطاق عالمي، فمن جهة تعاظمت نضالات شعوب العالم الثالث وراحت تتلقى الضربة تلو الأخرى . ومن جهة اخرى استطاعت اوروبا الغربية أن تزعزع المكانة الاولى لامريكا في المجال الاقتصادي . أما من الجهة الثالثة فقد حقق الاتحاد السوفياتي تفوقا عسكريا فزعزعها عن مكانتها الاولى في هذا المجال أيضا . وأخيرا لقد أدت هذه العوامل ، وان كانت من مواقع مختلفة ، الى تفاقم الازمة الداخلية الامريكية على مستوى السياسة والاقتصاد . الأمر الذي زاد من تخبطها واهتزازها .

يجب ان نلاحظ هنا ان نضال الامة العربية وصمودها، خصوصا، بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ ، قد اسهم اسهاما فعالا في التأثير في اضعاف مواقع الامبريالية الامريكية وركيزتها القاعدة الصهيونية ، في ميزان القوى . وذلك على المستويين العالمي والشرق الاوسطي .

ان انتقال ميزان القوى الى حالة شبه التوازن الاستراتيجي يعني انتقالا نوعيا في الحالة حتى لو لم يتغير وضع حدود التجزئة . لانه الحالة التي يفقد فيها العدو التفـوق الكاسح وتفقد فيها قوى الوحدة ضعفها الكابح . وينتقل الوضع الى مرحلة الاعداد ، من جانب قوى الوحدة ، في سبيل شن الهجوم العام الذي يضعها في موقع التفوق الكاسح (الحالة الثالثة) ، بينما تستعد قوى التجزئة ايضا لشن الهجوم المضاد العام من اجل استعادة تفوقها الكاسح (اي العودة الى الحالة الاولى) . ومن هنا فان حالة شبه التوازن الاستراتيجي حالة رجراجة ، خطرة ، شديدة التقلب ، ويمتاز الوضع فيها بالغموض واشتداد كثافة الضباب .

حقا ان وضع الصراع ، رغم انتقاله الى الحالة الثانية ، ما زال يدور في احضان التجزئة . ولكن الشيء الجديد هو ان لحظة انهيار حدود التجزئة تصبح قاب قوسين او ادنى ، وهنا تصبح عملية ازالة الحدود التي كانت مقدسة ، لعشرات السنين ، بندا على رأس جدول الاعمال . فالذين سينهزمون (قوى التجزئة) يأخذون في ترتيب اوضاعهم لتمزيق التجزئة نحو مزيد من التجزئة (دويلات وكيانات) ، وهم لهذا يزدادون في الداخل « فئوية » وانعزالا عن الاغلبية . اما الذين سينتصرون فيأخذون في العمل من اجل وحدة اكبر . وبكلمة اخرى ، تصبح الحدود بين المطرقة والسندان .

ازدادت ازمة « قوى التجزئة » مع انتصار الثورة الاسلامية في ايران . وظهر للعيان ان الامبريالية الامريكية فقدت تفوقها السابق . وهذا يعني ان القوى التي تعهدت من بريطانيا وفرنسا منذ الخمسينات رعاية التجزئة العربية ـ والاسلامية ايضا ـ قد اخذت تفقد قدرتها على فرض تلك الحالة . ومن ثم اخذت التباشير من كل جانب تشير الى اقتراب لحظة انهيار نظام التجزئة السابق . وعندما تدخل حالة شبه التوازن الاستراتيجي في اعلى مراحلها اي الاقتراب من لحظة الانتقال الى الحالة الثالثة (التفوق الاستراتيجي لمصلحة قوى الوحدة) عندئذ تفقد قوى التجزئة القدرة على حماية الوضع القائم السابق (ثبات التجزئة) . فيتحول الصراع الى بروز اتجاهين جديدين : قوى الوحدة تمضي باتجاه تحقيق الوحدة الكبرى ، بينما تمضي قوى التجزئة في مشاريع تجزيئية حتى للتجزئة القائمة نفسها . وهذا ما يشكل ازمات حكم لا مثيل لها .

يجب ان يلاحظ في هذا الظرف ، وضمن هذه الحالة ، ان النظام الحالي في مصر عبر تعبيرا

صارخا عن ازمة التجزئة ، بتوقيعه الصلح المنفرد مع العدو ، وبهذا ترك الوضع العربي مكشوفا ، مهزوز الاركان . فقد عطل فعل مصر الوحدوي في وقت احتدم الصراع فيه بين قوى الوحدة والتجزئة . انها حالة استثنائية ان تفتح آفاق للوحدة ولا تكون مصر ، بثقلها الكبير ، وموقعها القيادي ، في الصف الاول ضد التجزئة ، لان ذلك يعني غرق البديل الوحدوي القيادي في ازمة عميقة ، في الوقت الذي تغرق فيه التجزئة في ازمة اشد عمقا واختناقا . اما المحصلة فانتشار الازمة على كل الاصعدة (السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية) في مختلف الاقطار العربية وعلى مستوى عام .

الحالة الثالثة ـ تفوق قوى الوحدة : ان انتقال ميزان القوى الى حالة التفوق الاستراتيجي لمصلحة قوى الوحدة ، يعني ان رياح تحقيق الوحدة الاكبر اخذت تهب لتعصف بالحدود . وذلك في ظروف، فقدت فيها الامبريالية (والكيان الصهيوني في القلب منها) قدرة التدخل لمنع الوحدة .

ان الوصول الى هذه الحالة الواضحة من حالات ميزان القوى تجعل « الاجزاء » تدخل في الوحدة زرافات ووحدانا . فترى بعض الاجزاء تندفع الى الوحدة « ايمانا » و « طوعا » . وترى غيرها مجبرة بين السيف او الوحدة ، او التسليم . فهذا التطور لميزان القوى في الصراع يحمل في طياته نتائج محددة تستجيب لمقومات الوضع وطبيعته :

(١) تستيقظ كل عوامل الوحدة في الامة العربية بعد ان كانت « نائمة » ـ مكنونة ـ بفعل القوة القاهرة التي فرضت التجزئة عليها في معارضة تامة مع طبيعتها .

(٢) تصبح قوى التجزئة الحاكمة في الاجزاء العربية مكشوفة بلا سند خارجي بعد ان شُلّت قدرة التدخل الامبريالي . ويبدو اكثر من اي يوم مضى هزالها وانعزالها . فتراها تزداد « فئوية » وانسلاخا عن اغلبية الجماهير ويتحول مشروعها الى ما هو اصغر من كيانها (جزئها) . انه مشروع الانتحار في مواجهة رياح الوحدة التي اخذت تهب من مشارق البلاد ومغاربها .

ان ضعف « السيد الابيض » وشل يده يعنيان انفراط حدود التجزئة . اما « القوى الذاتية » الداخلية صاحبة التجزئة فمعركتها او حربها اصبحت يائسة تماما في مواجهة المد الجماهيري الجارف .

ينبغي لنا ان نتصور اتجاهات الوحدة ضمن هذا السياق .. حالة التفوق الاستراتيجي لقوى الوحدة . فهذا الوضع سينعكس فورا على السياسة والفكر ، وعلى العلاقات فيما بين الاجزاء . فما كان يبدو سفينة عالية الشراع في العهد السابق اصبح الآن قاربا تفككت اخشابه عن بعضها ، وراحت الامواج تتقاذف شظاياه حتى تلقي بها مع الزبد الى الشاطيء . اما ما كان تيارا هادئا في ذلك العهد ، ولا مكان له الا التحرك في الاعماق ، اصبح الآن هادرا وامتد من الاعماق الى السطح فارتفع موجه وعلا هديره . هنا يمكن ضمن هذا السياق ان نرى الوحدة تتحقق .

أ ـ باللقاء الطوعي بين هذا الجزء او ذاك (لا بد من بروز جزء قائد في العملية) .

ب ـ بالحروب الاهلية داخل هذا الجزء او ذاك ، وتنتهي بفرط كيان التجزئة ودخوله في الوحدة او دخول قوات الوحدة فيه لمنع التقسيم والحيلولة دون قيام كيانات في داخله .

جـ ـ تحرك جيوش قوى الوحدة التي اتحدت لاكتساح اجزاء حان قطافها .

د ـ عندما تبدأ الاجزاء تتساقط بيد الوحدة قد تنشأ الحالة الوحيدة التي يمكن ان تدفع بعض القوى المناوئة الى طرح مشاريع اتحاد بين هذا القطر وذاك لمواجهة المد الجارف للوحدة . وذلك كما حدث حين تشكل الاتحاد الهاشمي ردا على الجمهورية العربية المتحدة .

بكلمة اخرى ، ان انقلاب ميزان القوى لمصلحة التفوق الاستراتيجي الكاسح لقوى الوحدة سوف يولد اشكالا في تحقيق الوحدة تتراوح من الشكل الذي تحقق فيما بين مصر وسوريا واليمن الشمالية عام ١٩٥٨ الى الشكل الذي حاوله محمد علي ، الى الشكل الذي تحققت فيه كثير من الانجازات الوحدوية في زمن الفتح الاسلامي . ناهيك عن اشكال اخرى سيظل يولدها الواقع الغني ضمن ميزان قوى معطى .

بيد ان من المهم ملاحظة ان اكبر منجزات الوحدة التي حدثت في التاريخ العربي كثيرا ما كانت تتحقق مع اندلاع صراع كبير ضد قوى اجنبية . ولعل من ابرز هذه الحالات الوحدة الكبرى الاولى التي تحققت في اثناء الصراع الكبير ضد الامبراطوريتين الكبيرتين في ذلك الحين امبراطورية الروم وامبراطورية الفرس . اما الوحدة الكبرى الاخرى فقد تحققت في ظل الحرب المقدسة ضد الغزاة الصليبيين ثم ضد غزوة التتار . وما كان للدولة العثمانية ان تحقق في ظلها تلك الوحدة الكبرى الا تحت وهج الصراع ضد البيزنطيين اولا ، ثم ضد الغزاة الاوروبيين ثانيا . وهذا يفسر تصدع الدولة العثمانية عندما راحت تتراجع امام الاستعمار الغربي وتقدم له الامتيازات واخيرا اختتمت تلك بالوقوع تحت سلطة الاتجاه التركي الطوراني . اي فقدت مقومات استمرار الوحدة .

ان هذه الملحوظات تعزز ، وتؤكد ، الموضوعة القائلة ان التجزئة الراهنة هي فعل العنف الامبريالي ، وان الوحدة القادمة ستكون فعل مواجهة العنف الامبريالي وكسر شوكته . وهذه تعني خوض الصراع الكبير .

ويمكن ان نلاحظ صحة ما تقدم في مختلف مراحل الصراع وليس في حالتيه البارزتين . ولعل البعض يخطيء حين يتساءل : كيف لا تتحد هذه الدولة العربية مع تلك في الوقت الذي تتعرضان فيه لاشد الاخطار ؟ في الواقع ان الوحدة ليست عملا دفاعيا ، وانما هي فعل هجومي لا تتم الا في ظروف التحدي . لان الوحدة لا ترفع الاخطار تلقائيا ، وانما على العكس انها مثل اثارة الثيران في الحلبة ولهذا يتم تجنبها . ولا يقدم عليها الا عندما يؤخذ قرار الحرب ضد الثور ، او عندما يكون الثور قد اصبح حبيسا او عجوزا لا يستطيع دخول الحلبة ، ولا يقدر على الصراع .

احتمال وحدة عربية ضمن وحدة اسلامية

على انه في اثناء حصر موضوع احتمالات تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي لا يجوز ان يغفل احتمال آخر وهو الدور الاسلامي في تطور هذه الاتجاهات . ولعل انتصار الثورة الاسلامية في ايران يفرض وضع هذا الاحتمال في الحسبان . لان في التاريخ العربي نوعين من السوابق في هذا الشأن . فهنالك الوحدة الكبرى التي انتظمت الامة العربية وشملت شعوبا اسلامية غير عربية ، وكانت بقيادة العرب ، وكانت وحدة العرب عمودها الفقري . أما الطراز الثاني فهو تحقيق وحدة العرب في ظل وحدة اسلامية كبرى ، وبقيادة غير عربية . ولعل اهم مثال على ذلك الدولة العثمانية . فقد تحققت في ظلالها وحدة عربية كبرى لمدى اربعة قرون متواصلة . وكان العرب في القرون الثلاثة الاولى عنصرا نشطا فيها ، متحمسا لها . وكيف لا يفعلون ذلك وقد قامت تلك الوحدة بعد ان قضى العثمانيون

على الدولة البيزنطية ، ورفعوا راية الدفاع عن بلاد المسلمين في وجه الغزاة البرتغاليين والاسبان ثم كل الدول الاوروبية .

ان هذا الاحتمال ينبغي ان يدرس في الظرف الراهن دراسة عميقة حتى يكون بالامكان توقعه او عدم توقعه . ولكنه الآن يستحق ان يبقى حاضرا . ولا يمكن نكران ضرورة دراسته . فالامة العربية مسلمة في غالبيتها الساحقة . والاسلام احد مقوماتها الاساسية ، وليس شيئا خارجيا التصق بجلدها . اما الشعوب الاسلامية ، خصوصا ، القاطنة في الشرق الاوسط فقد انتظمت مع العرب تحت راية واحدة قرونا عديدة من السنين . وترى في تجزئتهاوبالاً حل بها من قبل عدوها المشترك الغربي الاستعماري .ومن ثم ترى في تفرقها ذهاب ريحها . ولهذا فان مرتكزات هذا الاحتمال قائمة موضوعيا ، ولها مسوغ تاريخي . كما ان من الصحيح القول ان التجزئة الاسلامية تمت بفعل العنف الامبريالي . ولكن يبقى السؤال هل لضرب العنف الامبريالي وكسر شوكته تأثير مباشر ايضا في تطور اتجاهات وحدوية على مستوى اسلامي ؟

اما بالنسبة لوضع الامة العربية فبالامكان القطع ان طبيعتها العميقة ذات اتجاه جارف نحو الوحدة . فلا يمنعها من ذلك غير قوى خارجية قاهرة ولن يوقفها شيء عن تحقيق الوحدة يوم تشل يد تلك القوى الخارجية القاهرة ، او يوم يؤخذ قرار خوض الصراع الكبير كتحرير فلسطين ، او مواجهة غزو استعماري كاسح . وهنا من الممكن ان تفتح آفاقا امام احتمال الوحدة الاسلامية ايضا اذا اخذ هذا الصراع الكبير شكل جهاد مقدس وتحقق على ارض الواقع الفعلي شاملا شعوب المنطقة باسرها .

عودة الى حالة شبه التوازن

ان صورة الامة العربية في حالة التفوق الاستراتيجي لمصلحة قوى التجزئة لا تحتاج الى خيال خصب فهي صورة نعرفها وعشناها وما زالت ماثلة امام عيوننا . وكذلك بالنسبة الى صورة الامة العربية في الحالة الثالثة اي التفوق الاستراتيجي لقوى الوحدة ، فلا تحتاج الى خيال بقدر ما تحتاج الى ذاكرة قوية مطعمة ببعض خيال ، لكي نرى كيف تجرف الوحدة كل ما امامها . اما صورة الامة العربية في الحالة الثانية ، اي حالة شبه التوازن الاستراتيجي فهي الحالة التي نعيشها الآن . ونحس فيها بالاضطراب من كل شيء ، ونستشعر الازمة في كل شيء ، ويبدو المستقبل محفوفا بالمخاطر . وهنا يندلع احساس مشترك بالهلع مما تخبئه الايام . فما دام ميزان القوى لم يحسم لمصلحة اي من الطرفين ، فالاحتمالات كثيرة ومتداخلة . ولعل نموذج لبنان الراهن احد نماذج افرازات هذه الحالة . فكيان التجزئة السابق انفرط عقده من جهة ، ولكن ما زال يسعى للعودة من جهة اخرى . والكيان اصبح كيانات ولكنها في مهب الرياح . والقوات العربية اكتسبت شرعية الحفاظ على الامن فيه دون ان يكون هنالك امن . والعدو الصهيوني يضرب ولكنه اصبح يتلقى الضربات ايضا . فتلكم ، اذن ، حالة اخرى من الحالات التي يمكن ان نصنفها بالحالة المتداخلة بين مرحلتين . وهي لهذا غير قابلة للحياة طويلا . ولكن يجب التعامل معها باعتبارها احد الاحتمالات في اتجاهات حالة شبه التوازن الاستراتيجي .

وهنالك ايضا ، نموذج اخر من افرازات هذه الحالة وهو مشروع الوحدة العراقية ـ السورية الذي عاد فابتعد بقدر ما اقترب ، وقد وضع على الرف ولكن الايدي ما زالت ممدودة لانزاله من فوق الرف . هكذا هي حالة شبه التوازن الاستراتيجي : التجزئة تبدو راسخة بقدر ما هي مهتزة ، والوحدة تبدو بعيدة بقدر ما هي قريبة . كما ان احتمالات الوضع متعددة ومتداخلة .

يمكن ان يضاف هنا الى ان كل تغير كمي في ميزان القوى في حالة شبه التوازن الاستراتيجي له تأثير سريع ومباشر لان التوازن رجراج ، وحساس جدا . ومن ثم يترك بصماته فورا على احتمالات تغير الاوضاع في هذا القطر او ذاك . ويؤثر في حالة العلاقة بين هذا القطر وذاك .

خلاصة

ما دام مصير كل من اتجاهات الوحدة والتجزئة يرتبط بحالة تطور ميزان القوى بينهما . فان النظرات المستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي ينبغي لها ان تستشف مكنونات المستقبل من خلال استشفافها لاحتمالات تطور ميزان القوى . طبعا ان هذا القانون يكون صحيحا في حالة صحة المنطلقات المستنبطة من دراسة تاريخ الامة العربية والوضع الراهن . وهي المنطلقات القائلة ان الامة العربية امة مكونة منذ عشرات القرون وان تيار الوحدة فيها جزء من طبيعتها . ومن ثم فالتجزئة الراهنة لا تشكل مرحلة في تطورها ولا حالة من حالاتها الطبيعية وانما هي حالة فرضت بالقهر الامبريالي لتحقيق السيطرة الامبريالية على الوطن العربي . ولكنها حالة مصطنعة لا تستطيع الغاء الطبيعة الوحدوية المكونة للامة العربية . ومن ثم فان تغير ميزان القوى في غير مصلحة القوى الامبريالية ، سوف يكشف هشاشة قوى التجزئة المحلية . وسيجعل المد الوحدوي عملية حاسمة ، ومقررة ، ولا مفر منها .

□□□

ثلاث نقاط في هامش البحث :

ثمة ثلاث نقاط لا بد من التطرق لها لئلا تفهم طريقة طرح المقومات الموضوعية للامة العربية ، وعلاقة الوحدة والتجزئة بميزان القوى فهما آليا جامدا . ومن ثم يمكن ان يظن ان الوحدة قد تتحقق بلا نضال ، وبلا فعل واع .

اولا : ما هو دور العامل الذاتي ؟

ان الحديث عن حالات موضوعية او قوانين موضوعية لا يعني نكران دور العامل الذاتي في كلا الجبهتين المتصارعتين . وانما هو تأكيد على موضوعية الواقع وحركته وقوانين حركته ، بما في ذلك حركة العامل الذاتي . ان هذا الحديث يهدف في ما يهدف ، الى ابعاد التصور القائل ان صراع الارادات يتم منفلتا عن الموضوعي وقوانين حركته . ومن ثم تستطيع الارادات ان تفعل ما تشاء ، متى تشاء ، وكيف تشاء ، ان هذه الاطلاقية هي المرفوضة فالارادات لا بد من ان تفعل ، ولها مجال واسع في الاختيار بين عدة احتمالات وطرق . ولكنها تحقق ما تريد ضمن حدود موضوعية متاحة ، ولا يمكنها ان تنجح اذا لم يتزامن فعلها مع ظرف مناسب . ولا يمكنها ان تشكل فعلها الا ضمن حدود متناسبة مع الظروف والوقائع . وان هذا كله لا ينقص من اهمية العامل الذاتي وانما يرفع من قدره الى ما هو اعلى بكثير من النظرة التي تراه يستطيع فعل ما يشاء متى شاء وكيف شاء . لان الحالة الثانية لو صحت فليس فيها من عناء ، وانما يكفي اخذ القرار وبدء الفعل. اما الحالة الاولى فتتطلب جهدا استثنائيا ، وقدرة استثنائية ، بالنسبة الى التعامل مع الظروف الموضوعية والذاتية المتداخلة والمعقدة والمتحركة ومن ثم الخروج بتقدير الموقف المناسب وبالقرارات المناسبة في الوقت المناسب . وهذا لا يؤتاه الا قادة استثنائيون .

واخيرا لو سألنا ما هو العامل الذاتي ، لوجدنا انه من بعض اوجهه ، هو الموضوعي مفكرا

وقائدا وسياسيا ومنظما ومتخذ قرارات ومصارعا . فالعامل الذاتي هنا وهناك هو الموضوعي في حالة وعي وارادة وفعل وهو مغروس في قلب الحالة الموضوعية وحركتها ، وليس خارجها ، ولا يستطيع ان يفلت منها . ففعله يتم فيها ، ومن خلالها ، ومن اجلها . ولكنه فعل يقوده الوعي .

ثانيا : ما هي علاقة الذاتي بميزان القوى ؟

اذا كان الذاتي هو الموضوعي مفكرا وسياسيا وقائدا ومنظما ومقررا ومصارعا . فهذا يعني انه جزء موضوعي في الصراع وفي ميزان القوى . ومن ثم فهو لا يستطيع ان يحقق طبيعته (التي تحدد مصالحه ،اهدافه الاساسية) بناء اعلى رغبته . فهنالك حقائق ميزان القوى . اي هنالك المنافسون والخصوم . اي هنالك من يعيده الى حجمه بالعصا او « بالمنطق » اذا كان ضعيفا ، اما اذا كان قويا ، او اصبح قويا ، بعد ضعف ، فسوف يعيد الامور الى نصابها بالعصا او « بالاقناع » ايضا . ان استخدام العصا مفهوم تماما ، ومفسر جيدا ، ولكن موضوع « الاقناع » او « الاقتناع » كثيرا ما يعبر عن دوافعه الحقيقية من خلال سياسات ملتوية ، وطرق معقدة . ولكن هنالك معيارا لمعرفة حقيقة الموقف هو الممارسة الفعلية او (النتائج العملية للسياسات على ارض الواقع) .

ومن هنا فان ميزان القوى يترك بصماته على حركة العامل الذاتي فكرا وسياسة وقرارا وعملا . وذلك في كل مرحلة من مراحل تطوره . ولهذا يجب ان تدرس الافكار والقرارات والسياسات من ناحية علاقتها بميزان القوى وليس فقط من ناحية علاقتها بطبيعة القوى والمصالح . حقا ان ميزان القوى لا يقرر جوهر فكر كل طرف محدد او اتجاهه العام . لان الجوهر والاتجاه العام تحددهما الطبيعة الاساسية لذلك الطرف . ولكن ميزان القوى يحدد الدرجة والحدة .. الدفاع او الهجوم ، المساومة او المهادنة ، التراجع او التقدم . وان هذه المسائل تعني القرارات العملية التي يتخذها الذاتي في مجرى الصراع ، ومن هنا لها اهمية قصوى .

ثالثا : علاقة ميزان القوى بالعامل الذاتي

ان القول بتأثير ميزان القوى في العامل الذاتي من جهة حركته الراهنة لا يكفي اذا لم يقرن بابراز تأثير العامل الذاتي في ميزان القوى . فميزان القوى لا يتغير الا عبر الصراع الذي يخوضه الصراع الموضوعي وتعبيراته من خلال العامل الذاتي . ومن ثم فان تقييد حركة العامل الذاتي ضمن حدود موضوعية لا يعني عدم رؤية دوره في تغيير تلك الحدود نفسها . ولو ان ذلك التغيير يتم ايضا ضمن حدود موضوعية .

انطلاقا مما تقدم يكون الدور الذاتي لقوى الوحدة العربية عظيم الشأن ، ويشكل شرطا ضروريا لا غنى عنه في عملية التغيير . ولكنه لا يستطيع ان يلعب دوره الايجابي في ارقى اشكاله الا اذا امتلك معرفة القوانين التي تحكم الصراع ابتداء من طبيعة الواقع الموضوعي ، ومرروا بقوانين حركته ، وانتهاء بفهم ميزان القوى وعلاقته بالموضوعي والحركة والوعي والعكس □

النفط والمستقبل العربي

د . محمود عبد الفضيل

المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كيمبريدج في انجلترا سابقا والاستاذ بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت).

من المفيد بادىء ذي بدء الاشارة الى الطابع السياسي الجديد الذي أخذ يظلل الواقع الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي منذ حلول الحقبة النفطية الجديدة في خريف ١٩٧٣ . فقد كان « للحقبة النفطية » في المنطقة العربية طبيعة سياسية جديدة لا تخطئها العين . وقد عبر الاستاذ محمد حسنين هيكل ببراعة عن طبيعة الارضية السياسية الجديدة التي طبعت أحداث السبعينات مقارنة بحقبة الخمسينات والستينات على النحو التالي :

« وشهد الناس ايضا كيف كانت السلطة تنتقل في العالم العربي الى ايدي رجال جدد . فعلى امتداد جيل كان الرجال الذين يوجهون مجرى الاحداث في العالم العربي ايديولوجيين او ضباطا في القوات المسلحة ، او كانوا احيانا ضباطا تحولوا الى ايديولوجيين يحاولون التصرف كما لو كانوا ضباطا » . « وانضمت اليهم الان الدفعة الاولى من سلالة جديدة تنتظم خليطا من سماسرة الطاقة والوسطاء وتجار السلاح ، والتجار الاثرياء الذين كانوا يطيرون بين الشرق والغرب ، بين القصور الملكية ومكاتب شركات النفط »(١) .

« وازاء ذلك لم يكن غريبا ان يشعر الناس في مصر وسوريا ان الوقت قد حان لكي يشهدوا هم ايضا تحسنا في ظروفهم المالية .. لقد عرفوا المشاق وبدأوا الان يتطلعون الى المكافأة : طعام اوفر للتغذية وبيوت أفضل للسكن ، وبطبيعة الحال كان لا بد من ايجاد المال للانفاق على هذه المتطلبات ، وهل يستطيع احدا ان يقول ان العرب ينقصهم المال ؟ ... لقد كان يقال ان العرب كانوا يمتلكون القدرة للوصول ببقية العالم الى حد المجاعة . فمن المؤكد انن ان لديهم القدرة على اطعام انفسهم ....**وهكذا اتجهت الابصار الى البلادالمنتجة للبترول وبدأت حقول النفط تبدو للعيان اكبر حجما من ميادين القتال ، وقيل ان الثروة قد تسلمت مقاليد الامور من الثورة »**[1] .

ورغم تحفظنا على هذا التوصيف الذي يعطي النفط هذا الوزن السياسي الهائل دون الأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية التي ادت الى بروز الدور السياسي ــ الاقتصادي للنفط خلال حقبة السبعينات . وأهم ما لدينا ، تحفظات « ان الدور الكبير للنفط والدول النفطية الغنية لم يكن ليتحول الى ظاهرة سياسية بهذا الحجم لولا هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، ولولا التطورات السياسية التي حدثت بمصر مع سقوط الناصرية ، بيد ان ذلك لا ينفي بروز مجموعة من البلدان التي لها وزن « بترو ــ سياسي » يستند الى قوة الثراء النفطي بالدرجة الاولى مثل المملكة العربية السعودية ودولة **الكويت ودولة الامارات ، وكذلك تشكلت مجموعة اخرى من البلدان العربية النفطية** تجمع بين الثروة

(١) انظر محمد حسنين هيكل « حكاية السوفيات والعرب ، » الحلقة ١٥ المنشورة **بجريدة الوطن** الكويتية العدد الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٧٩ .

النفطية والثورة وهي تضم العراق والجزائر وليبيا . وفي مقابل ذلك وجدت مجموعة كبيرة من «دول العسر » التي تعاني من نقص واضح في الموارد المالية وهي مصر ، الاردن ، السودان ، سوريا ، اليمن العربية ، اليمن الديمقراطية ... والتي أضيف اليها لبنان مؤخرا وسنحاول في هذه الدراسة أن نعرض بشكل موجز الابعاد الجديدة التي يطرحها وجود النفط العربي من زاوية **تقييمية تاريخية** على ضوء تجربة السبعينات ومن زاوية **الرؤية المستقبلية** لا فاق الثمانينات .

١ ـ النفط العربي : أداة للتحرير الاقتصادي والسياسي أم آلية جديدة للتبعية؟

ان المفكر العربي بصفة خاصة والمواطن العربي بصفة عامة يجد نفسه باستمرار حائرا أمام الاجابة على السؤال المركزي الهام : هل سيكون « النفط العربي » عامل تحرير للاقتصاد والمجتمع العربي أم سيكون عامل تكريس للتبعية ؟

وليس هناك من شك في أن المواطن العربي كان باستمرار يطمح لاستخدام النفط العربي كأداة للضغط والمساومة السياسية في مجال العلاقات الدولية وبالتالي تسخيره لصالح قضايا التحرر العربي . ويعود ذلك لطبيعة الظروف التاريخية والسياسية المحيطة بدور النفط في الاقتصاد العالمي ، حيث أن النفط **مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية** ، بحيث قد لا تنافسها مادة أو سلعة أخرى في الاقتصاد العالمي[٢] .

أضف الى ذلك الوضع الهام الذي تحتله البلدان العربية المصدرة للنفط في سوق النفط العالمية . اذ قدر احتياطي النفط في مجموعة الدول الاعضاء بمنظمة الاوابك في أول عام ١٩٧٥ بأكثر من ٣٣٦ بليون برميل أو ما يعادل ٤٧٪ من مجموع احتياطي العالم .

ولعل عام ١٩٦٧ كان عاما فاصلا في التاريخ العربي الحديث اذ شهد هذا العام للمرة الاولى حوارا واهتماما جادا على المستوى الرسمي لمسألة استخدام النفط في معركة التحرر الوطني العربي سواء أكان ذلك في اطار الاتصالات التي جرت خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أو في مؤتمر بغداد في آب/اغسطس ١٩٦٧ ، أو في مؤتمر الخرطوم في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧[٣] .

وفي ظل هذا المناخ الجديد قام المجلس الاقتصادي العربي للجامعة العربية بمبادرة هامة في مجال دراسة موضوع استخدام المصالح الاقتصادية العربية (ومن بينها النفط) في الضغط على الدول الغربية لمناصرة الحق العربي ضد العدوان الاسرائيلي . وقد شكل المجلس الاقتصادي العربي لجنة من الخبراء لتقييم المصالح الاقتصادية العربية وسبل استخدامها لصالح القضية الفلسطينية ولدعم أهداف حركة التحرر العربي، وقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها في ربيع عام ١٩٧٢ .

ويتمثل عنصر الجدة في أسلوب هذا التقرير في أنه يدخل ضمن حساباته ما يمكن تسميته بحساب « المنفعة القومية » متمثلة في تحقيق « المطالب السياسية المتفق عليها بين الدول العربية والمقرة دوليا ، ويعطي هذه الحسابات القومية الافضلية الاولى ، ويربط بصورة مستمرة بين السياسات المتخذة تجاه قضية البقاء العربية والاجراءات المتخذة في مجال المصالح ، بحيث يأتي تحريك ورقة المصالح توخيا لاحداث اثر سياسي أو عسكري بدون أي عزل بين الهدف السياسي ، سواء

---

(٢) راجع بهذا الخصوص مقال الدكتور جورج طعمة عن « دور النفط في العلاقات العربية الدولية ، » المنشور ضمن **اساسيات صناعة النفط والغاز ، الجزء الثالث : الدراسات القانونية والادارية** (الكويت : ١٩٧٧) .

(٣) أنظر : د . يوسف صائغ ، « النفط العربي وقضية فلسطين : علاقة جدلية » ، **مجلة شؤون فلسطينية** ، العدد ٤١/٤٢ كانون ثاني/يناير شباط/فبراير ١٩٧٥) .

كان فعلا أو رد فعل ، وبين المنافع الاقتصادية العربية » ، وذلك ضمن الاطار العام للحسابات القومية الشاملة ـ اقتصادية وغير اقتصادية (٤) .

ثم جاء المنعطف التاريخي الثاني في غمار حرب تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٣ وذلك خلال القرارات المتخذة من جانب مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط والمجتمعة في الكويت بتاريخ ١٧ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٣،والقاضية بخفض انتاج النفط عامة وبحجبه عن بعض البلدان الغربية أبرزها الولايات المتحدة بسبب موقفها المعادي لقضية فلسطين والمطالب العربية المشروعة .

ففي ١٧ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ اتخذ وزراء البترول العرب أثناء اجتماعهم بالكويت القرار التاريخي **بحظر تصدير النفط العربي** ،ونحن نورد فيما يلي أهم فقرات هذا القرار التاريخي :

« اجتمع وزراء البترول العرب في الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، في مدينة الكويت بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٩٣ هجرية ، الموافق ١٧ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٣ ، لدراسة استخدام النفط في المعركة الدائرة حاليا بين العرب واسرائيل وبعد تدارس الامر من جميع جوانبه ، قرروا ما يلي :

« بما ان الهدف المباشر للمعركة التي تدور رحاها حاليا ، هو تحرير الارض العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ م ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الامم المتحدة .

وبما أن امريكا هي المصدر الاول والرئيسي لقوة اسرائيل التي مكنتها من غطرستها واستمرارها في احتلال أراضينا » .« وبما أن الدول الصناعيه الكبرى تسهم ، بشكل أو بآخر ،في بناء الوضع الراهن رغم أن عليها مسؤولية عامة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة » .

«وبما أن الوضع الاقتصادي ، في كثير من الدول العربية المنتجة للبترول ، لا يبرر زيادة انتاجها البترولي ، وهي اذ تفعل ذلك انما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التي تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير أراضينا ، لو رغبت في تعاوننا معها خارج النطاق الذي توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية » .

« لذلك ، فان المجتمعين يقررون أن يتناقص الانتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للبترول فورا ، بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة بالمائة ٥٪ ، ثم تبدأ من الشهر الاول من رقم الانتاج الفعلي لشهر ايلول/سبتمبر ، ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة الى رقم الانتاج المخفض من الشهر السابق ، وهكذا حتى تفرض المجموعة الدولية على اسرائيل التخلي عن أراضينا المحتلة ، أو يصل الانتاج المخفض لكل دولة على حدة الى الحد الذي لا يسمح معه اقتصاديا بمزيد من التخفيض دون اخلال بواجباتها المحلية والعربية » .

وبغض النظر عن تطورات الموقف فيما بعد بخصوص كفاءة تطبيق « الحظر النفطي » ، فأن قرار ١٧ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٣ يظل سابقة تاريخية هامة في مجال القرار السياسي المشترك على الصعيد الرسمي . بيد أن الامكانات الواسعة المتاحة والمحتملة لاستخدام النفط العربي كأداة لخدمة قضايا التحرر العربي هي امكانات مهددة بالهدر والشلل نظرا لطبيعة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلدان العربية النفطية ولا سيما الخليجية منها . اذ أننا نشهد مع مرور الزمن تناقضا حادا بين الشروط الموضوعية الواجب توافرها على الصعيد القطري لكي يصبح النفط العربي أداة للتحرر العربي وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في معظم البلدان النفطية **والتي تدفع في اتجاه تغذية « آليات التبعية » للعالم الرأسمالي المتقدم .**

« فالقطاع النفطي ، كصناعة تصديرية ، تجبر الاقتصاد أن يبقى اقتصادا تصديريا مفتوحا

---

(٤) راجع : برهان الدجاني ، شفيق الاخرس ، وعامر الشريف ، **المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بدون تاريخ) ص ٨ .

بمقدار ما تزداد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي . وهو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني وبين اتجاهات الطلب العالمي على النفط في بلدان محددة وبخاصة في بلدان أوروبا الغربية واليابان(٥)». فمن الجدير بالذكر أن الزيادات الكبيرة لاسعار النفط في عامي ١٩٧٣و١٩٧٤ لم ينتج عنها تقليص لمؤشرات وآليات « التبعية التقليدية » في مجال المبادلات الخارجية ، بل على العكس تماما نتج عنها الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تغذية حصيلة الايرادات العامة بالاضافة الى الاعتماد المتزايد على الاستيراد الخارجي لتغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني .

وفي نفس الوقت فاننا نشهد نشوء « آليات جديدة » للتتبعية للسوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد نظم التكنولوجيا وفي مجال تبعية الدول النفطية الخليجية للاسواق المالية الغربية نتيجة التوظيفات المتزايدة لما يسمى « بالفوائض المالية » في الخارج(٦) . واذا كان الحديث قد تركز في الفترة الاخيرة حول « اعادة تدوير الدولارات البترولية » في شكل توظيفات مالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة فان الحديث هنا ينصرف الى ما يمكن تسميته اعادة التدوير **المباشر** للدولارات البترولية ، حيث أن هناك عملية اعادة تدوير **غير مباشر** ذات حجم هائل للدولارات البترولية والتي تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفيه ، ومقابل شراء الحزم التكنولوجية والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات ، وكذلك في شكل مدفوعات مقابل استيراد النظم التعليمية والبرامج الثقافية كما يتضح من الشكل التالي .

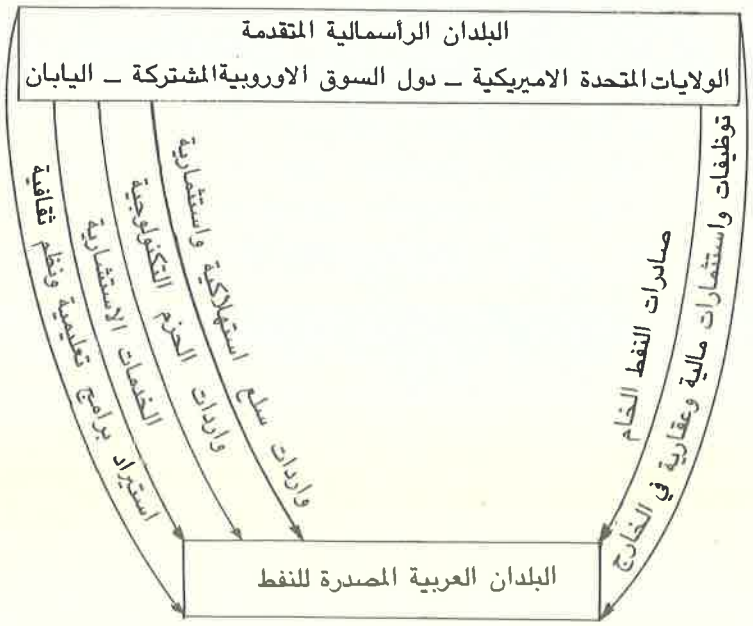

« آليات التبعية »

(٥) عصام الخفاجي ، **راسمالية الدولة الوطنية** ، (بيروت : دار ابن خلدون ، حزيران/يونيو ١٩٧٩) .
(٦) انظر بهذا الخصوص ورقة الدكتور انطونيوس كرم « التبعية الاقتصادية في دول الخليج » ، **بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي** (الكويت : ٢٩ نيسان/ابريل ـ ٢ أيار/مايو ١٩٧٨) .

ان تجارب بلدان العالم الثالث خلال العقود الماضية تعلمنا أن عمليات النمو و« التصنيع » يمكن لها أن تحد من التبعية الخارجية كما يمكن لها أن تؤكدها ، فملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية بل ان تقديم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات تشكل مجموعة روابط أقوى في أحيان كثيرة من أشكال الملكية القانونية التقليدية(٧) .

ولكي نضع مزيدا من النقاط فوق الحروف فلنحاول ان نتصور **حظرا نفطيا** اضطرت الدول العربية النفطية أن تفرضه على الدول الغربية لاسباب تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية أو الصراع العربي ـ الاسرائيلي . فبامكاننا أن نتوقع ـ دون مبالغة من جانبنا ـ حدوث **حظر مضاد** من قبل الدول الغربية (بما فيها اليابان) يأخذ شكل ايقاف تصدير السلع الغذائية والاستثمارية للدول العربية وتجميد الارصدة المالية الرسمية وشبه الرسمية للدول النفطية لدول الولايات المتحدة ودول أوروباالغربية واليابان (دول قمة طوكيو) . وما نذهب اليه الان لم يعد مجرد نوع من « السيناريو الافتراضي » . الذي يقوم على التصورات التخيلية للمفكرين وراسمي السياسات كما كان الحال الى عهد قريب ، فالازمة الاخيرة في العلاقات الامريكية ـ الايرانية قد أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن الارصدة المالية النفطية والتوظيفات العربية في الخارج تشكل سلاحا بيد الغرب لا بيد العرب ، أي هذا السلاح غالبا ما يرتد الى صدور العرب أنفسهم في لحظات الصراع أو المجابهة الحاسمة .

ويكفينا هنا أن نذكر قولا هاما للسيد وليم سايمون (وزير الخزانة الامريكية آنذاك) ، اذ جاء في حديث له حول علاقة العرب بالنفط ما يلي :

«These people do not own oil , they only sit on it».

وليس هناك في رأيي ما هو أبلغ من هذا القول للتعبير عن الذهنية الغربية السائدة لدى أوساط راسمي السياسات ، اذ انها تعكس بوضوح وجلاء فهمهم لعناصر الضعف والقوة الاستراتيجية في الموقف الراهن نتيجة ضعف سيطرة العرب على مقدراتهم النفطية ، فالعبرة ليست بالسيادة الشكلية والملكية القانونية للموارد النفطية بل العبرة بآليات وأوجه الاستخدام للموارد النفطية (سواء في شكلها العيني المختزن في باطن الارض أو في أشكالها المالية أو التداولية) على الصعيدين العربي والعالمي .

٢ ـ النفط وتحديات الانماء العربي

بالرغم من بطء مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، فانه من الصعب انكار ان « الحقبة النفطية الجديدة »قد أعطت دفعة قوية لنمو القطاع الاقتصادي العربي المشترك (مؤسسات التمويل الانمائي ، المشاريع العربية المشتركة ، الاتحادات النوعية ،المؤسسات التدريبية) . ولقد قدر الحجم المالي للقطاع الاقتصادي العربي المشترك بنحو ١٥,٥ بليون دولار امريكي ، ولا يشمل هذا الرقم رأس مال الصناديق الانمائية الوطنية والتدفقات المالية فيما بين الحكومات. فاذا ما اضيفت جميع فئات التدفقات المالية ورؤوس اموال المشاريع المشتركة بلغ المجموع الاجمالي نحو ٣٠ بليون دولار(٨) .

---

(٧) راجع : تعقيب الدكتور اسماعيل صبري عبد الله على ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك المنشور **بالمستقبل العربي** ـ العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩) .

(٨) انظر : الدكتور يوسف صايغ ، « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة « السيادة الوطنية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩) ، ص ٣١ .

بيد انه مع تزايد اهمية القطاع الاقتصادي العربي المشترك ، وهو قطاع هام اذا ما قيس بحجم الاموال الموظفة فيه أو نوع النشاط الذي يمارسه ، فانه يظل قطاعا يغلب عليه النشاط التمويلي الذي تحفزه بالدرجة الاولى دوافع الربحية والامان . وهكذا فان مفهوم « العمل الاقتصادي العربي المشترك » الذي تمخضت عنه الحقبة النفطية الجديدة هو مفهوم جد متواضع وما زال يدور في اسار السياسات القطرية دون أن يرقى الى مستوى التصور الشمولي لعملية التنمية العربية . فالبلدان النفطية الممولة للقطاع الاقتصادي العربي المشترك تتوخى في الواقع المحافظة على قدر محدود من التعاون الاقتصادي في الاطار العربي ليكون بمثابة وثيقة Insurance Policy لها ازاء حساسيات وضغوط البلدان الشقيقة غير النفطية .

وحقيقة الامر أن حجم العمل الاقتصادي العربي المشترك كبير ، وخاصة في القطاع التمويلي . ولكن لا يرافق نمو حجم قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك تصور مستقبلي يتم ضمن اطاره احداث تأثيرات هيكلية وتكاملية محددة . اذ تظل جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال التنمية جزئية وآنية في نفس الوقت دون نظرة انمائية شمولية بعيدة المدى .

وبصفة عامة يمكن القول بأننا نشهد على الساحة العربية منذ عام ١٩٧٤ نوعا من « المساومة التاريخية » بين البلدان النفطية الغنية التي تستند الى قوة الثروة النفطية ، وبين البلدان النفطية التي ترفع شعارات الثورة والتغيير الاجتماعي ، وينعكس ذلك بصفة خاصة في قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث تتأثر النظم والسياسات الخاصة بعدد من المؤسسات العربية المشتركة الهامة « ذات الطابع التمويلي » بنوع المساومات التي تجري في الكواليس بين المجموعتين من البلدان النفطية ذات المقدرة التمويلية ، ونخص بالذكر المؤسسات التالية :

١ ـ صندوق النقد العربي .

٢ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٣ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

٤ ـ الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي .

وقد شهدت الفترة اللاحقة لرفع أسعار النفط في تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٣ صعود الاهمية الدور النسبي الذي يلعبه « رأس المال الخليجي » في تركيبة « رأس المال العربي » .

ولا شك أن الصراع الاساسي يدور بين جناحين رئيسيين لرأس المال العربي : جناح رأس مال الدولة وجناح رأس المال المالي (أو الريعي) حول تحديد اتجاهات ومسار عملية التنمية العربية خلال الحقبة القادمة . فالحافز الاكبر للجناح « المالي » لرأس المال العربي هو اعتبارات الربحية التجارية والضمان ، بينما الحافز الرئيسي لرأس مال الدولة هو اعتبارات العائد الاجتماعي ومنظور التنمية طويلة الاجل . كذلك يميل الجناح « المالي » لرأس المال العربي بدرجة أكبر نحو الدخول في علاقات « مشاركة » مع رأس المال الدولي بما يستتبعه ذلك من مزيد من الارتباط بعمليات ونشاطات الشركات الدولية في اتجاه « تدويل » رأس المال والانتاج على صعيد المنطقة العربية[٩] .

---

(٩) أنظر : محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، (الكويت . سلسلة عالم المعرفة ، نيسان/ابريل ١٩٧٩) ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

ومن ناحية أخرى . لا بد لنا أن نسجل أن منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط قد نجحت نسبيا في تحقيق صيغة متقدمة للتنسيق والتعاون الاقتصادي بين مجموعة متميزة من البلدان العربية هي البلدان النفطية ، فهل يمكن اعتبار نشوء مثل هذا التجمع الإقتصادي الناجح تكريسا لانقسام البلدان العربية الى « نفطية » و« غير نفطية » ، ومن ثم قد يصبح عاملا معرقلا للتعاون الاقتصادي العربي الكامل بين البلدان العربية بشكل أكثر شمولا في الحاضر وفي المستقبل ؟ اننا نعتقد ، جوابا على هذا التساؤل الهام ، أن المجهودات الجارية في اطار المنظمة والرامية الى اقامة علاقات تنسيق وتكامل « خاصة » بين البلدان العربية النفطية لا يتناقض بصفة أساسية مع مجهودات التكامل الاقتصادي العربي الشامل . فحينما قررت منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط توسيع قاعدة العضوية في المنظمة ـ بحيث يكون النفط مصدرا هاما للدخل القومي للدولة العضو بدلا من كونه المصدر الرئيسي والأساسي للدخل القومي ـ فتحت بذلك المجال لترشيد وتنسيق السياسات المتعلقة بقطاع النفط العربي في جملته ، دون قصره على مجموعة صغيرة من الاقطار العربية المتميزة في سوق تصدير النفط ، ولذا فان المجهودات التنسيقية والتكاملية الجارية بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط في مجال صناعة النفط والصناعات المشتقة عنها هي بالضرورة لصالح ترشيد دور « قطاع النفط » في بنية الاقتصاد العربي في مجموعة ، ولن تقتصر منافعها المشتركة على حماية المصالح الذاتية لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط . فالاقطار العربية العشرة التي تتكون منها المنظمة تمثل قاعدة واسعة للعمل العربي المشترك المنظم الذي يستند الى تشابك وترابط المصالح في قطاع النفط الذي يلعب الدور الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية في معظم هذه الاقطار .

وخلاصة القول أنه في ظل غياب شمول الرؤية التاريخية لدور النفط في عملية التكامل الانمائي العربي فان النفط العربي سيكون عاجزا في المستقبل على أن يلعب دوره المنشود كوقود لمحركات عملية التنمية العربية بأبعادها الشاملة . وليس هناك من شك في أن المدخل الجاهز للتنمية القطرية في معظم البلدان العربية هو مدخل التكامل مع السوق العالمية ، أي أن تتم عمليات النمو والتنمية من خلال الابقاء على التكامل الخارجي مع بلدان العالم الرأسمالي المتقدم والخضوع لمنطقه وقوانينه في تحديد وضع البلدان العربية داخل التقسيم الدولي للعمل . بيد أن تنازع الامة العربية بين خيارين تاريخيين هما استمرار التكامل التلقائي مع السوق الدولية أو اعادة صياغة التقسيم العربي للعمل ضمن اطار مخطط للتكامل الانمائي العربي ، لن يتم حسمه على اساس « مثالي » بل سيتم حسمه على ضوء صراع المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتنازع الاجنحة والاقسام المختلفة « لرأس المال العربي » خلال الحقبة القادمة .

٣ ـ النفط كآلية وحدوية

لقد أعطى النفط والعلاقات الاقتصادية والتجارية التي صاحبته دعائم مادية جديدة للعديد من العصبيات القبلية الموروثة وللنزعات القطرية الكامنة، مما أدى الى ظهور نوع من « القطرية النفطية الجديدة » في سياق عملية التجزئة التاريخية للامة العربية . وهكذا فان قضية « التوحيد القومي » للوطن العربي لم تعد واردة بنفس الدرجة من الالحاح التي كانت عليه في الخمسينات والستينات . اذ صار العديد من النظم في الدول النفطية ترى في « التجزئة » ملاذا لحماية امتيازاتها النفطية المكتسبة ، وترى في مشروع التوحيد القومي شبحا يهدد ثراءها النفطي الجديد .

وبالرغم من كثرة المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة ، ما زالت النظرة « القطرية

الاقتصادية »هي السائدة . فقد نتج عن ارتباط « النفط »بنشوء « الدولة الحديثة » في بلدان الخليج العربي والالتزام بالكيانات الصغيرة ظهور نوع جديد من « القطرية النفطية » ، حيث يجري التركيز على الانجازات والمساهمات القطرية بهدف تضخيم صورة القطر وابرازه كحقيقة نهائية . ويمكن استخدام حجم انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد كمؤشر لدرجة « التميز القطري »من حيث مقدار الثراء النفطي (انظر جدول١) مما يعزز ويغذي مشاعر « القطرية النفطية » .

وهكذا فان بروز النفط كمورد اقتصادي هام وكمصدر قوة للبدان العربية النفطية لم يكن من شأنه دفع مسيرة الوحدة الى الامام ، اذ أن الملاحظ أن المنحى القطري يزداد خطورة مع تعاظم القدرة المالية لدى البلدان العربية النفطية على حساب التوجه القومي . بيد أن هناك قضية هامة تحتاج لايضاح في هذا السياق ... وهي تتعلق بطبيعة ودور التدفقات العمالية والمالية بين البلدان النفطية وغير النفطية والتي ساعدت على نسج شبكة متنامية من علاقات التشابك الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية على النحو الذي أبرزناه في مؤلفنا عن « النفط والوحدة العربية»(١٠). والسؤال المركزي هنا هو تحديد موقع هذه التدفقات والعلاقات الاقتصادية الجديدة بين محددات الوحدة الاقتصادية العربية ؟

جدول رقم (١)
انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان في
ثماني دول عربية مصدرة للنفط

الدولة	تقدير السكان (بالالف) منتصف ١٩٧٧	انتاج النفط الخام (الف برميل/ يوميا) ١٩٧٧	انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد (برميل/ يوميا) ١٩٧٧	الترتيب
قطر	١٨٠	٤٤٤,٦	٢,٤٧	١
الامارات العربية المتحدة	٨٥٠	١٩٩٨,٧	٢,٣٥	٢
الكويت	١١٣٠	١٩٦٩,٠	١,٧٤	٣
المملكة العربية السعودية	٩٥٢٠	٩٢٠٠,٠	٠,٩٧	٤
ليبيا	٢٩٣٩	٢٠٠٦٣,٤	٠,٧٠	٥
عمان	٧٩١(١)	٣٤٢,٠	٠,٤٣	٦
العراق	١٢١٧١	٢٤٩٣,٠	٠,٢٠	٧
الجزائر	١٧٤٢٢	١١٥٢,٣	٠,٠٧(٢)	٨

ملحوظات . (١) تقديرات السكان لعام ١٩٧٦ .
(٢) الرقم المنخفض لانتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان في الجزائر لا يتضمن انتاج الغاز .
المصادر : أ ـ بالنسبة للدول السبع الاعضاء في أوبيك (بخلاف عمان)
OPEC, **Annual Statistical Bulletin,** 1977
ب ـ بالنسبة لعمان .
Quarterly Economic Review of oil in the Middle East, (1st Quarter 1979) and ECWA, **Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia, 1968-1979,** (Beirut, 1978).

(١٠) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : حزيران/يونيو ١٩٧٩ .

ان الاجابة على مثل هذا التساؤل لا يمكن أن تكون بسيطة أو أحادية الجانب كما يتوقع البعض من المحللين والمعلقين . فأموال النفط العربي لعبت بلا شك دورا ملموسا في نسج نمط جديد من علاقات التشابك الاقتصادي العربي بين مجموعتي البلدان العربية « النفطية » و« غير النفطية » في مجال التدفقات المالية والعمالية والسلعية . وهذا النسيج من العلاقات الاقتصادية العربية له أوجه سلبية وايجابية تتعايش جنبا الى جنب في الواقع العربي الراهن ، ولذا فان النظرة الى هذا النوع من علاقات التشابك الاقتصادي لا بد لها وان تكون جدلية حتى تكون علمية وتاريخية في آن واحد .

فالظواهر الجديدة الملحوظة في مجال التدفقات المالية والعمالية ليست لها آثار سلبية على طول الخط ،وليس لها بالمثل آثار ايجابية خالصة على كافة المستويات والجوانب . فاذا سلمنا بأن العلاقات الاقتصادية الجديدة التي تولدت خلال الحقبة النفطية كانت وما زالت أسيرة للنظرة وللمصالح القطرية الضيقة التي تخضع أحيانا لمنطق « الابتزاز المتبادل » ، فانها علاقات تخلق بدورها « ديناميات »و « آليات » جديدة يمكن ان تفرز عناصر مواتية لدفع مسيرة الوحدة الى الامام في المستقبل .

ان مقولتنا الاساسية التي نود التأكيد عليها هنا يمكن تلخيصها فيما يلي : ان علاقات التشابك الاقتصادي الجديدة في مجال التدفقات المالية والعمالية والتي افرزتها الحقبة النفطية الجديدة ما زالت تجري في اطار سلبي من منظور حركة الوحدة العربية والاندماج الاقتصادي العربي .ان أموال النفط في حد ذاتها لا يمكن أن تصبح « آلية وحدوية » من خلال تنامي سلسلة من علاقات التشابك الاقتصادي ، لأن الحسم لمصلحة الوحدة هو أمر ارادي ـ سياسي تفرضه القوى والقيادات السياسية والفكرية ذات التوجه الوحدوي . أي أنه من الصعب حقا وضع اليد على محصلة اقتصادية نهائية لدور النفط العربي في مسيرة الوحدة العربية وتوفير مستلزمات الامن القومي بمعزل عن تطورات الاطار السياسي ـ الاجتماعي للبلدان العربية النفطية ، وكذا بمعزل عن التطورات التي سوف تطرأ على العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية في مجال الطاقة والمال والتسليح وانعكاساتها على الوطن العربي .

ورغم أننا نرى أن التحدي الذي تفرضه ضرورات الدفاع القومي والتنمية العربية المستقلة تقتضي حتمية تحويل النفط وأمواله الى « آلية وحدوية » دون ابطاء ، فان عناصر الادارة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك لم تتوافر بعد وما زال هناك العديد من العقبات الموضوعية والذاتية التي تقف في طريق النضال التحرري والوحدوي العربي مما يقتضي رفع مستوى الوعي والممارسة لدى القيادات والجماهير العربية □

تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية

د. مسارع الراوي

رئيس « الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار » التابع الى « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » .

تتجه هذه الدراسة نحو هدف تحليل الأنظمة التعليمية في البلاد العربية من منظور الوحدة العربية ، ومحاولة الكشف عن أهم السمات البارزة التي تتسم بها هذه الأنظمة .

ولتحقيق هذا الهدف نرى أن عرض بعض المسلمات العامة والمباديء الأساسية أمر ضروري وهام يساعدنا في فهم التربية ودورها في بناء الأمم والشعوب ، مما يساعد على معرفة مدى التربية في تحقيق الوحدة العربية ، أمل الجماهير العربية . ومن أهم هذه المبادىء الآتي :

● إن التربية المتمثلة بالمدرسة والتعليم النظامي مؤسسة ليست قائمة في فراغ ، وليست معزولة عن الأرض التي تعيش فيها بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع . فهي تتأثر بهذه المؤسسات وتؤثر فيها سلبا وإيجابا . فالتربية كما نراها تنبع من حاجات المجتمع ، وتستند الى فلسفته الاجتماعية وأصالته القومية .

● إن التربية المتمثلة بالتعليم النظامي المدرسي ليست بعداً واحداً ، هو بعد الحاضر ، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية الى الماضي ، وتمد حاضرها الى آفاق المستقبل وطموحات وآمال الشعوب .

● إن التربية المتمثلة بالتعليم النظامي المدرسي تبدل مفهومها من حيث الهدف ، ووسائل تحقيق هذا الهدف ، من محتوى وطرائق وأساليب . فقد كان ينظر الى التعليم على انه عملية استهلاكية وترف واحتكار لأبناء الفئة الحاكمة ، أما الآن فينظر اليه كعملية استثمارية تنموية ، انه استثمار وتوظيف لرأس المال البشري الذي يعتبر بحق أثمن رأسمال ، وأهم عامل مؤثر في التنمية الشاملة .

● إن التربية المتمثلة بالتعليم النظامي عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية القومية للمجتمع . إنها عامل ضروري في احداث التطوير والتنمية ، والاسراع بالتنمية يرفع بدوره من مستوى التعليم نفسه ، فالعلاقة بين التعليم الهادف والتنمية علاقة جدلية .

● إن التربية المتمثلة بالتعليم المدرسي النظامي أداة فعالة وسلاح قوي مضمون لاحداث التغييرات الاجتماعية البناءة ، والتقدم السياسي ، والثورة التكنولوجية والمعرفية .

● إن التربية المتمثلة بالتعليم المدرسي النظامي لها جدوى فردية في زيادة انتاجية المواطن في

عمله ، ولها جدوى اجتماعية تنعكس في تحسين انتاجية زملائه العاملين معه . وتدل الدراسات على أن الجدوى الاجتماعية عالية في أكثر الأحيان . وما ينفقه المجتمع على الفرد من أجل التعليم يعود الى المجتمع مضاعفا بعد سبع سنوات تقريبا . أما الجدوى الفردية فتقدر بالضعف ، كلما انقضت ثلاث سنوات ونصف تقريبا(١) .

● إن التركيز على التعليم النظري واهتمام المدارس بالمواد الأكاديمية يؤدي الى عزل المدرسة عن الأهداف الاجتماعية ، ان هدف المدرسة المحوري لم يعد اعداد نخبة مختارة من ذوي الياقات البيضاء ، الذين يرفضون العمل ويتعالون على الجماهير ، همهم شغل الوظائف الادارية والقيادية في الدولة .

● إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليستوعب كل أطفال الأمة ، ويشمل كل الجماهير العريضة للشعب صغارا وكبارا ، ذكورا وإناثا في القرى والمدن في البدو والحضر أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية .

إن الأخذ بهذه المباديء الأساسية والمسلمات العامة يجعل من التربية قوة تنموية كبيرة ، وسلاحا متينا لخدمة الجماهير الكادحة ومجابهة المشكلات التي تتحدى المجتمع ، وتحول دون تحقيق آماله العريضة وطموح جماهيره المشروعة . وعليه فان تحليل واقع التعليم في البلاد العربية من منظور الوحدة يستوجب منا اعتبار هذه المبادىء معايير ومواصفات للتعليم الذي يخدم الوحدة العربية ، لأن هذه المبادىء الأساسية تعد الاطار الفكري الموجه لخط سير التربية فهي الأعمدة التي تستند عليها التربية التي تحقق آمال الأمة العربية في وحدتها ، ومجابهة التحديات المصيرية التي تواجهها . فالتربية الموجهة للتنمية والهادفة لاستثمار الثروة البشرية للأمة العربية ، تربية قومية تخدم الوحدة العربية ، والتربية المنبثقة من حاجات المجتمع العربي ، والمستندة على فلسفة اجتماعية عربية تحدد أهدافها ومحتواها ، تربية قومية تخدم الوحدة العربية . والتربية التي توصل ماضي الأمة العربية بحاضرها تستشرف آفاق المستقبل تربية قومية أصيلة ومتجددة تخدم الوحدة العربية ، والتربية المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية ـ اقتصادية وسياسية وثقافية ـ والتي تتأثر بهذه المؤسسات وتؤثر فيها تربية قومية تخدم مؤسسات الوحدة العربية ، والتربية التي يغلب عليها الطابع العملي وتساهم في إعداد الكوادر المهنية التي يحتاجها المجتمع العربي تربية قومية تخدم أهداف الوحدة العربية وتساعد في تحقيقها ، والتربية الشعبية التي تستوعب الجماهير العربية العريضة صغارا وكبارا ، إناثا وذكورا مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم ، تربية قومية تخدم الوحدة ، وتعد جيلا عربيا واعيا يدرك أهمية الوحدة العربية وضرورة النضال من أجل تحقيقها .

إن الأخذ بالتربية التنموية الاستثمارية ، والتربية العملية العلمية والتربية الأصيلة المتجددة والتربية الشعبية الديمقراطية بالنسبة للمجتمع العربي ، كلها سمات ضرورية تسهم في تحقيق الوحدة العربية بطريقة غير مباشرة . إلا أن هذه السمات وحدها لا تكفي ، بل يجب ان تكون التربية بالأساس قومية موجهة مباشرة لخدمة الوحدة العربية وترسيخ مبادئها ، وتعزيز الايمان بقدرة الأمة العربية في التصدي لتحديات الاستعمار والصهيونية والتخلف وذلك **باعداد جيل عربي مؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والتحرر والتقدم .**

---

(١) راجع : عبد الرزاق قدورة ، « التربية والتنمية ، » الثقافة (الجزائر) ، السنة ٣ (تشرين أول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ، العدد ١٧ ، ص ٢٥ ، ٣٩ .

والآن بعد أن استعرضنا بعض المباديء الأساسية كمعايير للتربية الجيدة الهادفة لخدمة مجتمعها والانسانية جمعاء ، وبعد أن طبقنا هذه المبادىء على التربية العربية لنجعل منها قوة وسلاحا بيد الجماهير العربية لتحقيق أهداف الأمة العربية في وحدتها ذات المفهوم الانساني والحضاري ، تستدعينا المنهجية العلمية لتحقيق هدف الدراسة ان نحلل التربية في البلاد العربية وأنظمتها لنكشف عن السمات البارزة فيها في ضوء المعايير التي حددناها والتي تساعدنا على معرفة طبيعة الأنظمة التعليمية في البلاد العربية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف الأمة العربية من منظور الوحدة العربية .

تحليل الأنظمة التعليمية في البلاد العربية

إن تحليل واقع الأنظمة التعليمية في البلاد العربية ، واستعراض أهم السمات البارزة فيه ، عملية ليست بالهينة ، لأن إعطاء الصورة الكاملة لواقع التعليم في البلاد العربية مرتبط بماضي هذا الكيان وتاريخه . وهذا الأمر يتطلب منا البحث ، ولو باختصار ، عن المراحل التي مرت بها الأنظمة التعليمية القائمة ، والتي كان لها أكبر الأثر في تحديد طبيعة التعليم فلسفة وأهدافا ومحتوى وطرائق . ويمكن ان نقسم هذه المراحل الى أربع هي :

- التعليم في العهد العثماني .
- التعليم في عهد الاحتلال والانتداب .
- التعليم في عهد الاستقلال والحكم الوطني .
- التعليم في العهد الجمهوري .

التعليم في العهد العثماني : كان أكثر البلاد العربية حتى عام ١٩١٤ تابعا الى الامبراطورية العثمانية . ولقد اتسم هذا العهد بالارهاب والسيطرة والتخلف في شتى المجالات ، ومنها التربية والتعليم ، حيث اتجه للتقليد والاقتباس من الأنظمة الأوروبية ، وبخاصة النظام الفرنسي . الأمر الذي جعله جامدا خاليا من أثر الأرضية الاجتماعية،هدفه المحدد إعداد فئة من زعامات أهل البلد لسد حاجة الحكومة من الموظفين والمستخدمين والاداريين . فلم يترك النظام التعليمي في البلاد العربية خلال العهد العثماني آثارا حميدة . فلقد كانت مسيرته الكمية بطيئة ، مما أدى الى تفشي الأمية والجهل بين سكان البلاد العربية . أما من الناحية النوعية فكان المستوى ضعيفا ، وكانت المواد الدراسية كافة تدرس باللغة التركية ولم تستثن من هذه القاعدة حتى اللغة العربية لاضعاف الشعور القومي والتقليل من الاعتزاز بالتراث .

التعليم في عهد الاحتلال والانتداب : بعد احتلال جيوش الحلفاء البلاد العربية ، وبموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو (سنة ١٩١٦) ، تم تقسيم الوطن العربي بين دول الحلفاء كبريطانيا وفرنسا وغيرها ، التي تولت إدارة التعليم ووجهته لمصلحتها . ويمكن تلخيص السياسة التعليمية المتبعة في عهد الانتداب والاحتلال بما يأتي :

ـ الهدف من التربية هو إعداد فئة من الموظفين والمستخدمين لمساعدة السلطات الأجنبية على إدارة دفة الحكم وتنفيذ السياسة الاستعمارية .

ـ الصفة الغالبة على الأنظمة التعليمية العربية في عهد الانتداب هي الصفة النظرية الأكاديمية ، أما الناحية العلمية والمهنية فكانت مهملة .

ـ طغيان المركزية في إدارة شؤون التربية ، وتجميعها بيد السلطة المركزية في العاصمة ، من

حيث التمويل ووضع المناهج والتفتيش والامتحانات وتعيين المعلمين ونقلهم .

ـ التوسع الكمي في عدد المدارس والتلاميذ كان محدودا لا يفي بحاجة البلاد العربية ومتطلباتها .

ـ إهمال الاتجاه القومي الوحدوي في النظام التعليمي ، وترسيخ الاتجاه القطري والروح الانعزالية لكل قطر . وقد انعكست سياسة فرق تسد على التعليم ، فسادت سياسة التمييز العنصري والتفرقة الطائفية والتعصب الديني .

التعليم في عهد الاستقلال والحكم الوطني : لقد ناضلت البلاد العربية من أجل استقلالها ، وضحت كثيرا لنيل الحكم الوطني حتى حصلت عليه ، ولكن مما يؤسف له أن الاستقلال الذي نالته كان شكلا وصورة وليس فعلا ومحتوى . وتاريخ نيل الاستقلال والحكم الوطني في الأقطار العربية يختلف من بلد الى بلد ، فبعضها حصل على الاستقلال بالثلاثينيات ، وبعض في الأربعينيات ، أو الخمسينيات وحتى الستينيات . لقد ترك الاحتلال الأجنبي ـ العثماني الاوروبي ـ كثيرا من التركات الثقيلة والمظاهر السلبية ، التي لم تكن في صالح التربية والتعليم في البلاد العربية ، سواء كان ذلك على المستوى القومي أو المستوى القطري . وكان أبرز هذه المظاهر السلبية الاختلال الجوهري بين الأنظمة التعليمية في البلدان العربية .

لقد شهدت فترة الحكم الوطني في البلاد العربية محاولات لاصلاح الأنظمة التعليمية باء أكثرها بالفشل ، لأنها كانت محاولات ارتجالية غير متكاملة لم تتوفر لها شروط نجاح التنفيذ ، ولم تكن قادرة على التصدي للمشاكل الادارية والفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي كانت الأنظمة التعليمية تجابهها . ولذلك بقيت هذه الأنظمة في عهد الاستقلال الوطني متخلفة عن ركب التقدم والاتجاهات التربوية الحديثة . أما أهم الاتجاهات والسمات البارزة في الأنظمة التعليمية في البلاد العربية في عهد الاستقلال والحكم الوطني فهي الآتي :

١ ـ كانت الأنظمة التعليمية في العهود الوطنية امتدادا لعهود الاحتلال والانتداب ، من حيث الهدف الذي كان يركز على إعداد فئة من الموظفين تتولى تصريف شؤون الدولة . فالمناهج أو محتوياتها كان أكثرها مقتبسا ومنقولا من الغرب ، تغلب عليه الصيغة النظرية الأكاديمية وتعوزها الناحية العملية . إن الفكر التربوي والأسس النظرية التي استندت اليها الأنظمة التعليمية في البلاد العربية كان ، في الغالب ، فكرا مقلدا ، مقتبسا ، يعوزه التجديد والأصالة والتجريب والوظيفة .

٢ ـ المركزية الخانقة في الادارة : إن الأخذ بمبدأ المركزية الشديدة ، في الادارة التعليمية والخطط التربوية والقوانين والأنظمة والتمويل وإقرار المناهج والامتحانات وإعداد المفتشين والمعلمين من اختصاص الادارة المركزية في العاصمة التي تصدر الى المحافظات كأوامر عسكرية . فلقد فرضت هذه المركزية الشديدة للادارة التعليمية ، وما صاحبها من بيروقراطية ، كابوسا من الجمود والتصلب وزيادة في الروتين والبطء في التغيير قد أدى الى ابتعاد التربية والتعليم عن التجديد والابداع والتجريب .

٣ ـ التوسع الكمي : في بداية الحكم الوطني أخذ الناس يستشعرون بتخلف البلاد في نواحي الحياة المختلفة ، وفي مقدمتها التربية والتعليم ، وهذا ما دعا الحكم الوطني ـ مدفوعا برغبة الناس وضغط الأهالي ـ الى التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ، والسعي الى القضاء على بعض مظاهر التخلف . فازداد عدد المدارس ، وتضاعفت أعداد الطلبة وكذلك ميزانية التربية . إلا أن هذه

الزيادة كانت محدودة ولم تكن وافية ومحققة لمتطلبات الناس وآمالهم فضلا عن ان هذه الزيادة شملت العاصمة والمدن الكبيرة . أما القرى والأرياف فقد كان الاهتمام بها قليلا ، إن لم يكن اصابها الاهمال ، فتفشت الأمية بين عامة الناس وساد الجهل بين الطبقات الفقيرة .

كما أن هذا التوسع الكمي المحدود في زيادة عدد المدارس والتلاميذ لم يأت ضمن خطة شاملة مدروسة مقررة ، بل كان توسعا مرتجلا نتيجة لضغط الأهالي ، واستجابة لمطالب المرحلة .

٤ ـ انخفاض مستوى التعليم : لقد صاحب التوسع الكمي في التعليم في بعض البلاد العربية انخفاض في مستواه . ولعل أسباب هذا الانخفاض والتردي من حيث النوعية والجودة هو غياب التخطيط وعدم الاعداد المسبق لمتطلبات هذا التوسع ونجاحه ، كالحاجة الى الأبنية المدرسية اللازمة والمناسبة وإعداد المعلمين المدربين والمفتشين الكفوئين وتوفير الوسائل التعليمية المساعدة ، وفوق ذلك كله عدم مناسبة المناهج الدراسية ومحتواها لقدرات التلاميذ وقابليتهم ، لأن هذه المناهج وضعت من أجل الصفوة المختارة وأصحاب القابليات العقلية العالية من الطلبة ، أما الطلبة الآخرون من أصحاب القابليات المتوسطة والمواهب الفنية فالمنهج لا يناسبهم ولا يراعي فروقهم الفردية ومنشأهم الاجتماعي ، مما سبب هدرا وضياعا في التعليم ورسوبا وتسربا .

٥ ـ ظهور ملامح الاتجاه القومي في المناهج الدراسية : مقارنة بعهود الاحتلال والانتداب يتميز الحكم الوطني بظهور ملامح الاتجاه القومي في المناهـج الدراسية . فلقد طرأ تغيير على المناهج الدراسية فتكيفت ، ولو جزئيا ، مع الأهداف القومية وحركات التحرر العربي . ومن مؤشرات هذه الظاهرة إدخال بعض المواد الدراسية التي تهم الوطن العربي وتؤثر في وحدته كموضوع اللغة العربية ، والجغرافيا والتاريخ العربي والواجبات الوطنية والنشيد . وتضمن بعض هذه المواد الدراسية مواضيع تطالب باستقلال البلاد العربية الاخرى ، التي لا تزال تحت النفوذ الاجنبي ، وتنادي بتحررها من نير الاستعمار كشمال افريقيا وفلسطين .

التعليم في العهد الجمهوري : وقعت في بعض الأقطار العربية عدة انقلابات عسكرية وثورات أحدثت تغييرات في انظمة الحكم ، أطاحت بالملكية والحكم الاقطاعي والعشائري ، وحلت محله الحكم الجمهوري . ومما يؤسف له أن الأنظمة الجمهورية في كثير من البلاد العربية لم تحدث تغييرات جذرية في بنية المجتمع وانظمته الاقتصادية والسياسية ، بالمستوى الذي تطمح اليه الجماهير العربية من تحقيق لهدف الوحدة والديمقراطية بشقيها السياسي والاقتصادي . ولذلك نجد أن النظام التعليمي ، فلسفة وأهدافا ومحتوى ، في العهود الجمهورية في عدد من البلاد العربية ما هو الا امتداد للنظام التعليمي الذي كان سائدا في عهود الاستقلال والحكم الوطني المزيف . إن الموضوعية والانصاف يتطلبان منا ان نشير الى ان اصلاحات ومحاولات للتغيير حدثت في العهود الجمهورية ، إلا أن هذه التغييرات والاصلاحات كانت نظرية ، جزئية غير شاملة ، تناول أكثرها الشكل بدلا من الاصرار على تغيير الجوهر والمضمون ، وكانت هذه الاصلاحات الجزئية إرهاصات على هامش مجرى التعليم ومسيرته العامة »[٢] .

ويمكن تلخيص أهم السمات البارزة للتعليم في العهد الجمهوري بالآتي :

---

(٢) يوسف صلاح الدين قطب وجماعته ، « نحو استراتيجية جديدة للتربية في البلاد العربية ، » الرائد ، السنة ٤ (آذار/مارس ١٩٧٣) ، العدد ١٢٠ ، ص ٣٦ .

○ عدم اعتماد التعليم بمراحله المختلفة ، من الناحية التطبيقية ، على فلسفة تربوية واضحة منبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الأهداف وترسم السبل وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة ، وعملية تنمية اجتماعية واقتصادية ، وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيها قوميا ذا نزوع انساني تقدمي . إن غياب الفلسفة التربوية الواضحة للنظام التعليمي أدى الى عدم مسايرة المناهج المدرسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع ومشاكله وحاجاته ، كما أدى الى رداءة الكتاب المدرسي المقرر وعدم ملاءمته لطبيعة التلاميذ وحاجات المجتمع .

فالتعليم في صورته الحديثة في البلاد العربية هو في الأصل تعليم مستورد ، وعلى الرغم مما بذل ويبذل فيه من جهود من أجل تكييفه وتطويعه ليكون أنسب الى الحياة ومطالب المجتمع ، فانه ما زال بتنظيمه وفلسفته ومحتواه على درجة من الاغتراب والعزلة عن واقع الحياة . وبسبب أصوله التاريخية ، التي ما زالت كامنة فيه ، فان هذا التعليم في جملته يكاد يتناقض مع الاقتصاد ومطالبه ، حتى أنه ليبدو في كثير من الأحوال أن من يتعلم لا ينتج اقتصاديا ، ويترفع عن الانتاج الاقتصادي .

○ المركزية الخانقة في أجهزة وزارة التعليم ، وتجميع السلطة التعليمية في الوزارة: لقد ورثت البلاد العربية النظام المركزي في الادارة في مجال التخطيط والتنفيذ من العهد العثماني وعهد الاحتلال والانتداب . وقد سرى وانسحب هذا النظـام المركزي وما تبعه من روتين قتال ، بالرغم من المحاولات الاصلاحية المتعددة على مستوى التشريع والتخطيط للقضاء على هذه المركزية .

○ التركيز على التوسع الكمي في حجم التعليم : لقد دلت الاحصاءات التي توفرت لدينا أن النمو الكمي في عدد الطلبة في البلدان العربية في زيادة واضحة وتوسع بارز . فقد ارتفع مجموع المسجلين بمراحل التعليم المختلفة من ٨,٥ مليون عام ١٩٦٠ الى ١٢,٧ مليون عام ١٩٦٥ ثم الى ١٦,٣٣ مليون عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٢٣,١١ مليون عام ١٩٧٦/٧٥ . وهذا الارتفاع يعني أن البلدان العربية ــ في جملتها ــ قد ضاعفت جهودها تقريبا من أجل توسيع فرص التعليم . والجدول الآتي يوضح الزيادة في التعليم في البلاد العربية بمراحله المختلفة .

مستوى التعليم	عدد الطلبة ١٩٦١/٩٦٠	عدد الطلبة ١٩٦٦/٩٦٥	عدد الطلبة ١٩٧١/٩٧٠	عدد الطلبة ١٩٧٦/٩٧٥
الابتدائي	٧,١١٥,٠٠٠	١,١٢٣,٠٠٠	١٢,٣٠٨,٠٠٠	١٦,٦٧٦,٠٠٠
الثانوي	١,٣٩٠,٠٠٠	٢,٣٢١,٥٠٠	٣,٥٧٤,٠٠٠	٥,٥٩٩,٠٠٠
العالي	١٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٨٤٢,٠٠٠
المجموع	٨,٥٠٥,٠٠٠	١٢,٧٠٤,٥٠٠	١٦,٣٣٢,٠٠٠	٢٣,١١٧,٠٠٠

ونحب أن نشير الى أن هذه الزيادة المطردة الظاهرة في حجم التعليم لا تساير مستوى طموح الشعب العربي . فاحصاءات سنة ١٩٧٠ تبين لنا ان التعليم الابتدائي يشمل حوالي ٦٠٪ من مجموع الأطفال الذين في سنه ، وإن التعليم الثانوي كان يشمل ٢٢٪ من مجموع الشباب الذين في سن هذا التعليم ، أما التعليم العالي فكان قاصرا على ٤٪ من فئة العمر . فاذا انتقلنا الى عام ١٩٧٥ ، وجدنا

أن متوسطات القيد بهذه المراحل قد ارتفعت ٦٧٪ في التعليم الابتدائي ، ٢٨٪ في التعليم الثانوي و ٥٪ في التعليم العالي(٣) .

وقد أدى العجز عن تعميم التعليم الابتدائي الى زيادة الأمية في البلاد العربية . وضاعف من حجم هذه الظاهرة أن نمو المرحلة الابتدائية لا يسير بنفس السرعة التي يتكاثر بها السكان . لقد زاد عدد الأميين مثلا من حوالي ٤٣ مليونا في عام ١٩٦٠ الى حوالي ٥٠ مليونا في عام ١٩٧٠ ، ثم الى حوالي ٥٥ مليونا في عام ١٩٧٦ . ولكن ينبغي أن نشير الى أن نسبة الأمية انخفضت من ٨١,١٪ في عام ١٩٦٠ الى ٧٣٪ في ١٩٧٠ ، ثم وصلت الى ٦٨٪ في عام ١٩٧٦ . وهذا معناه أن الطريق للقضاء على الأمية لا يزال طويلا وشاقا ، وخاصة إذا بقي النمو التعليمي أدنى في معدله من النمو السكاني .

○ زيادة كلفة التعليم وانخفاض إنتاجيته : زاد حجم التعليم في البلاد العربية وتوسع بسبب حاجتها الى خريجيه ، لتسيير شؤونها من ناحية ، واستجابة للضغط الشعبي المتزايد على الحكومات لتقديم الفرص التعليمية للمواطنين من ناحية أخرى . وكان من جراء ذلك أن رصدت الحكومات العربية للتعليم المبالغ الطائلة ، على الرغم من الامكانيات المحدودة لبعضها . فقد بلغ ما تنفقه الدول العربية على التعليم ما يقارب خمس ميزانيتها العامة ، أو حوالي ٥٪ الى ٧٪ من إجمالي الناتج القومي . بينما لم تتعد زيادة الدخل القومي أكثر من ٤,٣٪ وعلى الرغم من أن هذه النسب تبدو عالية فان الانخفاض في الدخل القومي لمعظم الشعوب العربية جعل ناتج هذه النسب شيئا محدودا ، وجعل مخصصات التعليم هزيلة . وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى الى ضعف الخدمات التربوية والتغيير في الانفاق فان تكلفة التعليم في بلادنا عالية .

لقد دلت الدراسات التي قامت بها منظمة « اليونسكو » ومراكز البحوث التربوية في بعض الأقطار العربية على ارتفاع تكلفة التعليم ، متمثلة بما ينتجه التعليم أو يخرجه من كل مرحلة . فناتج التعليم (مخرجات output) أقل بكثير من مدخلاته (input) . وقد أدت هذه الظاهرة الى أن يكون العائد البشري للتعليم محدودا أو هابطا . ويعزى سبب هذا الهبوط المخيف الى ارتفاع نسبة الاهدار الكمي(٤) ، من رسوب عال وتسرب كبير . ونتيجة لضعف الخدمات التربوية والتقصير في الانفاق حدث نوع من الاهدار الكيفي وهذا يتمثل في انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم ونوعية المتخرج وضعف انتاجيته التي لا تتسق وأهداف التنمية الاقتصادية والأهداف الاجتماعية .

○ فقدان التوازن في الخدمات التعليمية التي تقدم للمواطنين : تبنت الأقطار العربية في جملتها مبدأ ديمقراطية التربية وتكافؤ الفرص في التعليم ، ولكنها لا تزال غير قادرة على تطبيقه تماما : فالخدمات التي تقدم الى مناطق المجتمع الريفي غير متكافئة مع الخدمات المقدمة لمجتمع المدينة . والخدمات التعليمية التي تقدم للجنسين (الذكور والاناث) لا تزال غير متكافئة ولا تناسب دور المرأة في بناء المجتمع والنهوض به . فنسبة الاناث الى مجموع المسجلين في مراحل التعليم المختلفة هي ٣٦٪ في الابتدائية و ٣٠٪ في الثانوي و٢٤٪ في العالي ، كذلك يلاحظ بوضوح أن الفرص التعليمية المتوفرة لأبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة محدودة ، لقلة المنح المخصصة لهم ، وارتفاع تكاليف التعليم .

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، « الاتجاهات الكمية الحديثة واسقاطات القيد بالمدارس في البلاد العربية ، » المقدمة الى المؤتمر الاقليمي الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الاقطار العربية .

(٤) دلت الدراسات في بعض الأقطار العربية على أن مخطط تدفق تلامذة الصف الأول الابتدائي الى السادس الابتدائي لا يتعدى المائة وعشرين لكل الف ، بينما لا يتعدى المتخرجون من الصف السادس ثانوي العشرين تلميذا .

وقد أدى هذا الى بقاء التعليم في الاقطار العربية ذا مسحة طبقية ، والفرص غير متاحة لأبناء الطبقة الفقيرة التي قامت على أكتافها الحركات التحررية التي ظهرت في الوطن العربي ، وأدت الى طرد الاستعمار وترسيخ الحكم الوطني .

إننا عندما ننظر الى الانسان العربي باعتباره ثروة قومية ينبغي تنميتهاواستثمارها،وينبغي ان نلزم انفسنا بحق المواطنة بالنسبة لكل من ينتمي الى الوطن ، ينبغي أن نذكر أن مبدأ تكافؤ الفرص يقتضي أن يتعلم كل فرد الى اقصى حد تمكنه منه قدراته واستعداداته .

○ فقدان التوازن في محتوى التعليم وأنواعه : الصفة الغالبة على التعليم في الأقطار العربية ــ كما ذكرنا من قبل ــ هي الناحية النظرية الأكاديمية ، فهو تعليم كتابي أو لفظي . ويلاحظ ذلك من تحليل محتوى الدراسة ومناهجها . فالاهتمام ينصب على المعلومات والحقائق والمعارف . أما الجوانب الأخرى ــ مثل المهارات العملية وتنمية القيم الاجتماعية وتكوين الاتجاهات ــ فأمور لا تحظى بالعناية الكافية ، فالخبرات الفنية والمهنية في التعليم العام ضئيلة ، أما التعليم الفني والمهني ــ وهو التعليم الذي ينتج العمال المهرة والفنيين ــ فلا يزال محتاجا الى مزيد من اهتمام الحكومات به وتوفير الحواجز حتى يقبل التلاميذ وعليه . والتعليم الثانوي ، على اي حال ، تعوزه الخدمات التوجيهية التي تبصر التلاميذ بفرص العمل وترشد كل دارس الى ما يناسب استعداده . ولنتذكر ان التعليم الثانوي الأكاديمي يناسب القلة والصفوة المختارة ، القادرة على متابعة الدراسة النظرية . اما الأكثرية من الناشئة فلا يناسبها .

* * *

يتبين من تحليل واقع التربية في الوطن العربي ومن عرض هذه الجوانب من الخصائص المشتركة للأنظمة التعليمية في الأقطار العربية ، ان استراتيجية هذه الأنظمة بصورة عامة في جوهرها قطرية وليست قومية ، غربية وليست عربية ، نظرية وليست عملية ، لفظية وليست علمية ، قديمة وليست متجددة ، استهلاكية وليست استثمارية ، مستوردة وليست نابعة من أصالة الأمة وحضارتها .

إن هذا النوع من المدخلات في التربية ينتج جيلا بعيدا عن الواقع العربي ، لا يعيش آمال الأمة العربية وأهدافها ، ولا يملك إرادة التغيير ، ولا يقدر على مغالبة المصاعب والتحديات التي تواجه امته العربية من استعمار وصهيونية وتجزئة وتخلف ، بل يعيش على العموم لذاته ومصلحته في الاطار القطري .

إن هذا النوع من التعليم يباعد بين ابناء الوطن العربي ، ويوسع شقة الخلاف في التفكير والعيش بين المواطنين على المستوى القطري ، وكذلك على المستوى القومي ، بحيث يجعل الفرد يلعب الدور الذي يفرضه عليه القطر ، وليس الدور القومي الذي تتطلبه طموحات الشعب العربي في الوحدة والتحرر .

لقد أصبحت الأنظمة التعليمية في البلاد العربية بحاجة ماسة الى تغييرات جذرية من حيث الكم الكيف على حد سواء . والمعالجة الجذرية لهذه الأزمة التربوية التي تمر بها الأقطار العربية ليست بالأمر الهين السهل ، انها من حيث المبدأ والأساس مرتبطة بنظام الحكم وفلسفة الدولة . وعليه فان تطوير التعليم وإحداث تغييرات جذرية شاملة في جوهره يقوم بالأساس على هندسة الرؤية الجديدة للمجتمع العربي . فتغيير النظام الاجتماعي للبلدان العربية شرط أساسي مسبق لنمو التعليم وإحداث

تغييرات جذرية جوهرية في سياسته واتجاهاته ووظائفه .

إن هذا الحل الجذري الذي يعني الثورة الشعبية والكفاح الجماهيري ليس بمقدور التربية ورجالاتها مباشرة القيام به وتحقيقه ، لأن التربية كقوة قبل مرحلة الثورة تابعة وليست قائدة . إنها سلاح في يد الطبقة الحاكمة التي توجهها لمصلحتها ، ولكنها بالوقت نفسه تسهم بطريقة غير مباشرة في الاعداد للثورة بتهيئة بعض الكوادر القيادية المخلصة للشعب وطبقته الكادحة ، التي يمكن ان تنضم الى صفوف الطليعة الثورية الرامية الى تسلم السلطة ووضعها في خدمة الشعب ، وحينئذ يكون التعليم سلاحا بيد الشعب فيتحمل مسؤوليته في تحقيق أهداف المجتمع العربي في الوحدة العربية والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ذاك هو الحل الجذري لأزمة التربية .

أما الحل الثاني فهو الحل الجزئي ، الحل التصحيحي (Correction) الذي يتمسك بالنظام التعليمي القديم الذي ورثته الأقطار العربية من العهد الاستعماري ، مع إحداث تعديلات هامشية وتحسينات بسيطة في شكل النظام وإطاره ، بدلا من إحداث تغييرات في جوهر النظام ومحتواه ووظائفه .

إننا إذ نرفض الحل الثاني ـ الحل الجزئي ـ ونعتبره عملية تخدير وتجميد لدور التربية في الاسهام في تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والتنمية ، نتبنى الحل الأول ـ الحل الجذري ـ الذي سيؤدي الى تحول نوعي في المجتمع العربي ويجعل من التربية قوة فعالة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية .

غير أننا نعتقد أن انتظار تغيير نظام الحكم والبناء الاجتماعي للاقطار العربية ، كشرط أساسي مسبق لنمو التعليم وإحداث تغييرات جوهرية في سياسته ومحتواه ، قد يعني التهرب من المشكلة . والتهرب هو أسهل الحلول ولكنه ليس أفضلها ، كما أن قبول الحلول الجزئية في إصلاح مظهر النظام التعليمي وشكله هو استسلام وإذعان للأمر الواقع والايمان بأن ليس في الامكان أحسن مما كان .

وانطلاقا من وضوح الرؤية وتحديد الموقف في رفض الحلول الجزئية الاستسلامية التصحيحية ، وعدم الموافقة على انتظار الحلول الجذرية الشاملة تبرز مقترحات جديدة لتطوير النظام التعليمي نفسه ، وإعادة تكوينه في ظل الظروف القائمة .

إن نقطة البداية في إصلاح السياسة التعليمية في البلدان العربية وإعادة تكوين النظام التعليمي هي في الاتجاه نحو الأصالة والتجديد في تحديد الأهداف التربوية للنظام التعليمي وضرورة انبثاق هذه الأهداف من فلسفة اجتماعية واضحة المعالم متكيفة مع :

أ ـ المطامح والحاجات الاجتماعية الجديدة للشعب العربي في الوحدة العربية والتنمية القومية (المتغيرات الخارجية) .

ب ـ نوعية الدارسين من الطلبة وحاجاتهم (المتغيرات الداخلية) .

أما الأسس والمباديء التي تعتمدها هذه الفلسفة الاجتماعية فهي :

(١) ترسيخ الوحدة الوطنية التقدمية ، وتعبئة طاقات المجتمع المختلفة في التنمية والتقدم ، مع التأكيد على كرامة المواطنين بحيث يشعرون بأنهم أخوة في الوطن الواحد .

(٢) الايمان بالديمقراطية الشعبية بشقيها السياسي والاجتماعي :

أ ـ فالديمقراطية السياسية تتمثل في انبثاق السلطة من الشعب العامل والاعتماد على قواعده ومنظماته ، والايمان بقدرة الانسان على الخلق والابداع والتغيير في ظل الحرية .

ب ـ الديمقراطية الاجتماعية وتتمثل في الاشتراكية العلمية وتطبيقاتها العملية على واقع البلدان العربية بهدف إقامة المجتمع التقدمي الذي يهيء وسائل الثورة الصناعية والثورة الزراعية والتأميم ، تحقيقا للكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع .

(٣) ترسيخ الوحدة العربية وإيقاظ الوعي القومي لخوض معركة المصير الواحد للأمة العربية ضد تحديات الاستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف .

(٤) الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا ، مع التأكيد على أسلوب التفكير العلمي ، وتكوين العقلية المتطورة الحديثة التي تتطلبها روح العصر وتحدياته .

(٥) تحقيق النمو المتكامل في شخصية الفرد المتعلم ، من النواحي الجسمية والعقلية والوجدانية ، وإبراز أهمية ربط تربية الشخص الفردية بالتكامل مع الأهداف الاجتماعية والدور الاجتماعي الذي تقوم به .

(٦) ترسيخ الايمان بالمثل الانسانية العليا والقيم الاجتماعية التي تخدم التقدم والحياة العملية في المجتمع العربي .

(٧) تعزيز الثقافة القومية للأمة العربية والاهتمام بها ، مع التأكيد على اصطفاء التراث البشري النافع اجتماعيا .

(٨) الانفتاح والتعاون مع شعوب العالم ، والتساند الدولي ، من أجل تحقيق أهداف البشرية في السلام العادل والتقدم الحضاري .

إن هذه الأسس التي تعتمدها الفلسفة الاجتماعية للتربية تدعو الى الايمان بفلسفة تربوية تتسم بالقومية والتقدمية والعلمية والانتاجية ، تتوخى الأمور الآتية كسياسة تعليمية مقترحة :

* تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق ديمقراطية التعليم ، بتطبيق إلزاميته ليشمل كل أطفال الشعب العربي .

* تعليم الجماهير ، وذلك بمحو الأمية بمفهومها الحضاري والاجتماعي .

* الاستمرار في التوسع في حجم التعليم ، على أن يكون التعليم العلمي غالبا على التعليم الأدبي ، والعملي غالبا على التعليم النظري .

* التوسع في التعليم الفني والمهني والتأكيد على أهميته .

* التوسع في التعليم العالي وتعزيز اتجاه الدراسات العلمية والعملية .

* الاهتمام بجودة التعليم ورفع كفاءته ، وذلك بربطه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* تشجيع البحث العلمي والتجريب في التربية .

أما ا لطريقة الاصلاحية الثانية للأنظمة التعليمية في البلاد العربية فهي الأخذ باستراتيجية

تطوير التربية في البلاد العربية وتبني الاستراتيجية العربية لمحو الأمية(٥) . لقد جسدت هاتان الاستراتيجيتان الحد الأدنى المشترك والاطار الفكري الذي تتفق عليه انظمة الحكم في البلاد العربية على اختلاف طبيعتها واتجاهاتها . إن تبني هاتين الاستراتيجيتين وجعلهما بروتوكول شرف ، وميثاق عمل عربي مشترك يتطلب التوعية بهما من حيث المبادىء والأهداف ، ودراسة سبل التنفيذ والمتطلبات اللازمة لنجاح التطبيق .

إن في الأفق العربي تباشير خير ومؤشرات أمل تستدعي التفاؤل ، فلقد تبنى بعض الاقطار العربية استراتيجية محو الأمية ، فعزم على تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي وتحرير الأميين الكبار من أميتهم الحضارية ، ورفع الظلم الاجتماعي عنهم ، في فترة قصيرة لا تتعدى الثلاث سنوات . وتعتبر هذه الخطوة التربوية الجريئة بحق أكبر خطوة في طريق الاصلاح التربوي ، بل التغيير الجذري للتربية ، بايجاد نظام تعليمي شعبي مسائي موازٍ للتعليم النظامي المدرسي النهاري ، يختلف في جوهره عن النظام التربوي القائم من حيث المفهوم والفلسفة والأهداف والمحتوى والمناهج والطرائق ، يتابع المتحررين من اميتهم واستمرارهم في الدراسة عن طريق الانتساب الى مراكز التدريب المهني أو المدارس الشعبية المسائية أو مراكز الثقافة العامة ، بعد إتمام مرحلتي الأساس والتكميلي .

إن بناء نظام تعليمي شعبي مسائي موازٍ للنظام التعليمي الجديد أسهل من إحداث تغييرات جديدة في جوهر النظام الحالي . ولعل النظام التعليمي الجديد سيؤثر على النظام التعليمي القائم ، وذلك بفتح الجسور والقنوات بين النظامين والسماح بالعبور بينهما والانتقال حسب ما تتطلب ظروف الدارسين وطبيعة عملهم وخطط التنمية . إن مثل هذا النظام الجديد القائم على فلسفة اجتماعية وأهداف قومية وخطط تنموية ، والذي ينظر الى الأمية بمفهومها الواسع حضاريا واجتماعيا ، هو خطوة جادة في طريق الوحدة العربية ومعركة التحرير السياسي والتنمية الشاملة .

والخلاصة : إن السمات القطرية المتخلفة التي برزت من خلال تحليل الأنظمة التعليمية في الأقطار العربية ، والتي لا تخدم الوحدة العربية ومحتواها ، تتطلب المخلصين من رجالات السياسة والتربية ومفكري الأمة العربية معالجة الأزمة التي تمر بها التربية العربية برفض الحلول الاصلاحية والترقيعات الجزئية التي تؤدي الى التخدير والاستسلام والايمان بالأمر الواقع ، والأخذ بالحلول الآتية :

ـ **الحلول الجذرية** ، التي تستدعي تغيير بنية المجتمع ونظامه الأجتماعي ، وذلك بتسليم السلطة للشعب وتوجيه مقدراته السياسية والاقتصادية والتربوية لخدمة الوحدة العربية ودولتها المنشودة . ويتحقق هذا الأمل بالثورة الشعبية والكفاح الجماهيري المسلح ، وليس بمقدور التربية ورجالاتها القيام وحدهم بهذه المسؤولية التاريخية .

ـ **الحلول المرحلية** ، بتبني استراتيجية تطوير التربية في الأقطار العربية واستراتيجية محو الأمية ، التي توصلت اليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والتي جسدت الحد الأدنى المشترك من الاطار الفكري الذي يؤثر على المسيرة التربوية فلسفة وأهدافا ومحتوى ووسائل ، ويجعل من التربية سلاحا متينا وقوة فعالة تخدم الوحدة وأغراضها .

---

(٥) لقد توصلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى هاتين الاستراتيجيتين ، واقرهما المؤتمر الاستثنائي الرابع الذي عقد في الخرطوم سنة ١٩٧٨ .

ـ **محاولة وضع استراتيجية جديدة للتربية في البلاد العربية** ، تستند على فلسفة اجتماعية واضحة المعالم ومنبثقة من مطامح الشعب العربي وأهدافه في الوحدة العربية والتنمية القومية . إن هدف مثل هذه الاستراتيجية وخط سيرها هو لخدمة أهداف الوحدة العربية ، طريق التحرير السياسي والبناء الاجتماعي والاقتصادي للأمة العربية □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

جميل مطر

د. علي الدين هلال

تعليم الكبار من أجل الوحدة العربية*

د . قمر الدين علي قرنبع

مدير ادارة الاستراتيجية والتخطيط والبحوث بالجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار .

رئيس قسم تعليم الكبار بكلية التربية بجامعة الخرطوم . رئيس الاتحاد الافريقي لتعليم الكبار .

ان قضية تعليم الجماهير العربية واعدادها الاعداد الملائم من اجل ان تسهم اسهاما فعالا في تحقيق الوحدة العربية قضية ملحة واساسية لا بد ان ينظر اليها من خلال ابعادها المتشعبة ، وثقلها الذي تفرضه حركة المجتمعات العربية وايقاعات الثورة العربية على أماد التاريخ المختلفة.فقضية تعليم الجماهير لا بد ان ترمز الى الوحدة كهدف استراتيجي للامة العربية من حيث ترسيخ مفاهيمها وتعميق جذورها وارساء قواعدها . ومن هنا لا بد ان يعكس تعليم الكبار في اهدافه ومضمونه ووسائله وطرائقه المفاهيم المرتبطة بتطوير قضية الوحدة وربط الجماهير العربية بها وتأكيد حتميتها تأريخيا ومصيريا . ولكي يتسنى لمؤسسات تعليم الكبار تأدية هذا الدور بكفاءة عالية وانجاز سليم ، لا بد من ربط هذه المؤسسات بفلسفة تربوية تنبع من مفاهيم الوحدة وفلسفتها السياسية والاجتماعية فضلا عن تثوير هذه المؤسسات وترشيدها لتتكامل مع روح هذا العصر ــ عصر الثورات والتكنولوجيا والعلم . فاذا كان تعليم الجماهير ضرورة لازمة للاسراع بالوحدة فان نوعية هذا التعليم ومدى ارتباطه بالواقع العربي لا بد ان تتفاعل مع المعطيات الحديثة في مجالات المستحدثات التربوية وتقنيات التربية وانجازات التكنولوجيا في ساحات وسائل الاتصال الجماهيري والانفجار الثقافي والحضاري الذي اصبح سمة لازمة للعصر بحيث يأخذ تعلم الكبار من ناحية المحتوى والشكل من كل هذا ما يحقق اهداف الوحدة ويصون اصالة التراث الفكري العربي الاسلامي ويلائم خصوصية الثورة العربية بكل منطلقاتها وملامحها . وفي هذا الاطار ستحاول هذه الدراسة التصدي لابرز قضايا تعليم الكبار التي لا بد ان تعطى الاولوية في الفكر التربوي وفي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي والتي تلتصق التصاقا وثيقا بتعبئة الجماهير العربية وتهيئتها لدورها التاريخي في النضال من اجل تحقيق الوحدة العربية وترسيخ مضامينها واهم هذه القضايا هي :

اولا : مشكلة الامية وابعادها القومية

ان الامية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب تمتد من حيث مدلولاتها ومحتواها واشكالها امتدادا خطيرا تؤطره الابعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة ، خاصة في بلدان العالم الثالث حيث تبدو الصورة اكثر تعقيداوتفرض على هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في

* بحث القي في « الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية » التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي انعقدت ببغداد بين ٢٨ و٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

مجالات التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي اللحاق بالطفرة التكنولوجية والعلمية الهائلة ، والانفجار الثقافي والحضاري اللذين اصبحا صفتين ملازمتين لهذا العصر ، وجزءا لا يتجزأ من سماته . **ولعل التناقض الاساسي يبرز في ان هذه البلدان مع ايمان اغلبها بامكان التغلب على التخلف بانماطه المتخلفة ، وذلك بسعيها المتواصل لازالة معوقات التنمية ، وانشاء الهياكل الاساسية والبنية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، الا انها تعاني من نقص واضح في العنصر البشري المؤهل لتلبية احتياجات التنمية ،بالاضافة إلى المعدلات العالية في نسب الاميين في هذه البلدان .**

فاذا كان الانسان هو هدف التنمية والتربية ومحورهما فان اميته بشقيها الابجدي والحضاري تحول دون بلوغ هذه الغاية ، اذ ان العلاقة بين الامية والتخلف علاقة جذرية تنعكس على عملية بناء الانسان وتطويره وتؤثر على حركة المجتمع وعوامل تغييره . **ومن هنا تصبح ظاهرة محو الامية ليست ظاهرة فردية تكمن في تلقي واستيعاب مهارات الكتابة والقراءة والحساب بالاساليب التقليدية المتداولة ، وانما تتعدى ذلك بكثير لتشمل كل مظاهر التنمية الشاملة للمجتمعات ، بجوانبها المادية والاجتماعية والتربوية ، وتتفاعل وتتكامل في بلورة هذه المجتمعات سياسيا وفكريا مما يحتم وجوب النظر اليها من رؤية كبيرة وواسعة وفي اطار عربي شمولي .**

وانطلاقا من هذه الرؤية الموضوعية انعقد مؤتمر الاسكندرية الاول لمحو الامية في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٤ ، وكان موضوعه تخطيط وتنظيم برامج محو الامية في البلاد العربية ، وتبعه في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧١ مؤتمر الاسكندرية الثاني لتقويم نشاط محو الامية في البلاد العربية ، وفي عام ١٩٧٤ اجتمع ممثلو البلاد العربية والخبراء العرب لوضع اسس استراتيجية عربية موحدة لمحو الامية في البلدان العربية ، وتوجت هذه اللقاءات بانعقاد مؤتمر الاسكندرية الثالث في بغداد في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦ حيث اتفقت ارادة الأمة العربية على تبني استراتيجية عربية موحدة للقضاء على الأمية في سقف زمني لا يتعدى خمسة عشر عاماً .

وقد صيغت مكونات هذه الاستراتيجية على ضوء دراسات علمية متانية ومسوح ميدانية مكثفة واحصاءات دقيقة وجهود مباركة ساهم في اعدادها وانجازها مفكرون وخبراء وميدانيون عرب لصيقون بالمشكلة وابعادها وخطورتها ، فجاءت هذه الاستراتيجية واقعية في طابعها ، متكاملة ومترابطة في اطار فكري وتربوي متجدد ، ينسجم مع حجم المشكلة وفداحتها ، وتطلعات الامة العربية وايمانها الراسخ في قدرتها على القضاء عليها ، بوصفها احد مظاهر التخلف الحضاري والاجتماعي ، اذ ان مشكلة الامية قد اصبحت عبئا ينوء به كاهل كل قطر عربي ، لقصور الامكانات البشرية والمادية والفنية عن التصدي لمصادرها ومظاهرها واثارها .

فبالرغم مما تحقق من مبادرات في سبيل تطوير اساليب مواجهة الامية الا ان الجهود المبذولة قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات النجاح لو قيس بمقياس الكم او مقياس الكيف . فمن حيث الكم تبدو الجهود المبذولة ضئيلة وقاصرة اذا قيست بحجم المشكلة في شتى ابعادها . **ولعل ابرز ما يكشف عنه عنصر الكم من حقائق ان نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من الاطفال العرب الذين هم في سن الالزام قد بلغت في متوسطها ٦٦٪ في خلال عام ١٩٧٤ ، على ان هذه النسبة تتفاوت حسب ظروف كل بلد . وهذا يعني ان ما يقرب من ثلث الاطفال العرب الملزمين لا يجدون مكانا في التعليم الابتدائي ، مما يسبب رصيدا متجددا من الاميين يضاف الى الرصيد الحالي كل عام .**

كما تجدر الاشارة الى ان الجهود المبذولة لمواجهة الامية بكل ما توافر لها من امكانات مادية وبشرية ، لا تستوعب ما يزيد عن ٢٪ تقريبا سنويا من الرصيد الحالي للاميين في الوطن العربي ، والذين يكملون مرحلتي الاساس والتكميل لا تتعدى نسبتهم ١٪ سنويا من هذا الرصيد ، وهذا عائد غير مشجع لو قيس بأي مقياس . اما من ناحية الكيف فتكفي الاشارة الى ان اغلب البلدان العربية لا زالت تنظر الى محو الامية بمنظوره التقليدي ـ تملك مهارات الكتابة والقراءة والحساب هذا اذا تجاوزنا عوامل غياب استخدام المنهج العلمي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة في اغلب الحالات .

ولعل الاستراتيجية العربية لمحو الامية ، بمدارستها لكل هذه العوامل مجتمعة ، كان لا بد ان ترتكز على مبادىء تمثل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومتداخلة في عناصرها ، لتتحرك في نسق شامل ومتوازن ينسجم مع حجم المشكلة وخطورة التحدي .

ومن هنا اعتمدت الاستراتيجية العربية لمحو الامية المبادىء والاتجاهات الاساسية الاتية :

المبدأ الاول : المفهوم الحضاري للأمية

لم تعد مشكلة الامية في كل ابعادها مشكلة تعليمية او تربوية فحسب ، بل هي في الاساس مشكلة حضارية ، لذا ينبغي تحرير مفهوم محو الامية من اطاره الضيق المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب ، ومن اعتباره ايضا نشاطا تعليميا من الدرجة الدنيا ، ليستوعب الابعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها ، **وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها بقدر ما يجب ان يكون وسيلة لبلوغ عمليات اهم** . ومن هنا ينبغي توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الايجابية في بناء المجتمع الجديد ، والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة .

المبدأ الثاني : المواجهة الشاملة (تكامل جهود محو الامية مع جهود التنمية)

على الرغم من ان الامية مشكلة في حد ذاتها ، الا انها وجه اخر لقضية وجهها الاول هو التخلف الحضاري ، ولهذا يتطلب الامر ان يكون العمل في مجال محو الامية مستهدفا في ذات الوقت تحديث المجتمع وما يشتمل عليه من بنى وعلاقات اجتماعية . وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ اسلوب المواجهة كأساس لحملات محو الامية في كل موقع من مواقع العمل ، اذا ما أريد تحقيق الاهداف التي ينشدها المجتمع العربي في حركته الى المعاصرة والتقدم . كذلك لا بد من ربط جهود محو الامية بجهود التنمية الشاملة . ويتمثل ذلك بالدرجة الاولى في عمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والارشاد الزراعي وتنمية المجتمع ، وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل بما يحقق انعكاسات واضحة على بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية على مختلف المستويات .

المبدأ الثالث : قومية العمل العربي في مجال محو الامية

لا بد من الاخذ بمبدأ قومية العمل العربي من خلال نظرة تتجاوز الحدود القطرية ، سعيا لبناء الانسان العربي المعاصر ، أيا كان موقعه باعتباره واجبا قوميا ، **لان الانسان العربي هو في الواقع اغلى الموارد وابقاها واكثرها عطاء وبقاء على الارض العربية . ان القضاء على امية الانسان العربي وتنمية قدراته ومهاراته كسب للامة العربية كلها** . لذلك فان قومية العمل العربي من الحلول الاساسية لمواجهة المشكلة عن طريق مساعدة الدول القادرة للدول غير القادرة ماديا وبشريا .

ومن هنا تجيء اهمية انشاء مصرف عربي للثروة البشرية والمالية للاستفادة به في هذا الجهد المكثف المطلوب .

المبدأ الرابع : اهمية القرار السياسي والارادة الشعبية في الحملة الشاملة لمحو الأمية

يعد هذا المبدأ من الاهمية بمكان ، لان مشكلة الامية باعتبارها مظهرا للتخلف ، هي مشكلة ذات طابع سياسي تتطلب جهدا قوميا ووطنيا وتستحق الاولوية . ولما كان جوهر هذه الاستراتيجية يرتكز على اسلوب المواجهة الشاملة على مستوى جميع مناشط الحياة في المجتمع ، بهدف تحديثها ، فانه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسي يتخذ من اعلى مستوى في الدولة لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين على شؤون التخطيط والتنفيذ في مختلف المناشط في المجتمع ، وليكون في الوقت نفسه منظما لجميع الطاقات ، والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء على الامية بمعناها الحضاري ، بما يحقق الارادة الشعبية .

والقرار السياسي والارادة الشعبية بهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة التي تتصدى لكل مظاهر التخلف في المجتمع . فهما يملكان القوة التشريعية والادارية والشعبية المؤثرة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات ، كما يملكان تزويدها بامكانات التنفيذ .

المبدأ الخامس : توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة

ويتطلب هذا المبدأ حشد كل الطاقات الجماهيرية المتاحة وتوفير كل الامكانات المادية والعلمية اللازمة لها ، وفتح الباب على مصراعيه امام التنظيمات الجماهيرية لتقديم الاسهامات الفعالة الممكنة ، وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية ، في مواجهة شاملة لمناشط الحياة املا في تحديث المجتمع ، وعلى اساس ان الامية في طبيعتها افراز طبيعي للحياة التقليدية في المجتمع .

ان المبادرات الشعبية من قبل التنظيمات الجماهيرية التي تتمثل في التنظيمات العمالية والمهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية والنسوية وتنظيمات الشباب ما تزال ضعيفة في حاجة الى عون وتشجيع . ان هذه القوى ينبغي ان يكون لها اسهام واضح وفعال في الجهد المبذول ، وان تدرس على المستوى القومي ، وعلى المستوى القطري ، وسائل اجتذاب هذه القوى الى ميادين العمل ، بحيث تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية في هذا المجال . وان يكون العون الذاتي اتجاها اصيلا غير هامشي في حلبة هذا النضال ، بحيث لا يكون عبء التمويل كله ملقى على عاتق الحكومات ، وانما يكون في اطار مشاركة شعبية واعية .

المبدأ السادس : سد منابع الامية بالزامية التعليم الابتدائي وتعميمه

يشير الواقع الحالي الى ان انظمة التعليم قد عجزت عن الوصول الى الاستيعاب الكامل للملزمين . ويعني ذلك تفاقم الامية ودوام مدها بروافد للبقاء . ومن البديهي ان يكون في مقدمة المبادىء الاساسية سد المنابع التي تغذي الامية بنصيب وافر سنويا ، تمكينا للجهود المبذولة من ان تتفرغ لتصفية الرصيد الحالي من الاميين ، وليسهل بعد ذلك محاصرته وتقليص حجمه والقضاء عليه مع مرور السنوات المحددة في الهدف الاستراتيجي .

وهذا امر يتطلب وضع خطط عملية ومحددة زمنيا لاستيعاب جميع الاطفال العرب في سن الالزام ، والتصدي لمشكلة التسرب بمعالجة اسبابه الاجتماعية والتربوية .

المبدأ السابع : تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي وغير المدرسي

وفضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين ، لا بد ايضا من تحقيق التكامل بين التعليم النظامي (المدرسي) والتعليم غير النظامي (محو الامية وتعليم الكبار) على مستوى التخطيط والتنفيذ والعائد في اطار فلسفة التعليم المستمر ، وذلك بفتح القنوات ومد الجسور بين النظامين لفتح فرص التعليم المستمر والدائم امام المتحررين من الامية ، حتى لا يقف تعليمهم عند مستوى منخفض يؤدي الى الارتداد الى الامية . كما ينبغي الاستفادة من حاجات المجتمع المتجددة في تطوير النظم والتشريعات والادارة المدرسية فيما يختص بالسن والمناهج والمراحل والمستويات والتقويم والامتحانات والشهادات ، بما يمكن من انشاء مؤسسات تعليمية جديدة واستنباط صيغ لمعاهد ومراكز لمختلف نوعيات المتعلمين ومستوياتهم ، ولمختلف الانشطة الحديثة للعمال والحرفيين والفلاحين وغيرهم .

المبدأ الثامن : الاخذ بالاسلوب العلمي في مواجهة المشكلة

بعد ان ثبت قصور الاساليب التقليدية في المواجهة الفعالة لمشكلة الامية ، يتطلب الامر ضرورة الأخذ بالاسلوب العلمي في مواجهتها، ويتمثل ذلك في تصميم الخطط واعداد التقنيات الحديثة ومجالات التنفيذ ، والاستفادة من المعطيات العلمية في فهم سيكولوجية الكبار ومعرفة دوافعهم الحقيقية للتعلم ، وكذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة والاساليب الفنية في التنفيذ وفي رسم خطوات العمل وفي تقويمها ، ورسم خريطة التنمية الشاملة على اساس التكامل العضوي بين المناشط التعليمية والحضارية .

المبدأ التاسع : توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة لمشكلة الامية

ويعني هذا المبدأ تحديد الحوافز الايجابية والسلبية المادية والاجتماعية والمعنوية المناسبة لدفع الاميين نحو التعليم ، ثم تشخيص الحوافز المناسبة لكل نوعية من نوعيات الاميين صغارا وكبارا ، ذكورا واناثا ، عمالا ومهنيين ، في الريف والحضر والبادية ، كل قطاع بما يناسبه من حوافز مادية واجتماعية ومعنوية في اطار خطط التنمية واحتياجات الأفراد والمجتمع .

المبدأ العاشر : المتابعة والتقويم المستمران لكل المراحل والخطوات والاهداف

ان الالتزام بمبدأ المتابعة والتقويم المستمرين لسير العمل اثناء التنفيذ لدراسة المعوقات وابتكار الحلول ، امر ضروري لا بد من الاهتمام به لمعرفة الخطوات التي نفذت ، ومدى مسايرتها لمتطلبات العمل في هذا المجال ، ومدى اقترابها او ابتعادها عن الاهداف المرسومة . وقد طرحت الاستراتيجية العربية لكل مبدأ من هذه المبادىء والاتجاهات الاساسية خطوات اجرائية للتنفيذ تحتوي على عدة بدائل ومقترحات تتناسب في جملتها مع درجات التفاوت .

ثانيا : ضرورة تحريك مؤسسات تعليم الكبار (التعليم اللانظامي) وترشيدها لتلبية احتياجات الجماهير العربية الفكرية والثقافية والحضارية والاقتصادية .

ان تعليم الكبار بمفهومه الواسع المتكامل ومضامينه الحديثة ليس غريبا على الحضارة العربية الاسلامية ، فالتراث العربي الاسلامي يزخر بالشواهد والحركات التربوية المختلفة التي تعكس الجذور التاريخية للتربية المستديمة للكبار ، في كل مراحل تطور الفكر العربي الاسلامي ، ابتداء من مجالس العلم والعلماء في المساجد والرواقات ، الى المدارس الفكرية والتربوية التي شهدتها الزيتونة والازهر الشريف والمدرسة المستنصرية . اذ كان ولا زال لكل من هذه المؤسسات العربية الاصيلة فلسفتها الخاصة وتراثها الخالد وابداعاتها المشرقة ، ومرتكزاتها العلمية المستمدة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف واصالة الحضارة العربية وثوريتها . واذا نظرنا للتحولات التي طرأت على مؤسسات تعليم الكبار حاليا في الوطن العربي نجد ان التحول النوعي الذي واكب حركة تعليم الكبار في الاحقاب الثلاثةالماضية ، من حيث تطور فلسفة واهداف ومضامين تعليم الكبار ، يعكس الدور الديناميكي والمؤثر الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات تعليم الكبار في عملية التحول الفكري والاقتصادي والثقافي التي تجتاح دول العالم الآن ، خاصة النامية منها . **فبرزت فكرة (تعليم الجماهير) في الاربعينات ، الى ان تطورت الى (التربية الاساسية) ثم الى (تنمية المجتمع) ثم الى (التعليم الوظيفي للكبار) ثم الى (التعليم المستمر) واخيرا (التعليم المتواصل مدى الحياة).وقد جاءت هذه التحولات نتيجة للتمازج الانساني والاحتكاك الدولي الذي شهدته المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار في اليسنور عام ١٩٤٩ ، ومنتريال في عام ١٩٦٠ ، وطوكيو في عام ١٩٧٠، ونيروبي في عام ١٩٧٦ ، وكان نتيجة كل ذلك ان تبلورت المعالم الرئيسية لتعليم الكبار كدليل جديد ومتطور .**

ولقد ادى تفاعل الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الجماهيرية مع الانفجار الثقافي الذي اكتسح العالم الى توسيع دائرة المعارف والبحوث والدراسات والتجارب والخبرات في ميادين تعليم الكبار المختلفة ، في مقابل التجديدات والمستحدثات في النظم التربوية والتقليدية المألوفة في مجالات التعليم النظامي بانماطه المختلفة . فنشأت لتعليم الكبار مؤسساته الخاصة التي وجدت جذورها التاريخية في الحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي واكبت نهاية القرن السابق ، فكانت تعبيرا صادقا عن حاجات المجتمعات المختلفة إلى تلك المؤسسات ، واستكمالا لعملية بناء الانسان والمجتمع ، فشهدت بريطانيا مثلا في القرن التاسع عشر ميلاد العديد من مؤسسات وجمعيات تعليم الكبار مثل المعاهد الميكانيكية التي أسسها جورج ببيرك في لندن وجلاسجو عام ١٩٢٤ . وقبلها قامت حركة الارشاد الجامعي التي اجتاحت الجامعات البريطانية بهدف ربط الجامعات بالمجتمع ، وتوظيف الامكانات المادية والبشرية المتاحة بالجامعات لخدمته . فأنشأت جامعات لندن عام ١٨٢٦ ، ودرهام عام ١٨٣٢ ، واكسفورد عام ١٨٥٠ ، ومانشستر عام ١٨٥١ ، وكمبردج عام ١٨٧٤ ، وبريستول عام ١٨٧٦ ، وشفيلد عام ١٨٧٩ ، وبرمنجهام عام ١٨٨٦ ، اقساما للارشاد الجامعي . كما صحبت هذه الفترة بزوغ حصيلة ممتازة من الجمعيات العلمية المتخصصة التي كانت تهدف الى توسيع دائرة المعارف التطبيقية على المجتمع مثل الجمعية الجيولوجية عام ١٨٠٧ ، والجمعية الملكية الفلكية عام ١٨٢٠ ، والجمعية الملكية للنبات عام ١٨٣٩ .. الخ

ومع بداية القرن العشرين ابتدأت حركة تعليم الكبار في بريطانيا تفرز مؤسسات جديدة لا زالت تلعب دورا هاما في تعليم الكبار بمفهومه الليبرالي في بريطانيا، واهمها اتحاد العمال البريطاني الذي

اسسه البرت ماسند بروج في عام ١٩٠٣ ، ومعاهد الدراسات الاضافية بالجامعات البريطانية التي جاءت نتيجة لتقرير عام ١٩١٩ ، في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، والذي نص على ان تنشىء كل جامعة في بريطانيا معهداً للدراسات الاضافية يقدم دراسات متنوعة للكبار في منطقة الجامعة ، خاصة الجامعات الريفية . ومع ظهور تشريع ١٩٤٤ ، ظهرت مؤسسات التدريب المهني والفني في بريطانيا لتسهم في اعداد القوة البشرية المتوسطة لتغطية احتياجات قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات .

وامتد اثر هذه المؤسسات على حركة تعليم الكبار في بقية البلدان الاوروبية ، فنشأت مؤسسات اوروبية لها خصوصيتها ، وكانت نتاجا طبيعيا لتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت التطور التاريخي والسياسي لتلك البلدان ، وانعكاسا للقيم الاجتماعية والروحية الموروثة فيها . وكنماذج لهذه المؤسسات نجد المدارس الشعبية العليا في الدول الاسكندنافية ، التي بدأها الراهب قرندنق في الدانمارك في عام ١٨٤٤ ، ومعاهد الثقافة العمالية والمكتبات المتجولة وحلقات الدراسة الجماعية ... الخ . كما ظهرت في المانيا مؤسسة قومية مشابهة للمدارس الشعبية العليا . وفي الولايات المتحدة الامريكية ازدهرت مؤسسات الارشاد التعاوني والزراعي للكبار ، وكذلك مؤسسات الارشاد الجامعي والمدارس العامة ، والجمعيات والمنظمات الاهلية ، بالاضافة الى مدارس التعليم بالمراسلة للكبار .

وفي أوروبا الشرقية انتظمت بلدان المعسكر الاشتراكي حركة فريدة من مؤسسات تعليم الكبار اتسمت بالتركيز على الوعي الايديولوجي للعمال والفلاحين، بالاضافة إلى المؤسسات المتخصصة مثل اكاديميات الفلاحين في المانيا الشرقية ، وفصول الدراسة المسائية للعمال في هنغاريا ، وحلقات للدراسة المشتركة للكبار في تشيكوسلوفاكيا ، والجامعات الشعبية في يوغسلافيا ، بالاضافة الى التوسع في معاهد التدريب اثناء الخدمة وربط معاهد التعليم العالي بنظام تربوي متناسق يهدف الى تأهيل الفنيين والعمال المهرة في اطار ادارات مركزية تشرف على انماط التدريب المختلفة في اغلب البلدان الاشتراكية .

ومع تطور مفاهيم ومضامين تعليم الكبار ودور مؤسساته وبرامجه ، كعنصر ضروري ولازم لعملية البناء الوطني ، وكعامل اساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة في الستينات عندما راجت فكرة التنمية الاقتصادية للتعليم ، اخذت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجد القبول من راسمي السياسات وواضعي الخطط التنموية في دول العالم الثالث ، ووجدت انعكاسات في الاهتمام ببنى وهياكل وبرامج تعليم الكبار ، واصدار التشريعات المنظمة له ، وتهيئة مصادر تمويله واعداد الكوادر المدربة لتنفيذ خططه .

وترتب على ذلك نشوء شبكة عريضة ومتداخلة لمؤسسات تعليم الكبار في تلك البلدان في قطاعات التعليم النظامي والتعليم اللانظامي والتعليم غير النظامي . وسنحاول ابراز دور كل من هذه القطاعات ومؤسساتها التعليمية في تعليم الكبار ، مع الاخذ في الاعتبار بان تعريف تعليم الكبار في هذا البحث هو التعريف نفسه الذي قبلته دول العالم في المؤتمر العام لليونسكو في نيروبي عام ١٩٧٦ . وهو (المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة) ايا كان مضمونها ومستواها واسلوبها : مدرسية كانت او غير مدرسية ، وسواء كانت امتداداً او بديلا للتعليم الاول المقدم في المدارس والكليات والجامعات ، او في فترة التلمذة الصناعية ، والذي يتوسل به الاشخاص الذين يعتبرون من الكبار في نظر المجتمع الذي ينتمون اليه لتنمية قدراتهم واثراء معارفهم وتحسين مؤهلاتهم الفنية او المهنية او

توجيهها وجهة جديدة ، وتغيير مواقفهم او مسلكهم ، مستهدفين التنمية الكاملة لشخصيتهم والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوازنة والمستقلة . وانطلاقا من هذا التعريف ، فان كل العمليات التربوية والاجتماعية والثقافية ، في اي زمان وفي اي مكان ، الموجهة الى الفئات العمرية غير المنتظمة في المدرسة النظامية ، تصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التربية المستمرة للكبار . وهذا يعكس مدى الآفاق الواسعة التي تتيح فرص التعلم بانماطه المتعددة للكبار ، الشيء الذي يلقي على المجتمع بكل مؤسساته التربوية والسياسية والاجتماعية مسؤوليات واضحة ومحددة تجاه تعليم افراده ، بحيث لا تقتصر فرص التعليم على فترات التردد على فصول الدراسة النظامية ، بل تمتد مدى العمر لتشمل كافة المهارات وفروع المعرفة المختلفة ، وتستخدم جميع السبل والوسائل التربوية لتهيئة المجال لجميع الافراد لتحقيق التنمية الفكرية والثقافية والاجتماعية الشاملة لشخصيتهم . وهنا لا بد من الاخذ بالاعتبار كل الدوافع والعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تحفز الكبار على التعليم ، وكذلك خصائص الكبار العقلية والانفعالية والخلقية وخبراتهم ، اذ ان هذه الخصائص تعكس غالبية الاحيان الجذور التاريخية للمجتمع،بالاضافة الى قيمه وموروثاته وابعاده الاخرى التي تمثل ترابطا عضويا بين احتياجات الكبار ووضعيتهم في المجتمع ، وبالتالي تفاعلهم معه .

ومن هنا فان دور تعليم الكبار ومؤسساته هو دور اساسي ، غير ان هذا الدور يتفاوت حسب نوعية المؤسسة واهدافها وقدرتها على استيعاب عملية التغيير المتسارعة ، وعلى فئة الكبار الموجه لها البرنامج بالاضافة الى تفصيلات البرنامج ومحتواه . وسنحاول تشخيص هذا الدور في المؤسسات التعليمية بانماطه الثلاثة : مؤسسات التعليم النظامي والتعليم اللانظامي والتعليم غير النظامي ، مع التركيز على الوضع في البلدان العربية .

أ ـ مؤسسات التعليم النظامي :

تتميز مؤسسات التعليم النظامي او التربية المدرسية بالتنظيم والانتظام الذي يتكامل في بنيته ومراحله المتتالية التي تبدأ في شكل هرمي يمتد من المدرسة الابتدائية ، مرورا بالمدرسة الثانوية ، ثم التعليم العالي ، الى ان تصل قمة الهرم في الجامعات .

هذا ولكل واحدة من هذه المؤسسات دورها في الاطار التربوي العام ، ولها واجبات محددة تصاغ في اغلب الاحايين في تشريعات وقوانين ولوائح تحدد اهداف اداراتها ومناهجها وطرائقها ، والاهداف التربوية المناطة التي تواجه البلدان المختلفة ، **اذ ان حاجات المجتمع المتغيرة تفرض اتصالا اوثق بمصادر المعرفة والثقافة ومجاراة الطفرة الهائلة التي صاحبت الانفجار التكنولوجي والاعلامي والثقافي الذي يجتاح العالم ، بالاضافة الى ما أقرته الدراسات والبحوث والتجارب العالمية والاقليمية والمحلية في فروع التربية المستمرة المختلفة ، وساهم هذا في زيادة الاموال المخصصة لقطاعات التربية في الوطن العربي ، حيث وصلت الى ٤,٩٪ من الدخل القومي لهذه الدول عام ١٩٧٠** ، مما يفرض عليها تبعات ومهام جديدة خارج البنية التقليدية للتعليم المدرسي ، اذ ان امتداد حاجات المجتمع للمزيد من التعليم والمعرفة تفرض على قطاعات التعليم ان تلعب دورا ايجابيا ورائدا في عملية بناء المجتمع ، وان تصبح مراكز اشعاع تربوي وثقافي في المدن والارياف ، ذلك انها بحكم طبيعتها وتمركز القدرات التعليمية فيها تكون اهلا لمثل هذا الدور . وفي الوطن العربي نجد ان مؤسسات التعليم النظامي المؤهلة لمثل هذا الدور يمكن تصنيفها كالاتي : المدارس (الابتدائي ـ الثانوية ـ العليا) ، الجامعات ، معاهد تدريب المعلمين ، معاهد ومراكز التدريب المهني ، معاهد ومراكز التدريب الزراعي والصناعي ، معاهد ومراكز تدريب المعوقين الكبار

(الصم ـ البكم ـ المكفوفين ... الخ) ، معاهد تنمية المجتمع والتربية الاساسية .

واذا حاولنا تحليل دور كل من هذه المؤسسات في عملية تعليم الكبار ، فسنجد ان لكل منها دورا يمكن ان توفيه في اطار الاهداف العامة لتعليم الكبار ووفقا للامكانات البشرية والمادية والتربوية المتوفرة فيها ، مع مراعاة ان دوافع الكبار للتعليم والمكيفات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم الظروف الموضوعية لممارستها للتعلم في اطار الاسرة والجماعة والمجتمع ، تساعد في تصنيف الفئات المختلفة من الكبار ، وبالتالي في تحديد احتياجاتهم التعليمية التي لا بد وان تنعكس على طبيعة المؤسسة التربوية ووضعيتها ، في اطار الخطة الشمولية للتعليم في أي زمان ومكان . **فاذا صنفنا فئات الكبار بدءاً بفئات الأميين الذين لم يجدوا فرصة التعليم النظامي ، نجد أن الفئات الأخرى تشمل : أ ـ من وجدوا فرصة للتعليم ولكنهم تسربوا منه ، ب ـ الذين تعذر عليهم التعليم بعد نهاية المرحلة الابتدائية ، جـ ـ الذين أكملوا تعليمهم النظامي في مراحل التعليم العالي ولكنهم يرغبون في تنمية قدراتهم واكتساب مهارات جديدة ، د ـ الذين أكملوا تعليمهم الجامعي ولكن تتوالد لديهم رغبات ملحة في الاستزادة من المعرفة في فروعها الأخرى خارج دائرات اختصاصهم في دراساتهم المنهجية .**

وبما ان كل فئة من هذه الفئات تتفاوت في نسبتها من تعداد السكان ، وفي تركيبها الاجتماعي والجغرافي ، وفي مدى قابليتها للتعلم ورغبتها فيه ، ومدى حاجة المجتمع اليها في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى امكانية الدولة الانفاق عليها في ضوء معدلات التنمية وضمان مردود اقتصادي واجتماعي يتكافأ وحجم الاستثمار فيها ، نجد ان القضية قد تأخذ ابعادا اكثر رحابة من حسابات العائد بمقاييس الاقتصاد ، اذ ان الدولة ـ اي دولة ـ مهما كانت مواردها محدودة وامكاناتها قاصرة ، من واجباتها الاساسية توفير فرص التعليم كما ونوعا للصغار والكبار كحق اساسي لمواطنيها تكفله التشريعات والقوانين وتؤمنه الحقوق الاساسية للمواطن .

ومؤسسات التعليم النظامي ، من مدارس ومعاهد وجامعات ومراكز تدريب ، يمكن لها اذا وظفت توظيفا محكما وطورت في اطار الخطة المركزية لاعداد القوى البشرية ان تسهم في بلورة برامج هادفة للكبار تنبثق من حاجات المجتمع والافراد . ويمكن جعل هذه الوظائف فيما يلي :

بالنسبة للتعليم الابتدائي : ان المدرسة الابتدائية في الوطن العربي قد عجزت عن استيعاب جميع الاطفال الذين هم في سن الالزام ، مما تسبب في خلق جيش جرار من الاميين . ورغم انه لا توجد احصائية مجازة لنسبة الاميين في الوطن العربي ، الا انه من المسلم به ان هذه النسبة عالية جدا ، رغم تفاوتها من قطر الى قطر وبين الفئات العمرية المختلفة ، وبين الرجال والنساء ، وفي الريف والحضر . **ورغم المحاولات الجادة في كثير من بلدان الوطن العربي لتعميم التعليم الابتدائي حتى يمكن سد منبع من المنابع الاساسية للامية ، نجد ان بعض المعوقات تحول دون ذلك ، لان عملية تعميم التعليم الابتدائي تعوقها عوامل متعددة يمكن ارجاعها الى نقص المدارس ونوعيتها ، نقص المعلمين ، مقاومة بعض اولياء الامور نتيجة لخلفيات اجتماعية وقبلية واقتصادية ، معدلات الزيادة السكانية المرتفعة في بعض البلدان ، مشكلة البدو ، عدم تكافؤ الفرص في الاستيعاب في المراحل التعليمية العليا ، بالاضافة الى تفشي ظاهرة التسرب او الانقطاع عن الدراسة قبل اكمال المرحلة** . وهذه الظاهرة تجد تفسيرها في اسلوب التعليم،عوامله وطرائقه ومستوى المعلم وموقع المدرسة الجغرافي وكثافة الفصل وتنوع المناشط المدرسية ونوعية

التغذية المدرسية ووسائل النقل والاقامة الداخلية ونسبة المعلمين الى التلاميذ ، بالاضافة الى العوائق المالية (مجانية التعليم) ، والاجتماعية (المناخ العائلي) ، والتباين الاجتماعي .. الخ . ورغم ذلك فان المدرسة الابتدائية يمكن ان تسهم في عملية تعليم الكبار وذلك عن طريق :

١ ــ العمل على تحقيق اقصى درجة من الاستيعاب لسد المنبع الرئيسي للأمية، مع اعطاء الاعتبار الى معدل الزيادة في السكان في الوطن العربي الذي يربو على ٢,٦٪ .

٢ ــ تنظيم دراسات منظمة لليافعين واليافعات في الفئة العمرية ١٠ الى ١٥ سنة ، في الحالات التي لا توجد فيها دور لهذه الفئة .

٣ ــ فتح مراكز مسائية لمحو الامية والتثقيف العام ، وذلك لتجنيد واعداد وتدريب وترغيب كوادر التعليم الابتدائي والعاملين فيه من معلمين ومشرفين للاسهام في كل مراحل حملات محو الامية : من تخطيط الحملات وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها ، مع الاستعانة بكل الطاقات الاخرى المتوفرة في المجتمع .

٤ ــ بما ان المدرسة الابتدائية تمثل مصدرا للاشعاع الثقافي والاجتماعي وهي اكثر انتشارا وأثرا ، امتدادا من قلب المدينة الى شرايينها واوردتها في الريف وتجمعات البدو ، فلها دور فعال في التنسيق بين المؤسسات الثقافية والاندية الادبية والرياضية والنقابية ودور العبادة ووسائل الاعلام من راديو وتلفزيون وصحافة محلية ، من اجل توعية الجماهير وتبصيرهم باهمية العلم وخطورة الامية ، وذلك بوضع كل امكاناتها من معلمين ومبان وادوات ووسائل ومواد في خدمة حملات مكافحة الامية .

٥ ــ في المجتمعات الريفية والبدوية يمكن ان تسهم في تحريك المجتمع ، وخلق القيادات المحلية التي يمكن ان تلعب دورا اجتماعيا قياديا في محاربة العادات الاجتماعية الضارة ، والتقاليد البالية والموروثات التي تعوق حركة المجتمع ، وتؤثر على الرغبة في التعليم ، وتحد من الانخراط في صفوف محو الامية .

بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي : يمكن استخدام الامكانات المادية والبشرية والفنية المتوفرة فيهما في عملية متابعة حملات محو الامية وتقويم الاداء فيها وامداد الجهة المعنية المشرفة على حملات محو الامية بالمعلومات الاولية من احصاءات ودراسات خاصة بالسكان ومواقع عملهم وتركيبهم الاجتماعي والوظيفي . **كما يمكن لمؤسسات التعليم الثانوي والعالي ان تنظم دراسات في مرحلتي المتابعة والتعليم المستمر للكبار الذين يكملون مرحلتي الاساس والتكميل في صفوف محو الامية ، وتؤهلهم شهاداتهم للاستمرار في التعليم فيما بعد الصف الرابع الابتدائي ، وهكذا تفتح لهم القنوات والجسور للانخراط في سلك التعليم النظامي تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية . وهذا قد يقضي ان تتخلى هذه المؤسسات التعليمية عن مجهودها التقليدي** ، وان تتسم بطابع اكثر من المرونة في مناهجها وطرائقها بالنسبة لفئات المنتسبين من قبل في فصول محو الامية . كما ان الادارة المدرسية فيها لا بد وان تخضع للتغيير ، لتواكب البواعث والحوافز التي تدفع بالكبار للتعليم ، واضعة في الاعتبار خصائص الكبار العقلية وقدراتهم الجسمانية وعوامل النظر والسمع والانفعال ، بالاضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية فضلا عن الرصيد الزاخر من خبراتهم وتجاربهم واحتكاكهم بالحياة .

بالنسبة الى معاهد تدريب المعلمين : ان لمعاهد تدريب المعلمين في مستوياتها المختلفة دوراً اساسيا هاماً وذلك في :

١ ــ تدريب الفئات المختلفة من العاملين في مجالات تعليم الكبار المتعددة ، عن طريق اعداد دورات تدريبية متخصصة ومتنوعة تضع في اعتبارها ، بالاضافة الى اكساب المتدربين المهارات الاساسية التي يتضمنها البرنامج التدريبي المحدد لأعطاء المتدربين الركائز الاساسية للابعاد التربوية والنفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لعملية تعليم الكبار في اطار التربية المستمرة .

٢ ــ استنباط الاساليب والطرائق والوسائل التربوية التي تلائم خصائص المتعلمين وظروف البيئة وعوامل الزمان والمكان وقلة التكلفة .

٣ ــ المساهمة في اعداد المناهج والكتب وذلك باجراء البحوث النظرية والدراسات التطبيقية الميدانية التي تلائم العمليات التربوية المحددة في البرنامج التدريبي ، لاعداد المعلم والمشرف في اطار برنامج تعليم الكبار .

٤ ــ اجراء البحوث والدراسات لاستعمال الطرق الحديثة في التربية مع الاستعانة بتقنيات التعليم ومستحدثاته لغرض رفع كفاءته .

٥ ــ توسيع قاعدة الخدمات المكتبية وذلك بالمساهمة في اعداد المادة المقروءة المناسبة لمرحلتي المتابعة والتعليم المستمر ، وكذلك بالعمل على توزيعها .

٦ ــ المساهمة في اصدار واخراج صحافة متخصصة للكبار وكذلك الاسهام مع اجهزة الاعلام في اخراج برامج ثقافية وترفيهية للكبار نابعة من واقع البيئة وحاجات الافراد والمجتمع .

بالنسبة لمعاهد التدريب المهني والتدريب الزراعي ومعاهد المعوقين ومراكز تنمية المجتمع والتربية الأساسية : لا شك ان هذه المؤسسات التربوية تلعب دورا اساسيا في تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بامداد المجتمع بالعناصر المؤهلة لتلبية احتياجات التوعية المختلفة ، في مجالات الصناعة والزراعة وتنمية المجتمع . غير ان وجود هذه المعاهد يملي عليها بالضرورة ربط برامجها ربطا وظيفيا باحتياجات المجتمع ، وذلك يمكن ان يتم عن طريق اعداد مشروعات تجريبية رائدة تسهم فيها القطاعات المختلفة من الكبار ، وتهدف الى صقل مهاراتهم وتوسيع مداركهم واكسابهم قدرات جديدة تساعدهم في دفع عملية الانتاج . كما تستطيع هذه المعاهد تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وندوات للكبار في مجالات تخصصها المختلفة ، بهدف ربطهم بالمستحدثات التقنية والتطور العلمي ، وكذلك تزويدهم بشبكة معلومات مبسطة عن طريق استصدار الكتيبات والمطبوعات والمجلات المبرمجة في مجالات التصنيع والزراعة وتنمية المجتمع ، بهدف تنمية وعي تلك القضايا وخلق مناخ علمي وتكنولوجي يتكامل مع التربية المستمرة للكبار وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بالنسبة للجامعات : يمكن تلخيص الدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعات كمؤسسات تعليمية في تعليم الكبار في ثلاثة محاور :

١ ــ إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة في تعليم الكبار .
٢ ــ اجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجالات تعليم الكبار المختلفة .

٣ ــ فتح القنوات مع المجتمع عن طريق توسيع خدمات الارشاد الجامعي والدراسات الاضافية والجامعات المفتوحة .

فبالنسبة لاعداد القوى البشرية فقد اخذت اكثر الجامعات في تقديم محاضرات للطلاب في مستوى التعليم الجامعي وشهادات عليا في تعليم الكبار على مستوى التعليم فوق الجامعي كالدبلوم ، والماجستير ، والدكتوراه ، وقد نهجت بعض الجامعات العربية في السودان ومصر والعراق وخلافها في تقديم مثل هذه الدراسات ، كجزء لا يتجزأ من مناهج كليات التربية فيها ، وكثير من الجامعات العربية الان في طريقها لتقديم دراسات متخصصة في تعليم الكبار ، وذلك بهدف امداد المجتمع بالاطر المؤهلة عمليا ومهنيا لقيادة مؤسسات تعليم الكبار فيه .

اما بالنسبة للبحوث والدراسات في تعليم الكبار فتلتقي فيها أغلب كليات التربية بالجامعات العربية . فهي تمتد من دراسة الخصائص النفسية للكبار الى اجراء البحوث النظرية والتطبيقية في مجالات المناهج والوسائل والادارة والتخطيط والتمويل والتدريب والدراسات المقارنة في تعليم الكبار .اضافة الى ذلك فان كثيراً من الجامعات تجري بحوثا ودراسات مشتركة مع وزارة التربية والشؤون الاجتماعية والتخطيط وسواها ، تهدف الى دراسة ظواهر معينة تعوق حركة مؤسسات تعليم الكبار ونموها ، وكذلك دراسة العوامل المرتبطة بالتعليم النظامي والتعليم اللانظامي والتعليم غير النظامي ، وتكاملها في اطار التعليم المستمر مدى الحياة في البلدان العربية المختلفة .

اما الدور الثالث للجامعات فيتمثل في المجال الواسع والارحب ، وذلك باتجاهها لخلق اقسام للارشاد الجامعي والدراسات الاضافية والجامعة المفتوحة ، بهدف ربط الجامعة بالمجتمع ، وتقديم الامكانات العلمية والبشرية المتوفرة للجامعات لخدمة المجتمع بكل قطاعاته وقنواته ، وذلك بسد الجسور بين الجامعات والمجتمع عن طريق :

١ ــ تنظيم دراسات لفترات تتراوح في دوراتها في كل المجالات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي لا توجد مؤسسات تعليمية مؤهلة لتقديمها وخاصة في مجال تدريب وتوفير الفنيين والاحصائيين ، وامناء المكتبات وخدمات السكرتارية ، والرعاية الاجتماعية ، ورواد معاهد التعليم الخاص للمعوقين والمتفوقين عقليا .. الخ .

٢ ــ تنظيم برامج للندوات والمحاضرات العامة والتوعية الفكرية بهدف خلق حركة فكرية واجتماعية رياضية يسهم فيها اساتذة الجامعات والشخصيات القيادية في المجتمع .

٣ ــ تنظيم مؤتمرات قومية تعد لها الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك للاسهام في معالجة القضايا ذات الصبغة القومية والعالمية ، والتي لا توجد في المجتمع جهات مؤهلة لاعداد دراستها وتنظيمها اكثر من الجامعات .

٤ ــ التنسيق مع معاهد الثقافة العمالية ووسائل الاتصال الجماهيرية ومعاهد التعليم بالمراسلة في امداد الكبار بالمعرفة المطلوبة ، خاصة فيما يتعلق باعداد المواد المقروءة والدراسات .

٥ ــ قد يتطلب الامر في بعض البلدان التي تتعدد فيها الجامعات ان تنشأ فروع في المحافظات

للمعهد المركزي يشرف عليها ما يسمى بالمعلم المقيم . اذ ان هذه الفروع تسهم في ربط الجامعة بالمجتمعات الحضرية والريفية في المحافظات وببرنامج الارشاد الجامعي والدراسات الاضافية المركزية عن طريق الاستعانة بالخريجين والمتخصصين الموجودين في اماكن الفروع ، بالاضافة الى امدادهم بالمناهج والكتب والنشرات التي تصدر في المركز .

٦ ــ خلق الصلات مع مؤسسات ومنظمات تعليم الكبار اقليميا ودوليا . ويمكن تنويع نشاطات الدراسات الاضافية حسب احتياجات المجتمع وامكانات الجامعة ورغبة الافراد في اطار توسيع دائرة المعرفة والخروج بالجامعات من برامجها العادية .

من هذا العرض نخلص الى ان لمؤسسات التعليم النظامي دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في تعميق مفاهيم تعليم الكبار وتكثيف برامجه ، واستنباط احدث الوسائل والسبل لتنشيطه ونشره ، وتوسيع مجالاته وربطه بحركة المجتمع وتنميته .

ب ــ مؤسسات التعليم اللانظامي

المقصود بالتعليم اللانظامي أنواع التعليم التي يمكن أن تقدم خارج اطار المؤسسات التقليدية (المدرسة ــ المعهد ــ الجامعة) ، ولكنه يلتقي مع التعليم النظامي في كونه يخضع لاجراءات تنظيمية وادارية معينة تهدف إلى تحقيق اهداف تربوية محددة مرتبطة ببرنامج تربوي ومنهج مختار ، ومعلم معد اعداداً يتلاءم مع مكانه في العملية التربوية .

ومن اهم مؤسسات التعليم اللانظامي في الوطن العربي حسب المسح الذي اجراه الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار عام ١٩٧٦ نجد المؤسسات التعليمية الاتية : مراكز اعداد القيادات السياسية والاجتماعية ، مراكز تعليم المهن والمهارات الخاصة والاهلية ، مدارس تعليم اللغات الاجنبية ، معاهد التدريب على الالة الكاتبة ، معاهد التفصيل والخياطة ، مراكز التثقيف العمالي والشبابي والنسائي ، مراكز تدريب الشباب بانواعها ، مؤسسات التعليم بالمراسلة ، مراكز تأهيل المهاجرين ، مراكز تدريب الاسرة ، مراكز التدريب على الزراعة والفلاحة والتشجير ، الجامعات الشعبية .

وتسهم كل هذه المؤسسات في التنمية الفكرية والاجتماعية والمهنية للكبار . ولكل مؤسسة منها خصوصيتها التي تستمدها من اهدافها التربوية والفئات التي توجه البرامج لها ، وكذلك القطاع الاجتماعي المستهدف . ورغم ان هذه المؤسسات تتفاوت في مناهجها وطرائقها ووسائلها ومصادر تمويلها وتركيباتها الادارية والتنظيمية وقدرتها على الاسهـام في تكوين القوة العاملة الماهرة ذات القدرة على الابتكار والابداع ، الا انها تلتقي في عملية التصدي لسد فجوات التعليم النظامي وقصوره في تلبية حاجات الكبار الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

ان التعليم اللانظامي عنصر هام وفعال في عملية تكامل النظام التعليمي ككل ، ويشكل ضرورة اجتماعية واقتصادية وتربوية تستمد جذورها من فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة . ومن هنا ولهذا فان مسؤولية الاهتمام والرعاية لهذه المؤسسات تقع على الدولة وذلك بتقديم العون لها لتعميق دورها التربوي والاجتماعي والثقافي وربطها بالاطار العام بخطط التنمية الاقتصادية والبشرية ، عن طريق استصدار التشريعات واللوائح والقرارات اللازمة لتحديد ادوارها ومسؤولياتها والمساهمة في الانفاق

عليها وتطوير نظمها المالية والادارية واتاحة فرص التدريب المستمر للعاملين فيها والسعي لتكاملها مع اهداف وخطط وبرامج التعليم النظامي .

ج ـ دور مؤسسات التعليم غير النظامي في تعليم الكبار

تمتد آفاق التعليم غير النظامي امتدادا فسيحا ، حيث يشمل كل انواع التعليم التي يتعرض لها الانسان منذ ولادته في محيط الاسرة والمجتمع المحلي الذي ينشأ فيه ويمتد الى كل مراحل حياته . فيشمل هذا النوع من التعليم جملة المعارف والمهارات والتجارب والقيم التي يكتسبها الانسان خارج اطار المؤسسات التعليمية التقليدية بشقيها النظامي واللانظامي .

فهذا النوع من التعليم في اغلب الاحايين غير منظم في برامج ومناهج محددة ، وانما تفرضه حركة التفاعل مع المجتمع بكل مؤسساته السياسية والاجتماعية والنقابية والدينية . ومن هنا يتنوع في اهدافه ومقاصده وطرائقه . ولعل ابرز المؤسسات التي تلعب دورا في التعليم غير النظامي للكبار هي : وسائل الاتصال الجماهيرية (الصحافة ـ الراديو ـ التلفزيون ـ الفيلم) ، دور العبادة والمراكز الدينية ، المكتبات العامة والمراكز الثقافية ، قوافل الثقافة وقصورها ، النقابات المهنية والعمالية ، نوادي السينما والمسرح وفرق هواة التمثيل ، الاندية الادبية والثقافية والرياضية والترفيهية ، الجمعيات المتخصصة المختلفة (تاريخية ـ جغرافية ـ علمية .. الخ) ، جمعيات هواة التصوير والرسم ، المتحف ، الحركات الكشفية وحركات المرشدات والمعسكرات التطوعية ومعسكرات العمل ، التثقيف الصحي ، مراكز التبادل الثقافي ، الجمعيات المهنية (الطبية ـ الزراعية ... الخ) ، المنظمات الجماهيرية والشعبية ، جمعيات تعليم الكبار وتنمية المجتمع .

ويبدو جليا من هذه القائمة ان التعليم غير النظامي يشمل كل ضروب الحياة ، ويؤثر تأثيرا فعالا في تكييف حياة الكبار وصياغة قيمهم الاجتماعية والخلقية ، ويمد جسوره عبر كل قنوات المد الحضاري للمجتمعات المختلفة ، ويعكس في جملته حركة المجتمعات بكل ايجابياتها وسلبياتها ، **اذ ان الممارسة الديمقراطية في المجتمع المحلي تعطي التيارات الفكرية والاجتماعية والنقابية كل الحق في بسط افكارها وتكييف المجتمع بالصور التي ترتضيها . ولعل وسائل الاتصال الجماهيري ـ بمختلف انواعها من صحافة وراديو وتلفزيون ـ أصبحت تلعب دورا مؤثرا في صياغة حياة الناس وبلورة اتجاهاتهم وامزجتهم وسلوكهم وذلك بما هيأته لها الطفرة التكنولوجية العامة من ادوات ووسائل وقنوات .**

فمؤسسات التعليم غير النظامي بتشعبها وتعدد اتجاهاتها ومراميها وأهدافها تشكل العنصر المكمل في حلقة التربية المستمرة للكبار ، رغم اختلافها الشاسع في رصيد المعرفة الذي تتيحه ، وفي الأدوات والوسائل التي تستعملها . ومن هنا يتجسد الدور الهام الذي لا بد وأن يمارسه المجتمع بكل مؤسساته ومنظماته في تكييف مكان التعليم غير النظامي ومؤسساته ، في ضوء الأهداف الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع . وقد يتطلب ذلك ـ أحيانا ـ التدخل المباشر من الدولة ، أو من القوى الاجتماعية الأخرى لترشيد وتنظيم مؤسسات التعليم غير النظامي ، بهدف تطويرها وتطويعها لخدمة الأهداف المختلفة للمجتمعات في اطار فلسفتها وقيمها .

نخلص من هذا العرض الى أن للمؤسسات التعليمية بأنماطها المختلفة دورا أساسيا وهاما في عملية التربية المستمرة للكبار . ويتفاوت هذا الدور في مؤسسات التعليم النظامي والتعليم اللانظامي

والتعليم غير النظامي . وهناك عوامل تربوية واقتصادية واجتماعية وحضارية تسهم ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في صياغة وتحديد هذه الأدوار ، كما أن حركة المجتمع بكل قطاعاته وفلسفته السياسية والاجتماعية تطل عند الحديث عن هذه المؤسسات ، لأنها مصدر الاشعاع الثقافي والتربوي والحضاري ، وتشكل بالنسبة للدولة العمود الفقري ، بامدادها بالقوة البشرية المؤهلة والمهارات المطلوبة للتنمية الشاملة وخلق الوعي الايجابي والمواطنة الصالحة بالنسبة للكبار . فهي صمام الامان الذي يمدهم بالعلم والمعرفة التي تؤهلهم لممارسة حقوقهم الانسانية والاجتماعية والسياسية والادارية ، وبذلك يتم تفاعلهم الايجابي مع المجتمع فيزيد عطاؤهم و تتحقق تطلعاتهم بالاسهام الواعي في عملية التحديث والتغيير والبناء .

ولعل هذه النظرة التفصيلية للمحاور المختلفة لمؤسسات تعليم الكبار في الوطن العربي تكشف الابعاد المكثفة التي يمكن أن تؤديها هذه المؤسسات في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي . وتجدر الاشارة الى أن فلسفة التعليم في هذه المؤسسات لا بد أن تعكس التصورات الفكرية لقضية الوحدة ، اذ يمكن من خلال تثوير المناهج والوسائل طرح القضايا الفكرية وربطها بعملية الاعداد والتأهيل ، اذ أنه من الضروري أن تتحيز العملية التربوية في كل هذه المؤسسات للخروج بالدارسين الكبار من النمطية التعليمية الرامية الى امدادهم بالمعلومات والمهارات والدرجات العلمية إلى جوهر القضية الكامن في خلق الانسان العربي المؤهل حضارياً وفكرياً للتصدي لقضايا الوحدة والمعاصرة .

ثالثا : افاق التعاون العربي المشترك في مجالات تعليم الكبار وتعليم الجماهير العربية

لعل اهم الساحات التي يمكن ان تعطى اولوية في مجالات التعاون العربي المشترك لخلق حركة تعليمية قوية ذات تأثير فعال على تعليم الجماهير العربية هي :

١ ـ الصندوق العربي لمحو الامية وتعليم الكبار

ان قومية المعرفة في الوطن العربي وانعكاس مردودها على كل اجزاء الوطن العربي تقتضي ان تجند الاقطار العربية كل طاقاتها المتاحة وتحشد من مواردها البشرية والمادية ما يكفل محو الامية فيها بفعالية ، وذلك من خلال التنسيق والترشيد الاستراتيجي الذي طرحته الاستراتيجية العربية لمحو الامية وتعليم الكبار في القضاء على الامية في الوطن العربي ، في السقف الزمني المنصوص عنه في الاستراتيجية على اكثر تقدير . وفي سبيل تحقيق الصندوق للاهداف التي انشيء من اجلها فانه سيقدم المعونة المالية الى الجهات الرسمية بالدول العربية والمسؤولة عن برامج محو الامية وتعليم الكبار والى الاتحادات والنقابات والغرف والجمعيات والهيئات والاندية والتنظيمات الجماهيرية والشعبية التي تعمل في هذا المجال على ان تقدم هذه المعونة بمعرفة تلك الجهات الرسمية في تلك البلدان . ويمكن استخدام هذه المعونات في شتى الاغراض مثل اعداد الكتب وكلفة ايفاد الخبراء وتكلفة الدراسات الميدانية والاسهام العيني بمد الدول المحتاجة باللوازم والمتعلقة بانتاج بعض الوسائل السمعية والبصرية من افلام وملصقات وشرائح ووسائل ايضاح وغيرها ، واي بنود اخرى تساعد الدول بالقضاء على الامية في اطار الاستراتيجية العربية . هذا وتأكيدا لاهمية قيام الصندوق ، فقد عقد الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار لجنة خبراء عرب بالقاهرة في الفتـرة من ١٥ إلى ١٩/١٠/١٩٧٧ . وقد اصدرت هذه اللجنة توصيات مفصلة عن دور الصندوق ووسائل تمويله ونظامه

الاساسي ، على ان يكون مقره بالجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار . وقد بدأ الجهاز فعلا في اتخاذ الاجراءات الادارية والتنظيمية المتعلقة بانشاء الصندوق كرمز حي لوحدة المصير ووحدة المسيرة وقومية المعرفة .

٢ ـ شبكة الاتصال لخبرات محو الامية بالوطن العربي

رغم الجهود المبذولة من قبل الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار لتوثيق الصلات بين ادارات محو الامية وتعليم الكبار في الوطن العربي ، وذلك من خلال اللقاءات القيادية والمؤتمرات والندوات والدورات والحلقات الدراسية ، الا ان هناك حاجة ماسة لخلق شبكة الاتصال لخبرات محو الامية ، تحقيقا لمبدأ سرعة نقل المعرفةوالخبرات المتجددة في مجالات محو الامية وتعليم الكبار وامداد الدول العربية بالمعطيات الحديثة وآخر ما تفرزه التكنولوجيا المعاصرة من مستحدثات وتجديدات تستعمل بالقضاء على الامية نوعيا وكميا . واهم المحاور التي سترتكز عليها شبكة الاتصال هي :

أ ـ الاتصال بين الجهاز العربي وادارات محو الامية في الاقطار العربية .
ب ـ الاتصال بين ادارات محو الامية في الاقطار العربية .
ج ـ الاتصال الداخلي بين ادارات محو الامية وتعليم الكبار في القطر العربي وبين الوزارات والمؤسسات والهيئات ذات الصلة بنشاطات محو الامية وتعليم الكبار .

هذا وقد اكد السادة وزراء التربية والتخطيط العرب على اهمية قيام هذه الشبكة في اجتماعهم في « أبو ظبي » عام ١٩٧٧ . وسيقوم الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار باجراء الدراسات والبحوث والاتصالات اللازمة لانشاء الشبكة .

٣ ـ تكوين الاتحاد العربي لتعليم الكبار

تغطي دول العالم في الوقت الحاضر شبكة من الاتحادات الاقليمية والدولية لتعليم الكبار . اذ توجد امثال هذه الاتحادات في كل القارات ، لأهميتها وللدور الذي يمكن ان تلعبه في ربط حركات تعليم الكبار القطرية بعضها ببعض وتمثيلها في اللقاءات الدولية وتقريب وجهات النظر حول القضايا الفكرية والتنظيمية المتصلة بحركة تعليم الكبار . ورغم ان عددا من الاقطار العربية قد أنشأت اتحادات لتعليم الكبار إلا أنه هناك ضرورة لخلق اتحاد عربي يربط الاتحادات القطرية ، لتبادل وجهات النظر والخبرات والمعارف والامكانات لتحقيق اهداف الامة العربية العريضة ، ولتمثيلها في المحافل الدولية وعكس التجارب العربية لدول العالم واخذ ما يفيد الاقطار العربية من تجارب الاخرين وتعميمها من خلال قنواته ونشر الفكر العربي الحضاري في مجالات تربية الكبار وتعريف العالم به .

٤ ـ انشاء جامعة عربية مفتوحة

ان قيام الجامعة العربية المفتوحة يعتبر عنصرا فعالا وهاما في مجال توسيع قاعدة نشر المعرفة وتثقيف الجماهير العربية بالثقافة القومية واحياء التراث القومي وتربية الشباب على القيم والمبادىء القومية وحمايتهم من الفكر المضاد والثقافات المعادية للاهداف القومية والانسانية ، وتعميق مفاهيم الوحدة والقومية من خلال الدراسات والبحوث التي يمكن للجامعة العربية المفتوحة ان تقوم بها . وفي سبيل تحقيق ذلك هناك ضرورة ملحة في ان تكون الجامعة قومية في فلسفتها التربوية ومتطورة في

مناهجها ووسائلها واهدافها وان تطرح في برامجها القضايا الملحة التي ترتبط بالوحدة العربية وترسيخ مفاهيمها وتشجيع المفكرين العرب وذوي الكفاءات والقدرات العلمية والمبتكرين والمبدعين حسب مجالات اختصاصهم التي تحقق تسارعاً بتحقيق هذه الأهداف .

٥ ـ استخدام الاتصالات الفضائية للتعليم والتثقيف وتبادل المعلومات في الوطن العربي

لا شك ان تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على التنمية الفكرية والثقافية لدى الانسان العربي ، اصبح من اخطر العمليات التي لا بد من ان تعالج على المستوى القومي ، بهدف حمايته من اثارها السلبية وفي الوقت نفسه إمداده بالمعلومات والافكار التي لا تتعارض مع الاهداف القومية والتراث القومي . ولهذا فان موضوع استغلال الفضاء لاغراض التنمية والتثقيف والتعليم على المستوى العربي اصبح قضية تستلزم الكثير من الدراسات والبحوث والتجارب الميدانية التي يمكن ان تحقق مجموعة الامور التالية :

- ربط الاقطار العربية بشبكة اذاعية تلفزيونية موحدة لنقل واستقبال المواد والبرامج على مساحة تصل الى ١٠٠٪ من رقعة الارض العربية وبالتالي امكانية نشر الخدمات التعليمية والثقافية والتوسع فيها .
- المساهمة في تنمية المناطق النائية وتغذيتها ببرامج التعليم والثقافة والتدريب والارشاد وتقوية الروابط بينها وبين المناطق الحضرية .
- ربط المؤسسات التعليمية والعلمية ومراكز البحوث والتوثيق والمكتبات في الأقطار العربية .
- ربط الوطن العربي بالعالم الخارجي واتاحة مزيد من الفرص للتبادل العلمي والثقافي والبرنامجي ونقل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة فيما لا يتعارض مع الاهداف القومية .
- تكثيف حملات محو الامية وبرامج تعليم الكبار وكذلك توسيع قاعدة التوعية والدعوة لمكافحة الامية الحضارية .
- تدريب العاملين في مجالات تعليم الكبار والخدمة الاجتماعية والارشاد الصحي والزراعي والقادة التعاونيين والعاملين في الثقافة العمالية .

ولكي يتسنى تحقيق هذه الاهداف لا بد من اتخاذ بعض الخطوات التمهيدية ومن ذلك : تدعيم الشبكات الاذاعية والتلفزيونية الوطنية ، ادخال التلفزيون التعليمي على المستوى القطري والتوسع في خدماته على المستوى الثنائي والعربي ، تنشيط عمليات الانتاج المشترك للمواد التعليمية والثقافية بين الهيئات الاذاعية والمؤسسات التعليمية والمنشآت الثقافية ، التوسع في التبادل البرامجي بين الاذاعات العربية .

ولكي يتسنى تحقيق كل ذلك لا بد من عقد لقاءات عربية للمتخصصين في هذه المجالات وكذلك اجراء البحوث والدراسات والتجارب الميدانية اللازمة .

وخلاصة القول ان دور تعليم الكبار ومؤسساته دور اساسي وهام في تعميق مفاهيم الوعي بالوحدة العربية وترسيخ مبادئها واعداد الجماهير العربية لها وتأهيلها فكريا وثقافيا وحضاريا للتصدي لتحقيقها وانجازها كهدف قومي مركزي وكضرورة حتمية ترتبط بتاريخ الامة العربية وحاضرها ومستقبلها □

● رأي

ملاحظات منهاجية حول اجتماعية الثورة في الوطن العربي

د . فرج السطنبولي

استاذ محاضر بجامعة تونس وباحث ملحق بمركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للجامعة التونسية نشر العديد من البحوث العلمية حول التحضر والنمو في مجتمعات المغرب العربي المعاصر .

نقطة الانطلاق لمساهمتنا هذه هي نظرية الكاتب الشهير فرانس فانون (F. Fanon) في الثورة وفي مفهومها وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وغايتنا من خلال هذا العرض الموجز هي الوقوف عند هذه النظرية واستنباط الارضية الايديولوجية التي تنبثق منها والاشكالية النظرية التي ترتكز عليها ومقارنتها بالواقع التاريخي والاجتماعي والسياسي لمجتمعاتنا العربية .

ولقد اخترنا نظرية فانون للثورة للصدى الواسع الذي وجدته هذه النظرية في الاوساط الشابة وفي صفوف المثقفين الثوريين .

لقد ركز فانون محور تحليله للثورة ومقتضياتها الاساسية على معرفة البناء الطبقي داخل التشكيلات الاجتماعية العربية اعتمادا على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية كمثال . ولقد حاول ان يعرف داخل هذه التشكيلات الاجتماعية بمختلف الطبقات التي تتركب منها وبمكانتها الاقتصادية المختلفة ، والغاية النهائية في ذلك هي الكشف عن الحقيقة السياسية لمختلف هذه الطبقات والتعرف على القوى الثورية الحقيقية أي عن الدافع التاريخي او الذات التاريخي الحقيقي (historical subject) لمستقبل هاته المجتمعات .

ومن استنتاجات فانون في هذا السياق انه وصل الى تحديد أربع طبقات اجتماعية ذات اهمية وهي : طبقة البورجوازية ، الطبقة الشغيلة ، الطبقة الريفية المعوزة وطبقة الجماهير الشعبية حديثة التحضر ، ثم يعرف فانون بطبيعة كل طبقة من هذا التركيب الطبقي ويحدد الدور السياسي لكل منها .

فاما البورجوازية فهي تتصف برأيه بتفاهتها التاريخية ، وبضعف ارضيتها الهيكلية داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية ، كما انها تعرف بتبعيتها وبكونها قاصرة عن خلق تصورات اجتماعية مستقبلية تؤمن بها الجماهير وتطمئن اليها ، كل هذه الصفات السلبية تمنع منعا باتا ان تصبح البورجوازية هي الدافع الثوري للمجتمع .

اما الطبقة الشغيلة فهي تتصف بحداثة عهدها وصغر حجمها وبمكانتها الممتازة نسبيا داخل نمط الانتاج فما هي اذن بالنسبة لفانون الا « فئة بورجوازية من الشعب » وكل هذه الصفات لا تجعل

في نظره من الطبقة الشغيلة طبقة ثورية حقيقية .

وأخيرا يتدرج فرانس فانون الى طبقة الفلاحين المعوزين التي يرى فيها ، خاصة اذا اتحدت مع الجماهير الشعبية الحديثة العهد في التحضر ، **الطبقة الثورية الوحيدة** التي يهمها اكثر من كل طبقة اخرى التغيير الجذري اي الثوري للنظام الاجتماعي الذي وضعها في أدنى مقام .

ومما يستجلب الاهمية من خلال هذا التحليل للتركيب الطبقي داخل التركيبة الاجتماعية لمجتمعاتنا هو التصور الخاص لفرانس فانون لمختلف هذه القوى الاجتماعية وهذا نفسه ناتج عن رؤية خاصة للمجتمع ككل من خلال منوال اجتماعي على النحو التالي :

البورجوازية	طبقة الفلاحين المعوزين
الطبقة الشغيلة	طبقة البروليتاريا السفلى
الحضر	الريف
التنظيم اللاتلقائي	التلقائي
المحافظ	الثوري
الاستغراب	الاصالة

والطريف في هذا التحليل هو ان هذا المنوال للمجتمع عند فانون يذكرنا على الفور والى حد ما بالنمط « الخلدوني » وبأهمية التركيب التقابلي عند ابن خلدون بين العمران البدوي والعمران الحضري وبالدور الحيوي والتطهيري الذي تلعبه القوى البدوية في دفع عجلة التاريخ والحضارة بعدما تتعطل مسيرة التاريخ داخل جدران المدينة وفي ظل هرم سلم القيم .

وكأن فانون بدوره ينيط بمسؤولية القوى الشعبية الريفية ما اناط به ابن خلدون قوى العمران البدوي من القيام بحركة احياء وبعث نظام اجتماعي جديد على أسس أخلاقية أصيلة .

وتصبح اذن في نظر فانون هذه القوى الشعبية الريفية هي الدافع الحقيقي للحركية المستقبلية لتاريخ مجتمعاتنا فهي اذن بمثابة القوة الثورية الاصيلة التي هي وحدها قادرة على عملية الفصل الثوري (Revolutionnary rupture) او الانتقال الجذري والكيفي من وضعية اجتماعية الى وضعية اجتماعية جديدة .

هذه هي بعجالة نظرية فانون في الثورة داخل مجتمعاتنا او على الاقل جانب من الجوانب الاساسية لتصوره للثورة وللقوى الاجتماعية الثورية الاصيلة .

ولا غرابة ان هذه النظرية أثارت ردود فعل عنيفة ومتعددة من قبل المفكرين المحافظين واليساريين على حد سواء ومما تجدر الاشارة اليه هو النقد العنيف الذي قوبلت به أفكار فانون ولا سيما على يد كثير من قوى اليسار .

ولقد نعت بعضهم اتجاهات فانون النظرية بأنها « مجردة » لا تكاد تنفذ الى اعماق الخصائص التاريخية الحقيقية للمجتمعات التي تناولها بالتحليل . ونعت ايضا تفكيره بالتفكير الما قبل السياسي . كما اخذوا على فانون الاتجاه النفساني ـ الاجتماعي (psycho-sociological) الذي

اتبعه تحليله مهملا في ذلك الجانب الاقتصادي داخل تشكيلة اجتماعية تتميز اساسا بالتبعية . كما عابوا عليه ايضا تجاهله لطبيعة مسار الثورة العالمية واتجاهه الثوري الرومنطيقي البعيد عن الواقع المعاش فعلا .

وهذا التجـاهل ناتج بدوره عن إشكالية خاطئة لطبيعة مجتمعات العالم الثالث ولطبيعة القوى الاجتماعية التي تتركب منها . فمن الخطأ مثلا ان يزعم ان الطبقة الشغيلة هي طبقة محظوظة وانها حليفة البورجوازية في حين انها تعاني استغلالا لا مثيل له من طرف القوى المحلية والقوى المهيمنة في المجتمعات المركزية .

ويرى هؤلاء النقاد ايضا انه من الغلط الجزم بان القوى الريفية هي بطبيعتها ثورية وان الطبقة الشغيلة التي هي في صلب دواليب الانتاج تباشر يوميا وبصفة طبيعية اساليب الهيمنة والاستغلال وتكون قوى محافظة تتعامل مع مستغليها .

ولهذا ، وفي نظر هؤلاء المفكرين، يرتكز العمل الثوري على الطبقة الشغيلة الواعية بدورها القيادي وهي متحالفة داخل جبهة ثورية مع القوى الريفية المعوزة وحتى مع فئات من الطبقة البورجوازية التوطنية التي هي طبقة بامكانها المساهمة في التحول الثوري خاصة في مجتمعات العالم الثالث على العموم .

ونحن لا نرى فائدة في مناقشة هذا النقد النظري لافكار فانون لما يحتوي عليه من خلفيات ايديولوجية متضاربة وخاصة ايمانا منا بان هذا الجدال بين فانون ونقاده هو مبني اساسا على سوء تفاهم نظري وعلى صراع وتضارب المفاهيم وهذا كله يرجع في نظرنا الى **الازمة العلمية** التي نعيشها حاليا ومن اهم مظاهرها الحيرة التي يشعر بها كل مثقف مهتم بالبحث عن ذاتية مجتمعاتنا العربية وهو مرغم على استعمال اطار معرفي ونظري غير قادر في كثير من الاحيان على اعانته على فهم وتحليل واقع تاريخي لم يدرس من قبل ولم يفرض نفسه داخل ذلك الاطار النظري الموجود والذي هيمن عليه تاريخيا الواقع العربي .

ولهذا فان الواجب الاساسي الذي هو اليوم واجب كل المثقفين المهتمين باعادة بناء ذاتية المجتمعات التي بقيت طويلا منسية هو واجب يتمثل في عملية تنظير وخلق وتجديد نظري يمكننا من فهم وتحديد طبيعة مجتمعاتنا وصيرورتها المستقبلية. ففي رأينا ان **الثورة الفكرية** والعلمية هي بمثابة ركيزة وضمان لنجاح كل ثورة اجتماعية شاملة .

ولهذا كل ما أورده في هذا الصدد ابداء بعض الملاحظات المنهاجية للاسهام في عملية خلق وتجديد علمي من شأنها ان تمكننا بصورة اكثر من تحليل مجتمعاتنا والتعرف على ذاتيتها الحقيقية :

(١) ان الركود التاريخي الطويل الذي ظلت عليه مجتمعاتنا مع تأثير علاقات الهيمنة والتبعية عليها أضعف بصفة ملحوظة هذه المجتمعات التي بدأت تشهد تحولا خطيرا في هياكلها الاساسية وتركيبها الداخلي .

(٢) ان القوى الاجتماعية الجديدة التي نشأت عن هذا التحول التاريخي لا زالت ذاتيتها الحقيقية غير معروفة بصفة علمية جدية . ولكن من الملاحظ ان القوى السياسية الموجودة حاليا هي في غالب الاحيان لا تنتمي الى الطبقات الحاكمة التقليدية فهي بالعكس نابعة من قاعدة اجتماعية شعبية او متوسطة . وهذا ما يؤدي الى ظهور تحالفات طبقية جديدة داخل صلب القوى الحاكمة ، من شأنه

ان يعطي للنظام السياسي ومفهوم الدولة في كثير من مجتمعات العالم الثالث محتوى جديدا لم يدرس ، بصفة جديـة حتى الآن .

(٣) ان الدولة القومية بدأت تفرض نفوذها شيئا فشيئا على كامل المجتمع المدني (civil society) معوضة في ذلك النظام السياسي التقليدي الابوي السلطوي العشائري وهي بهذا تمثل بديلا عن شرعية القوى الاساسية القديمة التي كان يرتكز عليها (عائلية ، قبلية وغيرها) .

ولقد تمكن النظام السياسي الجديد من بسط نفوذه على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وحتى على حياة الافراد الشخصية وسهل عليه هذا ضعف القوى العتيقة من جهة وحداثة عهد الطبقات الاجتماعية الصاعدة من بورجوازية وقوى شغيلة من جهة اخرى .

(٤) ان ضعف النواميس التقليدية للعصبيات نتج عنه **ثقافة قومية** هي بمثابة عصبية شاملة جديدة يتفاعل معها الافراد والجماعات وتركن اليها حينما تفتش عن ذاتيتها الجديدة ومن المعروف ان المثقفين يلعبون ادوارا حاسمة في بناء الثقافة القومية هذه وفي ارساء قواعدها الاساسية .

ومما تجدر ملاحظته ان الطابع الحضري للحضارة العربية الاسلامية يفرض نفسه حتى اليوم داخل التشكيلات الاجتماعية الحديثة ، ولهذا من المحتمل ان تكون الفئات الاجتماعية المنتمية الى هذا المناخ او التراث والاخلاقيات الحضرية هي التي تتمركز في صلب الجهاز السياسي والجهاز الاقتصادي ومن جملة هذه الفئات نذكر الفئة السياسية والادارية العليا ، والفئات التجارية والصناعية الجديدة ، وحتى بعض الفئات التي تنتمي الى القوى الشغيلة وجميع هذه القوى الحضرية بالطبع سوف تفرض ثقافتها لكي تصبح مهيمنة على كامل المجتمع.

وفي هذا المضمار يصبح من المنطق ان القوى الريفية التي لا تتمتع بمنزلة ايجابية في الضمير الجماعي العربي الاسلامي سوف تبقى اليوم والى فترة طويلة من الزمن في منزلة دنيا،خاصة انها قوة اجتماعية ربما تقهقرت اكثر من غيرها واصبحت ثقافتها هزيلة ومنهارة في حين ان تصور القوى الاجتماعية الاخرى وحتى القوى العمالية نحوها تصور سلبي .

ولهذا لعل الدور الثوري الذي يعطيه فرانس فانون للقوى الريفية يظهر وكأن فيه شيئا من المبالغة .

(٥) من المفروض ان ثورية هذه القوى الاجتماعية الناشئة وخاصة اذا اصبحت كتلة حاكمة سوف تقاس في المستقبل بقدرتها على الاستجابة لمطالب القوى الاخرى الفرعية والتوفيق بين المطالب المتضاربة خاصة في مناخ عالمي يطغى عليه الاجتراء والهيمنة واتساع رقعة التبعية وتنوع صيغها .

(٦) وفي هذا السياق لعله اصبح من الغلط ان نتمادى في استعمال مفهوم الدولة في صفته النظرية التي أعطاها لها المنظرون السياسيون الغربيون في القرن الاخير .

علينا ان لا نعتبر الدولة لا كباعث تاريخي (Subject) ولا كوسيلة في يد قوة اجتماعية معينة بل نعتبرها ملتقى قويا (rapport) تتغير بتغير مكانة كل منها داخل نمط انتاج معين . وطبقا لهذا التنظير لا تصبح الدولة كتلة وحيدة الجانب فحسب بل تصبح بمثابة حقل استراتيجي وساحة للتفاعل الدائب المشترك تتقابل فوقها مصالح القوى المختلفة وتتكامل في بعض الاحيان .

(٧) وهذا من شأنه ان يعطي للعمل السياسي داخل الدولة القومية التي هي في حالة نموشيئا من

المرونة ومن الغموض في آن واحد . وان القوة التي تستمدها الدولة الحديثة من التقنية المتقدمة بأنواعها المختلفة ، ومن اتساع رقعة سلطاتها يجعل منها لا اداة هيمنة طبقية فحسب بل ايضا محركا اساسيا وقوة رادعة مطالبة بايجاد الحل الوسط على صعيد قوى اجتماعية تتضارب مصالحها، ومطالبة من ثم بتحقيق قسط ما من المطالب والرغبات .□

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
ضمن سلسلة:
ربوع بلادي
سلسلة كتب مصورة لتعريف
الناشئة العرب بمدن وطنهم الكبير

١ - ابوظبي
٢ - بغداد
٣ - القاهرة
٤ - الخرطوم
٥ - صنعاء
٦ - مسقط
٧ - نواكشوط
٨ - حلب

تأليف شريف الراس

● ندوة المستقبل العربي

الحيوية السياسية للجماهير العربية

عقدت هذه الندوة يوم الخميس الموافق ٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩ في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وقد شارك فيها طبقاً لابجدية الحروف كل من الاساتذة :

د. ابراهيم سعد الدين

اقتصادي ومستشار في المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

عادل حسين

كاتب وصحفي.

د. علي الدين هلال

استاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة.

د. محمد الرميحي

استاذ مساعد في علم الاجتماع في كلية الاداب بجامعة الكويت.

ادار الندوة : **د. سعد الدين ابراهيم**

استاذ الاجتماع في الجامعة الاميركية بالقاهرة.

د. سعد الدين ابراهيم : ارحب بالسادة المشاركين واقول : في ندوة سابقة عقدتها مجلة المستقبل العربي عن الديمقراطية ، اثيرت موضوعات عديدة عن الحريات والاحزاب المشاركة في الوطن العربي ، وقد آثرت المستقبل العربي ان تواصل هذا الحوار في موضوع الحيوية السياسية للجماهير العربية او الشارع العربي .

فالملاحظ ان هذه الحيوية السياسية قد تقلصت في السنوات العشر الاخيرة لدرجة ان الانفعال بالاحداث التي طرحت نفسها على الساحة والتعبير عن الانفعال كان حيويا متدفقا في الاربعينات والخمسينات والستينات من هذا القرن ، والذين تزيد اعمارهم عن الثلاثين من بيننا يتذكرون كيف كان هذا التعبير جياشا وحادا في كل شيء يصيب فيه الوطن العربي اي تهديد ، ونحن نذكر كيف خرجت المظاهرات في كل عواصم المشرق في اواخر الاربعينات حين اوشكت فلسطين بالسقوط وشكلت قوة ضغط هائلة على الحكومات حتى دخلت الحرب سنة ١٩٤٨ وكيف اسقطت جماهير لبنان والاردن وسوريا والعراق محاولات جرها لدخول حلف بغداد ، وكيف ابتهجت هذه الجماهير حين اعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس ووقفت معه وقفة رجل واحد في العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، وكيف فعلت نفس الشيء مع الثورة الجزائرية وحين قامت الجمهورية العربية المتحدة ، وحين استقال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وحين رحل عبد الناصر عن الدنيا سنة ١٩٧٠ . هذه امثلة وليست حصرا لكل مظاهر الحيوية السياسية للجماهير العربية في تلك الفترة ، وكانت هذه الحيوية اداة ضغط كبيرة على الحكومات وكانت مظهرا مهما ، ايا كان رأينا فيه ، من مظاهر المشاركة السياسية .

الآن ورغم حساسية ما يهدد الأمة من اخطار تضاءلت هذه الحيوية السياسية ، في السنوات الخمس الاخيرة . وقعت احداث مثل الحرب الأهلية في لبنان التي مزقت هذا القطر العربي والمواجهة اليومية مع عدوان اسرائيل في جنوب لبنان ، وبعد ان اخذت المواجهة مع اسرائيل تحولا فجائيا عميقا بمبادرة الرئيس السادات ، وضربت الديمقراطية في عدد من البلاد العربية القليلة التي كانت تتمتع بها وحدثت احداث هائلة في ايران ، ومعظم هذه الاحداث تفوق في هولها وفداحتها بعض ما وقع في الاربعينات والخمسينات والستينات . تقلص الحيوية السياسية لا بد ان نحلله وان نعرف اسبابه ، وفي هذا المجال نطرح على الندوة بعض الاسئلة بغية تحديد اطار الموضوع :

- هل تقلص الحيوية السياسية توصيف دقيق وما هي مضاعفات واسباب تقلص هذه الحيوية ؟
- هل هناك اسباب مهمة كامنة في طبيعة تطور التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي .
- او كامنة في طبيعة الظروف السياسية التي سادت بعض اقطار الوطن العربي وخصوصا الرئيسية منها في السنوات العشر الماضية .

وقد تكون هناك اسباب ظرفية ونفسية .

ونحب ان نفتح الموضوع للاجابة على هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة التي ترد في سياق الحوار .

د. ابراهيم سعد الدين : اود اولا ان اناقش الفكرة نفسها ، فكرة غياب الحيوية السياسية ومعنى مفهوم الحيوية السياسية ، كما شرحها الدكتور سعد الدين ابراهيم . واعرض لشرح الدكتور سعد الدين بصفة عامة للمعنى الذي اعطاه لغياب الحيوية السياسية وغياب رد الفعل الجماهيري وبالذات

في شكل خروج الجماهير الى الشارع محتجة على بعض ما تراه من اخطاء او الاخطار التي تتهدد الوطن العربي .

في الواقع لدي تساؤلات متعددة حول هذا الفهم . يعني لأخذ بعض الظواهر واتساءل : لو اخذنا مثلا الحرب الاهلية في لبنان كمثل وقد اعطيت كاحد الامثلة . هل وجود حرب اهلية في حد ذاته يعني غياب الحيوية السياسية ؟ او قد يعني وجود الحيوية السياسية ؟ اقصد هنا بالذات بالمعنى الآتي : ان الحرب الاهلية في لبنان هي صراع بين قوى سياسية معينة وصلت الى حد حمل السلاح والى المواجهة المسلحة مع بعضها البعض . هل هذا يدل على غياب الجماهير عن الساحة ؟ او على وصول الجماهير الى مرحلة قد تكون ابعد في الصراع والصدام من مجرد المظاهرات الاحتجاجية ومجرد الخروج الى الشارع للتعبير عن الرضى او عدم الرضى ؟ هذا السؤال من المهم ان يثار . وهنا ايضا هل يمكن القول ان عملية المقاومة المسلحة للثورة الفلسطينية كأحد اشكال الصراع تدل على غياب الجماهير او انه في واقع الامر هناك حضور للجماهير ولكنه حضور يتخذ اشكالا جديدة لمواجهات جديدة وفي ظروف جديدة ؟

هنا تساؤلي يدور حول القضية في حد ذاتها هل هي قضية صحيحة ام لا ؟ النقطة الثانية ايضا التي اود التساؤل بشأنها هي هل من المتصور في اي حركة ذات طابع ثوري بصفة عامة ، ان الثورة هي خط ممتد ومستمر غير قابل للانتكاس ، ام هو قابل فقط للتقدم ؟

وبمعنى اصح الا تصادف الحركات الثورية باستمرار فترات من الانتعاش وفترات من المد الثوري وتواجه ايضا فترات من الانتكاس ومن التراجع ؟

ومن الطبيعي ان تكون فترات الانتعاش الثوري والتقدم وزحف الحركة الثورية الى الامام بصفة عامة ان يكون هناك مظاهر الحركة السياسية في الشارع ، ونحن في واقع الامر في مراحل ما يمكن ان نسميه الجذر الثوري بصفة عامة ولذلك ان كثيرا من هذه المظاهر الصدامية قد تختفي وليس هذا في حد ذاته الدليل على ان حيوية الجماهير السياسية قد انتفت ولكن انما هذا تعبير عن واقع حقيقي ، يتعلق بقدرات الجماهير على المواجهة في مرحلة معينة .

وبالتالي سؤالي هنا يتعلق بالتالي : الى اي حد ما نشاهده اليوم في الوطن العربي هو تعبير عن مرحلة جذر ثوري في المنطقة العربية ؟ في عمومها بدأت في الواقع هذه العملية من عميات الجذر بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ ثم تصاعدت وبشكل متزايد للغاية بعد ١٩٧٤ و١٩٧٥ عندما لم تتمكن السلطة في اغلب البلاد العربية حتى بعد الحرب المحدودة سنة ١٩٧٣ ان تجني ثمارا معقولة لمثل هذه الحرب .

السؤال الثالث في واقع الامر فيما يتعلق بالحيوية السياسية للجماهير هو ان الصراع ما بين مرحلة واخرى قد يركز على موضوعات مختلفة ، وعلى مشاكل تختلف في بعض الاحيان من مرحلة الى اخرى . يعني طبيعي انه في مرحلة من المراحل تكون القضية الوطنية والقضية القومية هي الجزء الفعلي المؤثر تأثيرا شديدا في الجماهير ، ولكن قد يحدث في مرحلة من المراحل تحول للاهتمام بقضايا تتعلق بالصراع الاجتماعي في الاساس . وهنا نجد ان هذا التحول لاسباب مختلفة ممكن ويجعل حركة الجماهير تأخذ اتجاها مختلفا عما كان في الماضي .

على سبيل المثال : الاحظ انا شخصيا ان في مصر منذ سنة ١٩٦٨ هناك ما يمكن ان نسميه الحركة الجماهيرية قد عادت الى اتخاذ المبادرة والحركة الذاتية مستقلة عن السلطة . صحيح في مصر

قبل سنة ١٩٦٨ كانت الحركة الثورية بصفة عامة موجودة ولكن تحت قيادة السلطة في هذه المرحلة تحت قيادة عبد الناصر على وجه التحديد ، ولكن الحركة التلقائية للجماهير كانت الى حد ما مختلفة . ومنذ سنة ١٩٦٨ في مصر ابتدأت اول مواجهة مع السلطة في شكل مظاهرات بعد شباط/فبراير ١٩٦٨ ، ثم ظلت حركة المواجهة مع السلطة مستمرة وفي قضايا متعددة وكثيرة . اذكر منها هنا قضية الديمقراطية بصفة عامة ، قضيةالحرب والسلم ، قضايا ذات طابع اقتصادي . فأنا تساؤلي في واقع الامر انه على الرغم من ان الجماهير في مصر قد تكون لاسباب مختلفة قد اصبحت مقتنعة او مقنعة او غير ذلك بضرورة انهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل والخ . الا ان ذلك لا يعني بالضرورة اطلاقا ان ما يسمى حيوية الجماهير قد انتهت .

ومرة اخرى عندما نعود الى مصر نجد ان مصر الان في رأيي تمتلىء بالحركة ، لكنها ليست بالضرورة الحركة على السطح ، ولكن يمكن ان يكون للحركة اشكال مختلفة . نشاط التيار الديني ، نشاط التيار اليساري ، تجربة التجمع وغير ذلك من اشياء ، كل ذلك يدل على درجة عالية من الحيوية السياسية موجودة في مصر مما يجعلني في واقع الامر على الاقل اتساءل حول مدى صحة المقولة بأن الحيوية السياسية للجماهير قد انتفت هذه المرة .

د. الرميحي : لا شك ان الموضوع معقد يحتوي على عناصر متعددة وبناء عليه نبدأ ايضا بطرح تساؤلات حول صحة مقولة انتفاء الحيوية السياسية للجماهير العربية ، ولا اريد ان اكرر ما قاله الدكتور ابراهيم بهذا الخصوص ولكنني اريد ان اضيف اليه بعض الملاحظات العامة . **الملاحظة الاولى** ، هي مفهوم الحيوية السياسية . ويبدو من طرح الدكتور سعد الدين في المقدمة ان الحيوية تعني خروج الجماهير الى الشارع ، وهذا لا شك شكل من اشكال الحيوية وليس كل اشكال الحيوية السياسية للجماهير ، كذلك هناك شيء من المغالطة في القول ان حيوية الجماهير خفتت ، لانه حقيقة ان الجماهير تؤمن بالقضايا الوطنية والأجتماعية وتناضل باشكال متعددة من اجل ذلك . بينما اذا اخذنا موضوع الحيوية كما ورد في المقدمة وهو خروج الجماهير العريضة الى الشارع بسبب حوادث تقع في الوسط العربي لوجدنا ربما مجموعة من الأسباب ، السبب الاول باعتقادي ، انتفاء المواجهة مع عدو مباشر وهو الاستعمار الاجنبي. ففي ١٩٧٢ انتفت اول مواجهة مع الاستعمار الاجنبي وذلك بتوقيع معاهدة الاستقلال في امارات الخليج وبالتالي سنة ١٩٧٢ كانت نهاية العمل المواجهي في هذه الفترة حققت كثيرا من آمال وطموحات الجماهير العربية التي كانت تناضل من اجل انتزاعها من انياب الاستعمار .

الملاحظة الثانية ، منذ السبعينات نجد ان الصراع تحول من صراع مباشر مع الاستعمار الى صراع داخلي اجتماعي تفاعلت فيه الحركة الجماهيرية ، وطبيعة القوى الحاكمة ايضا اثرت في عدم قبولها بهذا النوع من الاعمال ، وخاصة طبيعتها العسكرية ، تجد ان الوطن العربي من خلال انقلابات عسكرية تحت شعارات متعددة اوصل عسكريين الى السلطة . وطبيعة المؤسسة العسكرية انها تريد ان تأخذ المبادرة وعدم اتاحة الفرصة الى الاخرين حيث النضال على نمط واحد عالق في اذهان المجموعات التي وصلت الى الحكم .

الملاحظة الثالثة ، في هذا الاطار هي تدفق عائدات النفط الذي اوجد شريحة تحت تصور حقيقي او تتخيل انها اصبحت متميزة ماليا ، شريحة من الوطن العربي ، اصبحت متميزة ماليا كذلك اوجدت الصراع الداخلي في الوطن العربي بين الدول المالكة والدول التي لا تملك ، طبعا عندما نتكلم عن

الشعوب ، فان الشعوب كلها فقيرة ، انما هذا الصراع اتخذ جانبا جعل من مفاهيم القومية العربية في الخمسينات والستينات تراجع مراجعة معدلة ، ومن هنا بدأت مقولات لبعض الاقطار العربية ، لماذا تحارب العدو الصهيوني اذا كان العدو هو عدو الامة ككل بينما نحن الذين نحارب فقط ، ثم بدأت حسابات الدينار والجنيه تدخل في قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كم خسرنا من القضة وكم ربح ؟

بجانب هذا ايضا أصبح كثير من القضايا واضح اكثر من السابق للجماهير العربية عن طريق نمو الأحزاب والمنظمات الاجتماعية التي استطاعت ان تعطى الجماهير معلومات وتحليلات قد توقفها عن الهبوب الى الشارع بسبب سياسي او بسبب عدم قناعة بأهمية ما يحدث في وقت او آخر لذلك نجد ان الحيوية السياسية التي ذكرها الدكتور سعد الدين ابراهيم في المقدمة التي هي حركة الجماهير الى الشارع فربطها بعدم خروج هذه الجماهير الى الشارع في المبادرة وهذه قضية واضحة لها بعد اقتصادي نفطي . قناعة من خلال الحروب الطويلة بأنه ليس بالمستطاع في الوقت الحاضر عمل شيء افضل . ذكرنا ايضا في حرب لبنان وايضا هذه القضية ناتجة من صراع سياسي . بالتحديد كانت هناك محاولات لدى الجماهير العربية في مناطق متعددة لفهم هذه الظاهرة لكن هناك ايضا اختلاط الامور الشديد في هذه الظاهرة ، هنا ك قوات تقدمية تساند قوى يقال انها محافظة ، وهناك قوى فلسطينية تحارب قوى ثورية ، وباختلاف هذه المفاهيم لم يكن هناك وضوح وتحذير دقيق لمن هو العدو ومن هو الصديق .

د. علي الدين هلال : يبدو ان هناك مستويين للطرح ومن كلام الدكتور ابراهيم يبدو لي ان هناك نقطتين متناقضتين . النقطة الاولى مهدت اذا ما فهمتها الى انه غير صحيح ان الحيوية قد انتفت وانما اتخذت اشكالا جديدة . ولكن في النقطة الثانية اعترف بأن هناك انحسارا قوميا . وبرأيي ان كلا النقطتين سليمتان . بعبارة اخرى ان الحيوية تأخذ اشكالا جديدة نتيجة لاختلاف القضايا المطروحة في الساحة العربية ولكن من ناحية اخرى يجب ان تقر ، في غياب مظاهر التعبير الجماعي التي تعودنا عليها في الخمسينات وحتى منتصف الستينات وربما لكي تصل هذه الندوة الى اهدافها فلنحصر معنى الحيوية اي ان نقدم تعريفا متعسفا او محددا للحيوية معناه خروج المدينة الى الشارع انا لا اعتقد ان احداً منا يختلف ان عملية الجدل الاجتماعي مستمرة وان عملية التغير الاجتماعي مستمرة ومن ثم انتفاء الحيوية بمعنى ان موت الجدل السياسي غير مطروح ولكن المطروح فعلا ان اشكال التعبير الجماعي لم تعد قائمة بنفس الدرجة التي كانت من قبل ، اذا اتفقنا على هذا نحن لا نناقش هل توجد حيوية ام لا توجد ، ولكن لماذا هذا الشكل غائب عن الساحة العربية . ربما هنا تطرح عددا من التفسيرات او عددا من المسائل ، منها التي تفضل بها الدكتور ، الاختلاف في القضايا في وجـود استعمار خارجي قد تكون المظاهرات عاملا هاما لكن في مشاكل تعثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد تصبح المظاهرات ليست هي الاداة او الشكل المطلوب ، وانا ارغب ان اضيف قضية غياب القيادة السياسية القومية ، اي حركة جماعية جماهيرية تتطلب رمزا ، هذا الرمز قد يكون فكرة ، وقد يكون شخص لمدة طويلة ارتبطت الجماهير العربية به ، حتى سنة ١٩٤٨ رغم غياب القيادة القومية ولكن هناك قضية تستطيع ان تلهب حماس واخيلة الجماهير . في الفترة التالية قدم عبد الناصر الشخص ، تجسيداً لهذا الرمز ـ الفكرة الذي استطاع بمقتضاه تحريك الجماهير العربية .

د. سعد الدين ابراهيم : اريد ان اربط موضوع الندوة هنا بموضوع الوحدة العربية وهنا قد يجوز ان نقدم توضيح لما اثاره الدكتور ابراهيم سعد الدين عن الحيوية السياسية ، المقصود هو ليس

خروج الجماهير بمظهر معين كالمظهر المسلح في لبنان ومن قبل عبر الحوادث السياسية للشعب اللبناني ، انما انفعال الجماهير في بقية اجزاء الامة عبر هذا الحدث . ما في شك في ان حمل الجماهير للسلاح وبدء عملية الصراع هو مظهر « راق » ومكننة للحيوية السياسية انما الملاحظ ان انفعال الجماهير خارج لبنان ومتابعتها لهذه القضية قد قل عما كان في سنة ١٩٥٨ خلال الحرب اللبنانية السابقة ، كذلك ما يحدث في مصر عندما تعبر الجماهير عن قضاياها في خروجها الى الشارع نلاحظ ان درجة الانفعال والتعاطف والتأييد من جماهير عربية اخرى خارج مصر لم يكن بالصورة التي كان بها في الخمسينات والستينات . انا ارغب فقط التوضيحين او المحددين اللذين اشرت لهما ان يؤخذا في الاعتبار عند الحديث عن الحيوية السياسية .

د. الرميحي : لو سمح لي الدكتور ، ان نتفق على تعريف اجرائي للحيوية السياسية والذي اشار اليه الدكتور علي ، « الحيوية السياسية هي خروج الجماهير الى الشارع من اجل قضايا قومية » .

د. علي الدين هلال : او لم تعد بنفس الدرجة التي كانت عليها .

الاستاذ عادل حسين : انا لست متفقا على التحديد للتعريف بالحيوية السياسية بالشكل الذي طرح الان وهذا قد يفيد عنوان الندوة ويمكن ان يكون عنوان الندوة ، لماذا لا تخرج الجماهير العربية بالمظاهرات . الموضوع مختلف عن هذا الطرح المحدود ، ويمكن ان تدخل هنا قضية الديمقراطية وغيرها ، الا اننا اشرنا منذ البداية انه اوسع من هذا كله وبناء على ذلك فأنا شخصيا ارى ان مفهوم الحيوية السياسية يتسع للكلام الذي قاله الدكتور ابراهيم سعد الدين ان الحيوية السياسية لها اشكال مختلفة ، و أحد هذه الاشكال ، المظاهرات ولكن ليس هو الشكل الوحيد بالقطع ، احد هذه الاشكال ايضا يصل الى الكفاح المسلح وهو مظهر راق جدا للحيوية السياسية . فيتنام مثلا التي حاربت لمدة عشرين سنة ، لم تكن تحصل فيها مظاهرات ولكن لا يعني هذا انه ليس هناك حيوية سياسية على مستوى رفيع جدا وعال ايضا . انا حتى بالنسبة للمظاهرات او بالنسبة لاشكال التحركات ، انا لا اريد ان احصرها فقط في اشكال التحركات التلقائية او التي من خارج السلطة يعني نحن لو احببنا ايضا هنا يعني نعمل قاسم نظري عام وبعد ذلك نطبقه على الحاجات المحددة . انا لما اقول على بلد ما او على شعب ما انه يتمتع بحيوية سياسية فهذا بالمعنى العام الذي يأتي الى ذهني ان جماهير واسعة في هذا البلد مهتمة بالقضايا العامة وكيف تسوى علاقات هذا المجتمع وكيف تقام وكيف تعدل وهكذا . لو ان درجة الاهتمام والمتابعة والاستعداد للمشاركة وهذه عند مرحلة عالية من الحيوية السياسية تصل الى الاستعداد للتضحيات بالروح من اجل تحقيق اهداف محددة . فكل هذه درجات وانواع مختلفة من الحيوية السياسية وممكن ان تكون في بلد من البلاد في ظل قيادة السلطة ومؤكد لو رجعنا الى النموذج الفيتنامي فالحيوية السياسية كانت موجودة تماما بقيادة السلطة السياسية دون ان يعني هذا انها ليست حيوية اصيلة او تقلل من قيمتها التاريخية . فبناء عليه انا لا آخذ بالتالي الحيوية السياسية انها مجرد مظاهرات هذا واحد ، اما نمرة اثنين ، لا آخذ الحيوية السياسية انها فقط اذا كانت من خارج السلطة يعني على سبيل المثال نموذج اقل من النموذج اللبناني ولكنه كان يفيد في تقديري انه في فترة معينة من المرحلة الناصرية في مصر كان هناك درجة هائلة من التفاعل مع الخط العام الناصري كان هذا في تقديري يمثل قدراً معقولا في الحيوية السياسية في تلك الفترة ، رغم ان هذه الحيوية معبر عنها من خلال قنوات رسمية من خلال الدولة ولكن وسط تفاهم حقيقي من القلب ، ان الناس مستعدة ان تضحي فعلا في سبيل هذا . فاذن ينبغي ان تأخذ الحيوية السياسية بهذا المعيار الذي انا اقوله والذي يتسع باشكال مختلفة ويتسع لتعبير من خلال قنوات

الدولة او من خلال قنوات خارج الدولة على حسب الظروف . طبعا ليس هناك احد عنده تخيل ان الحيوية السياسية هي خطر واحد متصاعد بالفعل يمكن أن تحصل فيه نكسات وبالتالي ممكن ان تقول ان حاليا نحن في مرحلة النكسة او جذر . مثل التعبير الذي قاله الدكتور ابراهيم . واذا قلنا ايضا نحن في مرحلة جذر بهذا المعنى فيبقى اننا متفقون ان هناك مشكلة وهناك جدوى لهذه الندوة والا نغير عنوانها على انه انعدام الحيوية السياسية او تقلص الحيوية السياسية . نحن على اتفاق حول انه هناك مشكلة تستحق البحث . ما هي اسبابها اذن .

هذا هو موضوع الندوة فعلا .

د. هلال : ارجو ان اضيف يا استاذ عادل سؤالا . هل حدث تقلص في الحيوية ، يعني اذا انت وافقت على ان الحيوية كرمز للجدل الاجتماعي فانها لـم تتقلص بل اخذت الاشكال الجديدة .

د. سعد الدين ابراهيم : يعني اسمحوا لي ان نتفق اولا على الحيوية السياسية وبعد ذلك نقول اذا تقلصت او لم تتقلص . واذا انتهينا الى رأي في هذا الموضوع يبقى ان نتفق على اسباب التقلص او عدم التقلص،ربما النمو . هل نحن متفقون . هناك الان تحديدان للحيوية السياسية : تحديد ضيق وتحديد اوسع ، التحديد الضيق الذي يعرف الحيوية السياسية انها تلقائية خروج الجماهير للتعبير عن مشاعرها في قضايا سياسية واجتماعية كبرى تهم الوطن العربي ـ هذا تعريف ضيق ، التعبير الاخر الذي يطرحه الاخ عادل حسين هو مضمون الحيوية السياسية . هي الاهتمام والمتابعة والتعبير عن الاهتمام بقضايا كبرى تهم الوطن العربي والامة بأشكال مختلفة منها الخروج الى الشارع والتظاهر والصدام مع السلطة . فنحن هنا عندنا تعبيرات نريد ان تتخذ واحدا منهما .

د. هلال : لا تصح المفاضلة كلاهما صحيح . لو أن القضية علمية ، التعبير العلمي هو الاصح : ان الحيوية السياسية هي تعبير عن محصلة التفاعلات او التناقضات الاجتماعية في مجتمع ما . الخروج الى الشارع هو في التعريف الضيق احد اشكالها فهل اطمع في طرح القضية واقول ان القضية ليست قضية تقلص او جذر الحيوية السياسية ؟ اعتقد ان التطور الاساسي الذي حصل في العشر سنين الاخيرة هي قطرية الحيوية السياسية . ان الحيوية السياسية اصبحت ذات طابع قطري وليست طابع قومي . هل يمكن ان يكون هذا مدخل للنقاش او مدخل للحديث اي ان الحيوية السياسية لم تكن ترتبط بقضايا قومية شاملة وانما تركزت تحت اسباب مختلفة لا اريد ان ادخل فيها لكن يوجد هناك فرضية للنقاش مركزة حول قضايا قطرية .

د. سعد الدين ابراهيم : طيب في الاول نبدأ بتبني احد التعريفين . وعندما نتبنى واحدا من التعريفين ممكن ان نتكلم عن مظاهر الحيوية السياسية الجديدة سواء بالتقلص او بالزيادة او بالنطاق . سواء هو نطاق قطري او نطاق قومي .

د. الرميحي : انا اعتقد انه ضروري ان نتبنى المفهوم العلمي للحيوية السياسية لان المفهوم الضيق حقيقة ليس علمي اولا وثانيا يحصرنا في اطار حركة الجماهيرية العفوية وهذا يطرح علينا سؤالا هل هي صحية ام لا ؟ يعني هل تحقق الاهداف التي يبدو اننا نحن متفقون عليها من خلال تنشيط هذه الحيوية . قد يقول البعض ان هذا النوع من الحيوية ليس صحيا بل انها عفوية وانفعالية . فانا اقترح تبني المفهوم الواسع .

د. سعد الدين ابراهيم : هل هناك اتفاق على تبني هذا المفهوم ؟

د. ابراهيم سعد الدين : الذي اريد ان اقوله في هذا النقاش عموما هو ان هناك نقاط عليها اتفاق . ويمكن بسهولة أن نصل الى اتفاق ونركز النقاش على بعض الاشياء . النقاط التي عليها اتفاق هي اولا اننا نحن نعيش في فترة ما يمكن ان نسميه انتكاسة لبعض الاهداف القومية التي كانت معلنة في مراحل سابقة . وهذا واضح وفيما بيننا اتفاق بهذا الشأن . ايضا يعني الذي يمكن ان يكون موضوع اتفاق ، انه بعد هذه الانتكاسات التي تحدث للاهداف القومية وانه رغم ان الجماهير العربية العريضة معترضة او لديها احساس بان ما يتم ليس في صالحها الا انها لا تأخذ شكل المقاومة المعلنة والتحرك الجماهيري الواسع لوقف هذا الانتكاس . يعني هذه ظواهر يتهيأ لي اننا متفقين عليها ، الحاجة الثالثة ان هذا لا يعني غياب الحركة السياسية ولا غياب تفاعلات الجماهير ولا غياب اهتمامها بالقضايا وانما هناك اهتمام واسع لكثير من القضايا وتتبع لكثير من الامور ، والحاجة الرابعة هي انه هناك اشكال جديدة وقضايا جديدة مطروحة على الوطن العربي ، بالذات اذا قلنا اننا متفقين على هذه الحاجات ، طيب نحن نريد ان نطرح السؤال الاتي : لماذا هذه الجماهير المعترضة والغير قابلة للمساومة في الساحة العربية لا تخرج في عمل صدامي ضد هذه الاوضاع غير المعقولة ؟ اليس هذا هو الذي نحاول طرحه في السؤال بغض النظر عما اذا كنا نسمي هذا انتفاء او تقلص في الحيوية السياسية ام لا ؟ لانه ممكن أن نختلف حول هذا هل تقلصت او لم تتقلص والخ . ويمكننا جميعا أن نتفق حول هذا الموضوع.ان هناك الان تراجعا عن بعض الاهداف القومية وان هذا التراجع للاهداف القومية غير مرض بصفة عامة من الجماهير ومع ذلك فليس هناك حركات صدامية ضد هذا التراجع . وانا اتصور ان نناقش على هذا الاساس .

د. الرميحي : عندي افتراض هنا لو سمحت

د. سعد الدين ابراهيم : الاستاذ محمد الرميحي .

د. الرميحي : الافتراض في الحقيقة اتصور انه مهم في اطار ما طرحه الدكتور ابراهيم وايضا في ما اقترحه الاخ عادل حسين . طيب اذا كنا افترضنا هذا الافتراض انا في قطر يقوم النظام بتبني هذه الافكار . الافكار التي تناسب الجماهير والتي يبدو انها هي تعبر ضد الجماهير في قطر آخر . تقوم المؤسسات كلها بالدعاية والاعلام والكتابة في الصحف وتعبر عما اريد ان اقوله . لماذا لا يحدث الصدام اذن ؟ وهذا في الحقيقة يدخل في العلاقات الدولية وهي ان القطر هذا لا يستطيع ان يدخل بشكل مباشر وواضح في صدام مع سلطة في قطر آخر الذي يقوم باعمال قد لا ترضي الطرف الاخر . يعني هنا بعد آخر ومهم واذا اخذنا بفكرة الحيوية السياسية بمفهومها العام ، كما قال زميلنا الاستاذ عادل حسين وقال ان المبادرة ايضا مثل فيتنام ان السلطة تتبنى . طيب اذا حدث في احد الاقطار ان السلطة تبنت وهذه القضية في الحقيقة الموجودة في الوطن العربي ، اليوم السلطات تتبنى الشعارات وتحاول ان تفسد او تفسد على الجماهير حركتها الحقيقية ثم تتنازل عن هذه الشعارات شيئا فشيئا واعتقد ان القضية الفلسطينية منذ مبادرة السادات وقبل ان تعلن بعض الاقطار موقفها من هذه المبادرة تحسست اتجاهات الجماهير ازاءها وشعرت ان هناك عدم رضا عنها فاستطاعت من خلال وسائل اعلامها ان تساير سخط الجماهير لكي تحتوي الشعارات الجماهيرية ثم تتنازل عنها بعد ذلك .

د. سعد الدين ابراهيم : انني ارى ان نتقدم في الندوة الى الامام بدلا من ان نبقى متعسرين في

التعريف ، اعتقد ان هناك اتفاق الان على تحديد مفهوم الحيوية السياسية تحديدا عريضا ، يعني الاهتمام والمتابعة والمشاركة والتعبير فيما يتعلق بالقضايا المصيرية لدى الجماهير واتفقنا ايضا في فحوى المناقشة الان ان الحيوية السياسية بهذا المعنى اما انها تغيرت شكلا عما كانت عليه في الخمسينات او الستينات او انها بالفعل في حالة انحسار ، يكشف هذا الانحسار ما يحس به المشتركون في الندوة من ان هناك اهداف قومية عليا اعلنت الجماهير في اكثر من مناسبة تبنيها وعدم التنازل عنها ومع ذلك فهي ترى تنازلات تجري على هذه الاهداف القومية ولدينا احساس انها لا ترضي هذه التنازلات ومع ذلك فحركتها في التعبير عن هذا الاعتراض او هذا الرفض مغلولة ومقيدة والسؤال الان هو ما هي الاسباب ؟

عادل حسين : لي رأي في هذا الموضوع ، ويبدو لي ان القضية بالشكل المطروح هذا ستنحصر في قضية الديمقراطية وهذا في تقديري تضييق لنطاق البحث في الندوة .

انا افهم الحيوية السياسية غير ذلك . الطرح الذي قلته انت غير ذلك ، القضية انكم اعطيتم فرضية انا ارفضها ، ولذلك قلت ان هناك مشكلة اسمها الحيوية السياسية ، هذه الفرضية ما هي ؟ ان الجماهير معترضة ، لكن لماذا لا تعبر عن اعتراضها ؟ لو ان هذه هي المشكلة ، بالفعل نحن امام ظاهرة يمكن ان نسميها انصراف الجماهير عن الشعارات القومية المرفوعة .. هو عدم اكتراث الجماهير بها اي ان الجماهير اصبحت indifferent لا مبالية ، وهو بالتحديد في رأيي جوهر الازمة الحيوية السياسية .

د. سعد الدين ابراهيم : جيد ، اتكلم على هذا الاساس . لا نريد الالتزام بهذه اللحظة ، التعريف كله واحد . من الممكن ان نتحدث عن غياب او وجود او انحسار او تغيير شكل هذه الحيوية . احدى الطرق التي تحدثنا عنها الان ، وانطلاقا من هذا ندخل في اسبابها .

د. الرميحي : اريد ان اخرج بالنقاش الى خطوة متقدمة ، واريد ان اناقش عامل من جملة عوامل حتى الان لم تدخل في اطار النقاش ، وهو **التغيير في الاستراتيجية الامبريالية** . واحد من الاسباب الاساسية لتغير استراتيجية الامبريالية العالمية هو انه بدلا من ان تكون صدامية مباشرة اصبحت تحاول ان تعطي بعض التنازلات الشكلية او الخارجية من اجل الحصول على امتيازات طويلة المدى وغير واضحة للعيان . في السابق كان هناك قواعد في قناة السويس وقواعد حربية في الخليج وفي مناطق اخرى متعددة في الوطن العربي ، وكان مطروحا احلاف عسكرية للدفاع عن هذه المنطقة ، لكن تحولت هذه كلها الى الحصول على نفس الاهداف انما بطرق مختلفة . الطرق المختلفة توصلت لها الامبريالية العالمية في مناطق اخرى من العالم ، هذه المناطق الاخرى من العالم وبالتحديد الاميركية ، وعلاقتها وخبرتها في اميركا اللاتينية ، في اميركا اللاتينية مثلا ، وجدت ان الصدام المباشر مع شعوب اميركا اللاتينية قد يأتي بنتيجة مباشرة في مدة قصيرة ، انما هذه النتيجة لا تستمر حيث تتكون كثير من العقبات عن طريق وصول العسكر الى الحكم وازدياد الوعي الجماهيري . فبدأت الامبريالية بدائل اخرى وهي ملاقاة الحركة الوطنية ودراستها دراسة مستفيضة ، والاتصال او الاعتماد على المجموعات التي يمكن ان تسمى (وهذا تعريف انا غير ملتزم به نهائيا) البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي . طبيعة هذه الشرائح الاجتماعية وطموحاتها السياسية ، طبيعتها الاقتصادية وطموحاتها السياسية ، تقف لتقدم بعض التنازلات او الاصلاحات الداخلية ، انما لا تصل الى حد الصدام مع الامبريالية العالمية . واعتقد ان خير مثال على ذلك كان في ١٩٦٧ في الوطن

العربي ، وفي مؤتمر الخرطوم بالتحديد ، كان هناك مقولتان في المؤتمر : المقولة الاولى تقول بالصدام اللانهائي ووقف النفط عن الدول الغربية وبالتالي محاولة علاج هذا الموضوع مع الطرف الاخر ، اي الجزء الاشتراكي من العالم ، وكانت هناك مقولة اخرى تقول اننا لا نستطيع ان نشرب النفط ، واذا اردتم اموالا للقيام من هذه النكبة فيجب ان نبيع النفط ومنذ ذلك التاريخ حصلت التسوية التاريخية بين عرب الثورة وعرب الثروة .

د. هلال : توصيف او اعطاء اسباب لهذه الظاهرة في جوهره تشخيص لأزمة الوطن العربي ، في السنوات الاخيرات .

الظاهرة التي نتحدث عنها هي في النهاية مع اختلاف التعريف تبقى محصلة او انعكاس مجمل هذه العوامل . بعض هذه العوامل ذكرت بالفعل : اختلاف طبيعة القضايا التي تواجهها اقطار الامة العربية ، غياب القيادة السياسية القومية ، او ذات الامتداد القومي التي تستطيع ان يكون لها تأثيراتها القومية وان تدين الجماهير لها بالولاء او بالحب والتقدير . هناك عوامل اخرى ارجو ان اطرح بعضها بشكل سريع جدا .

اول شيء : وهي مرتبطة باثار هزيمة نكسة ١٩٦٧ ، الاتجاه نحو القضايا القطرية ، بعبارة اخرى انكفأ عدد من الاقطار العربية على مشاكله الداخلية ، بعبارة اخرى ، القضايا الداخلية اصبح لها اولوية على العمل القومي ، بمعناه الشامل . ايضا الاحباط النفسي ، يعني كون ان كل مشروعات الوحدة العربية مع اختلاف مسبباتها واطرافها لا تنتهي بالنجاح ، الامر اليقين او الذي يمكن افتراضه ، ان هذا اوجد نوعا من الاشكالية النفسية ، لدى الجماهير حول مدى جدية الحكام في هذه المسألة . النقطة الاخيرة غياب مصر عن الساحة العربية . الامر الذي لا شك فيه ان القطر المصري له دور اساسي بحكم امكاناته ، البشرية ، الفكرية والثقافية الخ . تقلص دور مصر ، او تقليص دور مصر العربي ، ترك الساحة العربية في مهب الريح ، بعبارة اخرى ، وجود مصر او دور مصر في العديد من الاقطار العربية كان يمثل ضمانة كبيرة للتفاعل القومي في ديناميته وقدرته على التعامل مع العالم الخارجي . وهناك من يقول مثلا لو ان مصر موجودة في لبنان ، لربما لم يحدث الكثير مما حدث . بعبارة اخرى لا زلت اتذكر التعبير في مقال احمد بهاء الدين يوم وفاة عبد الناصر : انه كان مظلة ، مظلة تسيطر على الوطن العربي . غياب مصر ترك الوطن العربي نهبا للاطماع ، لتناقضات القوى والمصالح القطرية المختلفة .

د. ابراهيم سعد الدين : انا متفق مع كثير من الاشياء التي يقولها د. هلال ولكن اود ان اعود الى قضية اثارها الاستاذ عادل حسين ، وهذه في اعتقادي لها اهمية حيوية . لان عادل اثار الموضوع من زاوية : هل القضية تراجع الجماهير امام ما يسميه او ما يمكن ان يسمى مرحلة من الهزائم التي لا تستطيع فيها ، في واقع الامر ، ان تواصل العمل المستمر من اجل الوصول الى الاهداف او انها اكثر من ذلك ، جعلت الجماهير العربية تنصرف عن الاهداف القومية ، والذي عبر عنه بقوله : انه عدم اهتمام او عدم اكتراث indifference معناه في واقع الامر ان هذه الاهداف التي كانت من ضمن الاهداف القومية للجماهير ، لم تعد في الواقع اهدافا قومية ؟

والممكن هو طرح الامثلة في واقع الامر من مصر بالذات على هذا ، كثير من جماهير الشارع المصري اصبحت تقول ان تراب سيناء اكثر اهمية لنا من قضية فلسطين ، وكل واحد له ارض يحررها . هذا هو الذي نقصده بعبارة « عدم الاهتمام » ربما ايضا غير ذلك ، قضية الوحدة

العربية : جزء كبير من الناس يقول وحده ماذا يا ناس ؟ « فضونا من هذه السيرة » وقد اتفق على ان الظاهرة المباشرة الان والتي تبدو في كثير من الاوضاع وخصوصا داخل مصر ، وايضا في اجزاء كثيرة من الوطن العربي هي في واقع الامر تبدو كما لو كان هناك تخل عن القضايا القومية . لكن الذي اود الوصول اليه هو : هل هذا في الواقع تخلي او انه نتيجة للاحباط المستمر للوصول الى هذه الاهداف ، وبالذات انعدام الثقة في القيادات القائمة والموجودة على الساحة ، التي اصبح الكثير من هذه النداءات بالنسبة للجماهير العربية وبالذات للمصريين لا معنى لها . وبمعنى اصح : انها شعارات مرفوعة لا تعني مضمونا وان هناك انفصالا كاملا بين من يقولون بها وما يعملونه من اجل الوصول اليها مما يجعل الاستجابة لمثل هذا القول والرأي استجابة محدودة للغاية وليس معنى ذلك في رأيي التخلي النهائي عن هذه الشعارات او الاهداف لكن المشكلة تبقى ان الشعور داخل مصر الان الى حد كبير : فلننكفىء على قضايانا ونحل مشاكلنا ونجلب الرخاء الخ .. وان لكل وطن ان يصارع في حدوده الاقليمية ، كل واحد يحل مشكلته ، ونحن فقط نحل مشكلة مصر ودعونا من العمل في الاتجاه العروبي الذي جلب لنا الكثير من المصائب الخ .. وانا ادعي في واقع الامر ان هذا الشعور هو نتيجة صورة معينة عن الجبهة العربية خلال ١٢ سنة منذ الهزيمة تركزت لدى الناس في احساس بما يمكن ان نسميه عدم جدوى النضال من اجل اهداف لا تأتي ، في اطار اوضاع قائمة يصعب تغييرها مباشرة . يعني هذه الاوضاع القائمة ليست اوضاع قائمة في مصر وانما هي ايضا قائمة في اقطار عربية اخرى وفي اطارها يجد الناس ان مجرد رفع الشعار والاستمرار على التمسك بالشعار دون شيء جدي ينعكس عليهم يبقى محاولة في المستحيل ، وهنا يبدو الامر كما لو كان تخليا عن الاهداف وعن الاهتمام بها . اهمية هذا الكلام في رأيي هو في الاتي : القضية ليست في الاهداف القومية ، القضية ان الاوضاع العربية تصل بعدد كبير من الناس الى حالة من اليأس من امكانية تحقيق هذه الاهداف القومية ، وانه لا توجد هناك ماعبر عنه د. هلال ، انه ليست هناك قيادة قومية او حركة شعبية منظمة ، ليس ضروريا قائد شخص ، قادر على تعبئة الجماهير واكتساب ثقتها في هذا المجال على وجه التحديد بما يمكن من تعبئة في هذا الاتجاه . ولكن مثل هذا الاهتمام ممكن جدا ان يعود اذا ما توفرت شروط اخرى . انا احاول الوقوف هنا لانني اعتقد انها نقطة هامة الى حد ما . انا اعتقد ان الجماهير العريضة لم تزل الى حد ما ، ترى في تحقيق الدولة العربية المستقلة الموحدة ذات توجهات العدالة الاجتماعية والتي هي لها وجودها وثقلها في العالم المعاصر ، والمتحررة من كل سيطرة استعمارية ، يعني لم تزل هذه الاهداف موجودة بشكل عريض لدى الناس ، انما كثير من الجماهير تحس ان هذه مسائل بعيدة المدى للغاية وبالتالي يأتي موضوع الانحسار في الكثير من القضايا اليومية المعاشية للاحساس بعدم جدوى الصراع . هذه هي فقط النقطة التي اردت الكلام فيها .

د. الرميحي : اريد ان اتساءل حول بعض المقولات التي يجب ان نفكر بها من جديد الان . انا عموما اتفق مع الاخوان القائلين بثقل مصر السياسي والاجتماعي والفكري ، انما في التحليل قد نختلف قليلا في هذا الاطار . ذكر د. ابراهيم سعد الدين ان هناك اتفاقا او محاولة اتفاق خاصة في القطر المصري ، وقد يبدو ذلك انه من منطلق ايجابي للقضايا القومية . انما قد يراها اخرون عدم اتفاق ، بدليل ان النظام المصري قال علنا انه يساعد المغرب ، وهذه مساعدة من وجهة الوحدويين والقوميين سلبية ، انما هذا نوع من الاتفاق ، لا يستطيع الواحد ان يكون بدون اتصال بمعنى العزلة ، وبالتالي ايضا مساعدة نظام السودان ليس عزلة ، انما محاولة اتصال . وهنا حقيقة القضية الاخرى التي اريد قولها ، هناك استقطاب نابع من مستوى عامودي وافقي . هذه التركيبة التي تبدو صعبة في الفهم لاسباب ذكرتها ، وهي بروز الامبريالية الجديدة وايضا المضمون الاجتماعي لانظمة

الحكم او الاشكال الاجتماعية لانظمة الحكم السائدة في الوطن العربي ، ما هي القوى الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها هذه الانظمة السياسية ؟ انا اعتقد لو اخذناها بهذا الاطار ، الذي هو الموضوع او المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لاشكال الحكم بدلاان نقول ، كما ذكرها الدكتور هلال ،بعدم جدية الحكام ، وكأن التاريخ هو تعبير عن مصالح ، افراد ، اشخاص ، بينما هو حقيقة قوى اجتماعية بينها علاقات داخلية وخارجية ايضا ، وهناك الحقيقة الواقع الذي يفرض علينا ، المرحلة التاريخية العالمية التي نعيش فيها لاننا لم نعد في القرن التاسع عشر .

نحن الان في مرحلة تجبرنا على التعاطي مع العالم ، شرقا وغربا شمالا وجنوبا . يبدو ايضا من خلال النقاش ان هناك كلاما عن الوحدة العربية كقضية ، والوحدة العربية اعتقد لها مفهومان : مفهوم الوحدة العربية العاطفي ، والوحدة العربية اذا طرحت اليوم بشكل عاطفي فالغالبية من الناس خوفا سوف ، يتبرأون منها ، وهناك من سيعتبرونها ضررا على مصالحهم المباشرة : قطر نفطي توزيع الدخول فيه افضل من قطر آخر . اكيد ان الناس لن تتحمس للوحدة العربية وهذه ظاهرة في اطار الاقطار النفطية الحديثة والتركيبات القانونية فيها لمعاملة العربي من حيث الاقامة والهجرة والجنسية شاهدة على ذلك . وتعادل كلمة (الاجنبي) وهو الذي ليس عربيا العربي ايضا . يجب اذا ان نتحدث عن وحدة عربية تربط التعددية في الداخل ، السياسية والاجتماعية والثقافية ، وحدة عربية تدرس علميا لا عاطفيا .

النقطة الاخرى التي اريد ان اضيفها كمثال تاريخي ايضا ، هي ردود فعل الوحدويين على القضايا العربية في قضية اساسية قد تهمنا في الخليج وهو احتلال ايران للجزر العربية ، نجد ان هناك موقفين : موقف اول هو موقف حسنين هيكل ، الذي يذكره العرب في الخليج بوضوح شديد ، عندما قال ان هذه الجزر صخرية ، لا تنفع ولا تضر ؟ ومن جهة اخرى رد فعل الثورة الليبية عندما قامت بتأميم النفط وبالتحديد شركات النفط البريطانية والتي بدأت سلسلة من ردود الفعل على المستوى النفطي العالمي نتيجة لهذا الاحتلال وكانت ايجابية كلها .

عادل حسين : العوامل التي قيلت كلها مهمة جدا ، لكن اود ان افرق باستمرار اولا : بين هموم القيادات السياسية في العالم العربي ، وحيوية الجماهير طبعا القيادات السياسية والعناصر الطليعية ، ليست الجماهير متهمة انها فقدت اهتمامها وانتمائها ، لكن القضية التي نتكلم عنها ماذا عن حيوية الجماهير الواسعة ؟ بعد هذه التفرقة تأتي كثير من القضايا التي قيلت ، ممكن ان لا اختلف معها ، لكن اتصور انها تظل في حد ذاتها تحتاج الى كثير من الايضاح مثلا تأثير غياب مصر عن الساحة العربية . طبعا هذا احدث تأثير ، لكن كيف انسلخت مصر دون احتجاج ؟ ثم هناك بعض الاشياء تحتاج الى تصويب ، مثلا الاقطار العربية انكفأت على مشاكلها الداخلية منذ ١٩٦٧ ، هل هذا صحيح ؟ الذي ازعمه انه حتى في حل مشاكلها الداخلية ليس هناك جدية ولا اهتمام . الدكتور ابراهيم سعد الدين ، مثلا يقول ان الجو العام (mood) داخل مصر يقبل التخلي عن القضية الفلسطينية مقابل سيناء انا اذهب الى ابعد من هذا واقول ولو حصل انه تخلي عن سيناء ما كان حصل رد فعل شديد ! انا تقديري ان الموقف ليس هذا ، لكن انطباعي من المشاهدات التي اراها ، مثلا ، ان كانت بالنسبة للاتفاقية بين مصر واسرائيل لم يكن محور اهتمامي ان تقبل او ترفض . لكن الاهتمام بان يفهم احد ماذا حصل . واعتقد اننا لسنا مختلفين انه هناك حالة من هذا النوع . القضية هي نفسها ولو ان تفسيرها ، تفسير مركب ، ليس تفسيرا واحدا . بالطبع ، التفسير الذي قاله د. ابراهيم ، الخاص بالاحباطات العربية وان التجارب السابقة ونتائجها والاخطاء ، نكبة ١٩٦٧ لا

تزال لها تأثير قوي جدا بلا نزاع ، لكن موضوع البلاد العربية يطرح نفس السؤال . اذا افترضنا ان مصر لديها اسباب خاصة . لكن الملاحظ ان هذه الظاهرة ليست ظاهرة مصرية . حالة اللامبالاة هذه ، الغيبوبة موجودة ومنتشرة في الاقطار الاخرى . ومن اجل ذلك ، الذي حصل ان المشاكل تغذي بعضها . فالقضية قضية عامة وليست قضية قطرية . هي في حالة غريبة من البلادة السياسية ومنتشرة ومستشرسة في اكثر البلاد العربية (!) .

لو ان هذه اسبابها فقط ، مجرد الاحباطات النفسية ، او تداعي النتائج التي توالت منذ هزيمة ١٩٦٧ ، لكان الامر هينا وفي التاريخ المصري كانت تحصل اشياء مثل هذه . وهذه مرحلة يمكن ان تبقى مرحلة عابرة نسميها الجزر ، وهذا ما نناقشه والخطورة ان هذه الحالة يمكن ان تتحول من مجرد حالة عابرة الى شيء ابعد ويكون علاجه اصعب . سأكتفي حاليا بهذا الجزء . انما اشير الى قضية اشار اليها د . رميحي اكثر من مرة ، ولم نعطها الاهتمام الكافي . قضية ما احدثه النفط والمال النفطي منذ ١٩٧٤ في المنطقة العربية هذه الظاهرة ينبغي ان ندرسها بكل العناية لانها تمس تشوها خطيرا اصاب المجتمع العربي بكافة الاقطار النفطية و غير النفطية.ولا بد ان ننفذ الى هذه المشكلة في عمقها والا لظل التعامل مع الموضوع كما لو انه حالة صداع عادية ، حيث ان الموضوع مرتبط بارتباكات خطيرة جدا في الداخل والموضوع هو انه لكي ندخل في اعماق المشكلة حقيقة ينبغي ان نضع ايدينا على هذا المتغير الخطير الذي احدثته زيادة في عائدات النفط غير عادية انها انطوت على ان الناس اصبحوا غير مهتمين لابالقضايا القومية ولا حتى بالقضايا القطرية . هذه هي القضية وهذا هو الذي مهد الطريق الى من يقول في مصر .. نريد ان نتخلص من العرب وان نعمل تنمية اقتصادية في مصر .

خطورة القضية كما قلت انه لا ثمة اهتمام لا بالقضية القطرية ولا القضية القومية . فاذن الموضوع اعمق ،يا ليته تحول من القضايا القومية الى القطرية . يبقى هذا عندها خطأ سياسي يمكن ان يعلم . لكن اذا الموضوع يمثل تشوها قوميا ايضا في طبيعة العلاقات الاجتماعية . وهكذا فالموضوع اعمق من هذا ويبقى يحتاج الى مواجهة جزيئة بهذا العمق . اذا اردنا ان الناس تسترد انتماءها القطري والقومي وبالتالي حيويتها السياسية .

د . سعد الدين ابراهيم : احب عند هذه النقطة في الندوة تفسير مقولة لم يتعرض لها احد ، وهي الطبيعة القمعية للانظمة العربية والتي قد يكون لها تأثير مباشر على قدرة الجماهير في المشاركة او التعبير . ولتوضيح هذه النقطة اكثر ، نعطي فرصة للاستجابة والتعاون من التحول من نوع ، من الليبرالية التي كانت سائدة ، الى ما يسمى بالثورات الوطنية ، تربع فيها على عرش السلطة فئات وطنية تشارك الجماهير العريضة والكادحة بعض امالها ولكنها تختلف عنها في اهداف اخرى . فاصبحت القضية هنا فيها بعض الميوعة او الوسطية . بمعنى ان القيادات والانظمة الوطنية لم يعد من السهل اخذ موقف واضح منها ، لانها في بعض القضايا هي تعبر فعلا عن آمال وبالتالي تحقق بعض الانجازات التي تتفق ومصلحة الجماهير ، ولكنها تقف عند نقطة معينة . واحيانا تجري مساءلة من الجماهير ولكنها تقمع بشدة . احد المظاهر لهذا القمع ، كان قمعا سياسيا وليس جسديا عنيفا بالضرورة ، وانما تجلى في عدم السماح للتنظيمات السياسية الاخرى والتعبير عن الرأي والرأي الآخر او القيام بنشاط سياسي وتنظيمي . ثم مظهر آخر هو مظهر القمع العنيف والذي اصبح من الصعب بحكم طبيعة لدى بعض هذ ه الانظمة ، وهي طبيعة عسكرية ، ان تواجهه الجماهير بشكل حازم ونظرا ايضا ، لغياب التنظيمات السياسية التي تستطيع ان تقود وتنظم حركة

مقاومة في هذه الانظمة . اذا كان يوجد نوع من الاتفاق على ان هذا احد العوامل فارجو ان نسمع بعض الآراء .

د . هلال : قبل ان اعلق على هذه النقطة ،من الواضح ان المناقشة تتحرك الآن نحو تأكيد دور ثلاثة عوامل اساسية :

١) عامل الهيمنة الاستعمارية
٢) التأثيرات الاجتماعية والسياسية للنفط والتشوهات التي تحدث نتيجة لذلك .
٣) شكل النظم الاجتماعية والسياسية الموجودة ، من ناحية القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها هذه النظم ، ثم الشكل السياسي لها .

الامر الذي اريد ان اضيفه ان حقوق الانسان الاساسية ، التي تعبر عنها مواثيق الامم المتحدة ، او الاعلانعن حقوق الانسان ، هي غير محترمة في الشق الاعظم من الاقطار العربية والامر الذي لا شك فيه ، ان هذا يترك اثارا متعددة ، نفسية واجتماعية وسياسية ، على شكل التفاعلات السياسية ودور المواطنين واسهامهم الاجتماعي والسياسي في هذه الاقطار .

باليقين يوجد شعور بعدم الامن ، وهذا يؤثر على مبادرات المواطنين .

نقطة اخرى من هذه الانظمة هو ضعف ما يسمى في علم السياسة ، بالهيئات الوسيطة او المنظمات التطوعية والتي هي تعبر عن اشكال استقلالية للجماهير ، مثل الاتحادات ، والنقابات العمالية ، والمهنية ، والصحافية ، الامر اليقين ان الفرد قدرته على مواجهة السلطة محدودة ولكن من خلال انخراطه وانتمائه في تنظيم سياسي او مهني يمكن ان يلعب دورا اكثر فعالية . ان هذا النوع من المنظمات ، الوسيطة او التطوعية تدخلت فيها الدولة ، واصبحت الدولة تسيطر ليس فقط على الحياة السياسية ، بمعناها المحدود ، ولكن ايضا تتدخل في تنظيم النقابات المهنية وسائر التنظيمات الاخرى ، وهكذا تقضي السلطة الحاكمة ، على كل القوى المنظمة السياسية او غيرها التي يمكن لها ان تعبر او تنظم او تساهم في التعبير عن رأي الجماهير .

د . ابراهيم سعد الدين : لا خلاف بالرأي بان الطبيعية القمعية للانظمة بالضرورة تؤثر على كل حركة جماهيرية في اي وقت . هذا اذا كان تعريفنا مثلما نقول ، هو مجرد انكماش للحركة في مرحلة من المراحل . لان في كل حركات مقاومة الاستعمار بصفة عامة ، نحن نقول كان يوجد قهر ، لكن القهر ليس مجرد ظاهرة جديدة ، القهر كان موجودا في زمن الاقطاعية ، وكان قهرا بدنيًا وباشكال لا نهائية ، ومع ذلك لم يمنع ذلك الواقع الحركات الجماهيرية من ان تتواجد.القهر يواجه وفي كل البلاد بدرجة او باخرى ، ولا يحول دون حركة التغيير أو حركة كمحاولة التغيير . انا متفق ان الطبيعة القهرية للانظمة تلعب دورا ، وان هذه قد تلعب دورا في صد حركة الجماهير وتأخيرها ، انما هل تلعب دورا في تغييب الجماهير كما قال الاستاذ عادل . انا لا اعترض على ما قاله عادل بان الجماهير في حالة غياب عن الاهتمام بالقضايا ليس فقط القومية وانما ايضا حتى المحلية . انا اريد تبسيط شيء مما قاله عادل . لقد طرح موضوعا مهما للغاية وهو اثر تدفق الاموال النفطية والثروة النفطية على البلاد العربية سنة ١٩٧٤ وبعد ١٩٧٤ على شكل الحركة السياسية في الوطن العربي هذه القضية حقيقية ولا يمكن اغفالها ويجب دراسة تأثيرها في البلاد النفطية وغير النفطية . البلاد غير النفطية تعاني بشكل او بآخر للحصول على جزء من ريع النفط ، بدرجة او بأخرى . ايضا هناك تأثيرها في عودة نمو الرأسمالية في البلاد العربية التي كانت قد حدت من نمو الرأسمالية في مرحلة من

المراحل ، وهذا واضح جدا في حالة مصر وحالة سوريا وفي حالة غيرها من الاقطار.هذه الدول لم تنـه تصفية الرأسمالية وانما كانت محاولة لتحدي للنمو الرأسمالي وانا اطرح الموضوع من حيث تأثيره على المثقفين العرب ، وتأثيره على توزيع الاستثمارات العربية ومكان وجودها وخبرتها ، تأثيره على هجرة القوى العاملة العربية والصراع الاجتماعي في داخل كل قطر ونظرة هذه الجماهير الكادحة الى امكان حل مشاكلها ، بالانتقال الى حيث يوجد الدخل الاكبر ، كل هذه القضايا مطروحة وهي قضايا اساسية وحقيقية لا يمكن باي حال من الاحوال التنكر لها .

وبمعنى اصح انه يمكن القول انه يوجد حالة تدفق ثروة مفاجئة في البلاد العربية ، وهناك حالة حرص على الحفاظ على هذه الثروة من بعض القوى العربية ، وحالة اندفاع للمشاركة في فتات من هذه الثروة من بعض القوى الاخرى وحالة محاولة الاستفادة من هذا الظرف التاريخي على المستوى الشخصي وليس على مستوى العالم وبالنسبة للمجتمع العربي هذه كلها موجودة ونحن لا يمكن ان نتجاهلها . وبالتالي يبدو ان ما يقوله عاد حسين من انه اصبح الشعار « كل يغني نفسه » ، هذا الشعار يروج في اوساط طبقتين اجتماعيتين او فئتين اجتماعيتين داخل الوطن العربي،الرأسمالية التي يعاد نشوؤها والمثقفين العرب الذين يحاولون مرة اخرى ان يحلوا الكثير من مشاكلهم وقضاياهم .

يعني مسألة ان « كل يغني نفسه » هذا شعار في العالم العربي في الوقت الحالي طبعا له تأثير حقيقي على الحركة الاجتماعية او الصراع الاجتماعي في الوطن العربي . هذه مسألة لا بد من الاهتمام بها . لكن تحفظي على الصورة التي رسمها عادل ان هذا يعني ، وبشكل عام الاهمية بالقضايا المحلية في داخل كل قطر عربي ، وايضا نفس الاهتمام بالقضايا القومية على النظام العربي ، هنا الاختلاف بيني وبينه . صحيـــح انا موافق على ان هناك تركيز في جانب على حساب جانب آخر لكن ان يكون هناك نفي كامل للاهتمام بالقضايا القومية أو القطرية .

هنا يكمن الاختلاف بيننا في واقع الامر ، وانا اقول انه داخل كل قطر عربي ، هذا غير صحيح ، لان هناك قدر من الاخطار الخارجية التي تتمثل في صراع حول النصيب من هذه الثروة ، وهناك صراع للدفاع عن هذه الثروة ضد اخطار خارجية والصراع ذو طابع قومي ايضا لمواجهة القوى الاستعمارية الخارجية بشكل او بآخر . يعني هذا ليس منتهيا ، يعني الصراع بين الاوبك او الاوابك كمؤسسة وبين القوى الخارجية هو شكل من اشكال الصراع ذي الطابع القومي في واقع الامر ، ايضا يوجد صراع داخل الاقطار العربية نفسها على ماذا سيفعل بهذه الثروة بشكل او بآخر . ايضا انا اقول انه حتى داخل الاقطار الغير مستفيدة وان تأثرت بشكل او بآخر ، هناك اشكال قومية من الصراع الاجتماعي موجودة تطرح نفسها كقضايا وعلى شكل اسئلة : ما هو تأثير هذا علينا ومن الذي يأخذ ماذا الخ . واذا عدت من جديد الى مثال مصر نجد ان هذه التساؤلات هي صورة متأثرة بهذا العامل تأثيرا كبيرا جدا من حيث ما يسمى بمستوى التضحيات المطلوبة ومستوى الاستفادة الممكنة كقضية مطروحة ، واظن ان هناك من القوى السياسية من لعب دورا اساسيا في محاولة تكريس فكرة ان مصر هي التي تعطي التضحيات وان غيرها هو المستفيد الاساسي من العملية .. الخ ورغم انني لدى كثيرا مما يقوله الاستاذ عادل فانني ازعم ان هذا يتم كنتيجة اساسية لان الثورة المصرية قد انتكست بعد سنة ١٩٦٧ او بدأت تنتكس بعد سنة ١٩٦٧ . وانا هنا لا اقول ان ١٩٦٧ انهت الثورة المصرية ، انما العملية التاريخية في سنة ١٩٦٧ كانت الضربة الضخمة التي لم تستطع الثورة المصرية ان تتعداها ثم مع انتقال القيادة من فئات اجتماعية معينة الى فئات اجتماعية اخرى داخل الثورة المصرية كان لها عامل حاسم جدا فيما يحدث في مصر الآن وعلى الساحة العربية الآن . ومرة ثانية

اقول ان القضية ليست قضية تخل عن اهداف القومية بقدر ما هو في واقع الامر نوع من قضية اليأس من امكان تحقيقها وفي ظل الظروف الراهنة الحالية .

د. الرميحي : انا الحقيقة اريد ان اتناول النقطة التي اثارها الدكتور سعد في موضوع القمع السياسي وساحاول ان اضيف نقطة ربما معروفة ولكن لم يتطرق لها حتى الآن وهي : البعد الاجتماعي والنفسي والتراثي . هل في تراثنا مؤسسات ديمقراطية بالمعنى العام لهذا المفهوم ؟ هذا سؤال بحث ولا زال يبحث عن أجابة ؟؟

ويرتبط بهذا اسئلة كثيرة حول اشكال الحكم في الاسلام وماذا نعني بالشورى .. الخ.

ويبدو لي ان قبول « الرأي الآخر في التكوين النفسي التراثي الاجتماعي للعرب يحتاج الى تحديد ونقاش اوسع . ومن هنا السلطوية الشرقية ، هذه تحتاج الى نقاش وربما نتيجة لهذا التراث فان قيم السماع الى والتسامح مع او قبول الرأي الآخر للآن لم تأخذ بعدا واريد ان اربط ذلك بالشخصية العلمية والشخصية الميتافيزيقية : الشخصية العلمية التي تستطيع ان تقتنع بانها لا تملك الحل النهائي او الرأي القاطع في موضوع،والشخصية الميتافيزيقية تعتقد بانها تمتلك الرأي القاطع في موضوع ما. وبالتالي نجد الثنائية التي ذكرها د . سعد ان بعض الانظمة تحقق اهداف قومية ووطنية انما في نفس الوقت يحدث فيها قمع . هذه الثنائية يمكن اعادتها الى الشخصية العلمية والشخصية الميتافيزيقية والبعد التراثي الذي يرفض الانسياق الى الغرب . بمعنى ان هناك تراثا يبرز بين الاستعانة بالفكر العلمي والاستقلالية الشخصية والقومية . مجموعة من الابعاد لها تسرباتها في بناء التعليم والجامعات وفي بناء المؤسسات الصحفية الخ ..

في هذا الاطار نجد ان الشكل التكويني الاساسي ربما عدا مصر ، في الاقطار العربية هو تكوين قبلي عائلي،وهنا الحقيقة ما تقوله القبيلة تحت شعار انصر اخاك ظالما او مظلوما . حتى التكوينات الحزبية التي لها شكل مذهبي غربي حديث اخذت طابع العائلة او القبيلة ومن هنا عندما ندرس التنظيمات الحاكمة نجد على رأسها في كثير منها مجموعة قبلية او عائلية او طائفية قريبة من بعضها في البعد الاجتماعي .

عادل حسين : الذي اشار اليه د.الرميحي يلهم بعمل دراسات او ندوات حول قضية ما هي المؤسسات المناسبة لتنشيط الحيوية السياسية واستعادتها وهكذا . لكن بعض الاسباب الاولية التي قيلت عن البعد التراثي ، البعد التراثي بالعكس كان موجودا اكثر في الفترات السابقة ، لمجرد ان الحيوية السياسية اعمق والمهم ان هنا الموضوع محتاج لبحث ، لكن الواضح من العنوان ان البحث عن المؤسسات السياسية المناسبة موضوع جدير بالبحث . بالنسبة لزاوية الجانب القمعي او العنف في الانظمة السياسية ، اتفق مع د . ابراهيم سعد الدين في رده على هذا ، وانا في تقديري ان هذا يؤثر على معدل واشكال التعبير عن الحيوية السياسية ولكنه لا يؤثر على الحيوية السياسية نفسها . القضية التي نواجهها هي مثلا لماذا لا تحدد منظمة كاتحاد النقابات في مصر مثلا موقفا من هوية الذي يجري على الساحة . القضية ليس في ان السلطة لا تتيح وجود نقابات او اتحادات ؟ بل ان سلطات الاحتلال كانت تمنع اصلا وجود نقابات لكن كانت وقتها الحيوية موجودة رغم انه توجد ظروف قمعية تمنع التعبير عبر قنواته الشرعية .

كذلك توجد سلطات لها دور قمعي ولكنها تمثل اطروحات مقبولة بشكل عام ، وممكن توجد سلطات قمعية تستخدم سلطة القمع لقهر حركة الجماهير لكذنااتصور نتكلم عن الصنف الاول عن

سلطة قمعية لكن متمشية مع الاتجاه بشكل عام . لو توجد سلطة قمعية وتستخدم القمع لاجهاض التوجه العام . في تقديري لا تستطيع القوى القمعية في هذه الحالة الا ان تؤثر في معدل التعبير واشكاله ، لكن طبعا ان الحيوية السياسية موجودة والسلطة القمعية لن تمنع ممارسة هذه الحيوية السياسية وهذا هو ما نتساءل عنه قائلين لماذا توجد حيوية سياسية بالشكل الكافي ؟

وتعليقنا على ما قاله د. ابراهيم سعد الدين حول المال النفطي فأنا لم اقل ان النفط والمال النفطي اثره ادى الى نفي الحيوية السياسية وانا منذ البداية اركز على ان عنوان الندوة تقليص الحيوية السياسية . ان هناك في رأيي اسبابا مركبة لهذه الظاهرة كما ان لها ايضا اسباب تقليدية ، والتي تمثل بالتالي انحسارا مؤقتا ويمكن ان يمر بها اي شعب واي مجتمع ، لكن الذي نخشاه هو ان يكون لدينا في حالتنا الخاصة اسباب اعمق يصعب التخلص منها في المدى البعيد ، اذا لم نواجهها منذ الآن بقوة وشجاعة . هذه القضية التي نريد الاتفاق عليها .

مثل ان اقول ان التجربة الناصرية حتى لو قلنا انها قتلت بعد عام ١٩٦٧ لكن هذا لا يمكن ان يفسر في تقديري ما حدث منذ ١٩٧٤ حتى الآن في العالم العربي .

ذلك انه ليس مذهلا ولا مخالفا لمنطق الامور ان تحدث نكسة في بلد من البلاد . لكن ان تحدث نكسة بلا مقاومة تقريبا فهذا هو الغريب والمحتاج لتفسير .

يعني ان الظاهرة التي نحن بصدد تفسيرها ممكن تكون لماذا هزمت الناصرية ؟ لكن ان لماذا تبخرت فهذا هو الشيء الغريب . وطبعا لا يمكن الحديث فقط عن اسباب مثل ازمة الديمقراطية او ازمة التنظيم القائد .. الخ كل هذه قد تفسر جوانب او زوايا للظاهرة ، لكن اما ان يحدث الموضوع تقريبا بلا مقاومة ؟ واذا كان اليوم في بدايات مقاومة ؟ فهي لازالت في مستوى تململ المثقفين دون تجاوب شعبي والسؤال لماذا لا يوجد هذا التجاوب الشعبي ليس بالقدر الكافي رغم انه توجد اشياء وظروفا تهز الجبال : الذي ادعو له واثيره على صعيدنا كمثقفين وباحثين هو ان منا ايضا من هو معرض لهذا التشابك وبالتالي نحن احيانا لا نولي هذا الموضوع الاهمام الكافي ؟ومن هنا علينا ان نواجه هذا الموضوع بما يستحقه من تركيز لانه يشكل خطورة غير عادية على ما نسميه بالحيوية السياسية .

د . سعد الدين ابراهيم : من اين نبدأ يا اخ عادل قد لا يكون هو الأهم ؟ المهم ان نبحث كل الجوانب . هل تقصد القضية العامة حول الحيوية السياسية ، ام تقصد ما اردت ان اقوله كسبب اساسي في الازمة الحالية ؟ لا يعني عدم وجود اسباب اخرى هيكلية وذاتية . فلنستكشف بعض هذه الجوانب .

عادل حسين : العلاج في تقديري ، ليس علاجا وحيد الجانب ، انما علاج مركب ، يبدأ في تقديري من موقف متصلب في قضايا الاستقلال والتبعية في ابعادها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية ؟ وينعكس هذا بالضرورة في نمط الاستهلاك ونمط الحياة المختلفة اذا استطعنا ذلك ، لأن المسألة في منتهى الصعوبة ، اذا استطعنا التحكم في انماط الحياة والاستهلاك ؟ والمشكلة ان القوى السياسية السائدة حاليا ليس لها نقطة محورية في طروحاتها ولا في برامجها وحسبنا تبني ولو موقف جدي وواضح حتى من نمط الاستهلاك ونمط الحياة ثم نربطه بقضية الاستقلال الحضاري وانماط التبعية . هذا من المفروض ان يكون نقطة بدء في العمل السياسي واذا استطاع ان يحقق تقدما في هذه النقطة.هذا سيمتد على كل المجتمع في الحيوية السياسية .

د . سعد الدين ابراهيم : نعطي كل مشترك في هذه الندوة ثلاثة دقائق لتلخيص اراءه حول الموضوع وبالتحديد : ما هو المخرج من الوضع الحالي الذي نصف به درجة الحيوية السياسية ، سواء كانت في حالة انحسار او مد او تغيير في اشكالها التعبيرية ، وايا كانت اسبابها .

د. الرميحي : بالنسبة لموضوع نقل الاموال النفطية وعلاقتها ببعض القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين . صدرت دراسات في السنوات السابقة الاخيرة حول هذا الموضوع وبالمناسبة واحد اسمه اوديل Odell الف كتاب اسمه **النفط والقوى العالمية** قال ان رفع اسعار النفط لم تكن بدايتها في ١٩٧٣ كما هو معلوم ، انما بدأت منذ سنة ١٩٧٠ في كراكاس وسنة ١٩٧١ في طهران وكانت وراءها ايضا القوى الامبريالية،تحديدا اميركا لثلاثة اسباب رئيسية :

١) موازنة ميزان المدفوعات عن طريق ارباح الشركات النفطية الاميركية.
٢) غلاء الطاقة في اوروبا حتى يمكن للبضاعة الاميركية ان تكون منافسة للاسواق العالمية .
٣) لاعطاء العرب اموالا يستطيعون من خلالها الوصول الى (الحل التاريخي) للقضية الفلسطينية من اجل استقرار المنطقة للحصول على نفط ليس باي ثمن ، وانما للحصول على نفط مستمر . لذلك انا اعتقد في سؤال ما العمل ، من مهماتنا الاساسية ان نلقي اضواء كبيرة ومكثفة على الاموال النفطية واستخداماتها وبما يجب ان تستخدم لصالح العرب وبالتالي خلق وعي حول ان هذه الثروة هي ثروة عربية ويمكن ان تستخدم لصالح الوطن العربي ككل .

د . هلال : كيف نخلق هذا الوعي ؟

د. الرميحي : نخلق هذا الوعي عن طريق المناقشات ونشره وتبني القوى السياسية المختلفة لقضية اموال النفط واستخداماتها في الوطن العربي وباثارة الوعي الفكري والسياسي .

د . هلال : اولا من مسار هذه المناقشة الواضح اننا اتجهنا الى معالجة الواقع العربي باسره . الامر الذي يعكس كما ذكرنا في البداية ان هذه الظاهرة هي محصلة التفاعلات العديدة التي لا تقتصر على قطر بعينه من الاقطار وانما تعكس ظروفا متعددة تجتاح المنطقة بالرغم من التركيز الذي اعطي على النفط . لا اعتقد انه السبب الوحيد ، قد يكون احد اهم الاسباب ولكن اعتقد انه يجب ان ينظر اليه في اطار اكبر من هذا . ربما احد القضايا التي لم نناقشها وتحتاج الى بحث مستقل ، عندما نتحدث عن حركة الجماهير من اجل القضية القومية ، هل فعلا كلمة الجماهير كلمة علمية ؟ ام ان هناك طبقات وجماعات معينة هي التي كانت صلب الحركة القومية او هل يمكن القول فعلا ان الفلاحين العرب كانوا جزءا من الحركة القومية ؟ بعبارة اخرى : ربما كان احد المجالات التي قد تصلح مادة لندوة اخرى هي : ما هي الشريحة الاجتماعية التي قادت الحركة الجماهيرية في الخمسينات وماذا حدث لهذه الشريحة الاجتماعية بفعل عوامل متعددة ؟

انا اولا اركز على جزء من هذه الشريحة وهي المثقفين العرب . المثقفين العرب لعبوا دورا اساسيا في التبشير في الدعوة الى الانخراط التنظيمي للحركة القومية العربية . ومن الواضح ان هؤلاء المثقفين يتعرضون لعملية افساد ضخمة ، افساد وفساد ، تتبلور في مظاهر عديدة يكون من شأنها شغلهم او صرف انظارهم عن القضية القومية او عن المساهمة في الحركة القومية . الامر المؤكد ايضا وهذه آخر نقطة اقولها ، ان الوطن العربي يتعرض لحملة استعمارية شرسة تستخدم اساليب متعددة ، جزء اساسي منها عملية التيئيس الثقافي والاعلامي . واشاعة روح انهزامية وسلبية .

د . ابراهيم سعد الدين : لا اريد ان اكرر نفسي ، لكن احاول التركيز في بعض الاشياء انا اعتقد انه بصفة عامة ان الحركة الوطنية والقومية في البلاد العربية تتعرض لحالة جذر وان حالة الجذر كانت بدايتها الحقيقية هزيمة سنة ١٩٦٧ وان لم تؤد مباشرة عندها الى النتائج التي كانت متوقعة . بل بالعكس ، الحركة العربية حاولت المقاومة بعد سنة ١٩٦٧ ، بدءا من محاولات استعادة سلطة عبد الناصر في مصر ، وايضا مسألة ثورة ليبيا والسودان ، ولكن استمرار حالة عدم القدرة على طرد المستعمر الاسرائيلي من سيناء ، حتى بعد المعركة العسكرية سنة ١٩٦٧ ، وتولي فئات جديدة للسلطة في مصر بعد وفاة عبد الناصر ، وكانت مصر قائدة الحركة القومية في هذه المرحلة ، ادى الى المسارعة بالانتكاس في اطار الحالة العربية العامة الموجودة في هذا الظرف .

ويضاف ايضا الى هذا الجذر ، هو ان كثيرا من الانظمة العربية التي قادت ورفعت الاهداف القومية اما قد تحجرت او وقفت بعيدا عن تحقيق اهدافها . مثلا : حالة العلاقات السورية العراقية وما الى ذلك ، وشكل الوحدة العربية الذي كان مطروحا بشكل من الاشكال . الشيء الثالث بطبيعة الحال هو انه في هذا الاطار فان الطبيعة القمعية للانظمة العربية لعبت دورا اساسيا ايضا في كبت حركة الجماهير وايضا النقطة الاساسية ان الاثار التراكمية لعملية الاموال النفطية وتأثيرها على ما سماه الاستاذ عادل التشوهات وانا اقبل هذا في المجتمع العربي وخاصة بالنسبة للبرجوازية العربية وبالذات فئات المثقفين مما كان له اثار هامة جدا في الاوضاع العربية بصفة عامة .

هذه خلاصة للكثير من الافكار التي قيلت فاذا اتينا الى القضية التي اثارها د . سعد الدين ابراهيم حول موضوع من اين نبدأ : وانا اعتقد ان من اين نبدأ في المرحلة هذه يبدأ بشيئين :

اولا : فهم الواقع العربي فهما صحيحا لمعالجة الواقع . ايضا في اطار هذا الفهم في اعتقادي يمكن البدء وهنا ضرورة الصراع من اجل الديمقراطية وانا اضع عليها نقطة تركيز اساسية ، لانه من خلالها يمكن الى حد كبير الانتقال الى مراحل اخرى من مراحل الصراع . يعني اليوم قضية الديمقراطية هي قضية حيوية بالمستوى العربي . الكلام الذي يقوله الاخ عادل عن اهمية ان تدخل مسألة تغير نمط الحياة كجزء من القضايا المطروحة في وسط الحركة الوطنية قد يكون صحيحا ، انما قدرة الحركة الوطنية على طرح هذا والصراع فيه هو بالوقت نفسه مرتبط بقدرتها على الحركة في سبيل الديمقراطية وانا اؤكد على الحركة في سبيل الديمقراطية لانها قد تشمل اليوم في داخل الوطن العربي فئات اجتماعية واسعة للغاية قد لا يمكن جمعها حول اهداف اخرى ، من هنا هذه قضية محورية في رأيي .

د . سعد الدين ابراهيم : نشكركم ، واذا كان لنا ان نلخص في كلمات سريعة الافكار التي وردت في هذه الندوة ، ان طرح موضوع الحيوية السياسية ادى بنا الى دراسة الواقع العربي على تعقيداته وتشابكاته وهذا بحد ذاته مؤشر لارتباط كل قضايانا القومية ، سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية . والمشاركين في الندوة ذكروا ان الاسباب فيما يبدو من انحسار للحيوية السياسية في العالم العربي يبدأ معظمها منذ منتصف الستينات وبالتحديد من هزيمة ١٩٦٧ وانكسار المد القومي العربي الذي كان يقوده عبد الناصر من القاعدة المصرية . وزاد من هذا الانحسار عوامل كثيرة منها عجز الانظمة العربية القائمة على تحقيق معظم اهداف الجماهير بما في ذلك هدف تحرير الاراضي المحتلة ، ثم الطفرة النفطية التي حدثت بعد عام ١٩٧٣ والتي ادت الى مزيد من التشويه للهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي كله ، سواء كانت اقطاره منتجة لهذه الثروة او غير منتجة . وان الشرائح الاجتماعية التي قادت او ساهمت في اذكاء الحيوية السياسية في الاربعينات

والخمسينات كانت في مقدمة الفئات الاجتماعية التي تم تشويهها او افسادها في هذه التطورات السياسية والاجتماعية .

ذكرت اسباب اخرى كثيرة ، اعتقد انها كانت مرتبطة،ومنها الاحباط النفسي للجماهير نتيجة ما بدا لها من صعوبة في تحقيق الاهداف القومية في ظل المعطيات العربية الراهنة وفي ظل القيادات السائدة ، ومنها ايضا عملية تزييف وعي الجماهير وتيئيسها سواء بواسطة قوى خارجية او قوى داخلية وان المطلب او نقطة الخروج من هذا المأزق ـ الذي لا يمثل انحسار الحيوية السياسية فيه الا مظهرا خارجيا للمشكلات وازمات الامة العربية ـ هو النضال من اجل وضع الاهداف القومية في مكانها الصحيح وبالحاح قضية القضاء على التبعية واعادة استقلال الامة العربية والنضال من اجل الديمقراطية .

اذن هذا هو جدول الاعمال الملح امام كل القوى التقدمية والوطنية في الوطن العربي .

أرجو ان يكون هذا التلخيص قد عكس الافكار الاساسية التي دارت في الندوة . اشكركم جميعا واشكر مركز دراسات الوحدة العربية الذي اتاح لنا هذه الفرصة لنتدارس معا هموم وشجون امتنا العربية □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

العلم والسياسة العلمية
في الوطن العربي

انطوان زحلان

● نقد الكتب

د. نديم البيطار

النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية

بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ . ٥٣٦ صفحة .

د . محمد لبيب شقير

تمهيد ـ موضوع الكتاب

من الموضوعات التي تتعلق بعملية اقامة الوحدة بين الاقطار المتعددة ، والتي ثار حولها الكثير من الجدل منذ منتصف القرن التاسع عشر ، تحديد ما اذا كانت الأولوية ، في اجراء عملية التوحيد ، هي للجانب الاقتصادي او للجانب السياسي . والمقصود من ذلك هو تحديد ما اذا كانت عملية توحيد مجموعة من الاقطار توحيدا كاملا يجب ان تبدأ ، أولا ، بجهود واجراءات تستهدف تحقيق وحدة اقتصادية ، لكي تتلوها بعد ذلك الوحدة السياسية ، ام هل يجب ان تتم عملية التوحيد السياسي اولا ، ثم تتلوها بعد ذلك عملية التوحيد الاقتصادي . ويبدو ان السبب في اثارة الجدل حول هذه المشكلة ، من الناحية التاريخية ، هي تجربة تكوين اتحاد الزلفرين بين الدويلات الجرمانية في القرن الماضي ، والتي بدأت باتحاد جمركي ، ثم وصلت في النهاية الى تحقيق الاتحاد السياسي لهذه الدويلات . ولكن الجدل ثار من جديد حول هذا الموضوع بمناسبة مناقشة موضوع « الوحدة الاوروبية » بعد الحرب العالمية الثانية . ذلك أن تطورات دولية واوروبية عديدة ، جعلت الكثيرين من المفكرين ومن رجال السياسة في اوروبا يدعون الى ضرورة نبذ دول اوروبا للحروب فيما بينها ، والى ان تحتل مكانا هاما في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي تميز بالاهمية المتزايدة للقوتين الاعظم (الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي) ، وقد وجدوا ان الطريق الى ذلك كله انما يكون بتكوين وحدة سياسية اوروبية . وعلى الرغم من انه كان هناك تيار هام يدعو الى اقامة وحدة فيدرالية بين دول اوروبا دون ابطاء ، الا ان الاتفاق قد تم في النهاية على ان يتم تحقيق الوحدة الفيدرالية تدريجيا ، على ان يكون المدخل الى عملية التوحيد هذه هو تكوين الوحدة الاقتصادية بين دول اوروبا الغربية بالذات . وقد كان واضحا ان الدول التي انضمت الى السوق الاوروبية المشتركة في اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ ، كانت تعتبر هذه الاتفاقية اداة لانشاء وحدة اقتصادية ، تؤدي في النهاية الى اقامة الوحدة السياسية الاوروبية المنشودة .

وقد نقل الدكتور نديم البيطار مناقشة هذا الموضوع الى الفكر الوحدوي العربي في كتابه « النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية » الذي نشره معهد الانماء العربي سنة

١٩٧٨ . ولكن الذي يميز اثارة الدكتور البيطار لهذه المشكلة هو ما يراه من ان من بين المفاهيم الشائعة حاليا في تحديد الطريق الى الوحدة العربية ، ذلك المفهوم الاقتصادي الذي ينادي بالتنمية المشتركة او الوحدة الاقتصادية : « **اولا كطريق تمهد وتعد وتدفع وتؤدي الى الوحدة (اي السياسية)** » ويحدد المؤلف بنفسه أن هذا المفهوم يعطي الاولوية للطريقة الاقتصادية : « **كنقيض لنظرية الدمج السياسي التي تقول بالاتحاد السياسي اولا** (صفحة ٩) » .

هذا المفهوم الاقتصادي ، بالمعنى المشار اليه ، كطريق الى الوحدة العربية هو الذي يخصص الدكتور البيطار كتابه لنقده . وهو يورد نقده لهذا المفهوم تفصيلا تحت أربعة عناوين اساسية : من الناحية السياسية : ومن الناحية السوسيولوجية التاريخية : ومن الناحية الايديولوجية : بالاضافة الى نقد اطلق عليه عنوان النقد الشيوعي ــ الماركسي . وقد اتى تحت كل ناحية من هذه النواحي ــ التي خصص لها بابا مستقلا ــ بعدد من الفصول التي بلغت في مجموعها أحد عشر فصلا ، ثم انهى الكتاب بخاتمة استخلص فيها أن : « مشكلة الوحدة العربية هي انها وحدة دون وحدويين » بمعنى ان الفكر العربي ، وإن كان يصدر عن نوايا ورغبات وحدوية صادقة ، الا انه بسبب اعطائه الاولوية للطريق الاقتصادي الى الوحدة ، لا يملك المقومات التي تجعله ــ قادرا على تحقيق الوحدة وعلى مد الوحدويين الذين يتبعونه بالتصور وبالاسلوب اللازمين لنجاح عملية التوحيد . كذلك يرى الدكتور البيطار ان الفكر العربي الوحدوي انما يشكل مرحلة جديدة في حركة الجهل بالقوانين العلمية التي تستخلص من تجارب التاريخ الوحدوية (صفحة ٥١٦ ــ ٥١٧) ، والتي تشكل نظرية وحدوية علمية ، لا يجوز لتجربة الوحدة العربية أن تخرج عليها .

عرض الافكار الاساسية التي تضمنها الكتاب

وقد يكون من الملائم بالنسبة لهذا الكتاب ان نعرض الأفكار الأساسية الواردة فيه جملة واحدة ، بدلا من المنهج الذي نفضله دائما في عرضنا او تقويمنا للكتب بصفة عامة ، والذي يتلخص في أن نعرض ، بصفة منفصلة ، الأفكار الأساسية في كل فصل من فصول الكتاب . ويرجع خروجنا على هذا المنهج وما نراه من تلخيص بالنسبة للأفكار الأساسية في كتاب الدكتور البيطار في جملته ، الى ان الكتاب في مجموعه يتضمن من الأفكار الأساسية التي تتكرر ، بصور تعبيرية مختلفة ، ومن مقاربات متعددة « سياسية وتاريخية وسوسيولوجية وايديولوجية .. الخ » ، وهي تتكرر بشكل مستمر في فصول الكتاب التسعة الاولى (من صفحة ٣١ الى صفحة ٤٤٥) والتي خصصها المؤلف لأبواب النقد السياسي ، والنقد السوسيولوجي التاريخي ، والنقد الايديولوجي . فهذه الفصول جميعا تدور حول نفس الأفكار بطريقة ومنهج سوف نعود الى بيان رأينا فيهما فيما بعد . اما الفصلان العاشر والحادي عشر اللذان خصصهما المؤلف لما اسماه النقد الشيوعي ــ الماركسي ، (بمعنى نقد النظرية الشيوعية الماركسية بهذا الخصوص) ، فقد تضمنا دراسة ، وان كانت ، في رأينا ، تمثل جهدا واضحا في تحليل ونقد بعض جوانب النظرية الماركسية والتطبيقات الشيوعية لها **بصفة عامة** ، الا انها لا تتعلق بالموضوع المثار والذي يتصل بما اسماه المؤلف **الطريق الاقتصادي للوحدة العربية** على ما سنبين فيما بعد .

وفي ضوء هذه الملاحظة ، يمكننا تلخيص الأفكار الأساسية في الكتاب في النقاط المحورية التالية :

(١) ان المفهوم الشائع والغالب بين المثقفين

العرب ، والذي يعتنقه عدد كبير منهم ، هو مفهوم « الطريق الاقتصادي الى الوحدة العربية » بالمعنى الذي اشرنا اليه فيما سبق (صفحة ٩ ، وصفحة ٥١٦) . بل ان جامعة الدول العربية نفسها كانت ، منذ بدايتها ، حسبما يراه المؤلف ، تتبنى هذا المفهوم الاقتصادي كطريق الى الوحدة (صفحة ١١٥) .

(٢) ان الفكر الوحدوي العربي ـ وقد اخذ بهذا الطريق الاقتصادي ـ قد انطوى على عيب خطير ، اذ تنقصه الصورة الواضحة عن الطريق الى الوحدة ، وهذا قد ادى الى : « عجزه عن قيادة او توجيه العمل الوحدوي » . كما ادى ايضا الى تعثر واجهاض العمل الوحدوي نفسه (صفحة ١٠ وصفحة ١١٥ وصفحة ٥٢٣) . وفضلا عن ذلك فان الفكر الوحدوي العربي ، بسبب اخذه بهذا المفهوم الاقتصادي كطريق الى الوحدة العربية ، قد اتى مشوبا بالخروج على الاسلوب العلمي ، لأنه لم يقم بدراسة التاريخ ، وبالذات تاريخ التجارب الوحدوية ككل ،وبدراسة الدياليكتيك العام الذي يسودها ، وباستخراج الاتجاهات والقوانين العامة التي تكشف عنها عملية الانتقال من التجزئة الى الوحدة عبر التاريخ (صفحة ١٢ وصفحة ٢٢ حتى صفحة ٣٠) . ومن هنا كانت السمتان اللتان يرى المؤلف انهما يطبعان الفكر العربي الوحدوي ، وهما « سمة التبشيرية » ، اي الانطلاق من رغبات مثالية وانفعالات عاطفية والمناداة بما يجب ان يتم دون اساس علمي و « سمة الخمول » ، بمعنى ان هذا الفكر كسول يأبى ان يدرس تجارب التاريخ الوحدوية لاستخلاص القوانين التي تحكم اي عملية توحيدية لكي يطبق هذه القوانين (صفحة ١١) .

(٣) وفي رأي المؤلف ان المنهج العلمي لتحديد الطريق الصحيح الى الوحدة العربية يتلخص في البدء بدراسة تجارب التاريخ الوحدوي كله في العالم ، وذلك من اجل استخلاص القوانين والاتجاهات الاساسية التي تعيد نفسها بوصفها قوانين عامة تسود جميع التجارب الوحدوية في التاريخ ، والتي تتحكم في عملية الانتقال من التجزئة الى الوحدة (صفحة ١٥) ، ثم الالتزام بهذه القوانين العامة في عملية التوحيد العربية . فاذا فعل الفكر الوحدوي العربي ذلك ، فانه يكون قد تجاوز : « اللاعقلانية الي تميز المفاهيم السائدة حول الطريق الى الوحدة » (صفحة ١٥) .

(٤) ان الدراسة التاريخية للتجارب الوحدوية على النحو المشار اليه تكشف ، حسبما يراه المؤلف ، عن أن الطريق الاقتصادي للوحدة لم ينجح مطلقا في الوصول بالدول التي انتهجته الى الوحدة السياسية في النهاية ، كما ان « التجارب التي تحققت فيها الوحدة السياسية تكشف عن ان الاتحاد السياسي كان يتقدم الاتحاد الاقتصادي » (صفحة ١٠٥) ، بمعنى أن توحيد اقتصاد الدول التي دخلت في تجارب وحدوية ناجحة كان : « بعد قيام وحدتها السياسية وليس قبلها » (صفحة ١٠٥) . فانجلترا لم تقض على الحواجز الجمركية بين اجزائها بشكل عام وشامل الا بعد قيام الدولة البريطانية الواحدة بمدة طويلة . وكذلك لم تحقق الدانمرك تعريفة جمركية واحدة في جميع اراضيها الا بعد فترة طويلة من تحقيقها للوحدة السياسية بين اجزائها ، وكذلك الامر بالنسبة لسويسرا واسبانيا ... الخ .

ولكي يؤكد المؤلف فكرته الاساسية ، يعرض في كثير من صفحات كتابه الى تجارب الدمج الاقتصادي الهامة المعاصرة مثل « السوق الاوروبية المشتركة » (او الجماعة الاوروبية) و « المجموعة الافريقية الشرقية »

وغيرها من التجارب الافريقية للـــدمج الاقتصادي ، فضلا عن تجارب امريكـــا اللاتينية وبالذات تجربة امريكا الـوسطى . ويشير ، في دراسته لهذه التجارب ، الى عبارات بعض الكتاب والمؤلفين والتي تقرر ان الوحدة الاقتصادية في هذه التجارب الافريقية وفي امريكا اللاتينية « قد عجزت تماما عن الدفع نحو اية وحدة سياسية » وان هذا يعني في الواقع « ان الاسواق الاقتصادية المشتركـة لا تقود الى الاتحاد » .

كذلك يعتمد المؤلف في دعمه لفكرته الاساسية على حجة مؤداها انه لو كان العامل الاقتصادي ، بما ينطوي عليه من تطور تكنولوجي واتساع في التجارة العالمية ، ذا اثر فعال وحقيقي في احداث حركة توحيد بين دول العالم ، لكان من الواجب ان يؤدي اتساع التجارة بين البلاد المتقدمة الى تكوين وحدة سياسية فيما بينها . ولكن الواقع ، حسبما يراه المؤلف ، هو ان ما نشاهده هو عكس ذلك ، لأنه مع نمو القوى الاقتصادية لهذه البلاد ومع تقدم المـواصلات والتكنولـوجيا والروابط التقنية فيما بينها ومع تزايد الانتاج بها واتساع التجارة فيما بينها ، فان الروابط الوحدوية بين دول العالم لم تزد ، بل على العكس من ذلك زاد شعور الدول بقوميتها وبذاتيتها التي تترتب على هذه القومية . وينطبق ذلك بالذات على الدول الاوروبية ، التي يرى المؤلف ان التقدم الاقتصادي الذي حدث فيها قد ادى الى تباعدها عن بعضها البعض ، والى ان اصبحت اكثر عزلة فيما بينها من الناحية الروحية عما كانت عليه في الماضي ، وخاصة عما كانت عليه في العصور الوسطى بين سنتي (٨٠٠ ـ ١٤٥٠) والتي يرى المؤلـف ان اوروبا قد تمتعت خلالها : « بالوحدة التي توفرت لها ، وذلك عندما كانت الـــروابط والارتباطات الاقتصادية والتقنية الـــواحدة مفقودة تقريبا ، وليس في العصر الحديث الذي افرز هذه العلاقات . فاتساع هذه العلاقات وتشعبها كانا يقودان الى تجزئة سياسية متواصلة ، وليس الى دمج او توحيد سياسي » (صفحة ٤٤ ـ ٤٥) . فالنمو الاقتصادي او التطور الاقتصادي التقني الذي حققته دول موحدة فعلا وبعد توحيدها ، مثل انجلترا وكندا ، واسبانيا ، وبلجيكا ، لم يترتب عليه تعميق وتقوية الاندماج السياسي بين « **القوميات** » المتعددة التي تكونت منها هذه الدول ، اذ ان الذي حدث فعلا هو زيادة حدة شعور كل من هذه القوميات بذاتها ، مما ادى الى ازدياد شدة الحركات الانفصالية لبعض هذه القوميات عن الدولة المـوحدة (صفحة ٥٢ ـ ٥٣) . ويبين المؤلف ان هذا ينطبق ايضا ، في رأيه ، على التطور الذي حدث في الدول الاشتراكية ، مثل يوغوسلافيا ، التي تتكـون من عدة جمهوريات لكل منها قوميتها المختلفة ، حيث يرجع توحيدها الى عامل سياسي ، هو الحزب الذي يشكل حسب تعبير المؤلف « محور وقاعدة وحدتها » ، وليس الى قوى وعلاقات الانتاج الجديدة الواحدة في ظل نظام اشتراكي واحد (صفحة ٥٠ ـ ٥١) . وفي رأيه كذلك ان تطور الروابط الاقتصادية والتقنية في كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلـوفاكيا ، وفي غيرهما من الـدول الاشتراكية لم يترتب عليه .. « صهر مشاعر القومية المحلية المختلفة في بوتقة واحدة » في هذه البلاد ، وانما ادى الى احياء للثقافات وللشعور وللهويات القومية المحلية فيها (صفحة ٥١) .

ومن هذا العرض المفصل لفكرته عما حققته هذه الدول ، يستخلص المؤلف سببا عاما يرجع اليه الفشل الذي يصيب الطريق الاقتصادي الى الـــوحدة في تحقيق عملية التوحيد . فهذا الـطريق ، حسب تعبيره ، .... « ينسى ان الانسان ليس كائنا اقتصاديا محضا » بمعنى انه لا يتأثر فقط بالاعتبارات الاقتصادية في عمليات التوحيد (صفحة ٥٦) .

(٥) وخلال عرضه للتجارب الوحدوية ، يعطي المؤلف اهتماما خاصا لتجربتين بالذات ، لهما اهميتهما في تجارب الوحدة بصفة عامة ، وهما : تجربة « السوق الاوروبية المشتركة » ،وتجربة« الزولفرين الالماني » ، اذ يرى فيهما تجربتان تؤيدان وجهة نظره . ففي رأيه ان السوق الاوروبية المشتركة قد عجزت حتى الآن عن تحقيق الاتحاد السياسي بين الدول الاعضاء الذي كان ينتظر منها ، فضلا عن انها قد عجزت ايضا .. « عن تحقيق الوحدة الاقتصادية او وحدة العملة ، او سياسة مشتركة تدفع نحو مصالح الاعضاء المشتركة وتدافع عنها ، لان ما حدث هو مجرد تحقيق شكل من اشكال الوحدة الجمركية ، ابتداء من صيف ١٩٦٨ وليس وحدة اقتصادية » (صفحة ٨٤) . بل يذهب المؤلف الى ابعد من ذلك اذ يرى ان اقامة السوق الاوروبية المشتركة لم تكن هي السبب في تحقيق النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول المنتمية اليها بعد انشائها ، لأن هذا النمو ، في رأيه ، كان قد بدأ قبل الدمج الاقتصادي .. «بحيث ان حركة الدمج كانت نتيجة النمو الاقتصادي وليست سببا له » (الصفحات من ٨٣ ـ ٩٧ وخاصة صفحة ٩٦) .

واخيرا يعود المؤلف ويقول ان النجاح النسبي الذي حققته المجموعة الاوروبية يرجع في الواقع الى حد كبير الى اسباب سياسية جعلتها تقبل على عملية التوحيد ، وهي اسباب تتعلق بالاوضاع العالمية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت نهاية تطور تاريخي طويل في العلاقات الدولية (صفحة ٩١ وما بعدها) . **ويعزو المؤلف سبب ما يراه من عدم نجاح تجربة المجموعة الاوروبية في تحقيق اهدافها الاساسية ، اقتصادية وسياسية ، الى ان الدول الاعضاء فيها لم تبدأ بالجانب السياسي للوحدة ، وانما بدأت بالجانب الاقتصادي .**

اما فيما يتعلق بتجربة الزولفرين الالماني ، والتي من المعروف انها كانت اتحادا جمركيا اقيم في البداية بين الدويلات الجرمانية ثم اقترن في النهاية بوحدة سياسية ، فان المؤلف يرى ان هذه التجربة لا تعطي حجة للذين يعطون الاولوية للطريق الاقتصادي في عملية التوحيد . فهذه التجربة على حسب قول المؤلف ... « تدل بوضوح على أن هذا الاتحاد كان امتدادا ونتيجة لارادة سياسة وحدوية وليس سببا لهذه الارادة » (صفحة ١٠١ وما يليها) .

ويستخلص المؤلف من هذين المثالين ، ومن الامثلة العديدة الاخرى التي اشار اليها ، ما يراه قانونا عاما خضعت له جميع تجارب التوحيد ، وهو قانون يتلخص في ان .. « التجارب الوحدوية السياسية تكشف في الواقع ، عن ان الاتحاد السياسي كان يتقدم الاتحاد الاقتصادي ويصنعه » (صفحة ١٠٥) .

(٦) وفيما يتعلق بتجارب التوحيد في الوطن العربي ـ وهي التي وضع الكتاب اصلا لبحثها ـ يرى المؤلف ان الوطن العربي قد وقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه كثير من التجارب الوحدوية الاخرى السابق الاشارة اليها ، وذلك من حيث ان هذه التجارب اعطت الاولوية في عملية الوحدة للطريق الاقتصادي دون الطريق السياسي . وهذا ما يقرره المؤلف حيث يقول ... « ان الظاهرة نفسها تطالعنا في الوطن العربي . فجامعة الدول العربية كانت في البداية تعتمد الطريق الاقتصادية التي تقول بالتنسيق او التكامل الاقتصادي كأساس يدفع نحو الوحدة . ولكن عجزها عن هذا لا يحتاج في الواقع الى اي تعليق او دليل » . ويشير الكتاب ، في هذا الخصوص ، الى انه في اطار الجامعة العربية قامت ايضا سوق عربية مشتركة منذ مطلع عام ١٩٦٥ وتلاحقت مراحلها حتى بلغت في مطلع عام ١٩٦٩ مرحلة

الاعفاء الكامل للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الـطبيعية عند تبادلها مباشرة بين الدول الاعضاء . ويقرر المؤلف ان هذه السوق لم تصل بالدول الاعضاء الى مرحلة الوحدة الاقتصادية التي كان تنتظر منها ، كما لم تحقق الاتحاد السياسي الذي كان يفترض فيها ان تدفع نحوه ، فضلا عن ان الوضع الاقتصادي العربي الحالي لا يكشف حتى الآن عن اية قدرة على تجاوز حدوده الاقليمية في اتجاه اية وحدة اقتصادية (صفحة ١١٥ ـ ١١٦) .

(٧) **اما النتيجة الاساسية التي يستخلصها الدكتور البيطار مما عرضه من دراسة تارخية للتجارب الوحدوية ، فهي تتلخص في ضرورة اعطاء الاولوية للعمل السياسي بالنسبة لعملية التوحيد** . ولكن المقصود بالعمل السياسي عنده يأخذ تعبيرات مختلفة ، وان كان لا بد ان ننظر الى فكره في مجموعه بالنسبة لهذه النقطة . ففي بعض اجزاء الكتاب ، نجد ان هذا العمل السياسي الـذي يجب ان يسبق التنسيق الاقتصادي يتلخص في ضرورة **وجود « الارادة السياسية »** بين الدول الاعضاء لتحقيق عملية التوحيد كلها ، حيث يذكر اقوال الكثير من المؤلفين ومن رجال السياسة التي تشير الى عدم نجاح بعض تجارب التوحيد الاقتصادي ، بسبب « عدم توفر الارادة السياسية » اللازمة لذلك (تراجع الصفحات ١٠١ و١١٠ بخصوص التجارب الافريقية) . ولكن في مواقع اخرى من الكتاب ، نلمس ان ما يقصده المؤلـف بالارادة السياسية ، ليس مجرد وجود الاستعداد من جانب السلـطات في الـدول الاعضاء لكي تتخذ ، من خلال جهاز جماعي ، القرارات الـلازمة لاتمام عملية الـدمج والتوحيد ، وانما تعني شيئا ابعد من ذلك . **فالذي يجعل المؤلف ذا موقف خاص بالنسبة لهذا الموضوع ، هو ما يراه من انه لا بد من أن تتخذ هذه الارادة السياسية شكـل « سلطة سياسية مركزة » وذلك من خلال انشاء التوحيد السياسي في شكل دولـة واحدة بين الـدول التي ترغب في عملية التوحيد ، وان يتم ذلك قبل اتخاذ اية اجراءات اخرى ، وبالـذات قبل اتخاذ اجراءات التوحيد الاقتصادي** . وفي رأي المؤلف كذلك ان قيام هذه الدولة لا يتحقق الا بالعنف او بما يسميه « العنف الثوري » . ولا يقتصر ذلك في رأيه على طريقة انشاء هذه الدولة ، بل يمتد الى طريقة عملها بعد انشائها . فهو يرى ان .. « النظم الديمقراطية لا تستطيع ان تخلق دولا ، وان تحقق وحدات قومية . الواقع التاريخي هو العكس ، يدل على ان وحدة دولة او امة مستقرة تستطيع ان تتغلب على تنافس الناس والافكار المستمر ، ولكن هذا التنافس لا يسمح بقيام تلك الوحدة ان لم تكن موجودة » وأن ... « الديمقراطية البرلـانية تضعف وتبعثر وحدة قومية موجودة ، ولكنها لا تستطيع ابدا ان تخلق وحدة غير موجودة » (صفحة ٢٣٨ وايضا من صفحة ٢١٦ حتى ٢٤٩) .

وفي رأي الـدكتور البيطار انه لا يجوز الانشغال عن اقامة هذه السلطة السياسية المركزة او تجاهلها تماما ، بخلـق مشاريع اقتصادية ، وذلك على الرغم مما يقرره من اهمية هذه المشاريع كعنصر مساعد للعامل السياسي . وهنا يصل المؤلـف الى نتيجة يلخصها هو بنفسه فيما يأتي .. « ان العمل الاقتصادي يساعد ويساند العمل السياسي ، يمهد ويعد للوحدة ، ان ضبطته ارادة سياسية وحدوية ، ولكنه لا يستطيع في ذاته ان يصنع الوحدة » (صفحة ١٢٤) .

(٨) وعلى مدى صفحات الكتاب من صفحة ١٢٣ حتى نهايته ، يعطي المؤلف الاسباب التي يستند اليها فيما يراه من اولـوية الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في عملية

التوحيد ، سواء في التجارب الوحدوية في العالم بصفة عامة ، او في تجربة الوحدة العربية على وجه الخصوص . وتتلخص اهم هذه الاسباب التي عرضها في ان عملية الانتقال من التجزئة الى الـــوحدة تتضمن تناقضات واحتمالات عديدة ، مما يجعل من الضروري وجود ارادة سياسية تؤدي الى الزام الجميع بالحل الذي تراه لتنويب هذه التناقضات (صفحة ١٢٤) ... وان عملية الـوحدة الاقتصادية تتطلـب تحديد نمط معين للانتاج يجب ان يسودها ــ وهو يشير بذلك الى ما يطلق عليه في دراسة الاقتصاد الانظمة الاقتصادية ــ ، وتحديد هذا النمط يحتاج الى ارادة سياسية (صفحة ١٢٥) . كذلك فان عملية الوحدة الاقتصادية نفسها والانتقال من حالة التجزئة الى حالـة الـوحدة يتطلـــب تغيير المفاهيم الايديولوجية القائمة ، وهو امر لا بد لتحقيقه من وجود ارادة سياسية (صفحات ١٢٧ وما بعدها ، والفصلان الثامن والتاسع بأكملها من صفحة ٣٦٥ الى ٤٤٥ حيث حدد المؤلف معنى الوعي الايديولوجي واشكاله وضرورة تغييره لكي يكون ملائما لعملية الوحدة). كما يشير المؤلف ايضا الى ان وجود الارادة السياسية ضروري لتحقيق الوحدة الاقتصادية نفسها ، لأن عملية التنمية الاقتصادية التي ترتبط بعملية الـوحدة ، ليست مجرد تغيرات كمية هامشية في جسد الاقطار المنضمة للوحدة ، ولـكنها تعني احداث تحولات ثورية جذرية (صفحة ٢٢٢) . وفضلا عن ذلك فان الاخذ باسلوب التخطيط لتحقيق التنمية المـرتبطة بعملية الوحدة امر ضروري . ولكي يكون هذا التخطيط ناجحا ، يجب ان يصدر عن ارادة سياسية تقوم باحداث ثورة نفسية وعقلية وايديولـوجية في كيان الفرد والمجتمع ، وفي الانظمة والقيم ، وتكون لها القدرة على اتخاذ القرارات التخطيطية الملائمة لذلك ، وعلى فرض تنفيذها (الصفحة ٢١٣ وما بعدها) . وفي رأي المؤلف ان التخطيط المطلـوب ليس هو التخطيط الذي يتم في ظل ديمقراطية تترك لجميع الآراء والاتجاهات التعبير عن نفسها ، وانما هو تخطيط يجب ان تقوم به الدولة الموحدة ، بعد قيامها ، والتي تتركز السلطة بين يديها والتي تمارس ما يسميه المؤلف « بالعنف الثوري » (صفحة ٢١٦ ، وصفحة ٢١٨ وما بعدها حتى صفحة ٢٤٩) .

تلك هي الأفكار الأساسية التي تشكـل التيمة (theme) العامة للكتاب ، والتي يدور حولها كل ما حواه من تفصيلات .

فما هو الـرأي فيها ؟ وفي الـــكتاب في مجموعه ؟

الذي لا شك فيه ان جهدا كبيرا قد بذل في هذا الكتاب ، وان الموضوع الذي يعالجه يعتبر من الموضوعات الأساسية في نظريات الوحدة بصفة عامة ، وهو موضوع كان الفكر العربي بالذات في حاجة الى الاحاطة به . ومن هنا فان الكتاب يسد نقصا في الدراسات العربية . ولكن لنا على الكتاب بعض المـلاحظات ، بعضها يتعلـق بالجانب الموضوعي ، وبعضها يتعلق بالمنهج ، ممانعرضه تباعا في النقاط التالية :

١ ــ ينسب الـكتاب الى الفكـر العربي الـوحدوي ان المفهوم الشائع فيه في تحديد الـطريق الى الـوحدة العربية هو « المفهوم الاقتصادي » ، بالمعنى الذي حدده الدكتور البيطار والذي سبقت الاشارة اليه . بل ان الكتاب كله قد وضع لنقد ما تصور المؤلف انه موقف الفكر العربي في هذا الصدد . **ولكـن الواقع اننا ، وعلى قدر علمنا ، لا نعرف واحدا ممن كتبوا في عملية الوحدة العربية قد صدر عن هذا المفهوم ، لا بشكل صريح ولا بشكل ضمني** . بل اننا اذا نظرنا الى الكتابات العديدة التي قدمها الفكر العربي في موضوع الوحدة ، فاننا نجد بعضها قد ركز على

الجانب السياسي وبعضها تناول الجانب الاقتصادي ، وبعضها تعلق بجوانب اخرى ، وبالذات بالجانب الثقافي . وواضح ان الذين ركزوا على الجوانب السياسية والثقافية ـ وهم كثيرون ـ لا يمكن ان ينسب اليهم ان مفهوم الطريق الى الوحدة عندهم هو المفهوم الاقتصادي . وقد يكون الاقتصاديون العرب بالذات هم الذين يقصدهم الدكتور البيطار بما اسماه « المفهوم الشائع » الذي يعطي الاولوية للطريق الاقتصادي في تحقيق الوحدة العربية .

ولكن هذا ايضا غير صحيح ولا يترجم الحقيقة . فنحن ، بقدر علمنا ، لم نصادف واحدا من الاقتصاديين العرب الذين تناولوا بالدراسة موضوع الوحدة العربية يرى ، صراحة أو ضمنا ، ان عملية التوحيد يجب ان تبدأ بالتوحيد الاقتصادي ، **بعيدا عن كل جهد في خلق وممارسة الارادة السياسية اللازمة لهذه العملية** . بل ان المراجعة الشاملة لكتابات الاقتصاديين العرب هذا الصدد تجعلنا نقرر ، بكل ثقة ، ان موقف الفكر الاقتصادي العربي بصفة عامة من هذا الموضوع بالذات يتلخص في ان **عملية التوحيد عملية معقدة ومركبة ، وان تحقيقها يقتضي السير في جميع المجالات دفعة واحدة ، دون اولوية لمجال على آخر . وفضلا عن ذلك فان كتابات واقوال الكثيرين من الاقتصاديين العرب تؤكد على ان عدم توفر « الارادة السياسية » اللازمة هي السبب في ضعف وضآلة النتائج التي ترتبت على جهود التعاون والتكامل الاقتصادي العربي حتى الآن** . وحتى لا نثقل على الدكتور البيطار بالاستشهاد بأقوال العديد من الاقتصاديين العرب من مختلف اقطار الوطن العربي منذ منتصف الخمسينات ؛ فاننا نكتفي بأن نشير الى البحوث التي قدمت ونشرت والى التعليقات التي قيلت وأثبتت في كتاب « المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » الذي عقد باشراف الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب سنة ١٩٧٨ ، وهي نفس السنة التي نشر فيها الدكتور البيطار مؤلفه ، (وكتاب المؤتمر المذكور نشرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت) . ولعله مما يلفت النظر ان كتاب الدكتور البيطار كله لا يشير الى مؤلف او مفكر عربي واحد ، من الاقتصاديين او من غيرهم ، يتبنى « المفهوم الاقتصادي » بالمعنى الذي حدده المؤلف والذي يقرر انه المفهوم الشائع في الفكر الوحدوي العربي . فقد كان من الواجب ـ منهجيا ـ أن يذكر على الاقل بعض الذين يمثلون هذا المفهوم الاقتصادي ،وان يستشهد ببعض اقوالهم في هذا الصدد ، خاصة وان الكتاب يكاد لا تخلو صفحة واحدة منه من استشهادات ـ بالغة الطول احيانا ـ من أقوال الكتاب والمؤلفين من الغرب ومن الشرق ومن الدول المختلفة ، ومن جميع المذاهب والاتجاهات الفكرية . **ولهذا دلالته ، من حيث انه يكشف عن أن المؤلف قد افترض افتراضا أن المفهوم الذي يتبناه الفكر العربي الوحدوي هو « المفهوم الاقتصادي » ، ثم أخذ بعد ذلك ينتقد هذا المفهوم .**

وتنطبق نفس الملاحظة ايضا على ما قرره الكتاب عن جامعة الدول العربية . فعلى الرغم من ان المؤلف يعرض ، وبتفصيل ، للعديد من التجارب الوحدوية في اوروبا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، الا انه لم يخصص لجهود جامعة الدول العربية سوى صفحة واحدة ، يقرر فيها ان عجزها عن تحقيق الوحدة يرجع الى انها كانت تعتمد ، منذ بدايتها ، الطريق الاقتصادي كأساس يدفع نحو الوحدة (صفحة ١١٥) . **ونحن وإن كنا نتفق تماما مع المؤلف في ان الجامعة العربية قد عجزت عن تحقيق الوحدة ، الا اننا نختلف معه في ان سبب ذلك هو انها قد اعطت الاولوية**

للطريق الاقتصادي . ولو كان الكتاب قد عرض بالتفصيل لتجربة الجامعة العربية ، لكان قد تبين بوضوح انها اتبعت طرقا متعددة ، منها الطريق السياسي ، والثقافي ، والاجتماعي ، الخ ، الى جوار الطريق الاقتصادي .

٢ ــ واذن فغير صحيح القول بأن المفهوم الشائع في الفكر العربي الوحدوي هو « المفهوم الاقتصادي » . وغير صحيح ايضا ما ينسب الى هذا الفكر من انه لم يلتفت الى الدور الاساسي الذي يلعبه العامل السياسي في عملية التوحيد . ومع ذلك ، فان هناك اختلافا لا شك فيه بين نظرة الفكر العربي الوحدوي في مجموعه ، ونظرة الدكتور البيطار في هذا الصدد . فعلى حين يعطي الدكتور البيطار « الاولوية » للعامل السياسي ، بمعنى ان عملية التوحيد بصفة عامة ــ عربية كانت ام غير عربية ــ يجب ان تبدأ بالتوحيد السياسي ، الذي يجب ان يسبق جهود التوحيد الاقتصادي (تراجع على وجه الخصوص صفحة ١٠٥ من مؤلفه) ، **فان الفكر العربي في مجموعه والفكر الوحدوي الغالب في مناطق العالم المتعددة ، يرى ان عملية التوحيد يجب ان تنطلق دفعة واحدة في جميع الجوانب ، سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ... الخ وذلك بسبب الطبيعة المعقدة والمركبة لعملية التوحيد ، وبسبب التفاعل المتبادل ، تأثيرا وتأثرا ، بين جوانبها وعواملها العديدة .** وقد ترتب على هذا الاختلاف الاساسي اختلاف آخر ، حيث يعطي الدكتور البيطار معنى خاصا جدا لما يقصده « بالعامل السياسي » ، وهو يتلخص في ضرورة البدء اولا باقامة « دولة واحدة » تجمع الاقطار المتعددة تركز السلطة كاملة بين يديها ، وذلك قبل السير في توحيد الجوانب الاخرى ، من ايديولوجية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وتخطيطية ... الخ . ففي رأيه اذن ان قيام « الدولة الواحدة » ــ او ما يطلق عليه احيانا ايضا اصطلاح « السلطة السياسية المركزة » ــ شرط اولي يجب ان يتحقق مسبقا قبل الانطلاق في توحيد هذه الجوانب الاخرى ، بما فيها الجانب الاقتصادي . وفي هذا يختلف معه الفكر العربي الوحدوي ، الذي يرى ، لأسباب كثيرة ، استحالة الانتقال فجأة من حالة التجزئة القطرية التي اصبحت عميقة الجذور ، الى حالة « الدولة الواحدة » . ولذلك فان هذا الفكر ، يرى ، وبحق ، ان الطريق الوحيد الممكن من الناحية الواقعية هو طريق العمل في كافة الجوانب ، على نحو ، يدخل في الاعتبار الظروف الموضوعية القائمة التي تميز الواقع العربي ، وبما يؤدي الى التخفيف التدريجي من فاعلية عوامل التجزئة . وفي هذا الاطار ، قامت محاولات التعاون والتنسيق والتوحيد بين الاقطار العربية في العديد من المجالات ، بما فيها المجال الاقتصادي . وقد كان الفكر العربي الوحدوي مدركا ، منذ البداية ، للصعوبات التي تكتنف هذا الاسلوب ، وللزمن الطويل الذي يحتاجه للوصول الى نتائج هامة في التوحيد . ومع ذلك فقد اتجه الفكر العربي الى هذا الاسلوب ، لأن هذا هو الممكن الوحيد في ظل الظروف الموضوعية للواقع العربي . ولم يكن ، في ذلك ، خارجا عن الاتجاه الغالب في الفكر العالمي الذي نحى هو الآخر ، في التجارب الوحدوية المعروفة ، نفس المنحى .

٣ ــ نظرا للأهمية التي يمثلها ، في فكر الدكتور البيطار ، قيام « الدولة الواحدة » كشرط اولي وأساسي لنجاح عملية التوحيد بين أية مجموعة من الاقطار ، فقد كان من الواجب ان يبين لنا بالتفصيل الطريق الى قيام هذه الدولة ، وبالذات الكيفية التي يتم التغلب بها على مشكلات الظروف الموضوعية للتجزئة التي تبدأ منها عملية التوحيد . فبيان هذا الطريق وتلك الكيفية بالنسبة لنظريته هو أمر في غاية

الأهمية ، سواء بالنسبة لنظرية الوحدة بصفة عامة ، او بالنسبة للوحدة العربية على وجه الخصوص . ولكننا ، في الحقيقة ، لا نجد في كتاب الدكتور البيطار اية وقفة تفصيلية تعالج هذا الموضوع . وكل ما نجده في هذا الخصوص ما يتردد في بعض صفحات الكتاب من ان الاسلوب الديمقراطي لا يستطيع .. « ان يخلق دولا ، او ان يحقق وحدة قومية » (صفحة ٢٣٨) ، وذلك بسبب ما يزعمه المؤلف من ان خطورة وتفرع المشكلات التي تحيط بعملية التنمية الاقتصادية وضخامة التحولات التي يجب ان تتم للتغلب على هذه المشكلات ، تجعل هذا الاسلوب غير ملائم . واعتمادا على هذا الزعم يصل المؤلف الى أن « الدولة الواحدة » التي يقصدها يجب ان تقوم على « الارغام والعنف » (صفحة ٢١٨) وان تكون ذات « سلطة سياسية مركزة » (authoritarian) (صفحة ٢٣٢) ، و « ان تمارس العنف الثوري » (صفحة ٢٤٧) . **والواقع ان ما يذهب اليه المؤلف في هذا الصدد هو من اكثر الآراء التي يحتويها الكتاب ابتعادا عن الصواب من الناحية العلمية ، ومن اكثرها خطورة فيما يمكن ان تؤدي اليه من آثار من الناحية العملية .** حقيقة ان تجارب الوحدة التي تحقق في القرن التاسع عشر كانت تعتمد ، في الاغلب ، على اسلوب القوة والعنف الذي تمارسه دولة كبيرة نسبيا لترغم به الدول الاصغر على الانضمام للوحدة . ولكن من الخطأ العلمي ، حتى من وجهة نظر المنهج التاريخي نفسه ، ان نهمل او نتجاهل التطور الضخم الذي حدث ، داخليا ودوليا ، منذ القرت التاسع عشر حتى الآن . فهذا التطور قد جعل من غير الممكن الاعتماد على اسلوب القوة في اقامة دولة الوحدة ، بل لقد جعل الاسلوب الممكن الوحيد في ذلك هو الاسلوب الديمقراطي الذي يقوم على الحوار والاقتناع والاتفاق المتبادل . كذلك فانه من غير الممكن ان تدار الدولة الواحدة ، بعد قيامها ، بأسلوب «الارغام والعنف » الذي ينادي به الدكتور البيطار . فجميع المشكلات التي ذكر في كتابه ان حلها يتطلب هذا الاسلوب ، لا يمكن حلها ، في الواقع ، الا باقتناع الجماهير بالحلول التي تتخذ ، وبتعبئتها للمساهمة في تطبيق هذه الحلول وفي انجاحها ، وهذا كله لا يكون الا عن طريق الاسلوب الديمقراطي . لقد عانت الدول النامية كثيرا من غياب الاسلوب الديمقراطي ، وكثيرا ما كانت ذريعة الحكومات في ذلك هي « احتياجات التنمية الاقتصادية » . وهنا تكمن الخطورة العملية لآراء الدكتور البيطار في هذا الخصوص ، لأنه يقدم ، في نهاية القرن العشرين ، حجة جاهزة لمن يبحثون عن الذرائع للأخذ بأسلوب « الارغام والعنف » ، الذي يدافع عنه . والرد الأساسي على ذلك هو ان تجربة العقود الثلاثة الماضية قد اثبتت انه ، لا التنمية الاقتصادية ، ولا الوحدة نفسها ، يمكن ان تنجح اذا لم تتم في اطار ديمقراطي . ولا شك ان هذا الاعتبار هو الذي جعل مفكرا واقتصاديا عربيا كبيرا مثل الدكتور يوسف صايغ يقرر انه لا يمكن تحقيق الاندماج الصادق والبعيد المدى بين الاقطار العربية **الا عن طريق اعادة هيكلة المجتمع العربي على اساس اعمدة اربعة هي الوحدة ، والتنمية ، والعدالة ، والحرية .** وانه ... « لا يمكن وقوف اي من هذه الاعمدة بقوة دون قيام الاعمدة الثلاثة الاخرى »[1] . ويبين الدكتور صايغ سبب اشتراطه الديمقراطية كأساس من أسس الاندماج العربي ، فيقول أنه ... « بدون الحرية ، وبالتالي بدون ممارسة الشعب في كل قطر لحريته في المشاركة السياسية ، لا يمكن تحقيق

---

(١) و(٢) د . يوسف صايغ : الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة « السيادة الوطنية » ، **المستقبل العربي** ، العدد ٦ ، ص ٣٩ ، وص ٤٠ .

الاندماج ذي المحتوى المرغوب فيه والمنشود . فالتزام الشعب بالاندماج ، وبالتنمية ، لا يتوفر الا من خلال التعبئة ، والتعبئة الطوعية الملزمة لا تتوفر الا بفضل المشاركة .. »[٢] ,

أما ما يثيره الدكتور البيطار من عيوب ومساوىء للأسلوب الديمقراطي في الدول الغربية ، فانه ليس حجة ضد الديمقراطية في ذاتها .

فليس من الضروري ان تكون الديمقراطية التي تطبق في عملية الوحدة العربية ، بالأسلوب الغربي او بالأسلوب الشرقي، بل يجب ان يبتدع الفكر السياسي والاجتماعي في الوطن العربي — بل وفي جميع بلاد العالم الثالث الاخرى — الاساليب التي تسمح بممارسة الديمقراطية في الواقع المحدد الذي تعيشه اقطار هذه المنطقة . ولست اجدني في حاجة الى مزيد من التفصيل في هذا الموضوع الذي كان محورا لمقالات العدد التاسع من هذه المجلة (المستقبل العربي) ، التي تعتبر بدورها ، في رأيي ، ردا ضمنيا على آراء الدكتور البيطار .

٤ — عرض كتاب الدكتور البيطار كثيرا من التجارب الوحدوية في العالم التي لم يحقق لها النجاح ، واعتمد عليها فيما استخلصه من قوانين يرى انها قوانين علمية تحكم عملية الوحدة بصفة عامة . والواقع ان اغلب هذه التجارب يختلف اختلافا جوهريا عن تجربة التوحيد في الوطن العربي . فالأقطار العربية تجمع بينها جميعا « القومية العربية » ، باعتبارها شعورا بالانتماء الواحد ، بسبب العديد من العوامل والقوى التي لا داعي لتفصيلها هنا . وقد كان يجب على الدكتور البيطار أن يبحث بالتفصيل أثر وجود هذه القومية بالنسبة لعملية التوحيد . ونحن نتفق معه في بعض الملاحظات العابرة التي وردت في كتابه والتي مؤداها ان وجود القومية الواحدة في حد ذاته لا يكفي لكي تتحرك تلقائيا العوامل ولكي يتحقق التطور على النحو الذي يؤدي الى الوحدة . فلا بد من جهد لخلق أساس ايديولوجي للوحدة يرتكز على هذه القومية ، وذلك قبل قيام الدولة الواحدة . ولا شك ان خلق وتنمية مثل هذا الوعي الايديولوجي لا بد ان يكون ذا اثر ايجابي في ايجاد الرأي العام العربي الذي لا بد من العمل على تعميقه ونشره والذي لا غنى عنه لكي يتم التحرك نحو الوحدة في جميع جوانبها ، بصرف النظر عن وجود او عدم وجود الدولة الواحدة في البداية . وايا كان الامر ، فان وجود قومية واحدة ، تجمع افراد امة واحدة ، لا بد ان يكون له اثر على عملية التوحيد يختلف عن الوضع في حالة عدم وجود مثل هذه القومية . **ومن هذه الناحية فان التجارب الوحدوية العديدة التي ساقها الدكتور البيطار قد لا تكون ذات دلالة حاسمة بالنسبة لتجربة الوحدة العربية ،** لأن الكثير من هذه التجارب قد قامت بين شعوب **ذات قوميات مختلفة ومتعددة .** فتجارب المملكة المتحدة ، واسبانيا ، ودول افريقيا ، والاتحاد السوفيتي ، ويوغوسلافيا — وهي كلها تجارب ساقها الدكتور البيطار في كتابه — تختلف اختلافا جوهريا عن وضع الوطن العربي في انها اقامت الوحدة بين قوميات عديدة . ولهذا بقيت عملية الاندماج ضعيفة بينها ، واستمرت المخاطر الانفصالية تهدد هذه التجارب . ومن الطبيعي هنا الا يؤدي العامل الاقتصادي ، ضمن العوامل الاخرى ، الى ازالة التعارض بين هذه القوميات ، فضلا عن أن هذا التعارض نفسه قد يعرقل نجاح الوحدة الاقتصادية نفسها . ولهذا السبب نفسه ، فان بعض الحجج التي خصص لها الكتاب صفحات عديدة تصبح غير ذات دلالة على الاطلاق بالنسبة للوحدة العربية بالذات ، ولتجارب الوحدة الاخرى التي تستند الى وجود قومية واحدة . فلم يوجد اقتصادي عربي واحد ممن كتبوا في موضوع الوحدة العربية يعتقد ان

مجرد قيام المبادلات والروابط التقنية بين اجزاء الوطن العربي سوف يؤدي الى تحقيق الوحدة العربية . بل ان النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في التجارة الخارجية لم تذهب ابدا الى القول بأن قيام المبادلات بين البلاد المختلفة يؤدي الى توحيدها سياسيا ، على نحو ما يفهم من كتاب الـــدكتور البيطار ، وذلك لسبب بسيط ، وهو ان هذه النظرية تقوم كلها **على افتراض وجود دول متعددة** . ومن هنا فلا دلالة مطلقا لما يثيره الدكتور البيطار من أنه لو كانت قوة العلاقات الاقتصادية تؤدي الى الوحدة السياسية لكانت هذه الوحدة قد تحققت بين الدول المتقدمة التي قامت بينها مبادلات وروابط تقنية منذ زمن بعيد . فالفكر الوحدوي العربي لا يصدر عن هذه الفكرة ، وانما يصدر عن فكرة اخرى مؤداها أن **وجود القومية الواحدة يعتبر من بين العوامل الاساسية ذات التاثير الايجابي على عملية التوحيد بصفة عامة .**

والذي نخلص اليه من كل ذلك انه كان من الواجب التفرقة بين القوانين العلمية التي تحكم الوحدة في حالة تعدد القوميات ، والقوانين التي تحكمها في حالة قيامها في اطار قومية واحدة فقط . وهذه الدراسة التي تقوم على التفرقة بين هذين النموذجين ما زالت غير موجودة في النظرية العامة للوحدة ، ولا نجد لها اثرا ، بالتالي في كتاب الدكتور البيطار ، مع ان هذه الدراسة ذات اهمية أساسية بالنسبة للتجربة العربية بالذات .

٥ ــ على الرغم من أن كتاب الدكتور البيطار مخصص كله لبحث الاسلوب الاقتصادي في اقامة الوحدة ، وعلى الرغم ايضا من ان اصدار الاحكام الاقتصادية لا بد ان يعتمد على دراسة دقيقة للارقام ، **الا اننا لا نجد في هذا الكتاب اية ارقام يمكن ان يستند اليها المؤلف فيما اصدره من حكم بالفشل المطلق على جميع هذه التجارب الاقتصادية** . وكمثال على ذلك ما يراه المؤلف من فشل تجربة السوق الاوروبية المشتركة بين مجموعة دول اوروبا الغربية ، وفشل تجربة الكوميكـــون بين دول اوروبا الشرقية . فلو كان قد تعرض لدراسة الارقام التي تكشف عن تطور التجارة ، والنمو ، والانتاج ، والتخطيط بين هذه الدول لكان من المحتمل جدا ان يصل الى حكم مخالف لما وصل اليه ، ولكان من المحتمل ايضا ان يلمس بعض النجاح في هاتين التجربتين ، وهو نجاح يمكن ان يؤدي الى تطورات وحدوية اكثر قوة ، اذا ما نظرنا الى أفق زمني اطول من الفترة التي قصر المؤلف نفسه عليها .

٦ ــ وهنا ترد ملاحظة اخرى لها اهميتها . فالمؤلف يحكم بالفشل على جميع تجارب الوحدة التي درسها ، دون ان يدخل في اعتباره البعد الزمني الذي يجب ان ينقضي حتى يتم ظهور كافة الآثار للعامل الاقتصادي او لغيره من العوامل . فعند الحكم على التجارب الوحدوية ، نقع في خطأ كبير اذا قصرنا النظر على افق زمني قصير . فمثل هذا الافق يكون غير ملائم لاجراء تقويم كامل لهذه التجارب . ويرجع ذلك ، على حد قول الدكتور يوسف صايغ الى أن .. « **اثار الاندماج الايجابية تزداد اتساعا وحجما كلما اعطيت المزيد من الوقت لتأخذ مداها المناسب** » (مقاله المشار اليه سابقا) . وهذا البعد الزمني الطويل كان منذ البداية مأخوذا في الاعتبار في العديد من التجارب الوحدوية ، وبالذات في تجربتي السوق الاوروبية المشتركة والكوميكون . ومن هنا فان السؤال الذي كان يجب أن يثيره ويجيب عليه المؤلف **هو تحديد ما اذا كانت الاجراءات التي اتخذت في كل من هذه التجارب حتى الآن قد عمقت وقوت من الاتجاهات والقوى التي تحقق مزيدا من الوحدة ، ام انها لم تنجح في ذلك ؟**

ولبيان اهمية هذه الملاحظة نشير الى ما

قرره المؤلف من ان السوق الاوروبية المشتركة قد عجزت حتى الآن (اي حتى ١٩٧٨ تاريخ نشر الكتاب) عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد العملة . فقد اتت الاحداث بعد ذلك تبين ان دول المجموعة قد أنشأت في بداية عام ١٩٧٩ ما يعرف باسم النظام النقدي الاوروبي ، وهو وان كان لا يمكن اعتباره توحيدا للعملة الاوروبية الا انه ، من الناحية الفنية ، تطور هام وخطوة اساسية نحو الاندماج النقدي بين دول المجموعة الاوروبية .

٧ ـ تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات على منهج البحث الذي اتبع في الكتاب . ففضلا عما لاحظناه من خلو الكتاب تماما من اية دراسة رقمية ، فانه تبقى نقطتان :

الاولى ، ان الكتاب يمتلىء بالاستشهادات من اقوال المؤلفين والكتاب . ولا شك في اهمية الاستشهاد ، في كل دراسة علمية ، بمثل هذه الاقوال . ولكنا نشعر بأن الاستشهادات في هذا الكتاب بالذات تشغل حيزا كبيرا جدا من حجمه ، ويأتي بعضها بالغ الطول ، مما يفقد احيانا التسلسل المنطقي للفكرة التي يدافع عنها المؤلف ، فضلا عما ادت اليه من تضخيم لحجم الكتاب قد يصرف البعض عن قراءته .

والثانية ، تتعلق ايضا بأسلوب الاستطراد في هذا الكتاب . فقد خص المؤلف قسما كبيرا من الكتاب لنقد التفسير الاقتصادي الماركسي للتاريخ . وهذا القسم وان كان قد بذل فيه جهد كبير ، الا اننا لا نرى ارتباطا بينه وبين موضوع الكتاب . ولا يغير من نظرتنا هذه تلك الرابطة التي حاول المؤلف ان يبرر بها دراسته لهذا الموضوع حيث رأى انه .. « من الضروري تقديم نقد عام للتفسير الاقتصادي للتاريخ ، ولعلاقته بالتحولات الاجتماعية التاريخية ، **لأن المفهوم الاقتصادي عن الطريق الى الوحدة يشكل ـ عادة وعند الكثيرين ـ جزءا من هذا التفسير** » (صفحة ٣٦٥) . والواقع ان هذه الرابطة التي حاول المؤلف ايجادها بين الموضوع المخصص له الكتاب وبين دراسة المفهوم الاقتصادي الماركسي للتاريخ ليست مقنعة على الاطلاق . فحتى لو سلمنا جدلا بأن هناك تيارا من المفكرين يتبنى المفهوم الاقتصادي بالمعنى الذي حدده الدكتور البيطار كطريق الى الوحدة العربية ، فان هذا التيار لم يصدر في ذلك ، لا صراحة ولا ضمنا ، عن التفسير الاقتصادي الماركسي للتاريخ . ومن هنا يكون غير صحيح ما ينسبه المؤلف الى المفكرين العرب من ان المفهوم الاقتصادي يصدر عندهم ، **عادة وعند الكثيرين منهم** ، عن التفسير الاقتصادي (المادي) للتاريخ . بل اكثر من ذلك ، فان الاقتصاديين العرب ذوي التوجهات الماركسية والذين كتبوا في موضوع الوحدة الاقتصادية كانوا ، اكثر من غيرهم ، تمسكا بضرورة اعطاء العامل السياسي دورا اهم في عملية الوحدة .

هذه هي ملاحظاتنا الاساسية على الكتاب . ولا تنفي هذه الملاحظات ان الكتاب يمثل دراسة هامة تفتح المجال لكثير من الحوار الذي يمكن ان يثري الفكر الوحدوي العربي □

ندوة "القومية العربية في الفكر والممارسة"

بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩،

د . سعد الدين ابراهيم

هذه الندوة التي تبناها مركـز دراسات الوحدة العربية تعتبر من أهم الأحداث الفكرية التي شهدها الوطن العربي منذ ندوة الكويت عن « **أزمة التطور الحضاري العربي** » التي عقدت عام ١٩٧٤ . فقد حشد المركز لندوة « القومية العربية في الفكر والممارسة » جمعا من المفكرين والأساتذة والمشتغلـين بالعمل السياسي الوحدوي من عدة أقطار عربية من المحيط الى الخليج ، لكي يناقشوا هموم الأزمة ويطرحوا قضاياها الكبرى من زوايا جديدة ومختلفة ، تستفيد من تجارب الماضي ، وتستنير بالقراءة العلمية للواقع العربي في حاضره ، وتستشرف آفاق المستقبل .

خصص يوم العمل الأول للندوة لعرض ومناقشة نتائج مشروع قياس **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** ، وهو أحد مشروعات المركز الرائدة والذي تم تنفيذه على مدى عامين ونصف باشراف د . **سعد الدين ابراهيم والسيد يسن** ود . **وليد قزيها** . وتقع نتائج الدراسة في ثلاثة مجلدات تصل مجموع صفحاتها الى حوالي ثمانمائة صفحة ، وضعت بين يدي المشاركين في الندوة ، مع ملخصات وافية لكل مجلد مزودة بالجداول والتوضيحات البيانية . وكان من الواضح عند عرض هذه الدراسة انها استخدمت مناهج جديدة لم يسبق استخدامها في تناول الفكر القومي والمسألة الوحدوية العربية . كما كان جليا الحرص على تكاملية هذه المناهج ، وهي المنهج التاريخي الجدلي ، ومنهج تحليل المضمون ، والمنهج التجريبي الميداني . وقد اوضح المشرفون على هذا المشروع أن أحد المطلوبات الأساسية في المرحلة الراهنة هو تحريك الساحة العربية ، بتنشيط الفكر القومي واخصاب العمل الوحدوي ، بعد أن بدا لهم أن القائمين على الفكر والعمل يدورون في حلقات مفرغة طيلـــة السنوات العشرين الأخيرة ، وبالتحديد منذ الـــوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ .

وقد عرض **السيد يسن** عرضا موجزا للمجلد الأول وهو بحث د . **وليد قزيها** عن « **التحليل التاريخي للفكر القومي العربي في المشرق** » وقدمت **نبية الاصفهاني** عرضا موجزا لبحثها عن «**تاريخ الفكر القومي في المغرب العربي**». وقد عقب د . **عبد العزيز الدوري** والاستاذ **منير شفيق** ود . **معن زيادة** على البحثين ، كما أسهم معظم المشاركين في الندوة بالعديد من الأسئلة .

وقد أثار بحث د . **وليد قزيها** عديدا من المناقشات . كان من أبرزها أن البحث لم يول عناية كافية لتحديد بدايات اليقظة العربية ودراستها ولم يتم الالتفات بشكل كاف الى مصر : كما أنه لم ترد فيه اشارات إلى العراق . وعند الحديث عن دور المثقفين المسيحيين نهج التحليل ــ في نظر بعض المتحدثين ـ نهجا يكاد أن يكون طائفيا ، في حين أن توسيع اطار الدراسة منذ البداية بادخال مصر والعراق كان يمكن أن يخرجه من أي تفسير طائفي . كما أنه لم تعط عناية كافية للمغرب ، ذلك أن حمدان الخوجه لعب دورا في نقل الفكر الغربي كما أن رفاعة الطهطاوي في المشرق لعب نفس هذا الدور . ومن الناحية المنهجية رأى بعض الأعضاء أن المنهج المطبق في بحث د . **وليد قزيها** مثير في حد ذاته ، ولكن هناك مشكلات صادفته في التطبيق . ذلك أنه تم تركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دون النظر الى جوانب أخرى . والمنهج لم يطبق بشكل دقيق . فعلى سبيل المثال أسرف البحث في استخدام كلمة « الاعيان » بدون تحديد واضح . فمرة هم رجال الدين ، ومرة هم قادة الجيش ومرة هم المزارعون الكبار . وسؤال آخر : هل حقيقة أن عبد الرحمن الكواكبي هو الذي يمثل هذه الطبقة ، ثم هل البرجوازية الصغيرة هي طبقة أو لا؟ ليس من السهل معرفة ذلك من البحث . وسؤال أخير : كيف استمر الفكر القومي العربي رغم تبدل الطبقات الاجتماعية ؟

ثم عرض الأستاذ **السيد يس** موجزا للمجلد الثاني وهو بحث **تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي** الذي أشرف وقام بالتعقيب عليه د . **حليم بركات** . وقد دارت مناقشات شتى حول أهمية تطبيق تحليل المضمون باعتباره أسلوبا مستحدثا في الدراسة في هذا المجال . ووجهت بعض الملاحظات من أهمها التساؤل عن العلاقة بين الاطار النظري للبحث والتحليل الكمي للمضمون . والملاحظة الثانية هي التساؤل عن طبيعة العلاقات بين الفئات داخل كل مرحلة زمنية . وملاحظة ثالثة عن أهمية دراسة عنصر الاستمرارية عبر المراحل الزمنية جميعا التي خضعت للتحليل ، وربط ذلك بالتحول الاجتماعي . وأثيرت ملاحظات حول مدى تمثيل العينة ومدى شرعية التعميم .

وأشار بعض الأعضاء الى أهمية تحليل الخطب السياسية للزعماء . وأثار عضو مسألة هامة تتعلق بمصداقية الكتابات ذاتها وانعكاس ذلك على التحليل . وبعبارة أخرى عدم الصراحة في التعبير عن المعتقدات الحقيقية . وأثيرت ملاحظة خاصة بأهمية تأثير الأحداث العربية الكبرى على الفكرة القومية العربية .

وعرض د . **سعد الدين ابراهيم** أهم نتائج **الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي** في عشرة أقطار عربية هي المغرب وتونس ومصر والسودان والأردن وفلسطين ولبنان والكويت وقطر واليمن . والتي استخدم فيها أدوات القياس المقننة لاستطلاع آراء عينات ممثلة من هذه الأقطار حول : الهموم الكبرى للأمة العربية ، الانتماء القومي ، الاتجاه نحو التوحيد السياسي ، توقيت الوحدة وشكلها الأمثل ، العقبات التي تكتنفها ، درجة التفاعل بين الشعوب العربية ، التصورات النمطية لكل شعب عن الشعوب العربية الأخرى ، المسافة السياسية بين أبناء هذه الأقطار ، المواقف المختلفة حول الصراع العربي ــ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، والمواقف حيال الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، والصين ، وبريطانيا ، وفرنسا) .

وقد لخص الباحث أهم النتائج في الآتي : أن **الغالبية العظمى للرأي العام العربي تعتبر القضية الفلسطينية وانقسامات الحكام العرب في مقدمة المشكلات الكبرى**

للأمة العربية في الوقت الحاضر ، وأن حوالي ثمانين في المائة ممن أجريت عليهم الدراسة عبروا عن انتماءات قومية واضحة ويرغبون في نوع من التوحيد السياسي الأرقى الذي يتجاوز اطار الجامعة العربية ، وأن الشكل المفضل لديهم هو اتحاد فيدرالي تدريجي على مدى السنوات العشر القادمة ، وأن **أكبر عقبتين** في طريق الوحدة هما **القوى الأجنبية** (خاصة الولايات المتحدة) **والحكام العرب** . كما اتضح من النتائج الميدانية أن معظم المواطنين العرب يتمتعون بنوع من الواقعية أو العقلانية السياسية التي كانت مفاجأة لفريق البحث الميداني . من ذلك مثلا أنه رغم حملات الاستعداء المتبادلة بين الحكام ، فقد سجل معظم المغاربة رغبة في أن يتحد بلدهم مع الجزائر ، وسجل المصريون رغبة مماثلة في أن تتحد مصر مع السودان وليبيا وسوريا . كما اتضح من مؤشرات المسافة السياسية ، انه اذا كان للوطن العربي أن يتحد تدريجيا في وحدات اقليمية كبرى توطئة لوحدة شاملة ، فان سوريا هي بؤرة التمركز الاقليمي لأقطار المشرق ، والسعودية هي بؤرة هذا التمركز لأقطار الخليج والجزيرة العربية ، ومصر هي نقطة التمركز لوادي النيل وافريقيا الشرقية العربية ، وان الجزائر هي قطب التمركز الاقليمي لأقطار المغرب الكبير . وقد قام بالتعقيب على البحث الميداني كل من الدكاترة . **فرج السطنبولي**(تونس)، **وحليم بركات** (لبنان) ، **ومحمد الرميحي** (الكويت) ، **وعلي الدين هلال** (مصر) . كما أثار العرض مناقشات وتساؤلات متعددة أسهم فيها معظم المشاركين في الندوة .

كان من أهم التساؤلات : هل البحث هو قياس للاراء التي قد تتغير بسهولة نسبيا من فترة الى أخرى ، أم هو قياس للاتجاهات التي هي أكثر ثباتا ، أم للمعتقدات التي قد لا تتغير لمدة طويلة . كما أثيرت بعض النقاط حول الأقطار التي لم تمثل في الدراسة مثل العراق وسوريا والسعودية والجزائر ، وحول مدى دقة تمثيل العينات للرأي العام حتى في الأقطار التي سمحت باجراء الدراسة الميدانية . وقد أوصى معظم المتحدثين بأن توضح هذه النقاط وتبرز في الصيغة النهائية للدراسة قبل طبعها ونشرها .

في اليوم الثاني للندوة كان محور الأوراق والمناقشات هو **التطور التاريخي للأمة العربية** إلى الفترة الراهنة . وقدمت فيه اوراق من الأساتذة : **د . عبد العزيز الدوري** ، العراق ، **ورضوان السيد** (لبنان) ، **وفرج السطنبولي** (تونس) ، **وأحمد صدقي الدجاني** (فلسطين) .

بدأ الدكتور **عبد العزيز الدوري** بعرض ورقته عن « **التطور التاريخي للأمة العربية** »، وهي جزء من مشروعه الفكري الكبير حول نفس الموضوع، والذي يقوم به برعاية مركز دراسات الوحدة العربية . وقد بسط عدة مقولات نظرية عامة لتكوين الأمة العربية ومفهوم القومية ، ثم دعم كل مقولة بالدلائل والشواهد التاريخية . أول هذه المقولات هي أن الاسلام كدين وكاطار حضاري أدى بالحركة الاسلامية الى انجاز التوحيد الداخلي في الجزيرة العربية سياسيا وفكريا ، مع صياغته الجديدة لعناصر ثقافية واجتماعية كانت موجودة بالفعل قبل الاسلام . المقولة الثانية هي خروج العرب في الفتوح وبداية حركة التعريب والأسباب التي سهلت مثل هذا التعريب في الثقافات المجاورة للجزيرة العربية . المقولة الثالثة هي حركة الاستيطان واسعة النطاق بواسطة القبائل العربية والجنود في المناطق الريفية الممتدة من العراق الى المغرب . والمقولة الرابعة هي التفاعل الخلاق بين الثقافة العربية والثقافات المحلية في تلك المناطق ، وهي العملية التاريخية التي امتدت لعدة قرون وأغنت الثقافة العربية ووسعت من اطاراتها بحيث أصبحت ثقافة عالمية . والمقولة الخامسة هي التحولات الاجتماعية التي أخذت أبعاداً

واضحة ومتبلـورة منذ نهاية العصر الأموي وخلال القرن الأول من العصر العباسي . ويخلص المؤرخ العربي الكبير **الدكتور الدوري** الى أن عناصر تكون الأمة العربية اكتملت وتبلورت منذ القرن الثالث الهجري ، وتكرست منذ ذلك الوقت على مر القرون العشرة التالية . وقد قام بالتعقيب على الـورقة د . **رضوان السيد** ود . **محمود عبد الفضيل** ، كما اشترك معظم الحاضرين في النقاش . أثير في النقاش المفهوم القرآني واللغوي لكلمة الأمة ، ودور الصراع بين العرب والفرس في تبلور الهوية القومية ، ودور الموالي في القرون الأربعة الأولى للدولة الاسلامية ، وبداية الشعوبية وحركات الانقسام ، وعـن الخصوصية العربية والعمومية العالمية في تكون الأمم والقوميات . كما أثيرت تساؤلات حول عدم ابراز أهمية التحديات الخارجية في النظرية العامة التي يصوغها **الدكتور الدوري** حول تكوين الأمة العربية ، وعـن العلاقة بين هذه النظرية والتصورات الأخرى التي يطرحها مفكـرون عرب مثل **سمير أمين وأنور عبد الملك** حول نفس الموضوع ، وعما اذا كان الانقسام في الامبراطورية الاسلامية هو هزيمة للعروبة أو هزيمة للاسلام ، وعن تأثير الدورات التاريخية في تطور الامة العربية .

وقدم د . **رضوان السيد** ورقة بعنوان « **قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركـز بالاطراف في الفكـر السياسي العربي الاسلامي** » . وفيها تتبع الباحث البدايات الأولى للجدل الفكري والمضاعفات السياسية لمفهوم الولاية أو خلافة المسلمين ، والحجج التي قدمها المتحاورون حول هذه المسألـة بالاستناد للقرآن والسنة ومبدأ المنفعة العامة والضرورات المجتمعية ، وعلاقة المركز (عاصمة الدولـة الاسلامية) بالاطراف (الاقاليم النائية) . ورغم الصيغة الفقهية التاريخية لهذه الورقة ، الا نها أثارت جدلا حادا بين المشاركين في الندوة . فمعظم المقولات التي وردت فيها ما تزال حية في وطننا العربي المعاصر . وقد أثار عدد من المناقشين قضية الحرية والديمقراطية والمعارضة السياسية في الوقت الراهن في محاولة لتأصيلها من واقع التراث العربي الاسلامي بداية بالقرن الأول الهجري .

الورقة الثالثة في اليوم الثاني للندوة قدمها د . **فرج السطنبولي** عن « **القومية والتحضر في مسار تحول مجتمعات المغرب العربي المعاصر** » . وفيها حاول الباحث أن يجيب على سؤال : كيف نفسر الشعور القومي في المغرب العربي لبناء وحدة جديدة في اطار دولة حديثة . وقد ابرز العوامل التي أدت الى تقويض دعائم المجتمع التقليدي القديم الذي استند الى القبلية وثنائية الريف والحضر، ثم أشار الى التشوه الذي لحق بالهياكل الاجتماعية الاقتصادية في بلاد المغرب نتيجة الاستعمار الفرنسي والاتصال بالغرب ، ثم القوى الاجتماعية التي برزت جدليا خلال المائة عام الأخيرة والتي كانت نواة التبلور القومي الحديث كما نشهده في أقطار المغرب في الوقت الحاضر . وأهم هذه القوى هي تكوينات طبقية جديدة ، وديناميكية نمو المراكز الحضرية الكبرى التي أدت الى ظهور عصبية جديدة لا قبلية ولكن وطنية وقومية في المقام الأول .

وقد قام بالتعقيب على الورقة الاستاذ **السيد يسن** ، كما اشترك في النقاش عدد من المساهمين في الندوة . كان أهم ما أثير من نقاط هو مدى صحة مقولة التقدم الذاتي المستقل لو لم يتدخل الاستعمار ويهيمن على أقطار المغرب العربي أو غيره من أقطار الوطن العربي ، وأخذت اليمن التي لم تتعرض لاحتلال أجنبي كمثل في هذا الصدد . كذلك أخذ البعض على الورقة انها خلطت في كثير من الأحيان بين مفهومي « الـوطنية » و« القومية » ، وبين البرجوازية الصغيرة كطبقة اجتماعية جديدة

ومفهوم الدولة الحديثة .

أما الورقة التي أعدها د . **أحمد صدقي الدجاني** (وقدمها نيابة عنه د . **علي الدين هلال**)فقد كانت بعنوان « **ملاحظات حول نشأة الفكر القومي وتطوره** وقد نبه الباحث الى أنه يثير تساؤلات أكثر مما يقدم اجابات . وفي هذا الاطار أشار الى ضرورة التمييز المفهومي بين حقيقة الوجود القومي ، والفكر القومي والتحرك القومي . فرغم الارتباط بين الظاهرات الثلاث الا أنها ليست متلازمة زمنيا بالضرورة . فالوجود القومي يعود الى ما يزيد عن عشرة قرون ، أما الفكر القومي فقد ظهر في فترة تالية ، ثم فترة أخيرة ربما لا تتجاوز القرنين الاخيرين بدأ التحرك القومي من أجل توحيد الأمة سياسيا . ثم ركزت الورقة على بعض المسائل الكبرى التي لا بد للفكر القومي أن يتصدى لها في مرحلته المعاصرة . وقد قام بالتعقيب د .**يحي الجمل** ، فاشترك في النقاش كل من د . **زيادة** ود. **جورج قرم** . وكان أهم ما أثير هو أن مقومات الفكر القومي كما أبرزتها الورقة هي أقرب ما تكون الى عوامل انبعاث هذا الفكر ، وان الوجود القومي والشعور القومي متلازمان وان اختلفت صور التعبير عن الشعور القومي من حقبة زمنية الى حقبة زمنية أخرى ، وان مطلب التوحيد السياسي الذي نأخذه اليوم كمؤشر للشعور القومي قد لا يكون هو التعبير الوحيد عن هذا الشعور .

خصص اليوم الثالث للندوة لدراسة **التجارب الوحدوية العربية والاحزاب السياسية القومية** التي لعبت دورا هاما في المسيرة القومية . وتم عرض ستة أبحاث في ذلك اليوم .

تناول الأول **تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي** وتحدث الاستاذ **صلاح الدين البيطار** أحد أقطاب الحزب ومؤسسيه طويلا حول تاريخ قيام الحزب وفكرته والاسباب التي دفعته مع الاستاذ ميشيل عفلق لتأسيس الحزب وتجربة الحزب في الحكم في سوريا قبل الوحدة والتحولات التي طرأت على الحزب بعد ذلك ، كما تحدث **الدكتور جمال الشاعر** عن تجربته كعضو قيادة الحزب في القطر الأردني .

وأثار كلا العرضين مناقشات طويلة حول الاستمرار والتغير في الحزب ، ومدى وجود الديمقراطية الداخلية في الحزب خلال مراحل تطوره المختلفة ، وعلاقة الحزب بالجيش .

وعرض الثاني لتجربة **حركة القوميين العرب** فتناول د . **معن زيادة** الظروف التي نشأت الحركة في اطارها ثم التحامها بالحركة الناصرية بعد ذلك ثم تحولها الى الماركسية وتفككها في المرحلة الثالثة . وركز بحثه على المرحلة الأولى فقط التي تناولها بتفصيل موضحا الأصول الفكرية للجماعة وكذا الأوضاع التنظيمية لها والآراء التي طرحتها الحركة خلال هذه المرحلة في بداية الخمسينات . وعلق د . **وميض نظمي** على البحث باثارة عدد من القضايا مثل مشكلة تفسير التحول من القومية العربية الى الاشتراكية العربية الناصرية الى الماركسية ، والى أي مدى يمكن اعتبار ذلك تطورا طبيعيا لحركة سياسية ، وهل يصلح الصراع الطبقي كتفسير لذلك . وأثار الموضوع نقاشا حول موضوع الاحزاب السياسية العربية والمثقفين العرب وانتقال بعضهم من مواقف سياسية الى مواقف أخرى متناقضة والعوامل التي تفسر ذلك .

وقدم د . **علي الدين هلال** تحليلا **للتجربة الناصرية ووحدة مصر وسوريا** دارسا اياها من وجهة نظر التاريخ الاجتماعي محاولا تبيان جدلية الوحدة وجدلية الانفصال وذلك من خلال النظر الى الوحدة كعملية تاريخية ، وتحليل القوى السياسية التي دعت اليها ، ودوافعها من وراء ذلك ، وهل تحققت هذه الدوافع بقيام دولة الوحدة . وطرحت الدراسة مقولة أن مسار

التجربة الوحدوية قد أدى اما الى تحييد تلك القوى التي أقامت الـــوحدة ، أو شلها سياسيا ، واما الى شعور هذه القوى بأن الوحدة لم تحـقق ما كانت تصبو اليه من أهداف . وقام الاستاذ **جميل مطر** بعرض ورقة الاستاذ **محمود رياض** الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والذي كان سفيرا لمصر في سوريا في الفترة السابقة على الوحدة عن **ظروف الوحدة وأثارها .**

وقام الاستاذ **صـلاح الـدين البيطار** بالتعليق على الورقتين وقدم عرضا تفصيليا من واقع خبرته الشخصية لعملية الوحدة سواء في المرحلة السابقة على قيام الوحدة أو بعد قيام دولة الوحدة ، وتطور العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر وحزب البعث وكيف تفاقمت القطيعة بينهما .

وعرض د . **محمد الـرميحي** بحثه عن **الصراع والتعاون بين امارات الخليج العربي** موضحا تاريخ الفكـــرة الاتحادية وتطورها والمحاولات الدستورية المختلفة والانتقال من الاتحاد التساعي الى الاتحاد السباعي وقيام دولة الامارات والمشاكل التي تعترض طريقها داخليا وخارجيا . ودارت مناقشة طويلة حول ضرورة الاهتمام علميا بمنطقة الخليج وازدياد اهتمام الـدول العظمى بالمنطقة وأبعاد ذلك الاهتمام والتناقضات التي تواجه تجربة دولة الامارات .

وأخيرا عرض الاستاذ **جميل مطر** لتجربة **التجارب الوحدوية الـوظيفية : الجامعة العربية** في مجال التكامل الوظيفي ومن واقع تحليلـه لمحاضر اجتماعات المجلس في سبع دورات . وقد وصل الى عدة نتائج منها عدم اهتمام أغلب الدول العربية بالدراسات التي تعدها الامانة بل انها لا تقرأ أصلا ، وعدم جدية هذه الدول بخصوص مشاريع التكامل الاقتصادي ويبرز ذلك في كيفية اختيار اعضاء الـوفود ومدى تخصصهم الفني ، وتفضيل الدول العربية الأكثر ثراء التعامل الفردي وليس التعامل الجماعي في العلاقات الاقتصادية . ودار حوار حول دور جامعة الـدول العربية والمشاكل التي تواجه هذا الدور باعتبارها مرآة تنعكس عليها أوضاع وتناقضات العلاقات بين البلاد العربية .

في اليوم الرابع والأخير للندوة كان محور الاهتمام هو المستقبل العربي ، فعرضت ثلاث ورقات تتعلق بمستقبل الأمة العربية . الورقة الأولى للاستاذ **منير شفيق** بعنوان « **نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربية** » وركز فيها على دور القوى الخارجية والهيمنة الامبريالية والتبعية . فالتجزئة العربية ليست نتاج تطور ظروف داخلية أو ذاتية بل نتيجة للهيمنة الامبريالية . كذلك فان التخلف مربوط بوضع التجزئة . وركز على أن تقصى تطور المنطقة لا يمكنه أن ينفصل عن ميزان القوى والاطار الخارجي والعوامل التي تحكم هذا الميزان . وقام د . **سعد الدين ابراهيم** بالتعقيب على البحث . وأثارت الـــورقة مناقشة حول العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في التحليل ومدى أولوية كل منهما على الآخر ، وان الوحدة عملية ارادية تخطيطية ولا بد من العمل لها بالاستنارة بكل من التجربة التاريخية الخاصة للأمة العربية ، وكذلك التجارب العامة لأمم أخرى .

وعرض د . **حليم بركات** لبحث عن «**مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في الـوطن العربي** » فأشار الى ضرورة النظرة الشاملة في دراسة أوضاع المجتمع العربي ، وأن هذا المجتمع في حالـــة ديناميكية متغيرة وأن أيديولوجية الحركة القومية العربية يجب أن تكـــون علمانية وأن تستفيد من اسهامات التحليل الـــطبقي وأن تأخذ بالاشتراكية الديمقراطية ، وان تتجاوز اغتراب المواطنين العرب . وعقب على البحث د . **محمد**

الرميحي وآخرون. وقد أثير موضوع العلمانية والـدين والعلاقة بينهما في السياق العربي الاسلامي بكل خصوصياته التي تختلف نوعيا عن التجربة التاريخية للاندماج القومي في الغرب . وأخيرا عرض د . **محمود عبد الفضيل** دراسته عن **النفط والمستقبل العربي** التي كانت بمثابة دراسة عن الاقتصاد السياسي للنفط واثاره السياسية الاجتماعية . وعرضت الورقة للاثار الايجابية للنفط من زاوية التوحيد العربي والتكـامل العربي . وقام بالتعليق على البحث كل من د . **يوسف صايغ** و د. **اسماعيل صبري عبد الله** . وبلورت المناقشة أن النفط له اثار ايجابية وسلبية ، وأنه مصدر قوة وضعف في نفس الوقت ، وأن بروز اثاره السلبية في المرحلة التاريخية الراهنة لا يجب أن يخفي بعرض الآثار الايجابية التي طرحها أو يمكن أن يطرحها .

وتلخيصـا لروح أوراق ومناقشـات ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة يمكن ان نبرز النقاط التالية .

١ ـ ان الفكر القومي العربي تطور بشكل ملحوظ خلال المائةسنةالأخيرة.من حيث المسائل التي أهتم بها ، ومناهجه في تناولها ، ومن حيث تمثيله للواقع العربي المتغـير داخليـا وجيوبولتيكيا ودوليا . ولكن رغم هذا التطور ظلت هناك فجوات واضحة لم يتعرض لها هذا الفكر بشكل موضوعي ودقيق ومفصل ؛ كما ظلت بعض المسائل التي أهتم بها منذ البداية تطرح بنفس الطريقة التي طرحت بها في حقب سابقة رغم تغير الظروف الموضوعية . ومن امثلة ذلك موضوع الدين والعلمانية والأقليات والديموقراطية .

٢ ـ أن الرأي العام العربي المعاصر اكثر وعيا وعقلانية وواقعية مما يعتقد الكثـيرون (حكاما ومثقفين) ، وذلك في نظرته وتقيمـه لمشكلات الأمة العربية وطموحاتها والمخاطر الخارجية والعقبات الداخلية التـي تكتنـف مسيرته في الوقت الحاضر .

٣ ـ أن تعثر التجارب الوحدوية في ربع القرن الماضي كان بفعل عوامل متعددة . من بين هذه العوامل مشكلات الفكر القومي نفسـه وانحصاره في دائرة ضيقة ، الى جانب الفجوات التي أشرنا اليها في(١) أعلاه . ومن هذه العوامل : الفصل المتزايد بين الفكر القومي والعمل الوحدوي ، وتقلص رقعة المشـاركة السياسية في اتخاذ القرارات ، ليس فقـط بحرمان الجماهير العريضة من الاسهـام ، ولكن أيضا وتدريجيا بحرمان الفئات المثقفة والطبقات الوسيطة من هذا الاسهام . وزاد من أزمة عدم المشاركة ما أصـاب التنظيمـات الحزبية الوحدوية من طغيان الجناح العسكري والسلطوي عليها ، وانعدام الديموقراطية في داخلها .

٤ ـ أن أحد المطلوبات الاساسية في المرحلة الحاضرة والمستقبلة هو تأميم الفكر القومي والعمل الوحدوي ، ولا يتأتى ذلك إلا بزيارة المشاركة الشعبية والديموقراطية . وأنه في جو الديموقراطية يمكن لكل العثرات التي يشكو منها الفكر والعمل الوحدوي أن تثار بشكل مفتوح يسمح بالحوار وبايجاد الحلول والصيغ البديلة لمسائل مهمة مثل مسألة الدين والأقليات والعلاقة بين أغنياء وفقراء الوطن العربي ، وتوظيف الطاقات المادية والمالية والبشرية الهائلة للوطن العربي من أجل تحقيق المطالب الكبرى للأمة العربية وعلى رأسها مطلب الوحدة .

٥ ـ أن الوطن العربي وهو يستشرف أفاق المستقبل لا بد أن يفعل ذلك في ظل توازنات دولية متغيرة ، وان يدرك ان ميزان القوى بينه وبين خصومه اقليميا ودوليا ذو تأثير حاسم في تحقيق مطالبه القومية .ومن هنا لا بد أن يلعب النفط والفوائض المالية دورهما في تقليص التبعية التي ازدادت في السنوات العشر الأخيرة ، وذلك

ببرامج تنمية شاملة يكون فيها الاندماج الاجتماعي والتكامل الاقتصادي والمشاركة السياسية والقوة العسكرية جوانب متكاملة لا تقبل التجزأ .

لقد سيطر على بحوث ومناقشات « **ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة** » جو من الجدية والعلمية والالتزام ، والنقد الذاتي والموضوعي لمسيرتنا القومية . وكان المستوى الفكري الرفيع لهذه الندوة مصحوبا بكفاءة تنظيمية عالية ، جعلت المشاركين ـ رغم كل مشاغلهم ـ يقررون مد أعمالها يوما اضافيا . وربما كانت الكآبة والفوضى التي تحيط بالوطن العربي هذه الايام هي التي جعلت المشتركين في هذه الندوة يتلمسون في هذا الجهد نقطة مضيئة في الجو العربي المعتم . لقد ترك الجميع بيروت في نهاية الندوة وهم أكثر تفاؤلا بالمستقبل وبالامكانيات الهائلة فكريا وتنظيميا لهذه الأمة □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

من التجزئة ... الى الوحدة

القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية

الدكتور نديم البيطار

حول مقال للدكتور حسن حنفي

أزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر والمداخل الخاطئة

رياض حسين قاضي

صحفي من اليمن .

انها لبادرة جيدة أن نقرأ على صفحات « المستقبل العربي » عدد يناير /كانون الأول ١٩٧٩ نقاشا هادفا ومثيرا حول قضية من أهم قضايانا المعاصرة ، الا وهي « أزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر » ، وانه لمن المفيد أيضا للمثقف العربي أن تفتح « المستقبل العربي » صفحاتها لوجهات النظر المتعددة لتطرح رأيها وتعبر عن نفسها ، الأمر الذي يعكس حرصها ـ أي المجلة ـ على خلق حوار هادف ومسؤول يخدم طموح الأمة العربية وكل المثقفين الثوريين العرب .

وايمانا منا بأنه حقا قد « آن الآوان أن نعيد حساب النفس »و « ان نحلل شعورنا المعاصر ومكوناته كي نعي أزمتنا فيلحظتنا التاريخية الراهنة » كما تفضل الدكتور حسن حنفي في مستهل مقالته حول « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر »[1] فاننا نشارك بدورنا في النقاش ..

لقد طرح الدكتور حسن حنفي عنوان مقالته أو بعبارة أدق سؤال مقالته الكبير « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر » ...ماذا تعني ... ثم قام بايضاح مضامين مفردات ذلك العنوان أو السؤال واحدة واحدة .. ثم انتهى الى رصد الجذور وتقسيمها من وجهة نظره وحسب منهاجه في التحليل ... ، ولكن ليس هذا بالضبط ما نود ان نتناوله ، والذي نود ان نتناوله هو بعض الفقرات التي نعتقد انها قد حشرت حشرا في المقال ، أو أنها لم تنل حقها في الاشباع والتفصيل مما أخل بالموضوع ـ حسب اعتقادنا ـ ... ذلك الى جانب ما نود أن نسجله من « ملاحظات » حول المقالة ذاتها .

أولا : لم يستطع الكاتب أن يتجاوز ـ ولو قليلا ! ـ « أزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا ـ أو وجدانه ـ المعاصر » من حيث تثبيت الافصاح عن الهوية الايديولوجية لثقافته ومنهجه في التحليل وبالتالي مواقفه من « الجذور » ... اذ يقول « ولا يعني هذا التحليل أي انتساب لمذهب فكري مثالي أو غيره » ثم يضيف ـ وأخاله يستدرك ـ « أوتنكر لمعطيات العلوم الاجتماعية الحديثة والنظرية الماركسية » !![2] .

---

(١) **المستقبل العربي** ، العدده (أيار (مايو) ١٩٧٩) .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ ، السطر ١٤ و ١٥ .

هذه الفقرة بحاجة الى ايضاح ، حتى لا تقع تحت طائلة الشكل والتأويل لتناقضها وطابعها المطاط .

ثانياً : حاول الكاتب ــ لا نعلم أبقصد أم بدون قصد ــ « تعميم » مثالية المذاهب الفكرية التي أشار الى أن « تحليله لا ينتمي الى أحد منها أو غيرها » !! مع عدم نسيانه الاشارة الى استثناء واضح ومحدد بعدم « تنكره » لمعطيات العلوم الاجتماعية الحديثة والنظرية الماركسية !!

ليس صحيحاً على الاطلاق أسلوب تعميم « المثالية » على المذاهب الفكرية ... ناهيك عن كونها غير معروفة وغير محددة أو مسماة في المقالة ، وخلو هذه الأخيرة تماماً من أية مقارنات أو استشهادات أو شواهد !! للتدليل على الفرق بين نظرة تلك المذاهب الفكرية « المثالية » ــ غير المعروفة أو المحددة أو المذكورة في المقالة ــ ومعطيات العلوم الاجتماعية الحديثة من جهة ، أو بين هذه الأخيرة وبين النظرية الماركسية من جهة اخرى ! فما الداعي لذكرها ، وما الداعي لايراد هذه الاشارات « الخاطفة » .. البالغة الايحاء .. العريضة التأويلات ؟ !

ثالثاً : لجأ الكاتب الى « المباشرة » في فقرة لاحقة ، وذلك ــ في اعتقادنا ــ للخروج من مأزق « المراوحة » بين الجهر بالاعلان عن هوية « خلفياته » والاحجام بالايحاء بها بقوله « كما لا تخرج هذه الدراسة عن الاطار الماركسي »[٣] ... وبهذا تناقض كثيراً مع « رصده » للجذور وجملة المعاني الواردة في المقالة من كونها « وصف لواقعنا المعاصر في لحظتنا التاريخية الراهنة »[٤] الى الحكم والجزم والتعريف بالذات وانطلاقاً من خط فكري نعده خارج التجربة القومية لأمتنا ، ومحاولة لانعاش ما هو « ميت ومهمل » في جسم النضال العربي الجاد ...

رابعاً : بعد كل ذلك يحاول كاتب المقال ــ د . حنفي ــ التنصل من كل تلك « المآزق » واستدراكها بالقول « وشاهدنا هو البداهة ، وموضوعنا هو التجارب المشتركة ، ولا يهدف هذا المقال الى دراسة علمية تاريخية للمشكلة بل الى اثارتها والايحاء بها ثم تركها بين يدي علماء الاجتماع والتاريخ ... »[٥] .

ما المقصود من قوله « شاهدنا هو البداهة » ؟؟ وأي « التجارب المشتركة » يقصد الكاتب ؟؟ نحن لم نقرأ أي تناول أو مناقشة لأي « تجربة مشتركة » !!

.. والمطلوب هو اشباع كل تلك « الاشارات الخاطفة » وايضاح العبارات المبهمة حتى لا تعتبر نوعاً من الحشر « غير المبرر » أو « التعبيرات » المطاطية المحتملة التأويل لأكثر من قصد وحتى يكتسب البحث « أهميته » وموضوعيته ..

خامساً : خلص كاتب المقال الى « أن نقد التراث الديني هو الشرط الضروري لنقد المجتمع ، وان نقد الدين هو المقدمة الضرورية لتحريك الواقع وثورته »[٦] وهذا أيضاً أحد عيوب المقالة ، حيث ان اعطاء مثل هذه « الخلاصات التقريرية المقتضبة » يتطلب احضار مقتضيات هذا « التفضيل » أو تقرير تلك « الأولوية » واشتراطها على غيرها من مشتقات جملة التراث !! كما ان خلاصات

---

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ ، السطر ٢٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ ، السطر ١٥ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ ، السطر ٢٥ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ ، السطر ٢٦ .

« كتلك تتطلب مناقشة وتناولا غنيا ومشبعا بالأدلة والاثباتات التي تقود الى « تفضيل » أو تقديم « نقد التراث الديني » على غيره . من فروع ومشتقات « كامل الارث الحضاري للامة العربية » التي يشكل الدين أحدها وليس أولها أو كلها .

كما ان « التركيز » على أن نقد التراث الديني بوصفة « الشرط الضروري » و « المقدمة الضرورية » كما أشارت المقالة ـ قد جاء بدون أسس سليمة ، فمجرد ذكر « فيورباخ » أو الأبنية الفوقية للمجتمع ليس كافيا لتقرير أولوية « نقد التراث الديني » !! ومجرد ان يكون « ماركس الشاب ـ أو الكهل ـ فيورباخيا مغتسلا أو مستحما في قناة النار ومحللا الايديولوجية الألمانية »(٧) ليس كافيا وليس شرطا ان يكون الكل ـ الانسان ، الشعوب ، الثورات ، القوميات ، الانسانية قاطبة ـ فيورباخيا مغتسلا ومستحما في قناة النار ومحللا الايديولوجية الألمانية .....

ان دعوات « نسخ العقول والتجارب والبرامج » كما يعلمنا « فكر الثورة العربية » أمر ضار جدا ويؤدي الى سيادة « التفكير النقلي » من جهة ، وقتل روح « الابداع الثوري » عند الثوريين والشعوب المناضلة وفي الثورات، واسقاط « حساب » الخصائص الوطنية والقومية وحتى روح المبادرة القيادية عند الانسان والشعوب والثورات في كل تطلعات التطور والتقدم وأخيرا يؤدي الى العبودية الفكرية والتأليه الوثني .

كما ان عملية تقديم أو اعطاء « الأولوية » لنقد تراث معين على تراث آخر مسألة تقررها وتبررها وتفرزها « رؤية » الحركة الثورية الضاغطة والمؤثرة في المجتمع ـ أي مجتمع ـ والتي تقود فعلا الجماهير نحو الثورة والتغيير وليس « التأمل » أو « المحاكاة » أو « ماركس الشاب » في عهود مجده الكتابي واسترخاؤه التأملي في المكتبات والمتاحف البريطانية والألمانية !! المسألة هنا مسألة « رؤية ثورية » و « حركة ثورية جماهيرية » وواقع يتحرك لا يعرف الجمود وانما التواصل والاضطراد ، الأمر الذي يفرض على أية حركة ثورية أصيلة ـ كحركة الثورة العربية ـ خاصية متميزة هي « وحدة البرنامج وشموليته » استراتيجيا وتنوع الممارسات التكتيكية خلال التطبيق للرؤية والبرنامج ، مع توفير حدما من المرونة لاستيعاب احتمالات كل لحظة وتطويق أية مفاجئات .. وبالتالي فان السير على « خط مستقيم » أو على خط « نصائح ماركس الشاب » مسألة غير علمية وتندرج تحت دائرة « التنبؤ » بالغيبيات ... والسير فيها محفوف بالمخاطر.وفي الاخير تبقى الحركة الثورية امام مفترق طرق ، فأما المخاطرة التجريبية وبالتالي تظل أسيرة مضامين قديمة أصبحت تتقن « التنظير » لها حتى القوى المضادة للثورة ... والجماهير ... والتطور ... وماركس الشاب « نفسه »!! بسبب عقم تلك المضامين الواضح التجسيد في أساليب الأطر الماركسية العاملة في الوطن العربي وعدد كبير من أقطار العالم الثالث ـ النامي ـ بل والمتقدم ...

وخلاصة القول .. لكي تكون « ماركسيا » لا ينبغي أن تضع دائما .. أو تعتبر دائما أن نقد « التراث الديني » أقصى وأول « مهماتك » أو « طموحاتك » .. فذلك كان ولا يزال من أبرز وأفدح أخطاء « الأطر الماركسية » العاملة في الوطن العربي ، لأن تركيزهم على ذلك أفقدهم كثيراً من القدرة على الحركة والتأثير وحتى رؤية الخصوم التاريخيين للثورة العربية وأهدافها وجماهيرها .

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ ، السطر ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ .

سادساً : المقالة اجمالا ـ في رأينا ـ تصلح لان تكون مقدمة لموضوع متكامل أو شبه متكامل نرى أن يستمر في تناوله الدكتور حسن حنفي ـ في دراسة شاملة تتناول كل « الجذور » والظروف والمسببات ـ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحربية والنفسية ـ الداخلية والخارجية التي أدت الى « تكوين » و « خلق » أزمة الحرية والديمقراطية في « وجداننا المعاصر » ..

ولقد صورت المقالة في رصانة محمودة جوانب مختلفة لكل ما هو غائب في الممارسة السياسية العربية ، وصورت جوانب من ـ أنماط ـ علاقات « القادة » بـ « الجماهير » و « الثورة » و « الحكم » في الوطن العربي ، وأشارت ـ المقالة ـ الى القصور في تلك العلاقات وهذا بحد ذاته واقع مرير ينبغي النضال من أجل تغييره واحلال علاقات أكثر نضج وديموقراطية □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المشرق العربي والغرب

بحث في دور المؤثرات الخارجية
في تطور النظام الاقتصادي العربي

الدكتور جلال احمد امين

حول
واقــع الامكانيــة النوويــة العربية*

د . عبد الجواد سيد

استاذ بهيئة الطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية.

اثار مقال الدكتور عدنان مصطفى عن واقع الامكانية النووية العربية اهتمام كثير من المشتغلين في هذا المجال على اتساع الوطن العربي .

وأول ما يثير اهتمام القارىء هو عنوان المقال اذ أنه يتناول موضوعا هاما يرتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات الامة العربية وبتقدمها العلمي والتقني ، كما انه يعبر عن اتجاه جديد ومحمود لدى مجلة « المستقبل العربي » وذلك بتناول موضوعات ذات طابع علمي وتكنولوجي وهو ما تغفله كثير من الكتب والمجلات العربية .

وايضا فان عنوان المقال يوحي ـ لاول وهلة ـ بأن الكاتب بصدد رصد الواقع النووي العربي ثم تقويم الامكانية العربية في هذا المجال من منظور نقدي وذلك بعرض ـ النجاحات وجوانب الاخفاق او القصور .

وبداية استطيع القول ان المقال قد نجح الى حد بعيد في رصد الواقع العربي في مجال التقنية النووية بما تجمع له من بيانات واحصاءات ولكنه لم يلمس بشكل كاف أمر تقويم او تحديد كفاءة عمل هذه الامكانية وقدرتها على التقدم والتطور ، والاعتماد على الذات بدرجة او باخرى الا في بعض السطور القليلة التي جاءت عرضا بين الحين والآخر خاصة في نهاية المقال . فاذا اضفنا الى هذا أمر اغفال ارتباط امكانية هذا التطور والتقدم بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتركيبة السياسية التي تشكل الاطار الذي تعمل داخله مؤسسات ضخمة في مجال التقنية النووية فان مضمون المقال يكون قد قصر عن ان يعبر بشكل كامل عن المعنى الذي يوحي به عنوان الدراسة . وبمعنى اخر فأن رصد الواقع العربي في مجال التقنية النووية الذي اشرنا اليه قد غلب عليه طابع الوصف والاحصاء وتوارى طابع النقد والتقويم، كما غلب ايضا طابع ابراز ورصد النجاحات مع اغفال الكشف والتركيز على مجالات الاخفاق وعدم تقويم كفاءة الامكانات المتاحة وقدراتها العلمية او ما يمكن ان تسميه القدرة ام الكفاءة العلمية للدولة المعنية Scientific Capability.فمن المعروف انه

* د . عدنان مصطفى « واقع الامكانية النووية العربية . » **المستقبل العربي** : العدد٩ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٦ ـ ٣٥ .

قد تتوفر أبنية ادارية ومؤسسات في مجال العلم كما يتوفر بعض المعدات والاجهزة او تقوم بعض المشاريع ذات الطابع التكنولوجي المعقد ، ولكنها كثيرا ما تقصر عن أن تؤدي دورها العلمي بكفاءة عالية ، وقد يتدهور أمر تطورها وتقدمها الى حد بعيد وهي قضية ترجع أسبابها في المقام الاول ـ كما اشرنا ـ الى القضايا المجتمعية ونمط العلاقات التي تسود المجتمع برمته كما ترتبط باستراتيجيات التنمية التي ينتهجها هذا المجتمع او ذاك ، وتتحدد معها اهدافه وطرق ادارته واساليب تحقيق هذه الاهداف ودور القوى الاجتماعية المختلفة وخاصة تلك الطبقات الرائدة التي تضطلع بعبء القيادة وتطوير البلاد وخاصة في مجال التحديث وخلق القاعدة العلمية التكنولوجية التي تستند اليها مخططات التطوير والتنمية الشاملة .

ومع وجود تفهم عام واضح لجوانب القضية لدى الكاتب ، خاصة في ذلك الجزء المتعلق بالتوصيات والآراء ، يمكن القول بأن المقال يسوده بشكل عام روح تقارير المنظمات العربية الجماعية التي كثيرا ما تعطي صورة « وردية » للواقع العربي وكثيرا ما تقتصر على تعداد ورصد الابنية والمؤسسات الوطنية القائمة في كل دولة او مجموعة من الدول باعتبار ان مجرد وجود هذه الابنية او تلك المؤسسات المعنية بالنشاط العلمي ، او توافر كم من قوة العمل العلمي ـ هو حجر الزاوية في النهوض بالتطوير العلمي في هذا القطر اوذاك.ولا يفوت هذه المنظمات كثيرا ان تورد في تقاريرها تعابير عامة مثل « الحث على كذا والربط بين كذا وكذا ، وتشجيع العاملين على البحث والابتكار في مجال كذا » مما لا يضيف شيئا الى المضمون الوصفي لتقارير هذه المنظمات ، والى قناعتها بأن المؤسسات المذكورة قادرة على تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها وخلق القاعدة العلمية القادرة ـ على الابداع الذاتي وتطوير النفس والقدرات لاستنهاض الكفاءات العلمية وربط نشاطها العلمي بالاحتياجات القومية والوطنية . واخشى ان اقول ان ما جاء بالمقال حول بعض الاتجاهات العربية لنقل التقنية النووية يصطبغ بهذا الطابع كما يورد امورا فيها شيء من المبالغة حول النجاح الذي حازته بعض الدول العربية في مجال نقل (وتطويع) التقنية النووية على حد ما ورد من أنه « بعد إيكال مسؤولية تطوير البرامج النووية الوطنية يقوم حاليا كل من مركز العلوم والتقنية النووية في الجزائر ومؤسسة الطاقة الذرية في مصر ومنظمة الطاقة الذرية في العراق ومثيلتها في ليبيا بتحقيق استخدام (أمثل) لجميع الوسائل النووية المتوفرة في هذه الاقطار العربية وذلك بغرض تصعيد الوعي الوطني للتقنية النووية من جهة وخلق قاعدتها العلمية الوطنية من جهة أخرى » . هذا في حين انه يمكن القول ان القاعدة العلمية التي تكونت عبر عشرين عاما في القطر المصري لم تتكامل تخصصاتها بعد بشكل متسق بل وما زالت امكاناتها قاصرة عن الاضطلاع بعبء تنفيذ برنامج وطني للطاقة النووية يعتمد في المقام الاول على القدرات الذاتية ـ ناهيك عن ان تكوين القاعدة العلمية والذي استغرق ما يقرب من ربع قرن قد قاربت براعمها الاولى للاسف من مراحل ذبولها وخروجها من دائرة النشاط العلمي ، دون ان تتحقق الاستفادة القصوى منها في مراحل ازدهارها وتفتحها وعطائها العلمي ، بينما خرجت عناصر كثيرة من الاجيال المتوسطة والحديثة للعمل بالجامعات الوطنية او بالاقطار العربية الاخرى وذلك تحت وطأة ركود واقع النشاط والتطوير العلمي في هذه المؤسسات من جهة وبسبب الاغراءات المادية التي تقدمها الجامعات العربية من جهة اخرى .

وعلى نفس النمط والوتيرة فانه في مجال نقل التقنية النووية فان الدكتور عدنان مصطفى يبين في مقاله ان ثمة متطلبات لا بد من تحقيقها

لتصعيد عملية تطويع التقنية ، ومع رغبتنا الشديدة في تبني دعوة الكتاب العرب ليس فقط الى تطويع التقنية ، بل الى خلق وابداع وابتكار تكنولوجيات مناسبة للبيئة الاجتماعية العربية والامكانات الاقتصادية والحضارية للمجتمع المعني مما لا يتسع المجال للخوض في تفصيلاته او سرد الشروط اللازمة له ، فاننا نلاحظ ان ما ورد تحت البند اولا (١٠٥٥) من : (١) حث العلميين والتقنيين ... (٢) خلق البنية المساعدة ... (٣) مراجعة وتنمية جميع الاعمال الوطنية .. الخ كل هذا لا يخرج ـ مع التسليم باهميته ـ عن وصف بعض الدواء لمريض لا يجهد الطبيب نفسه في البحث عن سبب علته وأدوائه .

اما بالنسبة لما ورد حول قضية قبول أو رفض الرأي العام العالمي للطاقة النووية فهو أمر شائك لم يستقر الرأي حوله بعد ، ولعل قرار الرئيس الامريكي كارتر بوقف اعادة معالجة الوقود المحترق والتوسع في بناء المفاعلات النووية المولدة لأكبر دليل على ذلك . وعليه يكون ما ورد من ان العرب يشعرون بارتياح عام تجاه هذه القضايا امر مرجعه عدم توفر الاعلام العربي اللازم في هذا المجال وغيبة الحوار حول قضايا ومشاكل العلم والتقنية النووية والتوسع في اقامة وبناء المحطات الذرية والصناعات الملحقة بها . ولعلي استطيع ان اذكر انه يلاحظ ان الكاتب ، عند الانتقال من موضوع الى آخر ، وبالاضافة الى البيانات الاحصائية التي تعبر عن الجهد الكبير الذي بذله الكاتب في سبيلها ، يورد مقتطفات من جمل وعبارات تصدم القارىء الذي يعيش الواقع النووي في وطنه ويدرك ابعاده ومن ذلك على سبيل المثال المقولات الآتية :

« لقد ادرجت عملية التقنية النووية بشكل (جاد) (*) في معظم خطط (التنمية العربية)(**) » .

« كما ان بحثا (رائدا) (وأصيلا) يجري الآن عبر اقسام مختصة في هذا المجال داخل كل من اقسام العلوم والتقنية النووية بالجزائر ومؤسسة الطاقة الذرية في مصر ومنظمة الطاقة الذرية في العراق » .

ولا بد من التوقف هنا عند عبارات مثل « خطط التنمية العربية » « والبحوث الرائدة » « والاعمال الاصيلة » التي يستشعر فيها القارىء المبالغة أكثر مما يستشعر فيها التعبير الحقيقي عن وجود الخطط المذكورة او حجم ونتائج العمل وما يلزم لتطويره واستكماله اذا صح . ولقد كانت هناك بالفعل بدايات لمثل هذه الاعمال لكن غالبا ما تقصر الامكانات المتاحة بكل ابعادها عن ان تفي بمتطلباتها ومواصلة تطويرها ونقلها من مراحل الدراسة الى مراحل التطبيق .

ومع تسليمنا بكل ما جاء في خاتمة المقال تحت بند نتائج واقتراحات ومع تأكيدنا ان ما يقدمه الكاتب يعبر عن نظرة خبير محيط بأمور واقع الامكانية النووية للامة العربية ، الا اننا كنا نود ان تطرح هذه الاقتراحات في سياق تبيان ان مستقبل الامة العربية وامر خروجها من حلقة التبعية للدول المتطورة امر مرهون بطرح استراتيجيات جديدة للتنمية تعتمد في الاساس على القدرات الذاتية وتخلق الظروف المواتية للابداع العلمي والتكنولوجي (النقل الرأسي للتكنولوجيا) وهذا كله مرهون بتطوير

---

* المقصود بالتعليق هنا الدول التي لا يوجد لها خطط للتنمية ، وقد ذكرها الكاتب ضمن بقية الدول التي ادرجت عملية التقنية النووية وبشكل « جاد » ضمن مخططاتها التنموية .

**الاقواس من وضع المعلق .

ونهوض القوى الوطنية على مستوى الوطن العربي كله وذلك في مواجهة الحصار الامبريالي العالمي ومخططات الشركات متعددة الجنسية التي تمثل شكلا جديدا من اشكال السيطرة الاقتصادية والتحكم في تدفق المعارف العلمية او التكنولوجية من العالم المتطور الى العالم نصف الفقير من عالمنا المعاصر .

داخل هذا الاطار العام يكون ما أورده الكاتب من توصيات مثل تكامل الصناعات النووية او احتواء التجارب القطرية او الانفاق العربي على البرامج قد وضع كله داخل اطاره الصحيح، وتحددت نقطة الانطلاق والبداية لصنع المستقبل العربي في مجال التقنية النووية أو في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي بوجه عام .

وقد يتبادر الى الذهن ان هذا التنويه قد يضفي طابعا سياسيا على المقال وذلك في حقيقة الامر هو ما قصدت اليه وهو ما أرى فيه ان امر التقنية في اي من مجالاتها لا ينفصل ولا ينفصم عن امر الواقع الذي يعيشه المجتمع والنمط الحضاري الذي اصطفاه طريقا ومسلكا لتقدمه وتطوره .

بقيت نقطة لا يكفي فيها ان امدح او اقرظ الكاتب بل اقول انه قد وفق ايما توفيق عندما عبر بشكل واع ومستنير عن ضرورة ان تضع الامة العربية ثروتها النفطية في مقابل الثروة التقنية وهو موضوع من اكثر موضوعات المواجهة حساسية ودقة ويمكن ان يكون مدخلا لحوار سياسي ضاغط بين الامة العربية وبين العالم المتقدم □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

النفط
والوحدة العربية

تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة
والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور محمود عبد الفضيل

موجز يوميات الوحدة العربية

آب/اغسطس ـ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

الاربعاء ١٩٧٩/٨/١

ـ صرح وزير التخطيط السعودي ان مؤتمر وزراء التخطيط لدول الجزيرة العربية قد وضع مبادىء جديدة للتنمية في الجزيرة العربية (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ صرح الوزير الاول الموريتاني بان بلاده قد اختارت الخروج نهائيا من حرب الصحراء لعدم وجود مطالب ترابية لها فيها (الشعب ، الجزائر ـ مقابلة مع الاذاعة الموريتانية) .

ـ بدأت الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي اجتماعها لعام ١٩٧٩ في طرابلس لدراسة الموقف السياسي عربيا ودوليا (الفجر الجديد ، طرابلس) .

الخميس ١٩٧٩/٨/٢

ـ دعا الرئيس الليبي الأمة العربية وخاصة دول الخليج الى الوحدة وأشاد بوحدة الامارات العربية (أخبار الخليج ، المنامة) .

ـ طالب النائب العام عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني باعادة التضامن العربي واعادة تكوين هياكل جامعة الدول العربية على اسس اكثر صلابة مما كانت عليه (أخبار الخليج ، المنامة ـ ا . ف . ب .) .

الجمعة ١٩٧٩/٨/٣

ـ بحث وزير الفلاحة التونسي مع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية التعاون العربي في مجال التنمية الفلاحية ودور الجامعة في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي (العمل ، تونس) .

ـ صرح وزير الدولة المكلف بشؤون الخارجية والتعاون المغربي ان الصحراء الغربية أرض مغربية وان قضيتها مشكلة داخلية (الميثاق الوطني ، الرباط) ووصف تخلي موريتانيا عن الحرب في الصحراء بانه خرق للاتفاقية المبرمة بين البلدين (السفير ، بيروت ـ ي . ب . ، ا . ف . ب .) .

ـ بدأت في الجزائر المحادثات الموريتانية ـ الصحراوية حول موضوع الصحراء الغربية وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير (الشعب ، الجزائر) .

ـ وصل نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الى مقاديشو لبحث التعاون بين الكويت والصومال والقضايا ذات الاهتمام المشترك (الثورة ، بغداد ـ قنا ، واع) .

ـ أعدت اللجنة المشتركة للقوانين المشكلة بين مصر والسودان دراسة لتوحيد القضاء بين البلدين (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ تقرر زيادة التعاون العلمي بين مصر والسودان بزيادة المنح الدراسية للطبة السودانيين في كافة المراحل الدراسية (الأخبار ، القاهرة) .

السبت ١٩٧٩/٨/٤

ـ أكد وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون المغربي استعداد بلاده لارسال قوات في حالة وقوع حرب عربية ـ اسرائيلية (العلم ، الرباط) .

ـ بدأت في الجزائر محادثات بين جبهة البوليساريو وموريتانيا لتنفيذ اتفاق سابق تعهدت بموجبه موريتانيا بتسليم البوليساريو المنطقة التي تسيطر عليها في الصحراء الغربية (النهار ، بيروت ـ وص ف، رويتر ، أ ش أ) .

ـ أصدرت الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي في طرابلس بيانا اكد ضرورة الوحدة بين سورية والعراق

وضرورة إزالة العقبات القائمة في وجه شطري اليمن ودعم الخطوات الوحدوية بين ليبيا والجزائر (الفجر الجديد ، طرابلس) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٨/٧

ـ اكد ولي العهد السعودي رفض بلاده لأية حلول تفرض على قضايا الامة العربية واستعدادها للمساهمة في اي عمل عربي مشترك (تشرين ، دمشق) .

ـ اكد رئيس الجمهورية العربية اليمنية في رسالة بعث بها للرئيس السوري وقوف بلاده بكل ما تملك الى جانب سورية (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ صرح رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية عقب اجتماعه مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السوري في دمشق انه تم بحث القضايا الثنائية بين البلدين والقضايا العربية المصيرية وأكد ان لجان الوحدة بين شطري اليمن قد انتهت من معظم مهماتها (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ أقر مجلس الوزراء الكويتي معاملة الرعايا القطريين مثل معاملة الكويتيين في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (القبس ، الكويت) .

ـ وقعت موريتانيا اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو وتخلت رسميا عن اي مطلب لها في القسم الذي تديره في الصحراء الغربية (الشرق الاوسط ، لندن ـ ا . ف . ب .) .

الخميس ١٩٧٩/٨/٩

ـ اكد رئيس الجمهورية العربية اليمنية ان الوحدة بين شطري اليمن ستعلن بعد البت في اعمال اللجان المشتركة والاستفتاء العام لدستور دولة الاتحاد (القبس ، الكويت ـ الوكالات) .

ـ استعرض العاهل الاردني مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في عمان العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ووسائل دعم الصمود في الأرض العربية المحتلة (الأخبار ، عمان ـ وأ ا) .

ـ وافق مجلس ادارة جامعة عين شمس المصرية على إعارة خمسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الى الدول العربية في العام الدراسي القادم (الراية ، الدوحة) .

الجمعة ١٩٧٩/٨/١٠

ـ قرر مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية الذي عقد في نطاق جامعة الدول العربية بعمان بأن اتفاقات كامب ديفيد عقدت بين اطراف لا تملك حق التصرف بحقوق الفلسطينيين (الدستور ، عمان) .

ـ صرح وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية المغربي بأن بلاده تعتبر الاتفاق الذي وقعته موريتانيا في الجزائر لاغيا لأنه تجاهل كل التزامات موريتانيا الثنائية والدولية (العلم ، الرباط) .

السبت ١٩٧٩/٨/١١

ـ وضع خبراء الاعلام لدى جامعة الدول العربية في ختام اجتماعاتهم بتونس خطة للتحرك الاعلامي العربي للمرحلة المقبلة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ قال وزير الدفاع السوري ان بلاده مطالبة بردع اعداء الامة العربية وبالمحافظة على امن الاقطار العربية وسلامة اراضيها (القبس ، الكويت) .

ـ قطع رئيس الوزراء الموريتاني زيارته للمغرب بعد ان اعلن وزير الخارجية المغربي ان منطقة تيريس الغربية منطقة مغربية (السفير ، بيروت) .

ـ صرح وزير الخارجية الموريتاني في الرباط بان قرار سحب الرباط لقواتها ينفي ادعاءات الذين يتهمون المغرب بالرغبة في احتلال موريتانيا (العمل ، تونس ـ وات) .

الأحد ١٩٧٩/٨/١٢

ـ صرح امين عام جامعة الدول العربية في الرباط ان قرارات قمة بغداد منعطف مهم في تاريخ النضال العربي منذ انتكاسة حزيران (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ اجتمع في تونس ممثلو بورصات الأوراق المالية لأربعة بلدان عربية ووافقوا على مشروع بانشاء اتحاد البورصات العربية بعد اخذ موافقة محافظي البنوك المركزية العربية في اجتماعهم القادم (الأخبار ، عمان) .

ـ وقع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة اتفاقا اقتصاديا مع السعودية ينص على تسهيل انتقال الرعايا بين البلدين ويشجع على قيام مشاريع التنمية الاقتصادية (الأخبار ، عمان) .

ـ أبلغ رئيس الوزراء الموريتاني العاهل المغربي بآخر تطورات الوضع في الصحراء الغربية وأعلن ان المغرب وموريتانيا قررتا تنمية صلات التعاون بينهما (الثورة ، بغداد ـ اف ب ، واع) .

الاثنين ١٩٧٩/٨/١٣

ـ اكد بيان اصدرته الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان على اهمية انضمام الدول العربية الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة (الدستور ، عمان ـ وأ ا) .

ـ بحث وزير الدفاع السوري مع قائد سلاح الجو الجزائري بدمشق في تدعيم التعاون بين جيشي البلدين (النهار ، بيروت ـ وص ف) .

ـ تم في القاهرة التعاقد مع اكثر من ٤٠٠ مدرس ومدرسة بالاضافة الى ٩٥٣ مدرسا معارا للعمل في الكويت (القبس ، الكويت) .

الثلاثاء ١٤/٨/١٩٧٩

ـ أعلن رئيس الوزراء الموريتاني ان بلاده قررت الانسحاب من تيريس الغربية وانها تعتبر احتلال المغرب لها اعتداء على الادارة المؤقتة (النهار ، بيروت) .

الأربعاء ١٥/٨/١٩٧٩

ـ اكد رئيس الوزراء اللبناني ان القضية اللبنانية هي قضية كل العرب وطالب الدول العربية بالقاء ثقلها كاملا الى جانب لبنان (تشرين ، دمشق) .

ـ اعلن ملك المغرب الصحراء الغربية مقاطعة جديدة للمغرب وانه عين محافظا جديدا لها (الأخبار ، عمان ـ رويتر ، اف ب) .

ـ اتفقت الجزائر وموريتانيا على اعادة علاقاتهما الدبلوماسية (الشعب ، الجزائر) .

الخميس ١٦/٨/١٩٧٩

ـ نفى وزير التعليم العالي السعودي نية بلاده بسحب او ايقاف بعثاتها الطلابية الى مصر (عكاظ ، جدة ـ واس) .

ـ بدأت في تونس اجتماعات المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العربي للالعاب الرياضية بمشاركة اللجان الاولمبية الوطنية العربية كافة ما عدا مصر (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الجمعة ١٧/٨/١٩٧٩

ـ اكد وزير الخارجية الموريتاني التزام بلاده بتنفيذ قرارات مؤتمري القمة ووزراء الخارجية العرب في بغداد (الجمهورية ، بغداد ـ واع) .

ـ وجهت الجزائر تحذيرا رسميا الى المغرب اثر احتلال القوات المغربية جزءا من الصحراء الغربية (الأخبار ، عمان ـ أ . ف . ب .) .

السبت ١٨/٨/١٩٧٩

ـ صرح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ان المقاطعة الاقتصادية التي اقرها مؤتمر بغداد تتجاوز تطبيق قانون المقاطعة لتشمل الحكومات العربية بحرمان مصر من جميع القروض والمساعدات المالية والتسهيلات المصرفية (المدينة المنورة ، جدة) .

ـ لفتت الجزائر نظر جامعة الدول العربية رسميا الى خطورة دخول القوات المغربية للجزء الجنوبي من الصحراء الذي كانت تديره موريتانيا (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الأحد ١٩/٨/١٩٧٩

ـ بعث امين عام جامعة الدول العربية بمذكرة للدول الأعضاء لاحاطتهم علما بالاتصلات التي اجراها مع سفير المغرب والقائم بالأعمال الجزائري واقترح القيام بدور الوساطة لحل مشكلة الصحراء الغربية (الأخبار ، عمان ـ وكالات) كما اكد على خطورة الوضع في جنوب لبنان (السفير ، بيروت ـ واع) .

الاثنين ٢٠/٨/١٩٧٩

ـ أصدر سلطان عمان مرسوما يقضي بالتصديق على اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية (الوطن ، سلطنة عمان ـ عدد ٣٥٩) .

ـ صرح عضو مجلس قيادة الثورة نائب رئيس الوزراء العراقي ان اجراءات تنفيذ الوحدة « تتأثر ظرفيا بالتطورات » ، واكد عدم حصول تغيير في سياسة العراق حيال منطقة الخليج (النهار ، بيروت) .

ـ وافق الاردن على اتفاق مع العراق ينص على ان يعفى كل من الطرفين من جميع الضرائب والرسوم على اجور الأعمال والمهن والاعلان والتعليم في مجال النقل الجوي (الأخبار ، عمان ـ واأ) .

ـ اختتم ممثلو شركات التأمين في اقطار الخليج العربي اجتماعاتهم في بغداد وقرروا ارسال وفد للتفاوض مع اسواق لندن للتأمين بسبب الزيادة التي فرضتها على السفن الخليجية لاعتبارها الخليج منطقة حرب (الثورة ، بغداد) .

الثلاثاء ٢١/٨/١٩٧٩

ـ بحث الرئيس السوري في دمشق مع عضو المكتب السياسي منسق جبهة التحرير الوطني الجزائري حول تعزيز العلاقات بين القطرين (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ اعلن وزير النفط والصناعة والموارد المائية والكهربائية اللبناني انه بدأ باتصالات مع العراق تمهيدا لاعادة ضخ النفط الى طرابلس وامكانية اعادة تصدير النفط العراقي عبر لبنان (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ اعلن رئيس اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي امين عام اتحاد الحقوقيين العرب ان اللجنة ستسعى لدى الدول العربية لاقرار مشروع الاتفاقية العربية المقترحة للحقوق والحريات ومتابعة تنفيذها (القبس ، الكويت) .

الاربعاء ٢٢/٨/١٩٧٩

ـ قررت شركات نقل النفط العربية وشركات التأمين في مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط في ختام اجتماعاتها في بغداد التأمين على الأساطيل العربية كمجموعة واحدة بوثيقة مشتركة واحدة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ صدر بيان صحفي بعد المفاوضات التي جرت بين العاهل الاردني ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفرق اكد تصميم الجانبين على دعم مسيرة التضامن العربي وعلى تعزيز التنسيق بينهما (الأخبار ، عمان ـ واأ) .

ـ تلقى الرئيس الأول للمحكمة الادارية في تونس دعوة من مجلس الدولة السوري للعمل على توحيد التشريع والقضاء وتكاملهما (تشرين ، دمشق) .

الجمعة ١٩٧٩/٨/٢٤

ـ اعلن امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه تم انتقال المجلس والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية من القاهرة الى عمان (الثورة ، دمشق ـ وا) .

السبت ١٩٧٩/٨/٢٥

ـ أوصت اللجنة العسكرية الموريتانية بالغاء الاتفاقات الدفاعية التي عقدتها مع المغرب عام ١٩٧٧ كما وافقت على اتفاق السلام الذي وقعته مع جبهة البوليساريو (السفير ، بيروت ـ رويتر ، اف ب ، ي ب) .

الاثنين ١٩٧٩/٨/٢٧

ـ طالب امين عام جامعة الدول العربية الأطراف العربية ببذل المساعي لحل مشكلة الصحراء الغربية واكد ان الجامعة هي أفضل مكان لحسم التناقضات على الساحة العربية (الوطن ، مسقط ـ العدد ٣٦٠) .

ـ تقوم دائرة الأشغال في ابو ظبي بشق طريق مزدوج يربط بين أبو ظبي وقطر (الشرق الاوسط ، لندن ـ و . أ . م .) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٨/٢٨

ـ دعا العراق الوفود العربية الاعضاء في مكتب التنسيق لمؤتمر عدم الانحياز السادس لعقد اجتماع على مستوى السفراء للخروج بموقف عربي موحد حول قضية فلسطين (الثورة ، بغداد) .

ـ دافع العاهل المغربي عن ضم القطاع الموريتاني في الصحراء الغربية واعلن استعداد بلاده للتنازل عن ممر للجزائر لتصدير معادنها (السفير ، بيروت) .

ـ أكد الرئيس السوري ان عملية الوحدة بين العراق وسورية مستمرة ونفى علاقة سورية بما حدث في العراق (تشرين ، دمشق ـ نقلا عن مجلة « دير شبيغل » الألمانية الغربية) وكذلك اعلن ان العالم اذا عجز عن ايجاد طريق للسلام غير كامب دايفيد فلن يكون هناك سلام (تشرين ، دمشق ـ نقلا عن صحيفة « ريلنيبيا » اليوغسلافية) .

ـ اكد رئيس الوزراء اللبناني ان السعودية باستطاعتها ان تؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في الوضع في جنوب لبنان (النهار ، بيروت) .

ـ وصل وزير الثقافة والاعلام السوداني الى القاهرة للاشتراك في اعمال اللجان المشتركة الخاصة بالتكامل بين البلدين (الشرق الاوسط ، لندن) .

الاربعاء ١٩٧٩/٨/٢٩

ـ ناقش مجلس ادارة الاكاديمية العربية للنقل البحري في تونس جدول الاعمال الذي يتضمن قبول عضوية تونس وتعليق عضوية مصر (العمل ، تونس) .

ـ اعلن العاهل المغربي عن ترحيبه بوساطة عربية لمعالجة الخلاف بين المغرب والجزائر على قضية الصحراء الغربية (الرأي ، عمان) .

ـ اكد سفير الجمهورية العربية اليمنية لدى الكويت بأن مباحثات الوحدة بين شطري اليمن قد قطعت شوطا كبيرا وان المشاورات بين رئيسي الدولتين مستمرة (السياسة ، الكويت) .

الخميس ١٩٧٩/٨/٣٠

ـ عقدت مجموعة البلدان العربية المشاركة في مؤتمر هافانا لعدم الانحياز اجتماعا لاتخاذ موقف عربي مشترك من القضية الفلسطينية ومن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (العمل ، تونس ـ وات) .

ـ دعا رئيس الوزراء اللبناني الى لقاء عربي عاجل وعلى اعلى المستويات لمعالجة الوضع في جنوب لبنان (الجمهورية ، بغداد) .

الجمعة ١٩٧٩/٨/٣١

ـ اصدر امين عام جامعة الدول العربية نداء اكد فيه استعداد الدول العربية للقيام بواجبها في جنوب لبنان (العمل ، تونس ـ وات) .

ـ درست اللجنة المكلفة بالاعلام بجامعة الدول العربية تطوير الاعلام العربي في نطاق الاستراتيجية التي يعدها الأمين العام للجامعة (الشرق الأوسط ، لندن) .

ـ اختيرت دولة الامارات العربية المتحدة لتكون المقر الدائم للأكاديمية العربية للنقل البحري (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ ثبت المغرب رسميا ضم منطقة تيريس الغربية بعد ان وافق مجلس النواب على قانون باجراء انتخابات فيها واختيار ثلاثة نواب من سكان الاقليم لتمثيلهم في البرلمان (السفير ، بيروت ـ الوكالات) .

ـ وافقت مصر على تلبية احتياجات الجمهورية العربية اليمنية من المدرسين والكتب لمختلف مراحل التعليم كما وافقت على زيادة المنح الدراسية المخصصة لطلبة اليمن في الجامعات المصرية (العمل ، تونس ـ وات) .

السبت ١٩٧٩/٩/١

ـ اقرت المجموعة العربية في مؤتمر قمة عدم الانحياز في هافانا مشروع قرار عراقيا اكد ان السلام العادل في الشرق الاوسط لا يقوم الا على استعادة جميع الحقوق الوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني (الثورة ، بغداد) .

ـ قرر وزراء الخارجية العرب المشاركون في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عرض مشروع قرار على المؤتمر يتضمن تعليق عضوية مصر والتأكيد على مقررات الحركة السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية (تشرين ، دمشق ـ وكالات) .

ـ وصل طرابلس كل من العاهل الاردني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة والرئيس الجزائري ونائب رئيس الوزراء السعودي وولي العهد رئيس الوزراء الكويتي وولي عهد البحرين ووزير التربية والتعليم القطري لحضور الاحتفالات بالعيد العاشر للثورة الليبية (السفير ، بيروت) .

ـ أعلنت وزارة الخارجية المغربية ان العاهل المغربي اقترح ان تعقد دول الصحراء الغربية مؤتمر قمة بشأن المشكلات الاقتصادية للمنطقة (الشرق الأوسط ، لندن ـ اف ب) .

ـ صدر ميثاق العمل التلفزيوني في دول الخليج الذي اكد على مبادىء عامة يجب مراعاتها في اختيار المواد الاجنبية وفي طريقة عرض الأخبار وفي اختيار الاعلانات (الأضواء ، المنامة) .

ـ صرح العاهل الاردني عند وصوله طرابلس ان بلاده مع شعب الجماهيرية بكل قواها الى ان تتحقق الوحدة العربية الشاملة وتتحرر الاراضي المغتصبة (الرأي ، عمان) .

ـ بحث الرئيس السوري مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والوضع العام في المنطقة (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

الأحد ١٩٧٩/٩/٢

ـ التقى العاهل الاردني في طرابلس بكل من الرئيس السوري والرئيس الجزائري ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة وولي عهد الكويت وولي عهد البحرين والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي واستعرض معهم الموقف العربي واهمية التنسيق العربي في مؤتمر قمة هافانا لدول عدم الانحياز (الدستور ، عمان ـ وأ) .

ـ اعرب رئيس الوزراء اللبناني عن قلقه من الموقف السلبي الذي تقفه الحكومات العربية تجاه مشكلة الجنوب وقال ان الدعم المالي العربي للجنوب كان هزيلا (الرأي ، عمان) .

ـ قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في هافانا ان المنظمة تتوقع من العرب استعمال سلاح النفط لاستعادة حقوقهم الوطنية (الدستور ، عمان) .

ـ أعلن النائب العام السوداني وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي معارضة السودان لاتفاقيتي كامب ديفيد وقال ان الرئيس السوداني حاول ان يثني الرئيس المصري عن الموقف الذي اتخذه (الاتحاد ، الامارات) .

ـ صرح الرئيس المصري بان بلاده مستعدة لمساندة المغرب عسكريا في نزاع الصحراء الغربية (الدستور ، عمان) .

ـ بدأت اللجان الفنية المتخصصة المنبثقة عن اللجان الفرعية الزراعية العراقية الكويتية المشتركة اجتماعاتها في بغداد لوضع الصيغ النهائية لانشاء شركات مشتركة بين القطرين (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ عقدت لجنة الاعداد لمؤتمر صحة الطفل العربي اجتماعها الرابع عشر في الكويت واقترحت عقد ندوة عامة حول صحة الطفل العربي (الرأي العام ، الكويت) .

الاثنين ١٩٧٩/٩/٣

ـ بدأت في تونس اجتماعات اللجنة التحضيرية لتوحيد القوانين والتشريعات العربية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ أبلغت وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات العربية المتحدة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بملاحظاتها حول مشروع قانون الشركات العربية المشتركة الذي اقترحته الامانة (الوحدة ، الامارات ـ وام) .

ـ اعرب وزير الخارجية اللبناني في هافانا عن شكه في ان يؤدي اي مؤتمر عربي حول الوضع في جنوب لبنان الى اية نتيجة ما لم يكن على مستوى القمة (النهار ، بيروت) .

ـ اعرب العاهل الاردني عن أمله في ان تجد مشكلة الصحراء الغربية حلا في إطار روح التضامن العربي (الدستور ، عمان ـ اف ب) .

ـ اكد مساعد رئيس الجمهورية المصري على ضرورة عودة العلاقات بين مصر والسعودية الى وضعها الطبيعي لأن ذلك سوف يؤثر على علاقات مصر مع دول الخليج (السياسة ، الكويت ـ وأق) .

ـ أعلن وزير الدفاع اللبناني بعد مقابلته ولي العهد السعودي في جدة ان لبنان بحاجة الى مساعدة عربية في محنته (السفير ، بيروت ـ الوكالات) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٩/٤

ـ دعا الوزير الأول التونسي عند افتتاح الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاقتصادي العربي بسوسة الى توسيع نشاط الصناديق العربية (العمل ، تونس) .

ـ أعلن نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري في هافانا ان القضايا العربية تحتل مكانة مهمة في مؤتمر عدم الانحياز ، وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري ان تعليق عضوية مصر يخالف الدستور الأساسي لهذه المنظمة ، ودعا امين عام جامعة الدول العربية الى عودة مصر الى الساحة العربية (السياسة ، الكويت) .

ـ أعرب وزير الدولة المغربي عن امتنانه وارتياحه

للدعم العسكري الذي عرضه الرئيس المصري (النهار ، بيروت ـ وص ف) .

ـ استعرض الرئيس العراقي مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي في هافانا الموقف العربي في مؤتمر عدم الانحياز والمسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين (الاتحاد ، الامارات ـ واخ) .

ـ وقعت في عمان اتفاقية قرض عراقي قيمته مليون دينار يخصص لتمويل عدد من مشاريع المنظمة التعاونية الزراعية الاردنية (الأخبار ، عمان ـ وا١) .

ـ بدأت في تونس اجتماعات مؤتمر خبراء استراتيجية العمل الاجتماعي العربي لبحث مشروع استراتيجية للعمل الاجتماعي على مستوى الوطن العربي وتحديد سلبيات واقع العمل الاجتماعي ومعالجتها (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ ناقشت اللجنة الهندسية لاتحاد اذاعات الدول العربية في اجتماعاتها بدمشق التقارير المقدمة من المركز الهندسي لاتحاد اذاعات الدول العربية في الخرطوم واتخذت توصيات تتناول انشطة المركز وخطة عمله لعام ١٩٨٠ (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ عرضت الوفود العربية المشاركة في الحلقة الدراسية عن دور التنظيمات النسائية في تطوير واقع الطفل العربي في دمشق واقع الطفل العربي في الدول العربية ودورها في تطوير هذا الواقع (تشرين ، دمشق) .

الاربعاء ١٩٧٩/٩/٥

ـ واصلت لجان المجلس الاقتصادي العربي بسوسة مناقشة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والسبل الكفيلة باتخاذ موقف عربي موحد تجاه القضايا الاقتصادية الدولية (العمل ، تونس) .

ـ طلبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من وزارة الاسكان والتعمير العراقية تزويدها بالدراسة التي اعدتها المؤسسة العامة للاسكان حول تجربة القطر في مجال الاسكان لتعميمها على الاقطار العربية للاستفادة منها (الثورة ، بغداد) .

ـ بحث امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع محافظ البنك المركزي الاردني اسس التعاون بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك (الرأي ، عمان ـ وا١) .

ـ بحث ولي العهد الكويتي مع وزير الدفاع اللبناني التطورات في جنوب لبنان ودعوة الحكومة اللبنانية الى مؤتمر قمة عربي لبحث الوضع في الجنوب اللبناني (الرأي العام ، الكويت) .

ـ صرح رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في مجلس الشعب السوري في ختام زيارته للبنان ان قضية الجنوب اللبناني هي قضية قومية تخص الامة العربية (النهار ، بيروت) .

ـ استعرض العاهل الاردني مع الرئيس العراقي في هافانا الموقف العربي وتطوراته والعلاقات الثنائية بين بلديهما (الدستور ، عمان ـ وا١) .

ـ صدر في قطر مرسوم بالتصديق على اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي الموقع بين قطر والكويت (القبس ، الكويت ـ كونا) .

الخميس ١٩٧٩/٩/٦

ـ قال امين عام جامعة الدول العربية ان الجامعة تساند عقد مؤتمر قمة عربي للبحث في الوضع في جنوب لبنان واضاف ان الجامعة في صدد مراجعة خطتها الاعلامية (النهار ، بيروت) .

ـ قرر مجلس ادارة الشركة العربية للتعدين المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشاركة بخمسة ملايين وستمائة الف دولار في مشروعين لانتاج الفضة والرصاص والزنك في المغرب (الأخبار ، عمان ـ وا١) .

ـ قال الرئيس الليبي ان الشعب العربي شعب واحد وانه في الامكان اقامة جيش عربي واحد (السفير ، بيروت ـ اوج) .

ـ بحث رئيس الوزراء اللبناني مع الرئيس الجزائري اثناء قمة عدم الانحياز في هافانا تطورات الاوضاع في لبنان والمنطقة العربية (السفير ، بيروت) كما بحث مع الرئيس السوري الوضع في الوطن العربي (النهار ، بيروت ـ سانا) .

ـ استقبل رئيس الجمهورية العراقية بالنيابة في بغداد وزير التخطيط والمعادن الموريتاني الذي سلمه رسالة من الرئيس الموريتاني تتعلق بالوضع العربي والتعاون الثنائي (الثورة ، بغداد) .

الجمعة ١٩٧٩/٩/٧

ـ تم في بغداد التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة الفنية للتعاون الزراعي بين العراق والكويت ، وأوصت بتأسيس شركة مشتركة لانتاج الخضر والتسويق الزراعي (الجمهورية ، بغداد) .

ـ صادق مجلس قيادة الثورة العراقي على قانون تصديق اتفاق تبادل الاعفاء الضريبي لمؤسستي النقل الجوي العراقية والاردنية (الجمهورية ، بغداد) .

ـ اختتم مؤتمر خبراء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي اعماله في تونس بعد ان انهى اعداد الاستراتيجية العربية للعمل الاجتماعي (العمل ، تونس) .

السبت ١٩٧٩/٩/٨

ـ قرر مجلس ادارة اتحاد الموانىء العربية نقل مقره من القاهرة الى البصرة كما أقر اقتراحا للدخول في مفاوضات مع الاتحاد العربي للناقلين البريين لدراسة امكانية دمج الاتحادين (الأخبار ، عمان) .

ـ اعرب النائب الثاني لرئيس الوزراء رئيس الحرس

الوطني السعودي عن امله بان يتمكن الرئيسان العراقي والسوري من اعادة مسيرة التضامن بين بلديهما كما اعرب عن امله في ان يتمكن المغرب والجزائر من حل الخلاف بينهما حول مشكلة الصحراء الغربية (القبس ، الكويت ـ الوكالات) .

ـ اكد رئيس وزراء المغرب في هافانا تمسك بلاده بالصحراء الغربية وقال ان اتفاقية السلام الموقعة بين موريتانيا والبوليساريو لا تقوم على اساس قانوني دولي (القبس ، الكويت ، كونا) .

ـ استقبل الرئيس العراقي في هافانا رئيس الوزراء اللبناني واكد له التزام بلاده الكامل بدعم لبنان (النهار ، بيروت ـ واع) .

ـ صرح العاهل الاردني ان بلاده ومنظمة التحرير الفلسطينية متفقتان على جميع الاهداف خاصة الحقوق الفلسطينية الثابتة (الرأي ، عمان ـ وأا ـ نقلا عن مقابلة مع التلفزيون الاميركي) .

ـ استكمل الوفد العمالي العراقي في الجزائر مباحثاته مع قادة الحركة العمالية الجزائرية حول اوضاع الحركة العمالية العربية وسبل التعاون بين الطرفين (الثورة ، بغداد ، واع) .

الاثنين ١٠/٩/١٩٧٩

ـ دعا الرئيس التونسي كلا من الرئيس الجزائري والعاهل المغربي للاشتراك في اجتماع قمة في تونس لمناقشة النزاع القائم بين بلديهما (الوطن ، مسقط ـ العدد ٣٦٢) .

ـ نفى وزير الاعلام العماني اي وجود لقوات مصرية او غير مصرية في بلاده واكد ان حماية مضيق هرمز هي مسؤولية دول منطقة الخليج (الانباء ، الكويت) .

الثلاثاء ١١/٩/١٩٧٩

ـ اختتمت في تونس اجتماعات المؤتمر الثامن لطب الاطفال في الوطن العربي واتخذ قرارات حول تغذية الطفل وانعكاسات البيئة على نمو الاطفال في الوطن العربي (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الأربعاء ١٢/٩/١٩٧٩

ـ بحث وزير الاعلام العماني في جدة مع وكيل وزارة الاعلام السعودي تعزيز وتنشيط التعاون الاعلامي بين البلدين (اليوم ، الدمام ـ واس) .

ـ وقع امين اللجنة الشعبية العامة للخزانة الليبي ووزير المالية الكويتي بطرابلس محضر اتفاق للتعاون الاقتصادي بين بلديهما (الفجر الجديد ، طرابلس) .

الخميس ١٣ /٩/١٩٧٩

ـ رحب العاهل المغربي باقتراح الرئيس التونسي بعقد اجتماع بينه وبين الرئيس الجزائري في تونس لمناقشة التوتر الحالي في شمال غربي افريقيا (السفير ، بيروت ـ ا ف ب ، ي ب) .

ـ وافق العراق على تزويد الكويت بالمياه ، وقد تم التوقيع في الكويت على محضر الدورة الثالثة الفرعية العراقية الكويتية للماء والكهرباء المنبثقة عن اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الجمعة ١٤/٩/١٩٧٩

ـ صرح وزير الاعلام السعودي بانه تم الاتفاق بين بلاده وسلطنة عمان على زيادة تبادل وعرض البرامج التلفزيونية والاذاعية والافلام الاعلامية والمواد الثقافية (الاتحاد ، الامارات ـ وام) .

ـ عاد وزير الاعلام والشباب العماني الى بلاده بعد ان ناقش في قطر مشروع اتفاقية اعلامية بين بلاده وقطر والاعداد لمؤتمر وزراء اعلام دول الخليج العربية المقرر عقده في الدوحة (الانباء ، الكويت) .

السبت ١٥/٩/١٩٧٩

ـ اصدرت امانة الخارجية الليبية بيانا اعلنت فيه ان ليبيا تتفق مع لبنان على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي عاجل لتدارس القضية اللبنانية (النهار ، بيروت) .

ـ اكد عضو المجلس الاعلى لدولة الامارات العربية المتحدة حاكم امارة الشارقة بان الامة العربية ستناضل مئة عام اخرى اذا اقتضى الامر من اجل استرداد اراضيها المغتصبة واضاف ان الخروج عن الاجماع العربي مرفوض تماما (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ وصل رئيس دائرة الشؤون السياسية في وزارة الخارجية العمانية الى بغداد للبحث مع المسؤولين العراقيين في موضوع الملاحة في مضيق هرمز (السفير ، بيروت ـ رويتر) .

ـ طلبت جبهة البوليساريو من المغرب سحب قواتها من الاراضي الصحراوية (السفير ، بيروت ـ واع ، اف ب) .

ـ اختتمت الندوة العربية حول كيفية تصميم وتطوير اساليب ومناهج التثقيف العمالي في الوطن العربي اعمالها في طرابلس واوصت بتوحيد محتوى مناهج الثقافة العمالية في كل مؤسسات ومعاهد الثقافة العمالية (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ تراجعت مجموعة لويدز البريطانية للتأمين عن قرارها السابق باعتبار منطقة الخليج منطقة حرب (السياسة ، الكويت) .

الاحد ١٦/٩/١٩٧٩

ـ أعدت الامانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة عمل لاستراتيجية عربية جديدة للعمل الاجتماعي تمهيدا للبدء بتنفيذها عام ١٩٨٠ (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ وصلت وزيرة الثقافة والارشاد القومي السورية الى الجزائر لبحث تدعيم وتطوير العلاقات الثقافية بين البلدين (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ عقد الاتحاد العربي للالعاب الرياضية اجتماعا

بدمشق وقرر تعليق عضوية مصر ونقل مقر الاتحاد الى دمشق (تشرين ، دمشق) .

الاثنين ١٧/٩/١٩٧٩

ـ اعلن كل من وزير الدولة البحريني لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء ترحيب بلديهما بعقد قمة عربية (النهار ، بيروت ـ ق ن ا) .

ـ بدأت في الدوحة اجتماعات اللجنة الفرعية للتنسيق للمشروع الاقليمي للمسح السمكي بدول الخليج لبحث خطة العمل القادمة بالنسبة لتنمية الثروة السمكية بمنطقة الخليج (اليوم ، الدمام ـ واس)

ـ استقبل العاهل المغربي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وصل الرباط في اطار الوساطة التي يقوم بها بين الجزائر والمغرب لتسوية النزاع في شأن الصحراء (النهار ، بيروت ـ وص ف) .

ـ تسلم كل من الرئيس العراقي والرئيس الليبي (النهار ، بيروت) والعاهل الاردني رسالة من الرئيس اللبناني تتعلق بضرورة عقد مؤتمر قمة عربي لبحث مشكلة جنوب لبنان (تشرين ، دمشق) .

ـ اجرى نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في مسقط مباحثات رسمية مع سلطان عمان لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين (الوطن ،مسقط ـ العدد٣٦٣) .

ـ عقدت اللجنة الفرعية الزراعية العراقية ـ الكويتية في الكويت اجتماعا بحثت فيه مشروعا لزراعة الخضروات ومشاريع الحليب والأغنام التي ستقام في العراق ومشاريع الدواجن التي تقام في الكويت (القبس ، الكويت) .

ـ قدمت السعودية ٢٢٠ منحة دراسية للجمهورية العربية اليمنية من بينها مئة منحة للدراسة في الجامعات السعودية ومئة وعشرون منحة في جامعات باكستان (الشرق الأوسط ، لندن) .

الثلاثاء ١٨/٩/١٩٧٩

ـ بدأت في تونس اجتماعات خبراء البحوث التربوية العرب لاعداد البرامج العلمية للبحوث التربوية على مستوى الوطن العربي (الجمهورية ، بغداد ـ واع) .

ـ صرح وزير الخارجية السعودي في صنعاء ان الروابط السعودية اليمنية متينة واوضح ان التحديات التي تواجه العالم العربي تتطلب كل جهد وتنسيق بين الدول العربية (اليوم ، الدمام ـ واس) .

ـ بحث الرئيس التونسي مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس تطورات الوضع العربي وسبل تدعيمه (الجمهورية ، بغداد ـ واع) .

ـ اجتمع في بيروت وفد عمال العراق بقادة النقابات العمالية اللبنانية وتم بحث دور العمال العرب في دعم صمود الطبقة العاملة اللبنانية (الجمهورية ، بغداد) .

الاربعاء ١٩/٩/١٩٧٩

ـ بدأت في تونس اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين للدول الأعضاء لبحث تطور الحوار العربي الاوروبي مع بحث مشروع عربي يهدف الى طرد اسرائيل من الاتحاد الدولي للبريد (السفير ، بيروت ـ واع ، أ ف ب) .

ـ أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة استعدادها لحضور اي لقاء عربي على مستوى القمة على ان يعد له عن طريق اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية العرب (النهار ، بيروت ـ وام ،واع) .

ـ طالب وزير الموارد المائية والكهربائية والنفط اللبناني بوضع استراتيجية عربية موحدة تتحمل فيها كل الدول العربية مسؤولياتها تجاه الوضع في لبنان خاصة منطقة الجنوب (الرأي العام ، الكويت) .

ـ بحث الرئيس السوري مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وتم التأكيد على ضرورة تصعيد العمل ضد المعاهدة المصرية الاسرائيلية (تشرين ، دمشق ـ سانا) .

ـ نفى المبعوث الخاص لسلطان عمان الى دول الخليج انباء اميركية عن اتفاق تعاون عماني سعودي اميركي لحراسة مضيق هرمز واعلن ان بلاده ستتولى ضمان الامن في مضيق هرمز (القبس ، الكويت) .

ـ استقبل الرئيس العراقي في بغداد وزير الخارجية السعودي الذي حمل اليه رسالة شفوية من العاهل السعودي تتعلق بالأوضاع الراهنة في الوطن العربي (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ صرح وزير الاعلام السعودي بالنيابة ان مجلس الوزراء السعودي قرر المصادقة على الاتفاق الموقع بين السعودية والعراق للتعاون في مجال اجهزة الأمن (النهار ، بيروت ـ ق ن ا) .

ـ صرح وكيل وزارة الخارجية في سلطنة عمان انه تم الاتفاق بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على حل مشكلة الحدود (النهار ، بيروت) .

ـ قررت الوكالة العربية للأقمار الصناعية انشاء نظام للأقمار الصناعية العربية واطلاق قمر صناعي يغذي شبكة تضم اثنتي عشرة الف دائرة هاتفية وثماني قنوات تلفزيونية (الثورة ، بغداد ـ أ ف ب) .

الخميس ٢٠/٩/١٩٧٩

ـ انهى مجلس جامعة الدول العربية في تونس اجتماعاته بعد ان بحث في اتخاذ القرار النهائي بانشاء السوق المالية العربية والمصادقة على قرار بتأسيس اتحاد البورصات العربية (السفير ، بيروت ـ واع) .

ـ صرح امين عام جامعة الدول العربية ان الدول الاعضاء في الجامعة وافقت على عقد اجتماع لوزراء

الخارجية العرب في تونس لبحث الوضع في جنوب لبنان وتحديد موعد القمة العربية ومكانها (النهار ، بيروت ـ ي ب) .

ـ اعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تونس مشروع قرار بطرد مصر من عضوية المجلس العربي لمحافظي المصارف المركزية وجميع لجانه (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ اجتمع العاهل الاردني في عمان مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجرى تقييم شامل للوضع العربي والدولي (الأخبار ، عمان ـ وا ا) .

الجمعة ١٩٧٩/٩/٢١

ـ اقر الاتحاد العربي للصناعات الورقية برنامج عمل للسنوات الخمس المقبلة لتدعيم صناعة الورق في الوطن العربي باتجاه تكاملها في المجالات التجارية والفنية والتسويقية (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ صدر في بغداد بيان مشترك في ختام مباحثات وفدي الاتحاد العام لنقابات العمال في موريتانيا والعراق اكد دعم الطرفين للنضال الفلسطيني وندد بالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (الثورة ، بغداد) .

السبت ١٩٧٩/٩/٢٢

ـ انهت اللجنة السداسية لوزراء الاعلام العرب اعمالها في تونس بانتخاب وزير الاعلام السعودي رئيسا للجنة وباتخاذ قرارات منها اقامة عدة ندوات لخدمة القضية العربية (الشرق الاوسط ، لندن ـ واس) .

ـ اكد وزير الخارجية الكويتي بالنيابة ان بلاده لا تؤمن باية تحزبات او تكتلات في منطقة الخليج واضاف بان بلاده « تؤمن بان الاحلاف تعود بالضرر على المنطقة » (القبس ، الكويت) .

ـ صرح وزير الاعلام السوري ان الاتحاد بين سورية والعراق قد جمد انتظارا لمعرفة ردود فعل العراق (الشرق الاوسط ، لندن ـ ا . ف . ب.ـ نقلا عن صحيفة « الصباح » التونسية) .

ـ تسلم رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رسالة من رئيس الجمهورية العربية اليمنية تتعلق بالخطوات الوحدوية بين الجانبين (السفير ، بيروت ـ ي . ب.) .

الاحد ١٩٧٩/٩/٢٣

ـ وصل امين عام جامعة الدول العربية الى طرابلس لاجراء محادثات مع المسؤولين الليبيين تتعلق بتدعيم عمل الجامعة (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في بغداد اجتماعات الدورة السابعة لمجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية التي تشترك فيها وفود تمثل ثماني دول عربية ومجلس الوحدة الاقتصادية (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في بغداد اجتماعات لجنة توحيد مصطلحات التنمية والعلوم الاجتماعية في الوطن العربي لمناقشة مشروع المصطلحات المستخدمة في هذا الميدان (الثورة ، بغداد) .

ـ قال الرئيس اللبناني ان « التضامن العربي يفرض .. اما مواجهة جماعية واما مساواة في هدوء يشمل لبنان وسائر الدول العربية المتاخمة للارض المحتلة .. » (النهار ، بيروت) .

ـ بدأت في المنامة اجتماعات اللجنة الفنية التي شكلها مجلس التعليم العالي لاقطار الخليج العربي لوضع المواصفات النهائية لجامعة الخليج (الثورة ، بغداد ـ واع ، واخ) .

ـ قال الرئيس المصري ان السعودية وليبيا والعراق تعد خططا ضد مصر كما اشار الى انه يقدم اسلحة الى المغرب لمساعدته في النزاع الصحراوي (النهار ، بيروت ـ ي ب ، وص ف) .

ـ عاد الى بغداد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع مبعوث الرئيس العراقي بعد ان نقل الى المسؤولين في كل من الكويت والبحرين رسالتين شفويتين تتعلقان بامن الخليج والقضايا ذات الاهتمام المشترك (الثورة ، بغداد) .

ـ تم في البحرين التوقيع على اتفاقية لتأسيس شركة مشتركة باسم الشركة الكويتية البحرينية لصناعة البتروكيمياويات (القبس ، الكويت ـ كونا) .

الاثنين ١٩٧٩/٩/٢٤

ـ قرر وزراء النفط الخليجيون المجتمعون في الطائف تشكيل لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة الجوانب الاقتصادية والمالية للحوار المقترح بين دولهم وبين الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية (القبس ، الكويت) .

ـ اجتمع العاهل المغربي مع وزير الخارجية التونسي لبحث اقتراح الرئيس التونسي للتوسط في النزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ وصل وزير الخارجية السعودي الى دمشق وسلم الرئيس السوري رسالة من العاهل السعودي تتعلق بالوضع في العالم العربي والتنسيق السعودي ـ السوري (الشرق الاوسط ، لندن) .

ـ بدأت في صنعاء المباحثات بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والمسؤولين في الجمهورية العربية اليمنية لعرض اوجه النشاط الاقتصادي والفني للصندوق في اليمن كما انبثقت عن المباحثات لجنتان لبحث التعاون الاقتصادي والفني والمشاريع التي سيصار الى تنفيذها في اليمن خلال العام المقبل (الثورة ، بغداد ـ واع) .

الثلاثاء ١٩٧٩/٩/٢٥

ـ بحثت ندوة الغرف التجارية والصناعية والزراعية

لعشرين قطرا عربيا في تونس تدعيم الاتصالات بين مختلف الغرف العربية وتأسيس مركز لتبادل المعلومات الاقتصادية لدعم التعاون المشترك (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ اختتمت في بغداد اجتماعات الدورة السابعة للاتحاد العربي للصناعات الغذائية بعد ان قررت تنشيط الصناعات العربية الغذائية وقبول ٢٢ شركة عربية متخصصة بصناعة الاغذية تابعة لخمس دول عربية في عضوية الاتحاد (الثورة ، بغداد) .

ـ بدأت في بغداد اجتماعات لجنة خبراء عمال الزراعة التابعة لمنظمة العمل العربية لمناقشة مشروع الاتفاقية العربية الخاصة بالاوضاع التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تتحكم بظروف العمل لعمال الزراعة في الوطن العربي (الثورة ، بغداد ـ واع) .

ـ افتتحت بطرابلس اجتماعات محافظي المصارف المركزية العربية بعد مناقشة اوجه التعاون بين المصارف المركزية العربية ازاء التطورات النقدية الدولية (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ اجتمع الرئيس اللبناني مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وبحث معه قضية الجنوب اللبناني (النهار ، بيروت) .

ـ بحث الرئيس السوري مع رئيس الوزراء اللبناني الوضع في جنوب لبنان وفكرة عقد قمة عربية موسعة لاتخاذ موقف عربي مشترك تجاه الجنوب (السفير ، بيروت) .

ـ بحث رئيس اتحاد الصحفيين العرب نقيب الصحفيين العراقيين مع نقيب الصحافة اللبنانية في بغداد علاقات التعاون الثنائية واوضاع الصحافة العربية وحرياتها والوضع في لبنان (الجمهورية ، بغداد) .

الاربعاء ١٩٧٩/٩/٢٦

ـ اكد امين عام جامعة الدول العربية ان من واجب الدول العربية الدفاع عن القضية الفلسطينية والوقوف ضد إبادة الشعب العربي في جنوب لبنان (العمل ، تونس ـ وات ، واج) .

ـ صرح وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة ان تنسيق موقف الدول الخليجية في مجال النفط « يأتي كأمر تحتمه ظروفها السياسية والاقتصادية » وبان التنسيق يجب الا يتعارض مع المنظمات التي تجمع بين هذه الدول (البلاد ، جدة) .

ـ وصل عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي الى الجمهورية العربية اليمنية لبحث سبل التعاون بين القطرين في مختلف المجالات (الجمهورية ، بغداد) .

ـ افتتح مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب اعماله في بيروت للبحث في ازمة جنوب لبنان وفي سبيل التنسيق بين وسائل الاعلام العربية لخدمة قضية الجنوب (السفير ، بيروت) .

الخميس ١٩٧٩/٩/٢٧

ـ صرح امين عام جامعة الدول العربية انه سيحمل الى بيروت اقتراحات من دول عربية متعددة في خصوص زمان ومكان القمة العربية (السفير ، بيروت) .

ـ دعا رئيس الجمهورية العربية اليمنية الى وضع استراتيجية عربية شاملة للتصدي لاسرائيل واكد بان الوحدة بين شطري اليمن تجاوزت حد اليقين لدى الشعب (القبس ، الكويت) .

ـ قال نائب الرئيس المصري ان بلاده على استعداد للوقوف الى جانب الدول العربية من اجل الحفاظ على امنها وسلامتها عملا باتفاقية الدفاع العربي المشترك (الاتحاد الاسبوعي ، الامارات ـ الوكالات) .

ـ قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء البحريني ان موقف بلاده يتفق تماما مع موقف الدول العربية المطلة على الخليج فيما يتعلق بمسألة امن الخليج واكد بان ليس لاية دولة من غير دول الخليج الحق في فرض حمايتها على هذه المنطقة (اليوم ، الدمام ـ اف ب ـ نقلا عن مجلة « الف باء » العراقية) .

ـ صرح نائب الرئيس المصري قبل مغادرته سلطنة عمان بان بلاده توافق على المشروع العماني للدفاع المشترك عن الخليج (الرأي ، عمان ـ اف ب) .

ـ اقرت الندوة العربية لتوحيد مصطلحات التنمية الاجتماعية في الوطن العربي في ختام اجتماعاتها في بغداد ٤٠٠ مصطلح عربي من اصل ١٢٠٠ مصطلح خاص بالتنمية الاجتماعية (الثورة ، بغداد) .

ـ اختتم المؤتمر العربي الثالث للعلوم الفسيولوجية اعماله في عمان بعد ان ناقش عددا من الدراسات والابحاث المتعلقة بموضوع التغذية وعلم العقاقير (الاخبار ، عمان ـ وأا) .

الجمعة ١٩٧٩/٩/٢٨

ـ قال الرئيس اللبناني ان مشكلة الجنوب اذا لم تحل في قمة عربية سريعة فان السنتها ستمتد الى ابعد من لبنان وجنوبه (الرأي ، عمان) .

ـ اعلن نائب الرئيس المصري ان بلاده مستعدة لارسال اسلحة الى البحرين اذا طلبت حكومتها (السفير ، بيروت ـ الوكالات) .

ـ بحث عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي في صنعاء مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية العلاقات الثنائية بين القطرين والوضع العربي (الثورة ، بغداد) .

ـ قرر مجلس محافظي المصارف المركزية العربية تعليق عضوية مصر ، كما اوصى بدعم التعاون بين المصارف المركزية العربية (السفير ، بيروت ـ اوج) .

السبت ١٩٧٩/٩/٢٩

ـ اكد امين عام جامعة الدول العربية عند وصوله

بيروت انه لقي تجاوبا من كل الرؤساء العرب بشأن عقد مؤتمر قمة يبحث في قضية الجنوب اللبناني (النهار ، بيروت) .

ـ اجتمع الرئيس السوري في دمشق مع امين عام مجلس جامعة الدول العربية للتشاور في مشكلة جنوب لبنان وموضوع القمة العربية المقبلة (النهار ، بيروت) .

ـ اعلن امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان ان المجلس أجرى دراسات تفصيلية حول شبكتي السكك الحديدية العربية والشركة العربية للنقل البري وارسلها لجميع الاقطار العربية (الأخبار ، عمان) .

ـ قال وزير الاعلام البحريني انه لا توجد تهديدات خارجية لأمن البحرين وان تصريحات نائب الرئيس المصري ورئيس الوزراء المصري تصور الموقف العربي ضد اي تدخل اجنبي (الأخبار ، عمان ـ اف ب ، رويتر) .

ـ اكد امير الكويت ان بلاده ستضع مواردها في خدمة البحرين لضمان امنها واستقرارها (الاخبار ، عمان ـ اف ب ، رويتر) .

ـ صدر بيان صحفي في ختام زيارة عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي الى الجمهورية العربية اليمنية اعلن فيه التوقيع على اتفاقية للتعاون بين البلدين يقدم العراق بموجبها قرضا لليمن مقداره ٣٠٠ مليون دولار للمساهمة في المشاريع التنموية (الجمهورية ، بغداد) .

ـ صدر في ختام اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب في بيروت بيان سياسي اكد ان مأساة جنوب لبنان هي جزء من مأساة الامة العربية واكد على ضرورة وضع خطة اعلامية محددة (الأخبار ، عمان) .

ـ عقدت الأمانة العامة لاتحاد موزعي الصحف العربية اجتماعا امس الاول في طنجة لبحث الوسائل الكفيلة بتطوير انتشار الصحف العربية في العالم وبحث استخدام اللغة العربية كاحدى اللغات الرسمية في المنظمة العالمية لموزعي وناشري الصحف (الرأي ، عمان ـ أ ف ب) .

الأحد ١٩٧٩/٩/٣٠

ـ اعلن امين عام جامعة الدول العربية في بيروت انه ناقش مع الرئيس اللبناني موضوع القمة العربية واكد اتفاق وجهات النظر حول هذه القضية (السفير ، بيروت) .

ـ بدأ في عمان الاجتماع السادس للجنة الفنية لنظام الترابط بين المختبرات البترولية العربية لمناقشة عدة قضايا منها تقرير جهاز التنسيق المركزي عن المرحلة السابقة للنظام (الرأي ، عمان) .

ـ وصل العاهل السعودي الى ليبيا لاجراء محادثات تتعلق بتطورات الموقف في العالم العربي وخاصة في المغرب العربي وبالعلاقات الثنائية (السفير ، بيروت ـ الوكالات) .

ـ قال الرئيس الليبي بمناسبة زيارة العاهل السعودي الى ليبيا ان امكانيات العرب الاستراتيجية ينبغي ان تستخدم لفرض هيبة العرب واحترامهم على العالم،وعن مشكلة لبنان اضاف بان الامة العربية ملزمة بالدفاع الجماعي عن اي قطر من اقطارها (الفجر الجديد ، طرابلس) .

ـ اكد وزير الاعلام البحريني وجود قوات سعودية على الاراضي البحرينية ولكنه نفى ان يكون هناك اي ارتباط بين ذلك وبين المناورات التي تجريها البحرية الايرانية (الوحدة ، ابو ظبي ـ وكالات).

ـ دعت امانة اتحاد موزعي الصحف العربية اثر اجتماعها في طنجة جميع شركات توزيع الصحف العربية للانضمام الى الاتحاد (الوحدة ، ابو ظبي ـ اف ب)□

● ببليوغرافيا

ببليوغرافيـــا الوحـــدة العربية

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

ابتداء من هذا العدد ، وبمناسبة صدور **المستقبل العربي** شهريا ، سيجري تعديل في أسلوب نشر الباب الثابت عن ببليوغرافيا الوحدة العربية بحيث يتم نشر المصادر العربية وحدها في عدد ونشر المصادر الأجنبية في العدد الذي يليه وذلك على التوالي .

١ ـ المصادر العربية

فكر وسياسة

كتب

ابو علوان ، لبيبة فياض (معدة) . **الوثائق العربية** ، ١٩٧٦ . بيروت : الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة نعمة يافث التذكارية ، ١٩٧٩ .

احمد ، عبد العاطي محمد . **الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٩ .

البيطار ، نديم . **من التجزئة ... الى الوحدة القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** . [بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩] .

توما ، اميل . **تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث** . الجزء الاول . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

الجندي ، عبد الحليم . **الامام محمد عبده** . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ .

الدجاني ، احمد صدقي . **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي** . بيروت : مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٧٩ .

رجب ، يحيى حلمي . **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ .

رضا ، محمد رشيد . **تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده** . الطبعة ٢ . بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٧٩ .

رعد ، انعام . **حرب وجود لا حرب حدود** . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

رودنسون ، مكسيم . **الاسلام والراسمالية** . الطبعة ٣ . ترجمة نزيه الحكيم . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

سعادة ، انطوان . **اعداء العرب ! اعداء لبنان ! جذور المأساة اللبنانية والحل الامثل للمشكلة القائمة في السبعينات** . بيروت : الحزب السوري القومي الاجتماعي ، ١٩٧٩ .

عبد المولى ، محمد . **الانهيار الكبير** . الطبعة ٢ . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

فرح ، الياس . **مرحلة الوحدة** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

قرم ، جورج . **تعدد الاديان وانظمة الحكم** . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٩ .

هركابي ، يهوشافاط . **الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية** . ترجمة احمد الشهابي .

بيروت : دار القدس ، ١٩٧٩ .

دوريات

ابو نضال . « العلاقة التاريخية بين الانعزالية اللبنانية والصهيونية اليهودية . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣٩ ــ ٢٤٨ .

« الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية سنعمل على تطوير المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٨ ــ ٩ .

« ببليوغرافيا الوحدة العربية . » اعداد قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية . **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٨٨ ــ ٢٠٠ .

بكر ، حسن . « الحوار العربي الاوروبي في عصر الانفراج الدولي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٥١ ــ ٢٦٣ .

الجمالي ، حافظ . « بين العرب واسرائيل . » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ٢٣ .

الجمالي ، حافظ . « القومية .. والاشتراكية . » **الاحياء العربي** : العدد ١ ، ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٤ .

الجمالي ، حافظ . « وعي التاريخ . » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٧ ــ ٢٤ .

حجازي ، احمد ع . « عروبة مصر ! » **الاداب** : السنة ٢٧ ، العدد ٧ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٢ .

حداد ، يوسف . « الفكر الانعزالي الازدواجية بين التنظير والممارسة . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٢٧ ــ ١٥٢ .

الحصري ، خلدون ساطع . « حول الوحدة العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١١٤ ــ ١٢٣ .

حمادي ، سعدون . « الوحدة ومبدأ النضال : الوطن العربي وأفريقيا . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٠٣ ــ ١١٣ .

حنا ، ميلاد . « موقع اقباط مصر على الساحة السياسية . » **دراسات عربية** : السنة ١٦ ، العدد ١ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٥٨ ــ ٨٢ .

حنفي ، حسن . « الضباط الاحرار ام المفكرون الاحرار . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١١ ــ ٢٢ .

« الخروج من مناخ التسوية ... تلك هي البداية . » **الاحياء العربي** : العدد ١ ، ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٤ .

خلف الله ، محمد احمد . « تاريخ اصول الادارة في الاسلام . » **تاريخ العرب والعالم** : السنة ١ ، العدد ١١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٣ ــ ٢١ .

خلف الله ، محمد احمد . « الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والافارقة . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٥٠ ــ ٥٩ .

خلف الله ، محمد احمد . « الطائفية في مواجهة القومية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٨٥ ــ ١٨٨ .

داية ، جان . « مأزق الفكر الانعزالي في مواجهة تراث النهضة المسيحي . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٤٩ ــ ٢٦٩ .

الدجاني ، هشام . « لماذا نرفض معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية ؟ » **دراسات عربية** : السنة ١٦ ، العدد ١ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٤ ــ ٢٧ .

ربيع ، حامد . « العلاقات العربية اليابانية : بين الحاضر والمستقبل . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٦٥ ــ ٧٥ .

رعد ، انعام . « سعادة والانعزاليون استشراف ونتائج . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ٩٣ .

رمضان ، عبد العظيم . « اعادة كتابة تاريخنا القومي ورؤية تقدمية لعلم التاريخ . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٠٣ ــ ٢١٥ .

الريحاني ، امين البرت . « الفكر القومي عند امين الريحاني . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣١ ــ ٢٤٨ .

زعيتر ، اكرم . « اول مؤتمر نسائي عربي في التاريخ ١٩٣٨ لنصرة القضية الفلسطينية . » **تاريخ العرب والعالم** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ١٤ .

سحاب ، الياس . « ازمة البيمقراطية : المثقفون شركاء في المسؤولية وليسوا مجرد ضحايا . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ٩ .

سحاب ، الياس . « الاعلام العربي : ازمة داخلية اولا . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٧٣ ــ ٢٧٨ .

سحاب ، فكتور . « الشيوعيون العرب بين المادية والقومية العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٦٩ ــ ٢٧٧ .

سركيس ، احسان . « آخر الدواء ... الديمقراطية . » **دراسات عربية** : السنة ١٦ ، العدد ١ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ١٣ .

السعودي ، خليل احمد . « الشيخ محمد عبده والاصلاح التربوي . » **البيان** : السنة ١٤ ، العدد ١٦٢ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٣٥ ــ ١٤٤ .

سلامة،غسان. « العروبة والشرق الاوسط والبحث عن الهوية . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٣٣ ــ ١٥٨ .

سلماوي ، محمد . « بالوحدة يستطيع العرب فرض احترامهم على الغرب . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٦٥ ــ ٢٧٢ .

السيد ، رضوان . « قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالاطراف . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٣١ ــ ٥٣ .

شتا ، احمد عبد الونيس علي . « المجموعة العربية داخل الجمعية العامة للامم المتحدة . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٢٩ ــ ٢٥٠ .

شرارة ، وضاح . « الديمقراطية في الوحدة : المشروع الصعب . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٥٩ ــ ١٧٣ .

شعراوي ، حلمي . « العلاقات العربية الافريقية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٤٣ ــ ١٦٩ .

شعراوي ، حلمي . « قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربي والافريقي . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٦٠ ــ ٩٥ .

شقير ، محمد لبيب . « حاجة الفكر العربي الوحدوي الى انواع جديدة من الدراسات . » **المستقبل العربي** : السنة٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٤٧ ــ ١٥٠ .

شكري ، غالي . « تحذير لكل من يهمه الامر : مصر العربية باقية بقاء الزمان . » **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣ ــ ٢١ .

صفدي ، مطاع . « بين الوحدة والتوحيد : المدخل نحو علم نظام الانظمة العربية . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ٣٠ .

صقر ، ابراهيم . « أمن البحر الاحمر بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية . » **الكاتب الفلسطيني** : العدد ١٠ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٧ ــ ٣٣ .

ضاهر ، مسعود . « مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٠١ ــ ١٢١ .

عبد المعطي ، عبد الباسط . « النمط البنائي العربي بين الوحدة والتعدد . » **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣ ــ ٤٠ .

عبد الملك ، انور . « الاسلام السياسي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٧٥ ــ ١٨٤ .

عليوه ، السيد . « نحو استراتيجية علمية للاعلام العربي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٧٩ ــ ٣٠١ .

عمارة ، محمد . « الاطار القومي لظهور الاسلام . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٨٩ ــ ٢٠٢ .

عنتر ، محمد صابر . « العلاقات العربية اليابانية في اطار جامعة الدول العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٧٧ ــ ١٠٠ .

عودة ، عبد الملك . « من علاقات المستقبل في العلاقات العربية ــ الافريقية . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٩٦ ــ ١٠٢ .

الغازي ، سجاد . « حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٠١ ــ ١١٦ .

فارس ، مروان . « قوام الدعوة الانعزالية في سياق الرد عليها . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٠١ ــ ٢٢٢ .

قاسمية ، خيرية . « خصائص الحركة العربية في الفترة بين الحربين العالميتين (ما بين الكفاح الوطني والتطلع القومي) » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٥٧ ــ ٢٦٨ .

قدسي ، صفوان . « محاولة في البحث عن معادل سياسي لحركة القومية العربية . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٢٢ ــ ١٣٢ .

كامل ، انس مصطفى . « العلاقات العربية الصينية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ،

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١١٩ ــ ١٤٢ .

« كلمة المستقبل العربي الوحدة والعلاقات الخارجية . » **المستقبل العربي :** السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٥ .

كوثراني ، وجيه . « ملاحظات منهجية لدراسة مشروع الوحدة في الحركة العربية المشرقية . » **الفكر العربي :** السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٦٢ .

كوثراني ، وجيه . « من نماذج التجزئة الاستعمارية للوطن العربي مشاريع فرنسا في السيطرة على سورية وتجزئتها من خلال ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية (١٩١٥ ــ ١٩٢٠) » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٤٩ ــ ٢٥٦ .

محمد ، عبد الغفار رشاد . « النخبة السياسية في الوطن العربي ودورها في عملية التنمية السياسية . » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣ ــ ٤٦ .

المحمد ، فائق . « البنية التاريخية لحركة التحرر العربي . » **المعرفة :** السنة ١٨ ، العدد ٢١٠ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٤٠ ــ ٥٦ .

« مقابلة مع محمد عودة . » اجراها معن زيادة . **الفكر العربي :** السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٢١ ــ ٢٢٧ .

« من ذكريات عفيف الصلح الانقلاب العثماني والمنتدى الادبي . » جمع المادة والمعلومات : عماد الصلح . كتب التقديم التاريخي : وجيه كوثراني . حرر المذكرات : الياس سحاب . **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢١٧ ــ ٢٣٠ .

الموافي ، عبد الحميد محمد . « تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . » **المستقبل العربي :** العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٠٨ ــ ١١٧ .

الموافي ، عبد الحميد محمد . « العلاقات العربية اللاتينية . » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٨٩ ــ ٢٠٠ .

« موجز يوميات الوحدة العربية حزيران/يونيو ــ تموز/يوليو ١٩٧٩ . » اعداد قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي :** السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٧٤ ــ ١٨٧ .

« ندوة الاحياء العربي بعد ثلاثين عاما من التجارب العربية : الغزو الازمة العجز . » شارك في الندوة : الياس الفرزلي ، سليمان الفرزلي ، صلاح الدين البيطار ، عادل سيف النصر ، عبد الله عبد الدائم ، لطفي الخولي ، ميشال ابو جودة ، يحيى الجمل . **الاحياء العربي :** العدد ٣ ، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٢ ــ ٥ .

« ندوة الفكر العربي الوحدة العربية : المعوقات والممكنات . » **الفكر العربي :** السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٨٢ ــ ٢١٠ .

الهاشم ، بسام . « المسألة العربية والمسألة اللبنانية . العقائد التي تمادي التناقضات الدينية . » ترجمة ناجية نورس . **فكر :** السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٩٥ ــ ١١٤ .

هلال ، علي الدين . « المؤتمر الاول للحوار العربي ــ الياباني طوكيو (٢٧ ــ ٢٩ مارس ١٩٧٩) » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٩٣ ــ ٢٩٥ .

هلال ، علي الدين . « الوحدة والامن القومي العربي . » **الفكر العربي :** السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٩٣ ــ ١٠٠ .

« الوحدة العربية على طريق النضال الحضاري . » **الفكر العربي :** السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٨ .

مراجعة كتب

احمد ، عبد العاطي محمد . « الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية . » **السياسة الدولية :** العدد ٥٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٧٧ ــ ١٧٨ . (مجدي حماد)

امين ، جلال احمد . « المشرق العربي والغرب : بحث في المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية . » **المستقبل العربي :** السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٦٧ ــ ١٧٠ . (يوسف عبد الله صايغ)

البستاني ، سليمان . « عبرة ونكرى او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده . » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٨٧ ــ ٢٩١ . (مسعود ضاهر)

رجب ، يحيى حلمي . « الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣١٥ ــ ٣١٨ . (عبد الغفار رشاد محمد)

رضا ، محمد رشيد . « تاريخ الاستاذ الامام محمد عبدة . » **قضايا عربية :** السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٧٩ ــ ٢٨٥ . (رضوان السيد)

شفيق ، منير . « في الوحدة العربية والتجزئة . »

الفكر العربي : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣٧ ــ ٢٤٢ .

صالح ، فرحان . « المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب . » **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٣٥ ــ ١٤٠ . (احمد صادق سعد)

قرم ، جورج . « تعدد الاديان وانظمة الحكم . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٢٨ ــ ٢٣٦ . (ميشال سليمان)

هركابي ، يهوشافاط . « الاستراتيجيات العربية ورودود الفعل الاسرائيلية . » **شؤون فلسطينية** : العدد ٩٥ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٠٥ ــ ١١٥ .

ثقافة وتربية

كتب

اجتماع اللجنة الاستشارية لوحدة البحوث التربوية ، الاول ، الخرطوم ، ٢/٢٤ ــ ١/٣/١٩٧٩ . **التخطيط لبرامج ومشروعات وحدة البحوث التربوية لعام ١٩٧٩** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩ .

اجتماع اللجنة الاستشارية لوحدة البحوث التربوية ، الاول ، الخرطوم ، ٢/٢٤ ــ ١/٣/١٩٧٩ . **التقرير النهائي** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩ .

اجتماع اللجنة الاستشارية لوحدة البحوث التربوية، الاول ، الخرطوم ، ٢/٢٤ ــ ١/٣/١٩٧٩ . **المجلة العربية للبحوث وبنك المعلومات** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩ .

اجتماع اللجنة الاستشارية لوحدة البحوث التربوية ، الاول ، الخرطوم ، ٢/٢٤ ــ١/٣/١٩٧٩ . **محاولة في عرض مجالات البحث التربوي للوطن العربي** . اعداد عبد العزيز القوصي . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وحدة البحوث التربوية ، ١٩٧٩ .

احمد ، محمد عبد القادر . « مشكلات تربية الطفل في الخليج العربي . » ١٩٧٩ . (مستنسخ) . دراسة مقدمة للحلقة الدراسية التي ينظمها الاتحاد العام لنساء العراق وجامعة البصرة .

الاطرقجي ، واجدة مجيد . **التشبيهات القرانية والبيئة العربية** . بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ .

بهنسمي ، عفيف . **جمالية الفن العربي** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩ . (سلسلة عالم المعرفة) .

الخالدي ، طريف . **دراسات في تاريخ الفكر العربي الاسلامي** . الطبعة ٢ . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

الرومي ، نورية صالح عبد الوهاب . **الحركة الشعرية في منطقة الخليج العربي بين التقليد والتطور** . (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩) .

زحلان ، انطوان . **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** . [بيروت]: مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩] .

سلطاني ، محمد علي . **مع البلاغة العربية في تاريخها** . دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ .

عقل ، فلاح سعيد . **مشاكل نقل التكنولوجيا (نظرة الى واقع الوطن العربي)** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .

مشغل المسؤولين عن اعداد المواد التعليمية لتدريب المعلمين في البلاد العربية ، الاول ، عمان ، ١١/١٨ ــ ١٩٧٨/٢/١٤ . **التقرير الختامي** . عمان : وحدة اليونسكو للخدمات الخارجية بوساطة معهد التربية ، ١٩٧٩ .

مؤتمر الاعداد البيليوغرافي للكتاب العربي ، الثاني . بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ .

المؤتمر العام لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية ، الرابع ، البحرين ، ٣ ــ ١٩٧٩/٤/٤ . **قرارات المؤتمر العام الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية المنعقد في البحرين بالفترة من ٣/٤ ابريل ١٩٧٩** . المنامة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الامانة العامة ، ١٩٧٩ . (مستنسخ) .

ندوة اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات = (الادارة العليا). طرابلس (ليبيا) ، ٧ ــ ١٩٧٩/١/٩ . القاهرة : جامعة الدول العربية ، ايدكاس ، ١٩٧٩ .

دوريات

ابو نضال ، نزيه . « اللغة العربية والتشكل القومي قبل الاسلام . » **دراسات عربية** : السنة ١٥ ، العدد ١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٦٥ .

« اركون في حديثه مع الاحياء العربي : خلاصنا في تحرير الفكر الذي قمعناه في القرن الخامس حين نبذنا الفلسفة . » اجرى الحوار بطرس الحلاق . **الاحياء العربي** : العدد ١ ، ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٢ ــ ١٣ ، ٢٠ .

الاصفهاني ، احمد . « موران ثقافةالانعزال . » **فكر** : السنة ٥ ، العدد ٣١ ــ ٣٢ ، تموز (يوليو) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٧١ ــ ٢٧٧ .

الجنحاني ، الحبيب . « الثقافة العربية المعاصرة ومصير الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٥ ــ ٣٢ .

« الحداثة في الشعر العربي حوار مع الشاعر اللبناني بول شاوول . » اجرى الحوار خلدون الشمعة . **المعرفة** : السنه ١٨ ، العدد ٢١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٠٥ ــ ٢١٥ .

« حول المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج المنعقد في البحرين في المدة بين ٣/٤ ابريل ١٩٧٩. » **المجلة التربوية** (البحرين) : العدد ١٦ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ١ ــ ٢ .

الخطيب ، حسام . « بعض المشكلات العملية للبحث في الادب العربي الحديث . » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٧٦ ــ ٨٧ .

الخطيب ، حسام . « المشكلات الخاصة بدراسة الادب العربي الحديث . » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣٨ ــ ٥٢ .

الشمعة ، خلدون . « نحو الثابت البنيوي في المشروع الثقافي العربي . » **الفكر العربي** : السنة ٢، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٧٤ ــ ١٨١ .

الطالب ، عمر محمد . « الكلاسيكية والادب العربي . » **البيان** : السنة ١٤ ، العدد ١٦٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣١ ــ ٤١ .

عبد الرحمن ، عفيف . « تراثنا في الميزان . » **البيان** : السنة ١٤ ، العدد ١٦٢ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٧٣ ــ ٨٤ .

عثمان ، سيد . « التخطيط اللغوي وتعليم اللغة العربية . » **مجلة التربية** (ابو ظبي) : العدد ٢ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤٢ ــ ٤٦ .

عمار ، عبد الرحمن . « البعد القومي للادب العربي . » **الاداب** : السنة ٢٧ ، العدد ٨ ــ ٩ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٨ ــ ٣٢ .

كامل ، انس مصطفى . « اغتراب النخب العربية المثقفة وفنتازيا التنمية في العالم الثالث . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٤٧ ــ ٦٨ .

كيلباتريك ، هيلارى . « الرواية العربية هل هي تراث واحد ؟ » ترجمة توفيق الاسدي . **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٣٩ ــ ١٥٨ .

الموسوي ، محسن جاسم علي . « اختلال القيم في اللغة قراءة اولية في مفهوم الانفصام . » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١٠ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٥٧ ــ ٧٧ .

« ندوة المستقبل العربي اللغة واثرها في الوحدة العربية . » (ندوة) اشترك فيها احمد صدقي الدجاني ، بلند الحيدري ، سهيل ادريس ، صبحي الصالح ، عفيف دمشقية . ادارت الندوة بيان الحوت . **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٥١ ــ ١٦٦ .

« النشاط الثقافي في الوطن العربي . » من مراسلي الاداب . **الاداب** : السنة ٢٧ ، العدد ٧ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٧٠ ــ ٧٧ .

مراجعة كتب

زكي ، احمد كمال . « الاساطير ــ دراسة حضارية مقارنة . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٦٨ .

قانون وعلم اجتماع

كتب

رسام ، خلود وديع . « دراسة عن الوضع الصحي للطفل في الخليج العربي . » البصرة : ١٩٧٩ . دراسة مقدمة للحلقة الدراسية التي ينظمها الاتحاد العام لنساء العراق وجامعة البصرة .

شكارة ، عادل عبد الحسين . « البيئة الاجتماعية وانعكاساتها على شخصية الطفل العربي . » بغداد : ١٩٧٩ . دراسة مقدمة للحلقة الدراسية التي ينظمها الاتحاد العام لنساء العراق وجامعة البصرة .

دوريات

ابراهيم ، سعد الدين . « الابعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٦٣ ــ ٩٢ .

بدوي ، احمد زكي . « ندوة الخدمات الاجتماعية العمالية في البلدان العربية . » **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٣٤ ــ ٢٤١ .

حجازي ، محمد عزت . « نحو استراتيجية للتطوير الحضاري في الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ٢٤ .

ديب ، جورج . « حق الانسان في التنقل والاقامة في الوطن العربي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٤٥ ــ ١٥٣ .

الزعبي ، محمد احمد . « الاسس الاستراتيجية لتطور المجتمع في الخليج العربي . » **النفط والتنمية** :

السنة ٥ ، العدد ١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٤ ــ ٢٤ .

زيعور ، علي . « الانا الاعلى في الذات العربية : البطل في التصوف والانثروبولوجيا والفنون والاحلام . » **الباحث** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، ايلول (سبتمبر) ــ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٨١ ــ ١١٨ .

السعداوي ، نوال . « نحو انشاء حركة نسائية عربية واحدة . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ١٢ .

الشريف ، جلال فاروق . « حول ازمة المجتمع العربي المعاصر ظاهرة الردة وسقوط القيم ــ١ ــ » **المعرفة** : السنة ١٨ ، العدد ٢١١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ١٥ .

فهمي ، علي حسن . « القلق والانحراف في المدن العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣٩ ــ ٤٨ .

المجذوب ، محمد . « ازمة حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٨٩ ــ ١٠٠ .

اقتصاد

كتب

ابو عباس ، عبد الاله . **افاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي** . الكويت : **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، ١٩٧٩ .

امين ، جلال احمد . **المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** . [بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩] .

الاهواني ، نجلاء . **النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية : النموذج الكويتي** . القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . (رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة القاهرة) .

الاهواني ، نجلاء . **النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية : النموذج الكويتي** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩ .

جامعة الدول العربية . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك اولويتها ، برامجها ، والياتها** . تونس : الجامعة ، ١٩٧٩ .

جامعة الدول العربية . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **التقرير الاقتصادي الدولي والعربي** . تونس : الجامعة ، ١٩٧٩ .

جامعة الدول العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . **برنامج عمل الامانة العامة لعام ١٩٧٩** . القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ .

الخفاجي ، عصام (مترجم) . **الانتقال من اقطاع الى الراسمالية (مظاهر الانتقال الى الراسمالية في المشرق العربي)** . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .

خوري ، جان ونظر كدكوي (إعداد) . **المختصون والهيئات الرسمية العاملة في حقل دراسة واستثمار موارد المياه في الدول العربية** . دمشق : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، ١٩٧٩ .

دور الانعقاد العادي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السادس والعشرين ، الرياض ، ١٩٧٩/٢/٢٦ . القاهرة : جامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ .

الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، السابعة والعشرين ، سوسة (تونس) ، ٣ ــ ١٩٧٩/٩/٥ . تونس : جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٧٩ .

الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، السابعة والعشرين ، سوسة (تونس) ، ٣ ــ ١٩٧٩/٩/٥ . **تقرير عن اجتماع الدورة السابعة والعشرين** . تونس : جامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ١٩٧٩ .

الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، السابعة والعشرين ، سوسة (تونس)، ٣ ــ ١٩٧٩/٩/٥ . **التكامل الصناعي العربي والمشروعات العربية المشتركة : مذكرة من وفد تونس** . تونس : جامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ١٩٧٩ .

الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، السابعة والعشرين ، سوسة (تونس)، ٣ ــ ١٩٧٩/٩/٥ . **قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي السابع والعشرين** . تونس : جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٧٩ .

الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، السابعة والعشرين ، سوسة (تونس) ، ٣ ــ ١٩٧٩/٩/٥ . **المخاطر الاقتصادية المستقبلية للتحدي الصهيوني المصيري وتاثيره على الوطن العربي** . تونس : جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٧٩ .

مراد ، احمد . **الانفاق العام في البلدان العربية : الانماط والاتجاهات** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩ . جزئين .

مسعود ، سميح . **اسس تقييم المشروعات النفطية في الوطن العربي** . الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٩ .

المعهد العربي للتخطيط . الكويت . **وقائع عن محاولات التخطيط في الوطن العربي** . اعداد المتدربين

في الدورة السنوية الثانية عشرة . الكويت : المعهد ، ١٩٧٩ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . **تقرير الامين العام السنوي الخامس ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م** . الكويت : المنظمة ، ١٩٧٩ .

ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي ، دمشق ، ١٩ ـ ١٩٧٩/٥/٢٢ . دمشق : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩ .

النشاشيبي ، حكمت شريف . **السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ومستقبل التنمية في العالم العربي** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩ .

دوريات

ابراهيم ، التجاني الطيب . « اثار المقاطعة على الاقتصاد الخارجي المصري . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٤٠ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٣ ـ ١٦ .

الابرش ، رياض محمد . « صناعة الصلب في العالم العربي . » **الاقتصادي الكويتي** : العدد ١٨٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٦٤ ـ ٧ .

امين ، محمود سيد . « خيارات الطاقة التكنولوجية في الاقطار العربية . » **مجلة البترول والغاز العربي** : المجلد ١٥ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣٤ ـ ٤٥ .

« اول مؤتمر عربي للطاقة مبادرة تدعو الى التفاؤل . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣٥ ـ ٥٤ .

باري ، ماكدونالد . « المعونات الخارجية لابو ظبي : صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي وقنوات الدعم الخارجي الاخرى . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : المجلد ٥ ، العدد ١٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٤١ ـ ١٥٦ .

برهام ، مصطفى احمد . « مستقبل صناعة البترو ـ كيماويات في العالم العربي في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة . » **كيميا** : العدد ١٥ ، نيسان (ابريل) ـ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٧ ـ ١٣ .

« تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد السوفياتي والدول العربية . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٢ ، العدد ٩ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٨٠ ـ ٨٩ .

« تقرير اجتماع اعداد برنامج عمل لتطوير صناعة واستخدام الاسمدة . » **التنمية الصناعية العربية** : العدد ٣٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٦٤ ـ ٦٨ .

« تقرير وتوصيات المؤتمر العربي للحديد والصلب . » **التنمية الصناعية العربية** : العدد ٣٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٥٨ ـ ٦٢ .

« تلخيص لبحث الغرفة عن القطاع الصناعي الخاص في اقطار الخليج العربي : كيفية تشجيعه وتنسيق جهوده . » **الاقتصاد الكويتي** : العدد ١٨٩ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٦٠ ـ ٦٤ .

« التنسيق التكاملي بين الدول العربية المنتجة للنفط ضرورة لقيام الصناعات البتروكيماوية » . **النفط والعالم** : العدد ٦٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٣٦ ـ ٣٧ .

« التنسيق العربي يحل مشكلات النقل البحري . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٤٤ .

« التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية . » ندوة اشترك فيها عبد الخالق نكرى ، ميسون عبد الرحمن ملك ، جورج ديب ، محمد جلال مراد . تنظيم وتحرير : اسحق القطب . **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٥٣ ـ ١٧٠ .

« ثلث الدخل القومي للانفاق على الدفاع حسب احصاءات الميزان العسكري لسنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٤٠ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٨ ـ ٢٠ .

الجرجس ، طلال . « الازمة الاقتصادية في دولة الامارات : الاسباب والنتائج والعلاج . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٨ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٤٠ ـ ٤٣ .

الجمالي ، اسامة . « اوضاع الطاقة في العالم العربي . » **الكويتي** : المجلد ١٨ ، العدد ٧٤٢ ، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ١٨ ـ ٢٠ .

الجمالي ، اسامة . « تقيم لاوضاع الطاقة في الاقطار العربية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٨ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٢٢ ـ ٢٤ .

الجيار ، عبد المنصف حسن . « اهداف التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة . » **اخبار البترول والصناعة** : المجلد ١٠ ، العدد ١٠٧ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٢٦ ـ ٢٧ .

حسن ، عبد الرزاق . « اسرائيل والتكامل الاقتصادي العربي . » **الكاتب الفلسطيني** : العدد ١٠ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٤ ـ ١٩ .

حسين، باسم جمعة . « افاق تطور الثروة السمكية في الوطن العربي . **نشرة الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك** : السنة ١ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ . ص ١ ـ ٢٠ .

حلمي ، سامي محمود . « اجتماعات الدورة ٢٧ للمجلس الاقتصادي العربي ـ تونس ـ ستراتيجية ثابتة للعمل العربي المشترك تمهيدا لعقد مؤتمر قمة عربي

اقتصادي . « النفط والتنمية : السنة ٥ ، العدد ١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ١٥٥ ــ ١٥٩ .

حمودة ، عبد الله . « مؤتمر استراتيجية التنمية في الخليج : تنمية اقتصادية ام تطوير للامكانيات البشرية . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٨ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٣١ ــ ٣٢ .

« حول الدورة ال ٣٢ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يؤجلون مرة اخرى اتخاذ القرار : تكامل ... ام مشروعات بالتجزئة ؟ » الاقتصاد العربي : العدد ٣٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٢ ــ ١٥ .

خوري ، نسيم . « ندوة استراتيجيات التنمية في العالم العربي تدعو الى التركيز على الدور الانساني لبناء الحضارة . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٦ ــ ١٨ .

درغام ، راغدة . « مستشار اقتصادي كويتي يعرض للاقتصاد العربي التعاون الثلاثي للتنمية الصناعية العربية . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٠ ــ ٢١ .

« الدكتور عبد الحسن زلزلة في حديث خاص : التحدي الاكبر هو ان التكامل مع العالم الخارجي يتم على حساب التكامل العربي . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ١٠ ــ ١٣ .

« دور التجارة في عملية التكامل الاقتصادي العربي . » الاقتصادي الكويتي : العدد ١٨٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٧٢ ــ ٨٢ .

« الدورة السابعة لمؤتمر منظمة العمل العربية : تركيز على هموم المجتمع الريفي . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٥٦ ــ ٥٧ .

« الشركات العربية المشتركة لاستغلال الثروة السمكية في الوطن العربي . » نشرة الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك : السنة ١ ، العدد ٤ ، ١٩٧٩ . ص ١ ــ ١٤ .

شلش ، اسماعيل سرور . « الافراد العلميون وهجرة العقول العربية » قضايا عربية : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٧٧ ــ ٨٧ .

صايغ ، يوسف عبد الله . « تقييم نقدي للتنمية الاقتصادية العربية بين ١٩٤٥ ــ ١٩٧٧ . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٨ ــ ٩ .

صايغ ، يوسف عبد الله . « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٣ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٠ ــ ١٦ .

صايغ ، يوسف عبد الله . « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين . » النفط والتعاون العربي : المجلد ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ . ص ٩ ــ ٣١ .

« صناعة الاسمدة الكيماوية في الوطن العربي . » الكويتي : المجلد ١٩ ، العدد ٧٤٧ ، ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ٢٢ ــ ٢٣ .

« صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ما هو . كيف تأسس ... وكيف يعمل ؟ » الاقتصاد العربي : العدد ٣٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ١٤ ــ ١٥ .

الطريقي ، عبد الله . « النفط ومستقبل وحدة الخليج . » نفط العرب : المجلد ١٤ ، العدد ٨ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ١٢ .

عبد الفضيل ، محمود . « الاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٨ ، اب (اغسطس) ١٩٧٩ . ص ٤٤ ــ ٤٥ .

عبد الفضيل ، محمود . « بعض معالم التنمية العربية في السبعينات . » الاقتصاد العربي : العدد ٣١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٧٨ .

عبد الله ، حسين . « مصر ومستقبل الطاقة في الوطن العربي . » البترول : المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، اذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤ ــ ٥ .

عبد المهدي ، عادل . « الدينار العربي بين الحقيقة والخيال . » الفكر العربي : السنة ٢ ، العدد ١١ ــ ١٢ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٢١١ ــ ٢٢٠ .

عجام ، علي حسين . « الخطوات التنسيقية للعمل البحري العربي المشترك في مجالات النقل البحري . » نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : السنة ٥ ، العدد ٧ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص١٧ ــ ٢١ .

عصفور ، محمد شاكر . « المؤتمر العلمي السنوي الاول للمنظمة العربية للعلوم الادارية عن التنمية الادارية في الوطن العربي . » مجلة العلوم الاجتماعية : السنة ٧ ، العدد ٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٢٢٢ ــ ٢٣٣ .

عيسى ، بابكر . « مناقشة واسعة لشؤون الانماء والاقتصاد والتكامل . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٣ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٦ ــ ٧ .

« قرارات وتوصيات مجلس اتحاد الغرف العربية . » الاقتصاد العربي : العدد ٣٣ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ١٧ .

« قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي السابع والعشرين . » صامد الاقتصادي : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٤١ ــ ١٤٥ .

قرم ، جورج . « العلمنة والتنمية الاقتصادية . » قضايا عربية : السنة ٦ ، العدد ٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٦٣ ــ ١٧٤ .

القويز ، عبد الله ومحمد الدباغ . « قضية التعاون

الاقتصادي بين المجموعة الاوروبية والدول العربية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٩ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ٨ ــ ١٠ .

كاميون ، جي . « اليورانيوم ومستقبل الطاقة العربية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٢٧ ــ ٣٣ .

كتاني ، علي ومحمد انور مالك . « الطاقة الشمسية في العالم العربي الاحتمالات والامكانيات . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٧ ، تموز (يوليو) ١٩٧٩ . ص ١٩ ــ ٢٤ .

كتاني ، علي ومحمد انور مالك . « الطاقة الشمسية في الوطن العربي . » **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** : السنة ٥ ، العدد ٥ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٢٢ ــ ٢٦ .

كركوتي ، مصطفى . « الوحدة العربية بين النظرية والتطبيق في ندوة الرباط . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ . ص ٥٤ .

« لجنة خبراء التنمية الحكوميين تقييم واقع واستراتيجية التنمية لدول المنطقة . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٢ ، العدد ٩ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٩٠ ــ ١٠٩ .

« مدير عام الشركة العربية للاستثمارات البترولية يلخص اهم انجازات الشركة لعام ١٩٧٨ . » **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** : السنة ٥ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩ . ص ٨ ــ ١١ .

المراغي ، محمود . « التكامل بين مصر والسودان هل يتطور نحو الوحدة ام يتراجع لصيغة المشروع المشترك ؟ » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٣ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٥ ــ ٧ .

« مركز التنمية الصناعية العربية عام ١٩٧٨ . » **التنمية الصناعية العربية** : العدد ٢٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٥٤ ــ ٥٧ .

« المصالحة العراقية السورية وحل المشاكل الاقتصادية المعلقة . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ١٩ .

« الملف الاحصائي (١٠) مؤشرات احصائية عامة عن الوطن العربي . » اعداد قسم الابحاث في مركز دراسات الوحدة العربية . **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ٢٠١ ــ ٢٠٦ .

« مؤتمر المواصلات العربية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٥ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٥٠ ــ ٥١ .

« الندوة العربية لبحث مشاكل تشغيل وصيانة التربينات الخاصة بالدول العربية . » **التنمية الصناعية العربية** : العدد ٢٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٦٣ .

النشاشيبي ، حكمت شريف . « مهام رجال مصارف الاستثمار العرب . » **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** : السنة ٥ ، العدد ٨ ــ ٩ ، اب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ . ص ١٢ ــ ١٨ .

نصر ، سمير . « التضخم المالي في العالم العربي . تصور بسيط للحلول . » **عالم التجارة**: كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ . ص ٤٤ ــ ٤٩ .

نصيف ، مجدي . « الوطن العربي ونقل التكنولوجيا . » **قضايا عربية** : السنة ٦ ، العدد ٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٣٠٣ ــ ٣١٣ .

نصيف ، مجدي ومروان شاكر . « التكنولوجيا والعالم العربي . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٣ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ . ص ٣٤ ــ ٣٨ .

« هل تقوم صناعة عربية للنقل البحري ؟ » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٥ ، ايار (مايو) ١٩٧٩ . ص ٥٠ .

« واقع الطاقة النووية العربية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٣٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . ص ٤٦ .

وصفي ، ماهر سعيد . « سياسات التنمية الصناعية لاقطار الخليج العربي . » **النفط والتنمية** : السنة ٥ ، العدد ١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ . ص ٥٥ ــ ٧٠ .

مراجعة كتب

البوني ، روبرتو . «Arab Industrialisation and Economic Development.» **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٧١ ــ ١٧٣ . (زكي فتاح)

عبد الفضيل ، محمود . « النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية . » **النفط والتعاون العربي** : المجلد ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ . ص ١٦٣ ــ ١٦٨ . (مبروك سعيد الحامدي)

عبد الفضيل ، محمود . « النفط والوحدة العربية . » **دراسات عربية** : السنة ١٦ ، العدد ١ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ . ص ١٥٣ ــ ١٥٧ . (محمد عزيز)

□□□

● الملف الاحصائي

(١١) احصائيات التجارة الخارجية للوطن العربي (القسم الاول)

اعداد : قسم الابحاث
في مركز دراسات الوحدة العربية

● قيمة واردات الوطن العربي بالاسعار الجارية

● قيمة صادرات الوطن العربي بالاسعار الجارية

● المعدل السنوي لنمو واردات الوطن العربي

● المعدل السنوي لنمو صادرات الوطن العربي

● الميزان التجاري للوطن العربي

جدول رقم (١)
قيمة واردات الوطن العربي بالاسعار الجارية للسنوات :
١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ بملايين الدولارات الامريكية (سيف)

القطر	النظام	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧٠	١٩٧٨(١)
الاردن	خ	٣٦	٧٦	١٢٠	١٥٧	١٨٤	٢١٥	٢٦٧	٣٣١	٤٨٨	٧٣١	١٠٢٢	١٣٨١	١٤٠٠
الامارات العربية المتحدة(٢)	ع	٧٢	١٢٠	١٦٠	٢٢٥	٢٦٧	٣٠٩	٤٨٢	٨٢٣	١٧٠٤	٢٦٦٨	٣٤٤٣	٤٤٩٢	٤٨٠٠
البحرين	خ	١٠٠	١٧٤	١٨٠	١٦٨	٢٤٧	٣١١	٣٧٧	٥٣٣	١١٩٩	١١٥٨	١٦٦٨	٢٠٢٩	٢٠٠٠
تونس	ع	١٤٧	١٨١	١٨٩	٢٤٥	٣٠٥	٣٤٦	٤٦٥	٦٨٣	١١٢٨	١٤٢٤	١٥٢٩	١٨٢٥	٢١٠٠
الجزائر	خ	٤٣٤	٦٩٦	١٢٦٥	٦٧١	١٢٥٧	١٢٢٧	١٤٩٣	٢٢٥٩	٤٢٦٠	٥٩٩٩	٥٣٤٠	٧١١٠	٧٢٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	ع	٢٠	٤٠	١٦٩	٣٢٠	٥٥٤	٧٠٧	١٠٤٣	١٨١٣	٢٧٦٢	٣٥٥٤	٣٢١٢	٥٢٥٨	٥٦٠٠
الجمهورية العربية السورية(٣)	خ	٨٦	١٧٩	٢٣٩	٢١٢	٣٥٧	٤٤٥	٥٤٥	٦١٣	١٢٣٠	١٦٦٨	١٩٨٦	٢٦٥٧	٢٤٠٠
جيبوتي(٤)	خ	١٣	٢٢	٣٣	٢٣	٣١	٣٩	٤٩	٦٨	١٠٩	١٤٧	١١٤	١٣٥	...
السودان	ع	٧٨	١٤٠	١٨٣	٢٠٨	٣٢٥	٣٥٩	٣٥٣	٤٣٦	٦٥٦	٩٥٦	٩٨٠	١٠٦٠	١٢٠٠
الصومال	خ	١١	٢٢	٣٠	٥٠	٤٥	٦٣	٧٥	١٠٣	١٤٣	١٦٢	١٨٦	٢٩٩	...
العراق	خ	١٠٥	١٧٢	٣٨٩	٤٥٥	٥٠٩	٦٩٤	٧١٣	٩٠٦	٢٣٦٥	٤٢٠٤	٣٤٧٠	٣٨٩٨	٤٤٠٠
عمان	خ	٨	٨	٢٠	١٨	٢٩	٩٧	١٦١	٢٤٦	٧١١	١٠٤٧	١١٠٢	١٣٢٠	...
قطر	ع	١٠	١٧	٣٢	٧٠	٦٤	١١٨	١٣٨	١٩٧	٢٧١	٤١٠	٨٣٣	١٢٢٥	١٢٠٠
الكويت(٥)	خ	٨٠	٩٤	٢٤٢	٣٧٧	٦٢٥	٦٥٠	٧٩٧	١٠٥٢	١٥٥٤	٢٣٨٨	٣٣٢٧	٤٤٨٤	٤٦٠٠
لبنان	خ	٨٤	٢١٥	٣٠٧	٤٨٢	٥٦٧	٦٧٧	٨٤٩	١٢٢٤	٢٣٩٧	٢٠٧٤	٦٩١	١٦٣١	...
مصر(٦)	خ	٥٨٣	٥٣٨	٦٦٧	٩٣٣	٧٨٧	٩٢٠	٨٩٩	٩١٧	٢٣٥٢	٣٧٥١	٣٨٠٨	٤٨٠٨	٥٥٠٠
المغرب	خ	٣٢٩	٤٩٧	٣٩٧	٤٤٥	٦٨٦	٧٠١	٧٧٩	١١٤٤	١٩٠٢	٢٥٦٧	٢٦١٨	٣١٩٤	٢٩٠٠
المملكة العربية السعودية	خ	١١٥	٢٤٥	٢٣٥	٥٠٦	٦٩٢	٨٠٦	١١٢٥	١٩٧٧	٢٨٥٩	٤٢١٤	٨٦٩٤	١٤٦٥١	١٨٥٠٠
موريتانيا(٧)	خ	١٩	٢٧	٢٤	٢٥	٥٦	٥٧	٧١	١٢٨	١١٨	١٦١	١٨٠	٢٠٧	...
اليمن	ع	٨	١٠	١٣	١٩	٣٢	٣٧	٨٠	١٢٣	١٩٠	٢٩٤	٤١٠	١٠٤٠	١٢٠٠
اليمن الديمقراطية(٨)(٩)	خ	١١٧	١٩٨	٢١٧	٣٠١	٢٠١	١٥٨	١٤٩	١٧١	٤٠٦	٣١٣	٣٣٥	٤٥٠	...
مجموع الوطن العربي(١٠)	–	٢٤٥٥	٣٧٧١	٥١١١	٥٩١٠	٧٨٢٠	٨٩٣٦	١٠٩١٠	١٥٧٤٧	٢٨٨٠٤	٣٩٨٩٠	٤٤٩٤٨	٦٣١٥٤	(١١)٦٥٠٠٠

ملاحظات : ع = نظام التجارة العام ؛ خ = نظام التجارة الخاص ، ولمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع الى المصدر المذكور ادناه ، ص ٢

(١) تقديرات اولية . (٢) بالنسبة لكلفة قبل عام ١٩٦٩ ، قدرت قيم الصادرات النفطية من قبل منظمة الاقطار المصدرة للبترول (OPEC) او من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) .
(٣) متضمنة التجارة مع مصر لكل الفترات . (٤) سابقا اقليم العفارووعيسى الفرنسي .
(٥) بدءا من عام ١٩٧٠ ، تتضمن الصادرات النفطية حصة الكويت من المنطقة المحايدة . (٦) متضمنة التجارة مع الجمهورية العربية السورية لكل الفترات .
(٧) التجارة ، مع بلدان غرب افريقيا الفرنسي سابقا ، مستثناة قبل عام ١٩٦١ .
(٨) اليمن الجنوبية سابقا (عدن) . (٩) التجارة العامة قبل عام ١٩٧٢ .
(١٠) تم الحصول على هذه الارقام بمجرد القيام بعملية جمع ، دون اعتبار لكون نظام التجارة خاصا او عاما (١١) لا يمثل هذا الرقم مجموع الوطن العربي باسره ، بل يمثل حاصل جمع الارقام المتوفرة لعام ١٩٧٨ .

المصدر : احتسب من : United Nations Conference on Trade and Development, **1979 Hand book of International Trade and Development Satatistics (TD/ STAT. 8)** New York: United Nations, 1979): Table 1.2, pp 12- 21.

جدول رقم (٢)
قيمة صادرات الوطن العربي بالاسعار الجارية للسنوات :
١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ .
بملايين الدولارات الامريكية (فوب)

القطر	النظام	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨(١)
الاردن	خ	٤	٨	١١	٢٨	٣٤	٣٢	٤٨	٥٨	١٥٥	١٥٣	٢٠٩	٢٤٩	٣٠٠
الامارات العربية المتحدة(٢)	ع	٣	٢	٢	١٩٠	٥٥٠	٩٧١	١٠٨٢	١٨٠١	٦٣٩٢	٦٨٧٨	٨٥٤٧	٩٠٨٠	٩١٦٨
البحرين	خ	١١٠	١٩٣	١٩٠	١٦٥	٣٧٤	٣١٨	٣٢٣	٤٠٧	١١٦٣	١١٤٧	١٣٨٦	١٨٤٥	١٥٣٦
تونس	ع	١١٣	١٠٦	١٢٠	١٢٠	١٨٢	٢١٩	٣١٥	٣٩٧	٩٢١	٨٥٦	٧٨٨	٩٢١	١٠٠٠
الجزائر	خ	٣٣	٤٦٣	٥٦٠	٦٣٧	١٠٠٩	٨٥٧	١٣٠٦	١٩٠٦	٤٢٦٠	٤٢٩١	٥٣٣٢	٥٢٣٣	٦٠٣٦
الجماهيرية العربية الليبية	ع	١١	١٣	١١	٧٩٦	٢٣٦٦	٢٧١٥	٢٩٤٣	٤٠١٧	٨٢٦٥	٦٨٣٧	٩٥٦١	١٠١١٣	٩٧٠٠
الجمهورية العربية السورية(٣)	خ	٧٠	١٢٨	١١٠	١٦٨	٢٠٣	٢٠٧	٢٨٧	٣٥١	٧٨٤	٩٣٠	١٠٦٥	١٠٦٣	١٠٠٠
جيبوتي(٤)	ع	٦	١٣	٢١	٢٤	١١	١٠	١١	٢٠	١٦	١٦	١٦	١٨	...
السودان	خ	١٠٣	١٤٥	١٨٢	١٩٥	٢٩٤	٣٢٨	٣٦٠	٤٣٤	٤٤١	٤٣٧	٥٥٤	٦٦١	٦٠٠
الصومال	خ	٦	١٤	٢٣	٢٧	٣١	٣٥	٤٣	٤٧	٦٢	٨٩	٨٥	١٠٠	٨٠
العراق	خ	١٤٠	٥١٩	٦٥٤	٨٨٢	١١٠٠	١٤٠٠	١١٢٩	١٩٧٤	٦٥٨٦	٨٢٧٦	٩٢٧١	٩٦٦٤	١٠٩٧٣
عمان	ع	٢	٢	٢	٢	٢٠٦	٢١١	٢٣١	٣٣٠	١١٥١	١٤٥٢	١٥٧٨	١٥٨٥	١٤٨٤
قطر	ع	٢١	٨٣	١٢٦	١٨٣	٢٣٦	٣٥٥	٤٦٢	٧١٠	٢٠١٦	١٨٠٩	٢٢٠٩	١٩٨٦	٢٣١٧
الكويت(٥)	خ	١٩٥	٦٥١	١٠٠٠	١٢٤٤	١٩٠١	٢٥٧٣	٣٠٥٦	٣٨٢١	١٠٩٥٢	٩١٨٤	٩٨٤٥	٩٧٩٨	١٠٣٢٣
لبنان	خ	١٥	٣١	٤٠	٨٥	١٩٨	٢٥٦	٣٥٠	٤٩٧	٧٢٠	٦٠٠	٦٣٠	٦٤٠	...
مصر(٦)	خ	٥١٣	٤١٩	٥٦٨	٦٠٤	٧٦٢	٧٨٩	٨٢٥	١١٢٣	١٥١٦	١٤٠٢	١٥٢٢	١٧٢٦	١٧٥٠
المغرب	خ	١٩٠	٣٢٨	٣٥٤	٤٣٠	٤٨٨	٥٠١	٦٤٢	٩١٠	١٧٠٦	١٥٤٣	١٢٦٢	١٣٠٠	١٤٠٠
المملكة العربية السعودية	خ	٣٤٠	٧٠٠	٩٠٠	١٣٨٩	٢٤٨٤	٣٨٤٥	٥٤٨١	٩٠٧٨	٣٥٥٥٦	٢٩٦٧١	٣٨٢٨٧	٤٣٤٦٥	٣٧٨٣٦
موريتانيا(٧)	خ	١	٢	٢	٥٨	٨٩	٤	١٠٧	١٥٥	١٨١	١٧٤	١٧٨	١٥٧	...
اليمن	خ	٢	٥	٧	٥	٣	٤	٤	٨	١٣	١١	٨	١١	١٢
اليمن الديمقراطية(٨)(٩)	خ	١١١	١٧٧	١٧١	١٩٠	١٤٦	١٠٦	١٠٨	١١٣	٢٤٢	١٨٢	١٧٧	٢٠٠	...
مجموع الوطن العربي(١٠)	ـ	٢٢٨٩	٤٠٠٢	٥٠٥٤	٧٤٢٢	١٢٥٦٧	١٥٨٢٢	١٩١٢٣	٢٨١٦٦	٨٣١٠٢	٧٥٩٣٨	٩٢٥١٠	١٠٠٢٢٤	٩٥٥١٥(١١)

ملاحظات :أ ـ ع = نظام التجارة العام . خ = نظام التجارة الخاص .
ب ـ بالنسبة للملاحظات (١) الى (١١) ، يرجى الرجوع الى الملاحظات المذكورة في نهاية الجدول (١) تحت نفس الارقام .
المصدر : احتسب من نفس المصدر السابق ، جدول ١ ـ ١ ، ص ٢ ـ ١١ .

جدول رقم (٣)
المعدل السنوي لنمو واردات الوطن العربي

القطر	١٩٥٠ – ١٩٧٨ (٢)	١٩٥٠ – ١٩٦٠ (١)	١٩٦٠ – ١٩٧٠ (١)	١٩٧٠ – ١٩٧٨ (١)	١٩٧٠ – ١٩٧٤ (٢)	١٩٧٤ – ١٩٧٨ (٢)	١٩٧٤ – ١٩٧٥	١٩٧٥ – ١٩٧٦	١٩٧٦ – ١٩٧٧	١٩٧٧ – ١٩٧٨
الاردن	١٠,٨	١١,٨	٢,٤	٢٨,٦	٢٧,٦	٣٠,١	٤٩,٨	٣٩,٨	٣٥,١	١,٤
الامارات العربية المتحدة	١٣,٠	٧,٨	٦,٥	٤١,٢	٥٨,٩	٢٩,٦	٥٦,٦	٢٩,٠	٣٠,٥	٦,٩
البحرين	٨,٦	٤,٦	١,٩	٢٩,٦	٤٨,٤	١٣,٦	٣,٤	٤٤,٠	٢١,٦	١,٤
تونس	٨,٢	٠,١	٣,٣	٢٦,٤	٣٨,٧	١٦,٨	٢٦,٢	٧,٤	١٩,٤	١٥,١
الجزائر	٧,٧	١٠,١	٠,١	٢٦,٣	٣٥,٧	١٤,٠	٤٠,٨	١١,٠	٣٣,١	١,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٩,٩	١٩,٩	١٥,٦	٣٠,٣	٤٩,٤	١٩,٣	٢٨,٧	٩,٦	٦٣,٧	٦,٥
الجمهورية العربية السورية	٩,٩	٧,٥	٥,٢	٢٧,٦	٣٦,٢	١٨,٢	٣٥,٦	١٩,١	٣٣,٨	٩,٧
جيبوتي	٧,٠	٦,٦	– ١,٤	٢٠,٤	٣٦,٩	٦,٥	٣٤,٩	٢٢,٤	١٨,٤	...
السودان	٧,٥	٥,٣	٢,٣	١٨,٨	١٩,٢	١٦,٣	٤٥,٧	٢,٥	٨,٢	١٣,٢
الصومال	٩,٦	٨,٣	٣,٨	٢٥,٤	٣٣,٥	٢٦,٠	١٣,٣	١٤,٨	٦٠,٨	...
العراق	١٠,٧	١٢,٠	٢,٥	٣٠,٨	٤٦,٨	١٦,٨	٧٧,٨	١٧,٥	١٢,٣	١٢,٩
عمان	١٨,٥	٧,٥	٤,٥	٤٧,٣	١٢٢,٥	١٦,٧	٤٧,٣	٥,٣	١٩,٨	...
قطر	١٥,١	١٢,٨	٦,٤	٣٨,٥	٤٣,٤	٤٥,١	٥١,٣	١٠٣,٢	٤٧,١	٢,٠
الكويت	١٣,٨	١٢,٤	١١,٣	٢٩,١	٢٥,٦	٣١,٢	٥٣,٧	٣٩,٣	٣٤,٨	٢,٦
لبنان	٩,٧	١٠,٦	٦,١	١٢,٣	٤٣,٤	– ٦,٩	١٣,٥	٦٦,٧	١٣٦,٠	...
مصر	٦,٤	٠,٧	–	٢٨,٤	٣١,٥	٢٣,٧	٥٩,٥	١,٥	٢٦,٣	١٤,٤
المغرب	٦,٥	– ١,٦	٤,٤	٢٢,٦	٢٩,٠	١١,١	٣٤,٨	٢,١	٢٢,٠	٩,٢
المملكة العربية السعودية	١٤,١	٥,٤	١١,٧	٤٤,٥	٤٢,٦	٥٩,٥	٤٧,٤	١٠٦,٣	٦٨,٥	٢٦,٣
موريتانيا	٧,٥	١,٦	٥,٨	١٧,٣	٢٠,٥	٩,٦	٣٦,٤	١١,٨	١٥,٠	...
اليمن	١٥,٩	٤,٩	١١,٥	٤٧,٧	٥٦,١	٥٨,٥	٥٤,٧	٣٩,٥	١٥٣,٧	١٥,٤
اليمن الديمقراطية	٢,٩	٥,٣	– ١,٨	١٧,٧	١٩,٢	١٠,٣	٢٢,٩	٧,٠	٧٩,١	...

(١) حالة الاتجاه الاسية .
(٢) معدلات النمو مبنية على اساس فترة آخر السنة٠
المصدر : احتسب من المصدر السابق ، الجدول رقم ٦/١ ، ص ٣٠ ــ ٣٤ . ويشير المصدر الى ان معدلات النمو المبينة في هذا الجدول مستمدة من بيانات قيمة الواردات كما قد وردت في المصدر نفسه .

جدول رقم (٤)
المعدل السنوي لنمو صادرات الوطن العربي

القطر	١٩٥٠ – ١٩٧٨ (١)	١٩٥٠ – ١٩٦٠ (١)	١٩٦٠ – ١٩٧٠ (١)	١٩٧٠ – ١٩٧٨ (١)	١٩٧٠ – ١٩٧٤ (٢)	١٩٧٤ – ١٩٧٨ (٢)	١٩٧٤ – ١٩٧٥	١٩٧٥ – ١٩٧٦	١٩٧٦ – ١٩٧٧	١٩٧٧ – ١٩٧٨
الاردن	١٣,٩	١٢,٧	١٢,٣	٣١,٣	٤٦,١	١٧,٩	– ١,٣	٣٦,٦	١٩,١	٢٠,٥
الامارات العربية المتحدة	٣٦,٨	– ٢,٩	٥٨,٩	٣٩,٣	٨٤,٦	٩,٤	٧,٦	٢٤,٣	١١,٠	– ٣,٤
البحرين	٧,٤	٤,١	٢,٧	٢٦,٩	٤٣,٥	٧,٢	– ١,٤	٢٠,٨	٣٣,١	– ١٦,٦
تونس	٧,٤	٢,٤	٤,٦	٢٢,٩	٥٠,٠	٢,١	– ٧,١	– ٧,٩	١٦,٩	٨,٦
الجزائر	٩,٦	٣,٠	٣,٧	٢٧,٧	٤٦,٨	٦,٥	٠,٢	١٣,٥	٨,٩	٣,٩
الجماهيرية العربية الليبية	٣٠,٨	٠,٧	٥٠,٩	٢٠,٨	٣٦,٧	٤,١	– ١٧,٣	٣٩,٨	٥,٨	– ٤,١
الجمهورية العربية السورية	٨,٤	٥,٤	٤,٨	٢٤,٨	٤٠,٢	٦,٣	١٨,٦	١٤,٥	– ٠,٢	– ٥,٩
جيبوتي	٠,٨	٨,٢	– ١٧,٨	٧,٨	١٦,١	–	– ٢٠,٠	–	١٢,٥	...
السودان	٥,٤	٢,٥	٣,٤	٩,٧	١٠,٧	٨,٠	– ٠,٩	٢٦,٨	١٩,٣	٩,٢
الصومال	٨,٥	١٤,١	٢,٤	١٤,٩	١٨,٩	٦,٦	٤٣,٥	– ٤,٥	١٧,٦	– ٢٠,٠
العراق	١٢,٤	١٣,١	٥,٣	٣٤,٤	٥٦,٤	١٣,٦	٢٥,٧	١٢,٠	٤,٢	١٣,٥
عمان	٢٩,٠	–	٥٤,٦	٣٢,١	٥٣,٧	٦,٦	٢٦,٢	٨,٧	٠,٤	– ٦,٤
قطر	١٤,٣	١٧,٨	٧,٦	٣٠,٦	٧١,٠	٣,٥	– ١٠,٢	٢٢,١	– ١٠,١	١٦,٧
الكويت	١٢,١	١٣,٩	٦,٠	٢٣,٣	٥٤,٩	– ١,٥	– ١٦,١	٧,٢	– ٠,٥	٥,٤
لبنان	١٤,١	٨,٤	١٠,٠	١٤,٢	٣٨,١	– ٤,٥	– ١٦,٧	٥,٠	١,٦	...
مصر	٤,٨	٠,١	٤,٤	١١,٩	١٨,٨	٣,٧	– ٧,٥	٨,٦	١٣,٤	١,٤
المغرب	٦,٣	٤,٩	٣,٦	١٤,٩	٣٦,٧	– ٤,٨	– ٩,٦	– ١٨,٢	٣,٠	٧,٧
المملكة العربية السعودية	١٦,١	٧,٧	١٠,٥	٣٨,٧	٩٤,٥	١,٦	– ١٦,٦	٢٩,٠	١٣,٥	١٣,٠
موريتانيا	٢٢,٧	٧,٦	٤٢,٢	٧,٢	١٩,٤	– ٧,٩	– ٣,٩	٢,٣	– ١١,٨	...
اليمن	٣,٢	٩,٩	– ٣,٩	١٧,١	٤٤,٣	– ٢,٠	– ١٥,٤	– ٢٧,٣	٣٧,٥	٩,١
اليمن الديمقراطية	٠,٧	٥,٤	– ٤,٠	٨,٦	١٣,٥	– ١,٣	– ٢٤,٨	– ٢,٧	١٣,٠	...

(١) حالة الاتجاه الاسية .
(٢) معدلات النمو مبنية على اساس فترة آخر السنة .
المصدر : احتسب من المصـــدر السابق ، الجدول رقم ٥/١ ، ص ٢٥ ــ ٢٩ . ويشير المصدر الى ان معدلات النمو المبينة في هذا الجدول مستمدة من بيانات قيمة الصادرات كما وردت في المصدر نفسه .

جدول رقم (٥)
الميزان التجاري للوطن العربي
(القيمة بملايين الدولارات الاميركية)[١]

القطر	١٩٥٢ ـ ١٩٥٥	١٩٥٨ ـ ١٩٦١	١٩٦٤ ـ ١٩٦٧	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن	ـ ٥١	ـ ٩٩	ـ ١٣٤	ـ ١٦٠	ـ ٢١٩	ـ ٢٧٣	ـ ٣٣٣	ـ ٥٧٨	ـ ٨١٣	ـ ١١٣٢	ـ ١١٠٠
الامارات العربية المتحدة	ـ ٩٧	ـ ١٥٢	ـ ٢١	٣٥٥	٦٠٠	٩٧٨	٤٦٨٨	٤٢١٠	٥١٠٤	٤٩٨٦	٤٣٦٨
البحرين	٣٢	١٩	٢	٢٦	ـ ٥٤	ـ ١٢٦	ـ ٣٦	ـ ١١	ـ ٢٨٢	ـ ١٨٤	ـ ٤٦٤
تونس	ـ ٦٢	ـ ٤٥	ـ ١١٥	ـ ١١٦	ـ ١٥٠	ـ ٢٨٦	ـ ٢٧٠	ـ ٥٦٨	ـ ٧٤١	ـ ٩٠٤	ـ ١١٠٠
الجزائر	ـ ٢١٥	ـ ٦١٨	١٤	ـ ٢٣١	ـ ١٨٧	ـ ٣٥٣	٤٢٨	ـ ١٣٠١	ـ ٨	ـ ١٣٠١	ـ ١١٦٤
الجماهيرية العربية الليبية	ـ ٢٢	ـ ١١٧	٥٢٧	١٧٧٠	١٩٠٠	٢٢٠٤	٥٥٠٣	٣٢٨٣	٦٣٤٩	٤٨٥٥	٤١٠٠
الجمهورية العربية السورية	ـ ٤٤	ـ ٩٢	ـ ٨٢	ـ ١٨٤	ـ ٢٥٨	ـ ٢٦٢	ـ ٤٤٦	ـ ٧٣٨	ـ ٩٢١	ـ ١٥٩٤	ـ ١٤٠٠
جيبوتي	ـ ١٠	ـ ١٢	ـ ٥	ـ ٢٦	ـ ٣٨	ـ ٤٨	ـ ٨٩	ـ ١٣١	ـ ٩٨	ـ ١١٧	...
السودان	ـ ٢٠	ـ ١٩	ـ ٢٧	ـ ٢٦	٧	ـ ٢	ـ ٢١٥	ـ ٥١٩	ـ ٤٢٦	ـ ٣٩٩	ـ ٦٠٠
الصومال	ـ ٨	ـ ٦	ـ ١٨	ـ ٢٠	ـ ٣٢	ـ ٥٦	ـ ٨١	ـ ٧٣	ـ ١٠١	ـ ١٩٩	ـ ٢٨٠
العراق	٢٠٩	٢٦٤	٤٢٦	٦٣٣	٤١٦	١٠٦٨	٤٢٢١	٤٠٧٢	٥٨٠١	٥٢٦٦	٦٥٧٣
عمان	ـ ٦	ـ ١٥	ـ ٦	١٥٥	٧٠	٨٤	٤٤٠	٤٠٥	٤٧٦	٢٦٥	١٦٤
قطر	٤٨	٩٦	١١٥	١٩٤	٣٢٤	٥١٣	١٧٤٥	١٣٩٩	١٣٧٦	٧٦١	١١١٧
الكويت	٤٤٧	٦٩٠	٨٥١	١٣٦٤	٢٢٥٩	٢٧٦٩	٩٣٩٨	٦٧٩٦	٦٥١٨	٥٣١٤	٥٧٢٣
لبنان	ـ ١٤١	ـ ٢٤٠	ـ ٣٨٢	ـ ٣٨٤	ـ ٤٩٩	ـ ٧٢٧	ـ ١٦٧٧	ـ ١٤٧٤	ـ ٦١	ـ ٩٩١	...
مصر	ـ ١٢٣	ـ ١٧٠	ـ ٣٥٩	ـ ١٦	ـ ٧٤	٢٠٦	ـ ٨٣٦	ـ ٢٣٤٩	ـ ٢٢٨٦	ـ ٣٠٨٢	ـ ٣٧٥٠
المغرب	ـ ٢٠٦	ـ ٤٦	ـ ٤٥	ـ ١٥٧	ـ ١٣٧	ـ ٢٣٤	ـ ١٨٧	ـ ١٠٢٤	ـ ١٣٥٦	ـ ١٨٩٤	ـ ١٥٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٩٠	٦٠٩	١٠٥٢	٢٠٢٨	٤٣٦٦	٧١١٠	٣٢٦٩٧	٢٥٤٥٧	٢٩٥٩٣	٢٨٨١٤	١٩٣٣٦
موريتانيا	ـ ٢٣	ـ ٢٤	٣٥	٣٣	٣٦	٢٧	٦٣	١٣	ـ ٢	ـ ٥٠	...
اليمن	ـ ٥	ـ ٦	ـ ١٩	ـ ٣١	ـ ٧٦	ـ ١١٥	ـ ١٧٧	ـ ٢٨٣	ـ ٤٠٢	ـ ١٠٢٩	...
اليمن الديمقراطية	ـ ٤٢	ـ ٣٦	ـ ٨٩	ـ ٦٠	ـ ٤١	ـ ٥٨	ـ ١٦٤	ـ ١٣١	ـ ١٥٨	ـ ٤٠٠	...
مجموع الوطن العربي	٥١	ـ ١٩	١٧٢٠	٥١٤٧	٨٢١٣	١٢٤١٩	٥٤٧٣٥	٣٦٤٥٥	٤٧٥٦٢	٣٧٤٨٥	٣٠٠٢٣[٢]

(١) تشير العلامة السالبة (ـ) الى عجز في الميزان التجاري .

(٢) لا يمثل هذا الرقم مجموع الوطن العربي باسره ، بل يمثل حاصل جمع الارقام المتوفرة لعام ١٩٧٨ .

المصدر : احتسب من المصدر السابق ، جدول رقم ١١/١ ، ص ٤١ ـ ٥١ . ويشير المصدر الى ان هذه الارقام هي مستمدة من البيانات لقيمة الصادرات والواردات كما وردت في المصدر نفسه . وذلك فيما عدا الارقام الخاصة بمجموع الوطن العربي ، وهي التي تم الحصول عليها عن طريق القيام بعملية الجمع ، وباستخدام البيانات الواردة في المصدر نفسه .

جدول رقم (٦)
الميزان التجاري للوطن العربي
(كنسبة مئوية من قيمة الواردات)(١)

القطر	١٩٥٢ ـ ١٩٥٥	١٩٥٨ ـ ١٩٦١	١٩٦٤ ـ ١٩٦٧	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاردن	ـ ٨٨,٨	ـ ٨٩,٧	ـ ٨٢,٧	ـ ٨١,٨	ـ ٨٢,٠	ـ ٨٢,٥	ـ ٦٨,٢	ـ ٧٩,١	ـ ٧٩,٥	ـ ٨٢,٠	ـ ٧٨,٦
الامارات العربية المتحدة	ـ ٩٧,٧	ـ ٩٨,٧	ـ ٩,٦	١٢٠,٧	١٢٤,٥	١١٨,٨	٢٧٥,١	١٥٧,٨	١٤٨,٢	١١١,٢	٩١,٠
البحرين	٢٠,٦	١١,٢	١,٢	١٠,٤	ـ ١٤,٣	ـ ٢٣,٦	٣,٠	ـ ٠,٩	ـ ١٦,٩	ـ ٩,١	ـ ٢٣,٢
تونس	ـ ٣٥,٣	ـ ٢٥,٦	ـ ٤٦,٣	ـ ٣٨,١	ـ ٣٢,٣	ـ ٤١,٩	ـ ١٨,٤	ـ ٣٩,٩	ـ ٤٨,٥	ـ ٤٩,٥	ـ ٥٢,٤
الجزائر	ـ ٣٣,٩	ـ ٥٤,٢	٢,١	ـ ١٩,٨	ـ ١٢,٥	ـ ١٥,٦	١٠,٠	ـ ٢١,٧	ـ ٠,١	ـ ١٨,٣	ـ ١٦,٢
الجماهيرية العربية الليبية	ـ ٦٥,٢	ـ ٨٨,٨	١٤١,٤	٢٧٤,٢	٨٢,٢	١٢١,٦	١٩٩,٢	٩٢,٤	١٩٧,٧	٩٢,٣	٧٣,٢
الجمهورية العربية السورية	ـ ٢٨,٥	ـ ٤٤,٧	ـ ٣٣,٠	ـ ٤٧,٣	ـ ٤٧,٣	ـ ٤٢,٧	ـ ٣٦,٣	ـ ٤٤,٢	ـ ٤٦,٤	ـ ٦٠,٠	ـ ٥٨,٣
جيبوتي	ـ ٤٦,١	ـ ٣٨,١	ـ ٢١,٦	ـ ٧٦,٩	ـ ٧٧,٦	ـ ٧٠,٦	ـ ٨١,٧	ـ ٨٩,١	ـ ٨٦,٠	ـ ٨٦,٧	...
السودان	ـ ١٣,٣	ـ ١٠,٢	ـ ١١,٨	ـ ٨,٤	٢,٠	ـ ٠,٥	ـ ٣٢,٨	ـ ٥٤,٣	ـ ٤٣,٥	ـ ٢٧,٦	ـ ٥٠,٠
الصومال	ـ ٤٤,٢	ـ ٢٠,٣	ـ ٣٨,٥	ـ ٣٨,٨	ـ ٤٢,٧	ـ ٥٤,٤	ـ ٥٦,٦	ـ ٤٥,١	ـ ٥٤,٣	ـ ٦٦,٦	ـ ٧٧,٨
العراق	١٠٠,٠	٧٤,٠	٩٥,٦	١١٥,٦	٥٨,٣	١١٧,٩	١٧٨,٥	٩٦,٩	١٦٧,٢	١٤٧,٩	١٤٩,٤
عمان	ـ ٧٥,٠	ـ ٨٨,٧	ـ ٣٧,١	٣٠٥,٢	٤٣,٥	٣٤,١	٦١,٩	٣٨,٧	٤٣,٢	٢٠,١	١٢,٤
قطر	٣٢٠,٠	٢٩٠,٩	١٦٥,٠	٢٤٨,١	٢٣٤,٨	٢٦٠,٤	٦٤٣,٩	٣٤١,٢	١٦٥,٢	٦٢,١	٩٣,١
الكويت	٤٨٦,٧	٢٨٧,٤	١٩٤,٠	٢١٣,١	٢٨٣,٤	٢٦٣,٢	٦٠٤,٨	٢٨٤,٦	١٩٥,٩	١١٨,٥	١٢٤,٤
لبنان	ـ ٨٤,١	ـ ٨٦,٤	ـ ٨٠,٦	ـ ٦٤,٩	ـ ٥٨,٨	ـ ٥٩,٤	ـ ٧٠,٠	ـ ٧١,١	ـ ٨,٨	ـ ٦٠,٨	...
مصر	ـ ٢٢,٨	ـ ٢٥,٤	ـ ٣٨,٣	ـ ٢,١	ـ ٨,٢	٢٢ ,٥	ـ ٣٥,٥	ـ ٦٢,٦	ـ ٦٠,٠	ـ ٦٤,١	ـ ٦٨,٢
المغرب	ـ ٤١,٦	ـ ١٢,٠	ـ ٩,٥	ـ ٢٤,٣	١٧,٦ ـ	ـ ٢٠,٥	ـ ١٠,٣	ـ ٣٩,٩	ـ ٥١,٨	ـ ٥٩,٣	ـ ٥١,٧
المملكة العربية السعودية	١٧١,٤	٢٤١,٢	٢١٨,٧	٢٧١,٠	٣٨٨,١	٣٥٩,٦	١١٤٣,٧	٦٠٤,١	٣٤٠,٤	١٩٦,٧	١٠٤,٥
موريتانيا	ـ ٩٣,١	ـ ٩٢,٥	١٣٦,٩	٦٤,٥	٥٠,٧	٢١,١	٥٣,٤	٨,١	ـ ١,١	ـ ٢٤,٢	...
اليمن	ـ ٥٦,٤	ـ ٥٢,٩	ـ ٨٤,٩	ـ ٨٩,٥	ـ ٩٥,٠	ـ ٩٣,٥	ـ ٩٣,٢	ـ ٩٦,٣	ـ ٩٨,٠	ـ ٩٨,٩	...
اليمن الديمقراطية	ـ ٢٣,٦	ـ ١٦,٩	ـ ٣٢,٩	ـ ٣١,٤	ـ ٢٧,٥	ـ ٣٣,٩	ـ ٤٠,٤	ـ ٤٠,١	ـ ٤٧,٢	ـ ٦٦,٧	...
مجموع الوطن العربي	ـ ١,٥(٣)	ـ ٢٠,٤(٣)	ـ ٢٨,٣٠(٣)	ـ ٦٤,١(٣)	٧٥,٣	٧٨,٩	١٩٠,٠	٩١,٤	١٠٥,٨	٥٩,٤	ـ

(١) تشير العلامة السالبة (ـ) الى عجز في الميزان التجاري .
(٢) استخلاص هذه الارقام عن طريق الحصول على معدل قيمة الواردات لكل فترة اولا ، واحتساب النسبة المئوية فيما بعد .
المصدر : ـ المصدر نفسه ،للجدول رقم ٥ .

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

ضمن سلسلة:

فتيان العرب

سلسلة كتب قصصية للناشئة:

١- امرأة باسلة
٢- رجل من البادية
٣- الانتظار
٤- فلاح من بني سويف
٥- نجار من حلب
٦- سيّدة من الموصل
٧- البحث عن حامد

تأليف شريف الراس